











Körpüleri Külliyesi

239

والا حاديت في البحار في صف الاول  
وحيد ومائة وثمانون  
١٢٩

معنى فقه عيني في نهاية المصنف  
٩٨ استقفا والمنا  
١٢٩ بحور فقه في حقه  
النقل من حقه  
واحدة  
١٦٢ من فقه في حقه  
من فقه في حقه  
١٢٠ بحور التكميل للحب دما  
فوق الوقت لوانقل  
١٢١ التكميل لسو المصنف  
وقرآن بحور المصنف  
٢٢١ جلالته لا يطهر بالغة  
واما فقهها فطاهر وكذا  
جلالته لا يطهر بالغة

١٢٦ من فقه في حقه



باسم رب الاصل والفرع مصليا على مشرع الشرع  
 لما كانت الصلاة عماد الدين بذل جل المهمة اكثر الكملين  
 في بيان شرائطها واركانها المتين حتى صار متن منية المصلي  
 باقامة افادة معانيها ابين المبين ثم شرحه المولى الهمام الالمعي  
 والفاضل الصمصام اللوذعي ابراهيم الحلبي شرحا يحتوي  
 ازالة خفاء معانيه بالتحقيق ورفع حجب بيانه بالتدقيق اكرمه  
 الله تعالى بقصور الجنان واسكنه باللطف والاحسان والله در  
 هذا العالم الفاضل والمحقق الكامل حيث تحلى بجواهر التحقيقات  
 وبإجتهاده العميقة والتدقيقات مع ما تفرد فيه عن غيرها بافاده  
 بعض اللغات العربية بالالفاظ التركيبية ليعم فوائده على الراغبين  
 وليستغنى عن مراجعة الطالبين جعل الله سعيه مشكورا وعمله  
 مبرورا وادام الله وامثالهم في الدنيا كما اقام عماد الدين والدنيا  
 زبره الفقير الى منحه ربه المجيد السيد احمد رشيد  
 المشرف بشرف النقابة على الاشراف القاضي  
 بعسر روم ابلى عامه الله تعالى

بلطفه الخفي

والجلى

م

الحمد لله الذي رفع رايات العلم بالعلماء والويرة العمل بالمصالح  
 والالتقاء والصلاة على مظهر الكمالات الانسانية ومطلع الفضائل  
 الكونية وعلى آله شמוש الاهتداء وصحبه نجوم الاقتداء وبعد  
 فقد نزهت الطرف في رياض تحقيقات هذه الحاشية اللطيفة و  
 اقتطعت من ازاها برتدقيقاته الشريفة واستظهرت مخفيات اسراره  
 واستطلعت مطالع انواره فاذا هو مشتمل على تحقيقات يرتاح لها  
 اللبيب ومختوم على تدقيقات يميل اليها الفاضل الاريب يسد انه  
 كشف عن المسائل الحليية النقاب وازال اطلالها من المعضلات  
 الصعاب واقتزع ابحار معانيها وقد كانت في منصبها مستورة وفق  
 مبانيها وقد كانت ازاها برها من وراء الكمام منظورة على نهج لم يسبق  
 اليه ولم يراحم عليه بما يحب الناظر قائلا كم ترك الاول للاخر فلاله در  
 مرتبه الفاضل الكامل والتحرير الاريب الغائق على اقرانه بالنفع  
 الشامل حرره الفقير السيد الحاج حرره الفقير الحاج عمر  
 محمد القنوي غفرله  
 الاقشهرى غفرله  
 ولوالديه

لما اجتنبت من افنان هذه الاوراق ثمرات غرائسها واجتلبت  
 من فنون غرائسها الفيتها وارادة في الايضاح على انها تعطى  
 كل ذى حق حقه بل روضة تمنح اليها قلوب الطالبين وتثني  
 عليها السنة الناظرين وفيها ما تشبهه الانفس وتلد الاعين  
 فلاله در جامعته حيث رعى في البيان على مراتب عقول الراغبين  
 وفي الزوايا خفايا وفي الرجال بقايا فلاله فليعمل العاملون من  
 المحب المخلص الداعي احمد بن موسى القره باغى العريف بين اقرانه  
 بتركان زاده



الحمد لله الذي نص حبيبه على الشفاء على من تفقه في الدين  
 خصه بارادة الله تعالى به خيرا ووراثه الانبياء والمرسلين صلوات  
 الله وسلامه عليهم اجمعين والذين اتبعوهم باحسان الى يوم الدين  
 وبعد فان الصلاة اصل العبادة ومدار السعادة فطوبى لمن  
 اعتلى بفهم قوائده اعلامها المعلمة واعتنى بنظم فرائده احكامها  
 المحكمة كالفاضل سديد الدين الكاشغري حيث الف فيها  
 متنا شريفا جامع لما يتناه الطالبون والكامل ابراهيم الحلبي  
 حيث شرحه شرحا لطيفا حاويا لما يستغنى به الراغبون والله  
 در هذا التحرير حيث وشجها بحلى الجواهر مما لا بد منه  
 للإصاغر والا كابر وبهذا صار منية المصلي منية وغنية المتلى  
 غنية فسبحان من بيده خزائن الالاء يختص برحمته من يشاء  
 كتبه الفقير الى ربه الصمد محمد

اسعد ابن الامام احمد غفر

ذنبهما وستر

عيوبهما

الحمد لله على كل حال وعلى كل زمان وصلى  
 الله على سيدنا محمد واهل بيته هذا كتاب مقبول عند  
 اربابه ومشمول على نكات مزايا ومعاني مقبولة عند اربابه  
 حرره الفقير حسن  
 طربزوني غفر له  
 ولوالديه

م

فصل في بيان النجاسة الحقيقية ٢١٧	مطلب قوله واما النجاسة الخفيفة ٢٢٢	مطلب وكل اهاب داغ فقد طهر ٢٣١
قوله فصل في البئر ٢٣٥	اذا طهرت البئر طهرت الآلات ٢٥٠	فصل في بيان احوال الاسنار ٢٥٤
مطلب في بيان النجاسة الخفيفة ٢٦٦	في بيان الشرط الثاني للصلاة ٢٦٨	الطهارة عن النجاسة وكيفية تطهيرها ٢٦٨
في بيان ظاهر الرواية وغير ظاهر الرواية وبيان فرقهما ٢٧٨	مطلب الدم الباقي في العروق طاهر والدم الغير السائل ودم الشهيد طاهر ٣٠٣	مطلب بيان المسك والزباد وطهارته ٣٠٤









بسم الله الرحمن الرحيم \*

الحمد لله الذي شرح صدور العارفين بنور الهداية  
والايمان وزينها بحلية السعادة والايقان وشرفها بآركان  
الصلاة التي هي افضل اعمال الصالحين وازكى خصال  
الموحدين ودرج قصر العارفين تشهد الله تعالى بوحدانيته  
ورسالة نبيه ونحمده على توفيقه باستخدامه في فرائضه ونوافله  
ونصلي ونسلم بافضل الصلاة واكمل التحيات على سيدنا  
محمد المصطفى واحمد المجتبي وعلى آله الطاهرين واصحابه  
الكاملين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين \* اما بعد  
فلما كانت المقدمات المقررة لذوى الالباب ان سعادة  
الدارين ونيل درجاتها انما هو بتحلية الظاهر بالاعمال الصالحة  
الدينية بعد تزكية النفس بالعقائد الاسلامية وكانت الصلاة  
في الفقه ذروة سنام الايمان وعمدة قيام الاركان التي هي  
معراج المؤمنين ومناجاة رب العالمين في حق العبادات  
وخدمة الطاعات سيما الشرح المسمى بابراهيم الحلبي

على

على مذهب امامنا الخنفي الذي هو سراج الملة والدين ومقتدى  
اهل اليقين بواه الله تعالى على غرف الجنان وافاض علينا  
سبحال فيضه باسمه الديان وكان هذا الشرح مرغوبا  
فيما بين الانام ومقبولا عند علمائنا الكرام وموضوعا على  
الرؤس بين العباد وقلادة دربين الزهاد كثير الاستعمال  
في المصر والقرى وفي الفوائد لدى الاكابر والصغرى غير محتاج  
الى التفصيل والتبيين لكنه فيه لغات كثيرة يحتاج  
فيها الى كتب اللغات ومع هذا يقرأ في المداين والقرى وقبعة  
المفازة ورؤس الجبال لا يجدون فيها الا لآلات فبقى اكثر  
العلمين متخيرا في كشف المرادات وهذا الفقير الذليل  
الى عفوريه الجليل المعترف بعجزه وتقصيراته تراب اقدام  
العارفين وخادم نعال النقشبندی الواصلين قليل العلم والعرفان  
كثير السهو والنسيان غريق في بحر الذنوب والعصيان اراد  
تحشية بعض ما يتعلق بمجواهر كلماته وترشيح بعض مجملاته  
وترجمت اكثر لغاته بالتركية لئلا يحتاج الى سائر الآلات ونفعا  
للعام والخاص بين العباد وسميته حلية الناجي على الشرح  
الحلبي طلبا لوجه ربنا الكريم ورجاء لغفرانه العليم لنا  
ولو الديننا ولجميع الموحدين عفا الله تعالى ما وقع من الزلل  
والخطايا عنا وعن جميع الناظرين المنصفين والقارئین  
تفضلا بفاتحة الكتاب لروح مرتبه القصير والمرجو منهم  
باصلاح ما اطلعوا من الخطايا والزلل فان الانسان من لوازمه  
السهو والخلل سيما عند كونه مبتلى بانواع الافك والبهتان  
بحقود العصر وحسود الزمان والله تعالى ولي العفو والتوفيق



وهو حسبي ونعم الرفيق \* قال الشيخ الشارح رحمه الله تعالى  
 متمنا \* بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد  
 وعملا بما وقع عليه الاجماع وامثالا لحديث الابتداء وهو قوله  
 صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله  
 فهو ابتر رواه ابوداود عن ابى هريرة رضى الله عنه كذا  
 في شرح البسمة وفي شرح المشكاة لعلى القارى حيث قال  
 كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر  
 اى قليل البركة او معدومها وقيل انه من البتر وهو القطع  
 قبل التمام والكمال رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع  
 انتهى والابتر في اللغة مقطوع الذنب وفي هذا المقام كتابة  
 عن النقصان في النواب ٣ ثم باء البسمة للملابسة عند الزمخشري  
 نحو دخلت عليه بتياب السفر وللاستعانة عند البيضاوى  
 نحو كتبت بالقلم وهو الراجح عند الفحول وهو حرف جارة  
 موضوعة لافضاء معانى الافعال الى الاسماء فلا بد له من متعلق  
 مذكور او مقدر عام ان لم توجد قرينة الخصوص وههنا المقدر  
 فعل خاص والقرينة ما يتحقق بعد التسمية اى الف مثلاً والاسم  
 من الاسماء المحذوفة الاعجاز عند البصرية كيدودم فاشتقاقه  
 من السمو بمعنى الارتفاع واما عند الكوفية فاشتقاقه من  
 السمة بمعنى العلامة فاصله ح وسم حذف الواو تبعاً لبسم  
 وزيدت همزة الوصل في اوله للابتداء والله اسم للذات الواجب  
 الوجود المستجمع لجميع الصفات اصله اله فحذفت الهمزة  
 على غير القياس فعوض عنها الالف واللام وقيل غير ذلك  
 ثم لما كانت الجلالة دالة على العظمة المستلزمة للقهر ذكر

كذا في جبه الافكار  
 على المولى الخبلى

بعدها

بعدها وصفا دالا على الجميل لتدل على اسبقته رحمته على  
 غضبه فقال الرحمن الرحيم فيكون من باب الاحتراس وهو  
 ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه فلا يرد  
 توهم الاستدراك وهما صفتان مشبهتان مأخوذتان من رحم  
 كالغضبان من غضب واورد عليهما بان الصفة المشبهة  
 لا تبني الا من فعل لازم فكيف يشتقان من رحم وهو متعد  
 اجيب بان الاشتقاق انما كان بعدما نقل الى باب حسن وهو  
 مطرد في باب المدح والذم صرح به في المفتاح واطلاقهما  
 عليه تعالى باعتبار الغايات التى هي فعل الاحسان دون المبادئ  
 التى هي انفعالات وهى في اللغة رقة القلب فيراد بهما المحسن  
 المتفضل بالاختيار فيكون مجازاً من باب اطلاق السبب على  
 المسبب قوله الحمد لله معناه اللغوى هو الوصف بالجميل  
 الاختيارى على جهة التعظيم والاصطلاحى فعل يبنى عن  
 تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً سواء كان باللسان او بالجنان  
 او بالاركان وهو معنى الشكر الاصطلاحى واللغوى هو  
 صرف العبد جيع ما انعم الله عليه الى ما خلق له ثم ان لام الحمد  
 اما الجنس اى حقيقة الحمد من حيث هى هى مستحقة لله تعالى  
 فلام لله للاستحقاق او مختصة له فلام لله للاختصاص على  
 الاختلاف والجنس راجع عند اهل المعانى لكونه اصلاً مغنياً  
 عن القرينة ولكونه مناسباً لدخوله الذى هو جنس الحمد واما  
 للاستغراق بقرينة المقام اى كل فرد من افراد الحمد لله تعالى  
 اذ الحمد فى الحقيقة كله له تعالى بواسطة او بغير واسطة كما قال  
 الله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ذكره البيضاوى واما للعهد



الخارجي وهو اولى من كونها للاستغراق عند الاصوليين والمعنى  
 الفرد الكامل الذي هو حده تعالى على ذاته وصفاته او حده الانبياء  
 او الراسخين على اختلاف مختص به تعالى كما في التحقيق فقوله  
 الحمد مرفوع بالابتداء وخبره لله اصلا حدث جدا او اوجد جدا  
 حذف فعله وجوبا وادخل عليه لام التعريف لافادة الدوام  
 فرفع لكونه جملة اسمية قوله الذي جعل اه هو بمعنى صير  
 ولا يحسن جعله بمعنى خلق وسمى وشرع قوله العبادة اه  
 هي مصدر من عبد عبادة وعبداء من الباب الاول وهي  
 ما يتقرب به الى الله تعالى اعتقادا او عملا او اركانا وقد يعرف  
 بفعل المكلف على خلاف هو نفس تعظيما لله تعالى اى  
 جعل كل فرد من افراد عبادة او العبادة المعهودة كلها قوله  
 مفتوح السعادة المفتوح بفتح الميم اسم مكان او مصدر ميمي بمعنى  
 الفاتح كانه اذا عبد العابد حق العبادة فتح السعادة فيها  
 او بكسرهما اسم آلة والسعادة هي الدولة العظمى ضد الشقاوة  
 وفيها استعارة مكنية على كل الوجوه وهي اى المكنية تشبيد  
 السعادة بالشئ النفيس العزيز الذي من شأنه ان يخزن في البيت  
 او الصندوق وازافة المفتوح اليها تخيلية وحاصله جعل العبادة  
 مفتوح باب بيت السعادة السرمدية التي هي الجنة ورؤية الرحمان  
 على حذف المضافين فيها ولم يذكرهما حذرا عن تنازع  
 الاضافات واما تشبيه السعادة بالبيت في صيانة صاحب  
 عن المكاره ففيه تلميح الى ان مبنى الاسلام على خمس شرائط  
 وهي الشهادتان والصلاة والصوم والزكاة والحج لان اركان  
 البيت عبارة عن الجدران الاربعة مع السقف ثم ان السعادة

قسمان دنيوية ادناها سلامة النفس والمال عن اسباب حنة  
 التعرض واعلاها النيل بالكرامات الخارقة للعادة واخروية  
 ادناها النجاة عن الخلود في النار واعلاها الاستغراق بمشاهدة  
 جمال الرحمان قوله ومطمح السيادة المطمح اسم مكان  
 من الطمح وهو النظر مع رفع العين اى جعل العبادة محل  
 ارتفاع شجرة السيادة وهي بالتركية اولولق ومحل ارتفاع  
 النظر الى المجد والشرف كناية عن كونها وسيلة اليها والسيادة  
 وان تناولت بمفهومها الدنيوية والاخروية الا ان الانسب  
 جعلها على الدنيوية فقط لان الحسنى والزيادة خاصة بالاخروية  
 قطعاً والسعادة عام لهما فتضمن هذا الكلام بهذا الاعتبار الجمع  
 من الصنائع البدعية ولهذا الاعتبار الدقيق اختار في السيادة  
 الطمح وفي الحسنى اللمح لان الدنيوية حاضرة يناسبه ارتفاع  
 النظر والاخروية غائبة يناسبه اللمح الذي هو النظر الخفيف  
 قوله وملمح الحسنى والزيادة اسم مكان من اللمح بمعنى الإشارة  
 اى العبادة وهي المنظر الذي ينظر منه الى الحسنى المعهودة  
 وهي الجنة والزيادة المعهودة وهي جمال الله تعالى وهما  
 المدكوران في القرآن الكريم للذين احسنوا الحسنى وزيادة  
 فقول التحرير هذا تلميح مليح واقتباس لطيف بتغيير يسير  
 بزيادة اللام في الزيادة فالحاصل انه تشبيه العبادة باربعة اشياء  
 على اسلوب الترقى قوله وجعل الصلاة عمود قيامها العمود  
 بفتح العين بمعنى الاسطوانة اى قيام العبادة حيث اثبت للصلاة  
 عمودا وهو من لوازم الحيمة شبه العبادة المشتملة للصلاة بالحيمة  
 في الحفظ عن الموديات على طريق الاستعارة بالكناية وازافة



القيام اليها تخيلية وايضا فة العمود الى القيام ترشيحية وفيها  
 براعة استهلال واعتناء بشأنها فلذا خص الصلاة بالذكر  
 من بين الاركان الخمسة واختار لفظ القيام لرعاية اهم  
 التناسب لان القيام بالمعنى الغير المراد ههنا يناسب الصلاة  
 لانه ركنها وفيه اعتبار مناسبة للحديث الا ترى وهو حديث الصلاة  
 تمام الدين اه ويمكن ان يكون القيام من قامت الدابة اذا وقف  
 او قامت السوق اذا نفقت لان العبادة تستقر بالصلاة وتزوج  
 بها لقوله تعالى واقم الصلوة ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر  
 قوله وذروة بالضم او الكسر اعلى الشئ قوله سنامها بفتح السين  
 المهملة اللحم النامي في ظهر الابل والمراد بسنامها اعلاها اما  
 مجازا مرسل بعلاقة الاطلاق والتقييد او استعارة مصرحة  
 بعلاقة الرفع والمراد بذروة سنامها اعلى اعاليها باحد الطريقتين  
 ولا يبعد جعل الضمير استعارة مكنية لتشبيه العبادة بالابل  
 في كونها مدارا لقطع مسافة المراتب الاخروية كما ان الابل مدار  
 لقطع المسافة الدنيوية قوله وعمدة احكامها العمدة المتكئة  
 والمتكئ والاحكام جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق  
 بافعال المكلفين بالاعتناء او التخيير واحكام العبادة ههنا آثار  
 العبادة فان العبادة عبارة عن التذلل وهو امر قلبي وله آثار  
 ظاهرة متفاوتة والصلاة رأسها واساسها ومنكاؤها قوله  
 والصلاة والسلام جمع بينهما امثالا للامر الوارد في قوله تعالى  
 صلوا عليه وسلموا تسليما والصلاة بالالف قالوا ولبس بحسن  
 ورسوم المصحف لا يقوم حجة اذا صلها صلوة بفتح اللام ويحتمل  
 السكون اذ كلتا هما يستحق قلب الواو الفا كما علم في محله كذا

في العصام على القاضى والصلاة اسم مصدر يوضع موضع المصدر  
 يجرى بمعنى الدعاء والرحمة والاستغفار وحسن الثناء من الله تعالى  
 على رسوله وعبارة عن الاركان المعلومه والافعال المخصوصة  
 في الشرع ومعناه الثناء الكامل وقيل هو التعظيم فالمعنى  
 اللهم عظمت في الدنيا باغلاء ذكره وابفاء شريعته وفي الآخرة  
 بتضعيف اجره وتشفيعه في ادمه والجمهور على انه في الدعاء  
 حقيقة وفي غيره مجاز وقوله السلام اسم مأخوذ من التسليم  
 وقيل مصدر ثلاثى اى جعل الله تعالى اياه سالما عن كل مكروه  
 قوله على افضل خلقه ذاتا ووصفا والخلق بمعنى المخلوق  
 والاضافه للاستغراق الحقيقى قوله سيدنا مأخوذ من ساديسود  
 سيادة بالتركية اولولق واصل السيد اما على وزن فاعيل  
 والشاهد له جمعه على سياتى مثل تباع وتباع وافيل واثائل  
 واما على وزن فعلة والشاهد جمعه على سادة كسرى وسراة  
 ولا نظير لهما يدل على ذلك وهو مجرور صفة مادحة او مرفوع  
 او منصوب على المدح فيكون تلجحا الى قوله صلى الله عليه وسلم  
 اناسيد ولد ادم يوم القيمة واول من ينشق عنه القبر واول شافع  
 واول مشفع بتشديد الفاء اى مقبول الشفاعة رواه مسلم  
 عن ابى هريرة رضى الله عنه كذا فى ابن ملك شرح المشرق  
 وفي رواية غير مسلم ولا فخر قوله محمد عطف ببيان لسيدنا  
 او بدل او مرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف قوله الذى جعلت  
 في الصلاة اظهر لان المراد بالاولى وهو قوله والصلاة المعنى اللغوى  
 ولسانية السريعة قوله قرعة عينيه اى سروره صلى الله  
 عليه وسلم ونور عينيه والقرعة مصدر قرير من باب ضرب او علم



بمعنى برد وقرّة العين برودتها اود معتها الباردة وهى كناية  
 عن السرور لان دمة السرور باردة ودمة الحزن حارة  
 فالمعنى جعلت الصلاة سبب سرورها او من قبيل رجل عدل  
 وهو انسب بالمقام لانه ابلغ وهذا التلميح الى قوله صلى الله عليه وسلم  
 حبيب الى من الدنيا الطيب والنساء وجعلت قرّة عيني في الصلاة  
 ولكن التحرير قدم واخر لرعاية السجع او لارادة القصر بالنسبة  
 الى كونها افضل وانما كانت القرّة فيها لانها مناجاة  
 الرب تعالى فهى فوق المقامات كلها قوله وعلى اله واصحابه  
 انما اكد كلمة على لتفيد نوع استقلال الكلام وردا للشيعة  
 حيث التزموا ترك على لروايتهم الحديث الموضوع وهو من فصل  
 بينى وبين آل بعلى لم ينل شفاعتى واصل الآك اهل بدليل اهيل  
 عند سبويه في التصغير فابدال الهاء ابتداء الفا لم يجزى في  
 موضع آخر حتى يقاس عليه واما قلبها بعد قلب الهمزة فتساع  
 هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فاصله اول بفتح الهمزة  
 والواو لان الانسان يؤل الى اهله فابدلت الواو الفاء لحرّكها  
 وانفتاح ما قبلها وعلبك بالقول الاول وفي الطحاوى آل الرجل  
 اهله وعباله وآله ايضا اتباعه وقيل آله ذريته وقال بعضهم  
 ومنهم فخر الاسلام آل الرسول من هو على دينه وملته الى يوم القيمة  
 سواء كان له نسب او لم يكن فابو لهب وابو جهل لبسا من آله  
 قبل هذا القول اصح ذكره القرطبي في تفسيره وفي شرح المسلم  
 وهو المختار فالحاصل ان الآك يطلق على اثني عشر معنى كما  
 في القاموس وخص استعماله في الاشراف واطلاقه على  
 آل فرعون باعتبار الشرف الدنيوى فقط او استعماله فيهم

١٠ وانما قال من رأى ولم يقل  
 انسان لان الجمع بين  
 صرح بان الصحابي يكون  
 من الملائكة والجن والنفوس  
 من لدوى العالم بارئونه  
 ايضا والمراد بالامم  
 الملائكة والجن والنفوس  
 كما بين ام مكتوم رضى الله  
 عنه كذا في الكلبوى على  
 عقائد الدواني منه  
 كما كتبت واما وهى مخفف  
 صاحب بسيد العبد الذى  
 هو بمعنى صاحب ايضا كذا  
 فى الكلبوى تفصيله منه  
 وهو جمع صاحب معنى  
 سواء كان جمع الصاحب  
 لفظا كما ذهب اليه البعض  
 او لم يكن كما ذهب اليه

على سبيل التهكم وايضا خص في العقلاء فلا يقال آل الاسلام  
 وآل مكة وقوله واصحابه بالجر عطف على الآك والصحابي ٣ هومن  
 رأى النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على الايمان به عزم  
 سواء كان في حال البلوغ او قبله او بعده طال صحبته او لا ذكره  
 الجلال الدواني وشرط بعضهم طول الصحبة ستة اشهر  
 فصاعدا واليه ذهب الاصوليون وشرط بعضهم مع الطول رواية  
 حديث عند صلى الله عليه وسلم ثم ان الاصحاب جمع صاحب  
 والفا عل يجمع على افعال كما صرح به سبويه ومرضى عند الرضى  
 وقوله الزمخشري وقال بعضهم والتحقيق انه جمع صحب بكسر العين  
 وهو مخفف من صاحب يحذف الالف او جمع صحب بالسكون  
 كفرخ وافراخ ونهروا نهار اسم جمع كذا فى شرح البسمله قوله  
 من معدن الدين بكسر الدال المهملة منبت الجواهر من الذهب  
 وغيره اراد به سيدنا صلى الله عليه وسلم الذى هو معدن الدين  
 فى كونه مأخذه ومقره على الاستعارة التصريحية والقرينة  
 الاضافة الى الدين وهو وضع الكهنى سائق لذوى العقول  
 باختيارهم المحمود الى ما هو خير بالذات وتضمن تشبيه الدين  
 بالذهب والفضة فيكون استعارة بالكناية وقرينتها مصرحة  
 من قبيل يفتضون عهد الله قوله بلجينة الباء متعلق بكلمة فازوا  
 والضمير راجع الى المعدن اى فاضله وهو العمل الصالح اى نالوا  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم بركن الدين الذى هو كالفضة  
 من العمل الصالح قوله وعينه اى ورع كند الذى كالذهب  
 من الاعتقاد الخاص فيكونان استعارتين مصرحتين بجامع الصفا  
 والكمال مرشحين باستعارة معدن الدين كما انها مرشحة بهما قدم

البعض الآخر فى مثل ركب  
 وراكب ولم يجعله جمع  
 صاحب من اول الامر لان  
 فاعلا لا يجمع على افعال  
 عند الجمهور وان خالفهم  
 الزمخشري فى مثل شاهد  
 وشاهد وصاحب واصحاب  
 كذا فى حاشية الكلبوى  
 على عقائد الجلال الدواني  
 وذكر عن الميدانى ان هذا  
 الجمع عزيز فى الكلام جدا منه  
 وضافة المجين والعين  
 الى ضميرهما كاضافة المجين  
 الى الماء والمضافان ترجعان  
 كل ان المعدن ترجع  
 التفسيرين والعطف  
 من عطف الصفة على  
 الصفة منه



الجبين على العين لرعاية السمع وللتراقي من الأدنى إلى الأعلى والمراد  
من الجبين أوائل حالات الاحتساب ومن العين تكميل طبقاتهم  
والمقصود من الأول علم اليقين ومن الثاني عين اليقين يدل  
عليه التعبير بالعين قوله وبعد فيقول أصل العبارة مهما يكن  
من شيء بعد من الفراغ عن البسطة والجدلة والتصلية فحذف مهما  
يكن من شيء طلبا للاختصار واقيم اما مقامه وحذف اما أيضا المزيد  
الاختصار واقيم الواو مقامه واما لفظ بعد فله حالتان اما الاضافة  
او القطع فان كان مضافا فهو معرب على حسب اقتضاء  
العوامل من النصب والجر ولا يجر فرفع على الظرفية وان كان  
مقطوعا عن الاضافة فلا يخلو اما ان يكون المضاف اليه منويا  
او منسيا فان كان منسيا فهو معرب ايضا نحو رب بعد كان  
خير من قبل وان كان منويا فيبقى على الضم وبها قرئ قوله  
تعالى لله الامر من قبل ومن بعد الآية وما وقع بعد الخطبة وهو  
ظرف زمان قطع عن الاضافة مبنى على الضم والواو لا ابتداء  
او عطف القصة على القصة ٩ او غير ذلك كما في كليات ابي البقاء  
قوله المفقرة الى رجة ربه الغنى اثر الغنى من صفاته تعالى والفقر  
من صفات نفسه تلميح الى قوله تعالى والله الغنى واتم الفقراء  
واظهار اللذلل والتضرع والاحتياج اليه تعالى قوله ابراهيم  
بن محمد بن ابراهيم الحلبي صفة لابراهيم الاول والياء نسبية  
والحلب بلدة من بلاد العرب قوله والقاصرين اي همهمهم  
دون القاصدين والعازمين والمراد بغنية التملل هو الشرح  
الكبير للشارح قوله الملالة فاحيت ان اختصر من فرائد دلائله  
الغاء سببية لان ما قبلها سبب لما بعدها واطراف الفرائد من قبيل

اضافة

اضافة المشبه به الى المشبه والفرائد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة  
الشفافة اي بعض الدلائل الموردة لاثبات مسائل المتن فكلية  
من التبعية لثبوت بعض الدلائل في هذا المختصر كما ستقف  
ان شاء الله تعالى قوله وازيد في فوائد مسائله عطف على اختصر  
والفوائد جمع فائدة وهي الغرض المترتب على المسائل قوله  
تسهيلا للطالبين ناظر الى الاختصار قوله وتونيل للراغبين  
اي اعطاء لهم ناظر الى الزيادة قوله والله سبحانه هو المستعان  
على كل مراد منه المبدأ واليه المعاد كلمة سبحانه جملة معترضة  
تزيينية بين المبدأ والخبر اذ اصله اسبح الله تسبيحا بمعنى  
نزه الله تعالى وابروه عما يقول المشركون تزيينا حذف فعله  
وجوبا واقيم اسم المصدر مقامه والمستعان اسم المفعول مأخوذ  
من استعون استعانة بمعنى طلب العون والنصرة وكذا المراد اسم  
مفعول مأخوذ من اراد ارادة بمعنى المقصود واصلة ارود ارواد  
من باب الافعال اجوف واوى فنقلت حركة الواو الى الراء  
في المصدر وحذف الواو ثم عوضت التاء عن المحذوف في آخره  
فصار ارادة وقوله المبدأ والمعاد مصدران مميان والصبران في منه  
واليه راجعان الى الله تعالى والظرفان قدما للحصر قوله  
وهو حسبي ونعم الوكيل اي الله محسبي وكافي وجملة نعم عطف  
اما على جملة هو حسبي والمخصوص وهو لفظة الله محذوف واما  
على حسبي اي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم  
على ما صرح به المفتاح وغيره في نحو زيد نعم الرجل المخصوص زيد  
وعلى كلا التقديرين قد عطف الانشاء على الاخبار منعه البيانين  
وابن مالك وابن عصفور في شرح الايضاح واجازه الصغار

٦ قوله تعالى فمن حاجك  
فيه من بعد ما جاءك من  
العلم قبل تعالوا الآية  
٩ وعطف القصة على  
القصة دو عطف جمل  
متعددة مسوقة لغرض  
جمل متعددة مسوقة لغرض  
آخر اضافة بينهما من غير  
نظر الى كون الجمل خبرية  
او انشائية  
٥ بناء على ما بينه السبب  
الشريف نافلا عن صاحب  
الكشاف كما في السلكون  
على الخبائ



وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا بعد قوله تعالى  
 أعدت للكافرين في سورة البقرة وبشر المؤمنين في النصف فيه  
 كلام طويل في محله قوله وآله أي أهله والاحسن أن يقول  
 أتباعه المؤمنين قوله أعلموا خطاب عام من يطلب الاستفادة  
 وأصل الخطاب أن يكون لعين ٧ وقد يترك ٨ إلى غير المعين ليعم  
 كل مخاطب نحو قوله تعالى ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤسهم  
 أي ناكسون رؤسهم سقط النون بالاضافة أي لا يريد الله بقوله  
 ولو ترى مخاطبا معينا قصدا إلى تفضيع حال المجرمين بل يريد به  
 كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب قوله  
 وفقكم الله أي جعلكم موفقين لطاعته جملة معترضة دعائية  
 بين الفعل ومفعوله وخبر لفظا وإنشاء معنى والتوفيق جعل  
 الله تعالى فعل عبادته موافقا لما يحبه ويرضاه وقبل خلق القدرة  
 على الطاعة وقبل خلق الطاعة واطلاق التوفيق ليعم كل ما  
 يطلب له التوفيق من مصالح الدنيا والآخرة ولما توهم الاستغناء  
 عن الدعاء بالتوفيق لنفسه وهو خلاف التوفيق عطف نفسه  
 بقوله وإيانا قوله وأهم الأنواع أي أنواع العلوم بالنسبة إلى المخاطبين  
 المعتقدين بالحق وهم المؤمنون فقط فلا يردان مسائل الاعتقاد  
 أهم من غيرها لأنها الأساس لأن أهميتها بالنسبة إلى كافة المكلفين  
 والدليل على أهمية الصلاة قوله تعالى وما خلقت الجن والإنس  
 إلا ليعبدون يفيدان العبادة هي المقصودة الأصلية وما عداها  
 من المعاملات وسائل ثم الأهم منها هي الصلاة لشمول وجوبها وكثرة  
 تكررها قوله جمع مقبوس اسم فاعل من اقتبس أي أخذ القبس بفتح  
 القاف والباء وهو قطعة من نار مشعله قوله شبه العلم بالنوراء الأنسب

٧ لأن الخطاب هو توجيه  
 الكلام إلى حاضر فيكون  
 المخاطب معينا والتوجيه  
 بمعنى القاء الكلام إلى  
 الغير  
 ٨ على تضييق معنى العبد  
 فان كان عدي بالي

لسا بن كلاء تشبيه العلم بالنار لا بالنور والاخذ من ذلك النار  
 نعم لو خلا النار من الدخان وفرط الحرارة صار محض نور كذا  
 في البيضاوي والمستفاد من كتب اللغات أن المقبس بمعنى المستفيد  
 ثم أن تشبيه العلم بالنور ضمنى وتشبيه الطالبين بالمقبسين  
 صريح في علمه استعارة مصرحة تبعية وهي المقبسين قوله  
 أي انتقيت تفسيرا لا تقطعت يعني لخصت واخذت خياره وأفضله  
 بمعنى اقواه وأحكمه قوله وما لا بد لهم أي للمصلين منه أي مما  
 كثر وقوعه من المسائل وأحنا جوار إليه في كثير من أحوال الصلاة  
 قوله من مصنفات المتقدمين متعلق بالتقطت واسم مفعول بمعنى  
 الكتب المؤلفة مأخوذ من صنف تصنيفا والمتقدمون هم الإمام  
 الأعظم أبو حنيفة وتلاميذاته ومن قبلهم من المجتهدين قوله  
 ومن مختارات المتأخرين جمع مختار اسم مفعول من باب  
 الافتعال بمعنى المختص والمفتي به والاقوى عند المتأخرين  
 في تأليفاتهم وهي نحو الهداية لبرهان الدين على المرغيناني  
 والمحيط للكرماني وشرح مختصر الطحاوي لشيخ الإسلام  
 علي بن محمد الأسجاني بكسر الهمزة واسكان السين المهملة  
 وكسر الباء الموحدة بعدها ياء مثناة فجيم بعدها الف ثم  
 باء موحدة قبل ياء النسبية والغنية بالغين المضمومة في أكثر النسخ  
 وهي غنية الفقهاء وبالفتان المكسورة في بعضها وهي  
 قنية الفتاوى للزاهدي والملقط للسيد أبي شجاع والذخيرة  
 للشيخ برهان الدين وفتاوى للإمام الفخر الدين قاضي خان  
 وجاء معيد ٩ وغيرها قوله وسميته عطف على التقطت قبل  
 ملاحظة الحكم بالسببية المستفادة من كلمة لما فلا يرد أن التسمية

٩ أي الجامع الصغير والجامع  
 الكبير لقاضي خان



ليست مسببة منها أي من الاستفادة من لما فان المسبب  
الالتقاط والتسمية معا قوله أي قصده وهو الالتقاط والاول  
ان يقال ان يجعله يارجاع الضمير الى الالتقاط بمعنى الملتقط  
خذرا عن التطويل قوله أي لذاته بطريق اطلاق اسم الوجه  
على الذات مجازا من سلا لان الوجه جارية مخصوصة وجزء  
من الذات والحقيقة محال في حقه تعالى فيراد به الذات لكن  
الاحسن ان يفسر أي لرضاه قوله ومكفرا اسم فاعل من كفر  
من باب التفعيل أي ان يجعله سببا للتكفير اشار الشارح الى  
ان هذا مجاز عقلي باسناد فعل التكفير الى سببه كما في انبت الربيع  
البقل لان المكفر في الحقيقة هو الله تعالى والتأليف سبب له  
قوله أي بتفضله اه اشارة الى ان عفوه تعالى ومغفرته وادخال  
جنه بفضله وكرمه لا باستحقاقنا اياه خلافا للمعتزلة  
في ان ادخال المطيع الى الجنة والعاصي الى النار واجب عليه تعالى  
وهذا خطأ منهم لان الله تعالى مالك الملوك على الاطلاق  
يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على عباده لا معقب لحكمه  
والاستحقاق منافي لهذا قوله بتشديد الياء المفتوحة جمع  
استاذ اذ اصله استاذين حذف النون وادغم الياء المتكلم وما وقع  
في بعض النسخ ولاساتذ بتأخير التاء الى ما بعد الالف خطأ  
من النساخ لان الياء لا يكون مشددا كذا في ابن آطه وفي  
ويمكن التوجيه لهذه النسخة بان يكون اساتذ جمع استاذ  
بالاضافة الى ياء المتكلم بلا تشديد لانه كما يجمع بالواو والنون  
يجمع ايضا بالجمع التكنيس وهو الاساتيد والمعنى أي ولمن علمني  
العلم واخير قوله خطاب عام وهذا مجاز كالاول بوجهين

الاول الخطاب للغائب والثاني تركه لغير معين الا ان العلم بفرضية  
الصلوة فرض عين على كل مكلف فلهذا افرد الثاني أي  
اعلم ايها الطالب لمعرفة احكام الصلوة قوله بان الصلوة  
وهي في اللغة مطلق الدعاء بالخير وفي الشريعة عبادة ذات  
قراءة وزكوع وسجود والمراد بها ههنا الصلوة المفهومة التي  
هي احد اركان الاسلام فاللام فيها للعهد الذهني ولهذا صح  
الحكم بقوله فريضة قوله فريضة أي مفروضة مقطوع  
بالحكم بها والفرض المطلق الكامل في الشرع ماثبت لزومه  
بدليل قطعي أي موجب للعلم الضروري وحكمه انه يكفر  
جاحده ويفسق تاركه بلا عذر وما لبس كذلك فهو فرض  
مقيد لا مطلق ففيه قصور في الفرضية فلا يكفر جاحده كالفرأض  
الثابتة بالاجتهاد دون الاجماع وينقسم الفرض الى فرض عين  
وهو ما يلزم كل احد ممن فرض عليه اقامته وفرض كفاية  
وهو ما يلزم اقامته على جملة المفروض عليهم فاذا فعله البعض  
سقط عن الباقيين والصلوة من القسم الاول قوله ثابتة  
بالكتاب يجوز ان يكون صفة لفريضة أي ثبت تلك الفريضة  
بالكتاب أي بالقرآن فان الكتاب علم له عند الفقهاء بغلبة  
الاستعمال وان يكون خبرا ثانيا لان وهو الراجح لما سيجي عند  
الاستدلال بالسنة قوله والسنة أي وثابتة بالسنة المنقولة عند  
صلى الله عليه وسلم يعني ان دليل ثبوت فرضية الصلوة كتاب  
الله تعالى وحديث النبي عليه السلام قوله أي بقول اجتهاد  
المجتهدين اشارة الى ان المراد بالامة الامة الكاملة وهم المجتهدون  
لا المطلقة لان كلام العوام كالهوام ثم لا يخفى ان فرضية



الصلاة حكم واحد لا بد له من دليل واحد فقط والمص رح  
 اورد من الكتاب خمس ادلة واورد من السنة كذلك فاحدها دليل  
 فقط وما بقي منها تأكيد واعتراض عليه بان الدليل لا بد منه واما  
 التأكيد فليس بلازم اجيب بان في كل واحد منها ملاحظة  
 الدليلية او نقول ان فرضية الصلاة اقوى وأكد فلا بد  
 من تأكيد دليلها قوله اما الكتاب وهو القرآن المنزل على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم المنقول عنه عليه السلام متواترا ابتداء بالكتاب  
 لقوته لشبوهه بالتواتر قوله فانه امر اي قوله اقيموا امر حاضر مأخوذ  
 من اقام يقيم اقامة من باب الافعال اصله اقوموا بفتح الهمزة  
 وكسر الواو فنقلت حركة الواو الى القاف الساكنة فقلت  
 الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار اقيموا بمعنى داوموا  
 وواظبوا على الصلوات في مواقيتها بحمد ودها واركانها كذا  
 في المعالم قوله وهو يقتضي الوجوب لان الامر اذا خلا  
 عن القرائن الصارفة يحكم بوجوبه على الصحيح قوله والمراد  
 باقامتها اداؤها اي الصلاة عبر عنه بالاقامة لان القيام بعض  
 اركانها كذا نقل عن الكشاف وايضا ان الشيء اذا اريد  
 اداؤه اقيم اولاً ثم يؤدي فذكر الاقامة واريد منها الاداء مجازا  
 من سلا بذكر اللازم او السبب وارادة معادله وفيه اشكال  
 لان القيام صفة المصلي الذي هو الفاعل لصفة الصلاة التي  
 هي المفعول والحال ان القيام اللازم من الاقامة يجب ان يكون  
 صفة المفعول كما يقال اقت زيدا اي جعلته قائماً فالقيام  
 صفة زيد لصفة المتكلم وقيل المراد باقامتها تعديل اركانها  
 وحفظ فرائضها وسننها وادائها من ان يقع فيها زيغ وفساد

مطلب  
 بون فرضية الصلاة  
 بالكتاب

ماخوذ

ماخوذ من اقام العود اذا قومها او المراد بها الدوام عليها  
 والمحافظة فيها من قامت السوق اذا نفقت اي راجت متاعها  
 في البيع والشراء واقامها لان الصلاة اذا حوفظ عليها  
 كانت كالشيء الراجح المرغوب فيه واذا تركت وضعت  
 كانت كالشيء الكاسد الغير المرغوب قوله اي صلوا لله  
 اي لرضائه قائمين هذا من المتن وقع تفسيراً من المص وكذا  
 التفسير الا ان بقوله اي فرضاً موقفاً من المتن وقوله قوموا  
 امر حا ضر من قام يقوم اسله اقوموا بضم الهمزة والواو  
 فنقلت حركة الواو الى القاف الساكنة فاسقط الهمزة من اوله  
 لاستغناء عنها فصار قوموا بمعنى صلوا من قبيل ذكر الجزء ٩  
 وارادة الكل ومعنى قائمين بطريق ذكر الكل وارادة  
 الجزء فان القنوت ان تذكر الله قائماً وقيل قوموا لله في الصلاة  
 خاشعين او مطيعين القيام قيل لادليل من الكتاب على  
 فرضية القيام في الصلاة الا هذه الآية وعلى هذا يحمل القيام  
 على حقيقته فهذا القول اولى ثمان هذه الآية آخر الآية  
 التي اشار اليها بقوله تعالى حافظوا على الصلوات الخ وتقدمها  
 لعله اشارة الى انها دليل مستقل على نبوت الفرضية قوله وقوله  
 تعالى حافظوا اي داوموا عليها في اوقاتها فيكون المراد من قوله  
 وقوموا حقيقة القيام ليدل على فرضية القيام فيها والحقيقة  
 اولى من المجاز والتأسيب خير من التأكيد قوله والصلاة  
 الوسطى بضم الواو على وزن فعلى تأنيث الاوسط ثم معنى  
 الوسطى الوسطى بين الصلاة اي الفضلى لزيادة فضلها  
 ماخوذ من قولهم للافضل الاوسط وانما عطف على الصلوات

٩ كالركعة للقيام والقراءة  
 والركوع والسجود ومنه  
 قوله تعالى لا تقم فيه ابدا  
 اي لا تصل وقوله عليه  
 السلام من قام رمضان  
 ايماناً اي تصديداً بالله تعالى  
 وبوحدانيته واخساباً  
 اي رجاء الثواب في مقابلته  
 غفله ما تقدم من ذنبه  
 اي من احدي ليلاته  
 بالعبادة لله  
 في القيام جزء من القنوت  
 في قوله تعالى جعلوا  
 كما في قوله في آذانهم اي  
 اصابعهم اعملة وهي  
 اذانهم جمع اذنة  
 رأس الاصبع وكفوا  
 قطع السارق اي يده



بطريق عطف الخاص على العام لانفرادها بالفضل قوله  
وهي صلوة العصر وهو الاصح الذي عليه الجمهور لما رواه  
الشيخان عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
يوم الخندق شغلونا عن الصلاة الوسطى اي الفضلى صلاة العصر  
بدل او عطف بيان ملائمة الله قبورهم ويوتهم نارا قال  
شارح المشكاة هذا دعاء عليهم بعذاب الدارين قاله يوم الاجزاء  
سنة اربع من الهجرة كذا في ابن ملك قوله وقيل غير ذلك  
نقل الشارح في الكبير اثني عشر قولاً في حق الصلاة الوسطى  
ونقل السيوطي عشرين قولاً فيها قوله وخصها بعد التعميم  
لزيادة شرفها حيث يجتمع فيها اي في وقت العصر ملائمة الليل  
والنهار كما ورد في الحديث قوله اوللاهتمام بها اي بصلاة  
العصر اذ هي مظنة التكاسل عنها الظاهر ان هذا ملحق  
من الاطراف فانه علة للاهتمام وفاعل الاهتمام هو الله تعالى ولا يقال  
في حقه ظن التكاسل هكذا قيل لكنه يدفع بان يقال ان كونه  
مظنة التكاسل بالنسبة الى العباد او بان المظنة بمعنى المحل والمعنى  
اذ هي واقع في محل التكاسل بقرينة السياق قوله لكونها اي  
صلاة العصر في وقت كثرة الاشغال جمع شغل فيه اربع لغات  
بفتح الشين وضمة مع حركة الغين المعجمة وسكونها فيهما بمعنى  
المصدر من باب فتح ويجيء بمعنى الاشياء الشاغلة وما في بعض  
النسخ من الاشتغال على وزن الافتعال لعلة سهو من التسيخ  
قوله اي سبحوا الله تسيحاً في هذه الاوقات اقامة للمصدر مقام  
الفعل المحذوف وجوباً على قول من قال ان المراد من التسيح  
الصلاة لاشتمالها عليه ومنه ما في البخاري من قول عائشة رضي

ما رأيت

ما رأيت النبي عليه السلام يسبح سجدة الضحى واي لا سبحها  
فيكون امراً بالصلاة في هذه الاوقات فالجلالة مفعول  
سبحوا منصوباً بدون اللام قوله علي ما روى عن ابن عباس  
رضيهما يعني ان التسيح في الآية مجاز عن الصلوة بذكر الجزء  
وارادة الكل والقرينة ما روى عن ابن عباس رضي الله  
تسبون صلاة المغرب اه مأخوذ من امسى يمسي من باب الافعال  
والهمزة للدخول قوله وتصبحون مأخوذ من اصبح الرجل  
اذا دخل في الصباح والمراد ههنا صلاة الفجر قوله متصل  
بقوله اه لم يقل عطف قيل لانه ليس بمعطوف فليتأمل  
وقوله حين تمسون اي حين تدخلون المساء قوله وحين  
تصبحون اي حين تدخلون في الصباح قوله وله الحمد في  
السموات اي حمد الملائكة في السموات وحمد المؤمنين والملائكة  
في الارض وقوله وعشيا اي صلوا في العشي وحين تظهرون اي  
حين تدخلون في الظهر قوله اعتراض بينهما اي بين المعطوف  
وهو عشيا وبين المعطوف عليه وهو حين تمسون قوله اي  
فرضا موقفاً هذا من المتن كما سبق بيانه والمراد من الكتاب  
ههنا الفرض كما في قوله تعالى وكتبنا عليهم وقوله تعالى كتب  
عليكم الصيام فلذا فسر المص رح بقوله اي فرضاً موقفاً  
اي محدوداً باوقات لا يجوز اخراج الصلوة عن وقتها والآية  
ظاهر الدلالة على المراد قوله واما السنة فاروى اه لما فرغ  
من بيان الأدلة من الكتاب شرع في بيان الأدلة الثابتة بالحديث  
اي ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين اي البخاري  
والمسلم رحمهما الله تعالى سيما لان اصح الكتب بعد القرآن



البخارى ثم المسلم في المختار كما سيجي البيان في حقه في بحث  
 التيمم ان شاء الله تعالى وراويه ابن عمر رضي الله عنه كذا في ابن ملك  
 قوله قال بنى الاسلام اى الايمان من آمن يؤمن ايمانا من باب  
 الافعال وهو التصديق اجالا بكل ما ثبت بالقطع باخبار  
 النبي عليه السلام به مما يتعلق بذات الله تعالى وامر المبدأ  
 والمعاد وسائر الاحكام والكفر انكار شئ من ذلك وهما  
 واحد عند اهل السنة خلافا للحنابلة والظاهرية لنا قوله تعالى  
 ان الدين عند الله الاسلام ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل  
 منه الاية فاندفع ما يقال ان هذه الخمس اسلام فيلزم بناء  
 الشئ على نفسه وجه الاندفاع ان هذه الخمس اعمال وهى  
 خارجة عن حقيقة الايمان ولما فسر الشارح الاسلام بالايمان  
 لم يلزم بناء الشئ على نفسه وانما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم  
 بلفظ الاسلام تعليماً بانهما واحد ففقد حجة على من قال انهما  
 متغايران نعم قد يذكر ويراد به المعنى الاقوى وهو الانقياد  
 والطاعة كما في قوله تعالى قل لم تؤمنوا الاية قوله على خمس  
 اى خمس عبادات وهذا البناء باعتبار القوة والضعف حجة  
 لو وجد كله قوى الايمان ولو انتقص ضعف الايمان ٨ قوله  
 شهادة ان لا اله الا الله بجر شهادة وان مخففة من المثقلة  
 واسمها ضمير الشأن المحذوف ولا نافية للجنس وآله اسمها وخبرها  
 محذوف اى موجود والا حرف الاستثناء والله مرفوع بدلا  
 من محل اسم لا ويجوز ان يكون بدلا من الضمير المستتر في الخبر  
 وما عداه غير جائز قوله وان محمداً رسول الله عطف على  
 ان لا اله الا الله فهذه الشهادة واحدة من الخمس قوله واقام

الصلاة

الصلاة اى اقامتها من اقام يقيم اصله اقوام بكسر الهمزة  
 فنقلت حركة الواو الى القاف الساكنة وحذفت الواو فصار  
 اقام قدمت الصلاة لانها اول ما فرض بعد الايمان في ليلة  
 الاسراء سابع عشر من شهر رمضان قبل الهجرة بسنة ونصف  
 كذا نقله الحاشية عن الدر قوله واياء الزكاة مأخوذ  
 من اتي يؤتى من باب الافعال والاياء اصله اثايا فنقلت  
 الهمزة الساكنة الى الياء ونقلت الياء الاخيرة همزة لوقوعها  
 بعد الالف الزائدة وهو بمعنى الاعطاء بالتركية ويرمك  
 والزكاة اصلها زكاة مثل طلبه ناقص واوى فقلت الواو الفا  
 لتحركها وانفتاح ما قبلها وهى في اللغة النماء والطهارة وفي الشريعة  
 جزء معين من مال الغنى عينه الشرع اوقيته ويطلق على  
 اعطاء الزكاة تطهير الماله فرضت في السنة الثانية من الهجرة  
 قبل فرض رمضان وقرنت بالصلاة في اثنين وثمانين موضعاً  
 في القرآن كذا في الحاشية قوله وصوم شهر رمضان الاضافة  
 ظرفية اى صوم الصائم في شهر رمضان وهو في اللغة الامساك  
 مطلقاً وفي الشرع الامساك عن المفطرات الثلث الاكل  
 والشرب والجماع من الصبح الصادق الى الغروب بنية القربة  
 فرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان في ثمانية  
 عشر شهراً بعد الهجرة كذا نقل عن الدر المختار قوله  
 وحج البيت الحرام خامسه الحج في اللغة القصد وفي الشريعة  
 عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص في زمان مخصوص  
 والاضافة فيه من اضافة المصدر الى المفعول والبيت علم  
 الكعبة المشرفة بغلبة الاستعمال قوله من استطاع اليه سبيلاً

١٣ اى الاسلام والايمان معاً

٧ ولو لم يوجد كل الخمس  
 كان الايمان اضعف  
 ولو وجد الكل باكمل وجوه  
 واتمها كان اقوى وهذا  
 مبنى على ان الاقرار باللسان  
 ليس بركن بل شرط  
 لاجراء الاحكام والحديث  
 يؤيده وهو مذهب المحققين  
 منها معاشر اهل السنة  
 كذا في ابن آطهوى معاً



مأخوذة من باب الاستفعال أصله استطوع من طوع فنقلت  
حركة الواو الى الطاء وقلبت الواو الفالكون سكونها غير اصلية  
والاستطاعة بمعنى القدرة والطاقة في اللغة قوله محله اى  
محل من في من استطاع الرفع لانه فاعل الحج المضاف الى  
مفعوله واليه متعلق بسبيل والاستطاعة عند الجمهور  
القدرة على الزاد والراحلة الفاضلتين عن الحوايج الاصلية  
واللوازم الشرعية لما روى الحاكم عن انس رض في قوله تعالى  
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قيل  
بارسول الله ما السبيل قال ازاد والرا حلة قال الحاكم صحيح  
على شرط الشيخين ولم يخرجاه وعند مالك القدرة على  
المشي وكسب القوت ثبت فرضية الحج بقوله تعالى ولله على  
الناس الحج نزلت في سنة تسع من الهجرة كذا في شرح الكنز  
لنزيلى والدرا قوله فهي اى الصلوة علامة لوجوده اى  
الايمان في القلب والعلامة في الشرع ما يعرف به الوجود من غير  
ان يتعلق به وجوب ولا وجود فاذا كانت الصلوة علامة  
للايمان فوجودها يعرف به وجود الايمان من غير ان يكون  
وجوده بها فلا يلزم من وجوده وجود الصلوة فلا يدل  
عدمها على عدم الايمان اذ لا ملازمة بينهما كذا في الكبير  
قوله باعتبار الظاهر متعلق بوجوده حتى لو صلى كافر في الوقت  
على سبيل الكمال بان صلى بالجماعة تحكم في الظاهر باسلامه  
وان لم يكن كذلك في الحقيقة واشير بالظاهر بان الصلوة  
ليست علامة في الحقيقة لان الايمان امر قلبي واعتقادي  
لا يعرف وجوده ولا عدمه قوله الصلوة عماد الدين فمن اقامها

فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين فيه استعارة  
بالسكينة وهي تشبيه الدين بالحكمة مع ذكر المشبه وارادة المشبه به  
ادعاء واثبات العماد الذي هو من لوازم المشبه به تخيلية ووجه  
الشبه بينهما هو الاحراز والحفظ لمن هو فيه وفيه تشبيه الصلاة  
بالعماد الذي ادعى ثبوته للدين وهو تشبيه محسوس بمعقول  
اى موهوم على مذهب السكاكي وقوله عليه السلام فمن اقامها  
فقد اقام الخ شبه الاقامة بالاقامة والهدم بالترك كما ان الحجة  
تقام باقامة عمودها وتهدم بترك اقامتها فلذا جاء الامر بالصلاة  
غالبا بلفظ الاقامة في الكتاب والسنة والدين في اللغة الجزاء  
والمكافاة يقال دانه دينا بكسر الدال اى جازاه ومعنى الطاعة  
والعادة والظريق وفي الشرع وضع الهى سائق لذوى العقول  
باختيارهم المحمود الى ما هو خير بالذات نوضع كالجنس  
فيشتمل الالهى وغيره والهى اخرج غيره كالأوضاع  
الصناعية وغيرها مما شرع للكفار شياطينهم وسائق لذوى  
العقول اجترار عن افعال الحيوانات وباختيارهم اشارة الى  
انه تعالى اعطاهم الاختيار في اتيان المشروعات وتركها  
ليكون عبادة او عصيانا والمحمود صفة مادية تشير الى ان  
التكليف حسن كما هو المذهب الصحيح كذا في الكبير قال  
النووى انه منكر باطل وقال ابن حجر ليس كذلك كذا  
في الكوكب المنير ٨ قوله باسباغ بكسر الهمة وقبح الباء  
الموحدة اى باتعام وضوئه واكماله على وجه السنة قوله اى  
بان يغفر له ذنوبه اشارة بهذا التفسير ان الجارى محذوف قياسا  
في ان فتكون ان وما بعدها في محل النصب ويجوز ان يكون

شرح الجامع  
للشيخ  
العلفى



محلها الرفع بعطف البيان لعهد بل هو الاولى وتام الحديث  
ومن لم يفعل فلبس له على الله عهد ان شاء غفر له وان شاء  
عذبه رواه ابو داود وغيره عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قوله  
واما لفظ الفرق فلبس اه وهو موجود في نسخ الصغير دون  
الكبير قيل لم يوجد في الكبير فما وجد في الصغير حشو قوله  
وهو اي الترك اعتقا دانكار وجوبها اي فرضيتها اذ الوجوب  
ههنا بمعنى الفرض او المراد بالكفر كفران النعمة او التغليب  
والتشديد على تركها او ان فعله فعل اهل الكفر او انه يستحق  
عقوبة اهله وهو القتل وما ذكره الشارح مذهب الجمهور  
كما صرح به في الكبير قوله واما اجماع الامة الخ وهو لغة  
لمعنيين الاول اعزم يقال اجمع فلان على كذا بمعنى عزم  
فيتصور من واحد والثاني الاتفاق يقال اجمع القوم على كذا  
اي اتفقوا والمراد بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد او القول او الفعل  
وعرفا اتفاق المجتهدين من امة محمد صلى الله عليه وسلم  
في عصر على حكم شرعي اجتهادي وقيل على امر من الامور  
كذا في الاصول قوله على فرضيتها اي الصلوات الخمس  
قوله من غير تكبر منكر بفتح النون وكسر الكاف ومده بمعنى  
التعبير اي من غير تغيير احد ولا منازعة من منزع يعتد به  
في فرضية الصلاة على المكلفين ولا في كونها نجسا عليهم في كل  
يوم ولا في اعداد ركعاتها وهذا الاجماع بالمعنى القوي او الشرعي  
قطعي الثبوت مستمر الى يومنا هذا عصرا بعد عصر وايضا  
الاجماع ثابت على اكفار الجاحدين بفرضية الصلوة او بشيء  
من اعداد ركعاتها فلا يرد ما قيل ان الاجماع لغوي بمعنى

الاتفاق لا شرعي اذا لاجماع الشرعي اتفاق اهل الحل والعقد  
في عصر واحد على حكم فان هذا من قلة التدبر لان وجود  
اهل الحل في هذا الاجماع بطريق الاولى في عصر واحد  
او اكثر ولا عبرة باتفاق العوام نعم وقع الاختلاف في وجوب  
العشا على قوم لا يوجد وقتها عندهم ففي جامع القدوري ورد  
فتوى في زمن برهان الائمة عليه وكان فيها انا لا نجد وقت  
العشا في بلدنا فان الشمس كما تغرب يطلع الفجر من الجانب  
الآخر فهل علينا صلاة العشا فكتب في الجواب انه ليس عليكم  
صلاة العشا وهكذا افتي الامام ظهير الدين وحكي الزاهدي  
هذا في شرحه من غير عزو الى شيء وقال فيه وبلغنا انه  
ورد هذه الفتوى من بلاد بلغار بان الفجر يطلع فيها قبل  
غيوبة الشفق في اقصر ليالى السنة على شمس الائمة الحلواني  
فافتى بقضاء العشا ثم وردت تلك الفتوى بخوارزم على الشيخ  
البقالى فافتى بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلواني فارسل من  
يسأله في جماعة يجامع خوارزم فقال ما تقول في من اسقط  
من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر واحس به الشيخ فقال  
ما تقول في من قطع يده من المرفق او رجلاه من الكعبين  
كم فرائض وضوئه قال ثلث لفوات محل الرابع قال وكذلك  
الصلاة الخامسة فبلغ جوابه الى الحلواني فاستحسنه ووافقته  
فيه انتهى واختاره صاحب الكافي في الكبر لعدم سبب  
الوجوب وهو الوقت واختار غيره الوجوب وزججه ودليله  
مذكور في حلية المجلى شرح منية المصلى من اراده  
فليراجع اليه قوله وكان ذلك اي اجماع الامة من لدن

مطلب  
بيان ثبوت فرضية الصلاة  
بالاجماع



الرسول صلى الله عليه وسلم الى يودنا هذا اجماعا شرعيا قوله  
 واجماع المسلمين حجة قطعية ولا اعتداد بمن انكر ذلك من  
 الخوارج والشيعة لدليل في المتن قوله لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا تجتمع امتي على الضلالة فان معنى هذا الحديث مشهور  
 بل متواتره اسانيد كثيرة من رواية جماعة من الصحابة بالفاظ  
 مختلفة قوله جمع شريطة بمعنى الشرط والمراد به ههنا ما لا تصح  
 الصلاة بشئ من الاشياء الا بتقدمه اى بتقديم الشرط عليها  
 اى على الصلاة والمستثنى منه محذوف والاستثناء مفرغ  
 والشرط مصدر شرط بشرط من الباب الاول او الثاني  
 وهو في اللغة العلامة اللازمة وفي الشرع ما يتعلق به  
 الوجود دون الوجوب اى يتوقف عليه وجود الشئ ولا يلزم  
 من وجوده وجود الشئ ولا عدمه قوله صفة موصحة ومبينة  
 لمعنى الشرط هذا جواب لسؤال مقدر وهو انه لما كان  
 المراد من الشرط هذا المعنى كان قوله قبلها زائدا لافائدة فيه  
 قوله جمع قريضة بمعنى الفرض وهو في اللغة التقدير والقطع  
 وفي الشرع ما ثبت بدليل قطعي وفرض الصلاة ما لا صحة  
 لها بدونه اعم من ان يكون قبلها او فيها ركعا او غيره قوله  
 والمراد به اى بالفرض ما لا صحة للصلاة بدونه واعل مراده  
 ما لم يطلق عليه اسم الشرط ولا الركن كترتيب القراءة على  
 القيام والركوع على القراءة والسجود على الركوع والقعدة  
 على السجود والسلام على القعدة فان هذه الترتيب كلها  
 فروض لا تصح الصلاة بدونها وليست بركان ولا شروط  
 قوله سوى الشرائط جواب لما يتوهم من عطف الشئ على

نفسه وبيان لصحة العطف بقريضة تقابل العموم والخصوص ٩  
 ولو قال وسوى الاركان لكان اولى اذ الفرض كما يعم الشرط  
 كذلك يعم الركن وكأنه اكتفى باستثناء الشرط قوله واركانا  
 عطف على احدهما جمع ركن بضم الراء وسكون  
 الكاف من باب دخل او علم هو في اللغة الجانب الذقوى يقال  
 فلان ياوى الى ركن شديد وفي الاصطلاح الجزء الثاني الذي  
 تتركب الماهية منه ومن غيره كالقيام والقراءة والركوع  
 والسجود وهو داخل في الفرض قوله وواجبات عطف على  
 احدها جمع واجب وهو في اللغة من الوجوب بمعنى السقوط  
 سمي به لانه ساقط عنا علمه وعلينا عمله او من الوجيب وهو  
 الاضطراب سمي به لتردده واضطرابه في الثبوت وفي الشرع  
 ما ثبت بدليل فيه شبهة وحكمه ان يفسق تاركه ولا يكفر  
 جاحده وتركه في الصلاة لا يفسدها بل ان تركه سهوا يجب عليه  
 سجود السهو اى يجب السجود بسبب السهو فالإضافة فيه  
 من قبيل اضافة المسبب الى السبب وان تركه عمدا تصح  
 الصلاة مع النقصان ولا يجب سجود السهو لان ترك الواجب  
 وقع قصدا فيجب اعادتها وان لم يعدها يكون فاسقا وآما قوله  
 وسننا عطف على احدها ايضا جمع سنة وهي في اللغة  
 الطريقة والسيرة حسنة كانت او سيئة بدليل ما رواه مسلم  
 عن جرير رضى الله عنه من سن في الاسلام سنة حسنة وهي  
 مأخوذة من السنن بفتحين يعنى من اتي لطريقة مرضية  
 يقتدى به فيها فله اجره اى اجر عمله واجر من عمل بها اى  
 ومثل اجر من عمل بتلك الطريقة من غير ان ينقص من اجورهم

فان العلم اذا ذكر مع  
 الخاص يراد به ما وراء  
 الخاص



شيء ومن سن في الاسلام سنة سبئة كان عليه وزره اي وزر عمله  
 ووزر من عمل بها اي بتلك الطريقة السبئة من بعده ٧  
 من غير ان ينقص من اوزارهم شيء كذا في ابن ملك شرح  
 المشارق وفي السمع الطريقة المرضية المسلوكة في الدين  
 من غير الزام على سبيل المواظبة فقوله من غير الزام احتراز عن  
 الفرض والواجب وعلى سبيل المواظبة عن النفل كذا قيل  
 وحكمها ان يطالب المكلف باقامتها من غير افتراض ولا وجوب  
 ويكون فاعله مثابا نائلا للشفاعة وتاركه محروما عنها  
 قوله وان تركه تكون الصلاة مكروهة كراهة تنزيه ولو تركه  
 سهوا فلا كراهة لها ولا يوجب سجود السهو بتركه وكذا  
 عمدا لان سجود السهو يلزم من ثلثة اشياء من ترك الواجب  
 وتأخير وتأخير الفرض عن موضعهما قوله وادابا جف ادب  
 وهو في اللغة الطرف وحسن تناول مأخوذ من ادب كحسن  
 ادبا فهو ادب كذا في القاموس وفي الخلاصة والسنة ما واطب  
 عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه والواجب اكمال  
 القرض والسنة اكمال الواجب والاداب اكمال السن انتهى قوله  
 وهو دون رتبة السنة فلا كراهة في تركه اضلا تحريمية او تنزيهية  
 قوله وكراهية بتخفيف الباء عطف على احدها اي واعلم  
 ان للصلاة كراهية وهي مصدر كره يكره كراهة وكراهية وهي  
 على قسمين تحريمية وهي قريبة الى الحرام تحصل بترك  
 الواجب وتنزيهية وهي قريبة الى الحلال تحصل بترك السنة  
 اقوله ومنهاهي جمع منهى اسم مكان وهو محل النهي والمراد  
 اياه ما يفسد الصلاة فيها من الافساد من باب التفعيل كالتكلم

بكلام

٧ اي من بعد ثبات من سنها  
 هذا دفع لما يؤول اليه ان ذلك  
 الاجر يكتب له مادام حيا  
 كذا في ابن ملك

بكلام الدنيا والاكل والشرب في الصلاة ويمكن ان يكون  
 جمع نهى كرمي من نهى بنهى من باب علم اصله منهوى فقلت  
 الواو ياء لاجتماع الواو والباء وادغم الياء في الياء وكسر الهاء  
 ليصح بناء الياء فيها فصار منها ولما ذكر المص رح ما لزم  
 في الصلاة اجالا اراد بيان تفصيله بقوله اما قوله اما الشرائط  
 التي قبل الصلاة المجمع عليها فسته ٩ ادخل التاء فيد مع ان  
 الشرائط جمع شريطة وهي مؤنث فلا تطابق بين المبتدأ  
 والخبر اجيب بان التاء بالنظر الى ان الشريطة بمعنى الشرط  
 فيجوز ان يراعى في مثله اللفظ والمعنى قوله الطهارة اي الاول  
 الطهارة من الحدث وهي مأخوذة من طهر طهارة من الباب  
 الاول او الخامس في اللغة مطلق النظافة والنزاهة من الوصف  
 الحكمي الشرعي من نواقض الوضوء وغيرها وفي الشرع  
 نظافة شرعية من جنس نجاسة منع الشرع جواز الصلاة  
 معها الا بعذر والحدث في اللغة اذا اعنى التغوط وفي الشرع  
 ما يوجب الغسل كالجنابة والحيف والنفاس والاحتلام  
 والوضوء كالحدث عند ارادة الصلاة قوله يسمى النجاسة  
 الحكمية وهي التي حكم الشارع بنجاسته قوله والطهارة  
 اي والثاني الطهارة من النجاسة الحقيقية قوله وستر العورة  
 اي والثالث ستر العورة وهو في اللغة كل خلل ينبغي ازالته  
 وفي الشرع كل موضع من البدن منع الشرع جواز الصلاة  
 مع كشفه بلا ضرورة قوله واستقبال القبلة اي والرابع استقبال  
 القبلة التي امر الشرع بالتوجه اليها قوله والوقت اي  
 والخامس دخول وقت الصلاة قوله والنية اي والسادس

مطلب  
 بيان شرائط الصلاة  
 ٩ واما تنبيه الافتتاح فقبل  
 شرط فيكون الشرائط  
 سبعة وقيل ركن  
 ان شاء الله تعالى



النية من نوى ينوى نية وهى فى اللغة بمعنى العزم والقصد  
وفى الشرع قصد الفعل لوجه الله تعالى لقوله صلى الله عليه  
وسلم انما الاعمال بالنيات اخرجته الائمة الستة عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه كذا فى شرح جامع الصغير قوله اما الطهارة  
من الحدث قدمها لكونها اهم الشروط واوصدها حتى  
لا تجوز الصلاة بدونها اصلا ولكونها تقدم عادة على غيرها  
ويرد عليه بان الوقت ايضا لا يسقط ولا تجوز الصلاة بدونه  
ويجاب بانه لبس من الشروط التكليفية ويرد عليه استقبال  
القبلة والنية ويجاب بان الاستقبال لاجل الصلاة لا يكون الا  
عند ارادة الشروع فيها لا قبلها فيقتضى تقديم الطهارة  
عليه وان النية عند الاستقبال او بعده فالمقدم عليه مقدم  
عليها قوله فالأغسل اسم الفاعل من الايجاب  
معنى المقتضى وانرضية أى شرط وجوبه مبتدأ او عطف  
على ضمير يسمى وقوله الحدث الاكبر خيره او بالنصب  
عطف على مفعول يسمى قوله الحدث الاكبر وهى الجنابة  
الخاصة من الجماع والاحتلام والحيض والنفاس وغيرها قوله  
والوضوء عطف على الاغتسال بضم الواو والضاد مصدر  
وضوء كحسن والوضوء فى اللغة بمعنى النظافة والحسن تقول  
وضوء الرجل من باب ظرف أى صار وضئاً وتقول توضع  
مهموز اللام للصلاة ولا يقال توضع بالياء فى اللغة الفصيحة  
ويفتح الواو ما يتوضأ به من الماء والتراب وفى الشرع الغسل  
والمسح فى أعضاء مخصوصة فالأغسل والوضوء كل منهما  
هو الطهارة الواجبة قوله وموجه اسم الفاعل ايضا

مطلب  
الطهارة من الحدث

من الايجاب

من الايجاب أى شرط وجوب الوضوء قوله الحدث الاصغر  
مثل التبول والتغوط والضرت قوله هى التيمم اصله من يم  
من باب التفعّل فى اللغة بمعنى القصد وهو خلاف الوضوء  
وبيان كيفيته سيجى ان شاء الله تعالى قوله ولبس للغسل اه  
جواب سؤال ورد على قول المص رح وهو ان المص بين للصلاة  
واجبا فلم يبين للغسل والوضوء واجبا وفى الكبير قيل لو كان  
لهما واجب لزم مساواتهما للصلاة وهما تابعان للاصل وهو  
الصلاة قوله اما فرائض الوضوء قدم بيانه على الطهارة  
الكبرى لوقوعه هكذا فى النص القرأنى ولانه كالجزء بالنظر  
الى الغسل ولكثرة تكرره تقتضى الاهتمام والاهتمام يوجب  
التقديم قوله والوضوء على الوضوء لانه نور على نور لما رواه  
ابو داود والترمذى عن ابن عمر رضيه عن توضحاً على طهر كتب له  
عشر حسنات قال الدميرى اسناده ضعيف أى من جدد  
وضوؤه وهو على طهر الوضوء الذى صلى به فرضاً او نفلاً  
فان لم يصل بالوضوء الاول صلاة ما فلا يستحب تجديد الوضوء  
وقوله كتب له عشر حسنات أى بسبب الوضوء الجديد  
كذا فى الكوكب المنير شرح الجامع الصغير قوله وبعد انشاد  
الشعر أى قرأة الشعر الذى هو كلام موزون مقفى صادر  
على القصد قوله فاربعة كما قال تعالى يا ايها الذين امنوا قيل  
فيه التفات والا لقل آمتم لكن هذا عند السكاكى كافى  
تطاول ليلك بالآمد خاطب الشاعر نفسه تجريد او اما عند المشهور  
فلبس فيه التفات لان الالتفات عندهم هو التعبير عن معنى  
بطريق من المتكلم او الغيبة او الخطاب بعد التغير عنه بآخر ٩

٩ والغيبة والخطاب فى  
الآية كل منهما فى موضعه  
ولا ينفك والعدول عنه خروج  
عن سنن العربية لان ضمير  
الموصول يجب ان يكون  
غائباً فى الاستعمال لعوده  
الى اسم ظاهر فلا يعود اليه  
الاضمير الغائب ولذا نسب  
الى مخافة القياس قول على  
انا الذى ستمنى ابنى حيدرة  
كذا فى الكبير



منها قوله اي اذا اردتم القيام الى الصلاة هذا تفسير لقمتم  
وهي الجمع المخاطب للماضي اصله قومتم فقلت الواو الفاء  
فحذفت الالف لاجتماع الساكنين وضمت القاف للدلالة  
على الواو المحذوفة فصارت قمتم وقوله اردتم من الارادة بكسر  
الهمزة وفتح الراء من باب الافعال اصله اردتم اجوف واوى  
فنقلت حركة الواو الى الراء وحذفت الواو لاجتماع الساكنين  
فصار اردتم كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن اي اذا اردت القراءة  
فاستعذ بالله اي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم امر  
من الاستعاذة من باب الاستفعال اصله استعوذ فاعلله  
ظاهر فعبر عن ارادة الفعل بالفعل وهو الصلاة والقراءة لانه  
مسبب عن الارادة فاقم المسبب مقام السبب فذكر المسبب  
للابتداء السببية او الزومية بينهما مجازا من سلا قوله واتم  
محدثون كذا عن ابن عباس رضي الله عنهما او اذا قمتم من النوم  
لان النوم دليل الحدث فحينئذ يكون قوله اذا قمتم على حقيقته  
واعلم ان اهل السير اجمعوا على ان الغسل والوضوء فرضا  
بمكة مع فرض الصلاة بتعليم جبرائيل عليه السلام وانه  
صلى الله عليه وسلم لم يصل الا بوضوء فانحل اشكال من  
قال ان آية الوضوء مذيبة اجاعا والصلاة فرضت بمكة  
فيلزم ان يكون الصلاة بغير طهارة الى وقت النزول قوله  
فاغسلوا وجوهكم والوجوه جمع وجه قوله الغسل بفتح  
الغين الاسالة من السبل اجوف يائي اصله اسبال فاعلله  
ظاهر والاسالة بالتركية اتمق قوله وحد الوجه ما بين  
قصاص الشعر بالحر كات الثلث في القاف والضم اعل وفتح

المهملة

المهملة مضاف الى الشعر بفتح الشين المعجمة اي ما ينتهي  
اليه منبت الشعر من اعل الجبهة عادة سواء نبت فيه شعر  
اولا واسفل الذقن والذقن بالفتحين بالتركية ايكي  
حكما بركدكي يركه آك ديرل جمعى اذقان كلون واسفل  
الذقن نهايته قوله وشحمتى الاذنين ثنية شحمة سقط  
النون بالاضافة وشحمة الاذن بالتركية قولاقده كويه  
اصيدقلى يومشقى قوله وايدىكم الى المرافق والايدي  
جمع يد محذوفة الاعجاز كدم اصله يدى على وزن فعل  
يسكون العين ناقص يائي لانه يجمع على ايدي بمد الياء الاخيرة  
فان قيل مقابلة الجمع بالجمع يقتضى اتقسام الاحاد على الاحاد  
كقولهم ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم فيفيد  
وجوب غسل يد واحدة من كل مكلف قلنا يمكن ان يثبت  
وجوب غسل اليد الاخرى بدلالة النص لتساوى اليدين  
او بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم المتواتر او اجماع الامة  
والمرافق جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس بالتركية  
قوله اولان ديرسكه ديرل قوله وامسحوا برؤوسكم امر حاضر  
من مسح مسح من باب قطع والرؤس جمع رأس بالفتح  
فالسكون وتعريفه ذكر في الشرح قوله وارجلكم الى الكعبين  
والارجل جمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم وهي القدم  
قرئ في السبعة بالنصب والجر والمشهور ان النصب بالعطف  
على وجوهكم والجر على الجوار برؤوسكم والصحيح ان الارجل  
معطوفة على الرؤس في القرائتين ٩ ونصبها على المحل في رؤوسكم  
وجر القراءة على اللفظ فيها وذلك لامتناع العطف على وجوهكم

واي قرأة النصب والجر

مطلب  
بيان فرضية الوضوء  
والغسل مع الصلاة بمكة







سقوط المسح أصلا وهو أيضا رواية عن أبي حنيفة رح قوله  
 وقال مالك واحد مسح الكل فرض لأن الرأس في الآية ذكر  
 مطلقا فيجوز على إطلاقه مع أن الباء في رؤسكم صلة قوله  
 قال الشافعي اه لأن الباء في الآية للتبعيض فيكفي في أداء الفرض  
 مسح أدنى جزء من الرأس ولو بعض شعره قوله وقد حققنا  
 الدليل في الشرح حاصله أن إصابة اليد المبتلة شعرة أو ثلث  
 شعرات لا تسمى مسحاً في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع كما  
 ذهب إليه الشافعي والحكم بزيادة الباء خلاف الأصل كما  
 ذهب إليه مالك واحد ودليلنا أن الاستيعاب لو كان فرضاً  
 لما تركه النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ما وقد تركه  
 فعلى هذا كان الباء للانصاف فيكون الآية مجملة فلا بد  
 من انبيان من المجهول فينبغي أن النبي صلى الله عليه وسلم تحدث  
 المغيرة أقول أن كون الباء للتبعيض مجاز ولا يصار إليه إلا  
 إذا امتنع الحقيقة مع أنه لا قرينة له وقوله الكفاية بالضم  
 بالتركية سويزندي قوله وفيه لما ذكرنا في الشرح وهو  
 أن الباء للانصاف ومعنى المسح أمرار شيء على شيء ولا شك أن المراد  
 بالشيء الأول ههنا هو اليد لأنها آلة التطهير واليد تقارب  
 ربع الرأس في المقدار فإذا أمررت أدنى أمرار بحيث يسمى  
 مسحاً حصل المسح المراد من الآية وهو الربع فكان مسح  
 الربع أدنى ما يطلق عليه اسم المسح المطلوب من الآية  
 وظهر بهذا عدم صحة الرواية التي صححها بعض أصحابنا من  
 التقدير بثلاث أصابع نظراً إلى أن الواجب الصاق اليد والأصابع  
 الخمس أصلها والثلث أكثرها ولا أكثر حكم الكل

كما ذكر في الأصول قوله أو ثلث أصابع هذا مبني على تصحيح بعض  
 أصحابنا قوله خلافاً لفر بناء على أن الماء لا يعطى له حكم  
 الاستعمال مادام في محله وجب الرأس محل المسح حتى إذا مسح  
 رأسه بأصبع واحد ومدّها حتى صار كثلث أصابع جاز عنده  
 ولا يجوز عندنا وقولهم ولا أكثر حكم الكل في حيز المنع  
 لأن هذا المسح من المقدرات الشرعية وفيها يعتبر عين ما  
 قدر كذا في الكبير قوله ذواتان تنبئة ذوابة بفتح الذال  
 المجهة والواو قطعة من الشعر بالتركية صاج بلوكي قوله  
 لمعة بضم اللام وسكون الميم القطعة وههنا ما بقي من اليوسفة  
 في أعضاء الوضوء ولم يصبها الماء قوله قبلها من بلة عضو  
 آخر لا يجوز لأن كلا من مواضع الوضوء يغير الآخر قوله  
 وأما سنه بضم السين جمع سنة بمعنى الطريقة وإنما لم يتعرض  
 بيان عددها لما فيه من الاختلاف بخلاف فرائض الوضوء  
 فإنها أربعة بالنص قوله فلا يغمس بغير النون على ما  
 في الكبير من أن النون وقع في رواية البرار ولبست في رواية  
 الصحيحين بالتركية دا لدرمق وفي الصحيحين أيضاً من حديث  
 عبد الله بن زيد بن عاصم أنه عليه السلام غسل كفيه ثلاثاً  
 يعني في ابتداء الوضوء فأول الحديث وهو النهي يقتضي  
 وجوب الغسل وآخره وهو فانه لا يدري أين باتت يقتضي  
 استحباب الغسل لأنه يشير إلى توهم أنها باتت على نجاسة  
 ومن توهم نجاستها يستحب له غسلها فقلنا بامروسط بين  
 الوجوب والاستحباب وهو سنة ثم غسلهما وإن كان فرضاً  
 لكن تقديم غسلهما إلى الرسغ سنة بنوب عن الفرض كالفاتحة



تنوب عن الواجب بخبر التعيين وتنوب عن الفرض بالنص ٨  
 وذكر الاناء في الحديث بناء على عادتهم فلهم اتوار  
 جمع تور وهو اناء يشرب منه على ابواب المساجد يتوضئون  
 منها والشرط في الحديث خرج مخرج العادة فلا يعمل  
 بمفهومه اجماعا فبسن غسل اليدين في اول الوضوء مطلقا  
 لانها آلة التطهير كذا في انكير قوله ويصب من الصب  
 بالتركية دوكت قوله ويدلك من الدلك بالتركية اوه له مك  
 قوله ولسمية الله عطف على غسل اليدين اي ذكر اسم الله  
 تعالى قولاً لقوله عليه السلام لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء  
 لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه ابوداود وضعف باذتقطاع ٤  
 وهو غير ضار عندنا بعدالة الرواة ونقتهم كالارسال قوله  
 والمراد في الدلك اي الفضيلة كذا في قوله عليه السلام  
 لا صلاة بغير المسجد الا في المسجد هذا جواب لما لك لانه قال  
 التسمية في اول الوضوء فرض لقوله عليه السلام لا وضوء لمن  
 لم يذكر اسم الله تعالى ان قول مالك زيادة بالخبر الواحد على النص  
 بان فرض الوضوء اربعة وما شرط ٩ التسمية فيه قوله قبل  
 كشف العورة فان كشف قبل التسمية الاستنجاء او كان في محل  
 النجاسة سمي بقلبه فقط كذا في ابن آطه وي قوله كذا  
 الخلاف اي كالتسمية الاختلاف في وقت غسل اليدين قال  
 بعضهم غسل اليدين قبل الاستنجاء وقال بعضهم بعده  
 والاصح ان المتوضي يغسلهما مرتين قبل الاستنجاء وفي ابتداء  
 الوضوء قوله فذكرها في خلال الوضوء اي في اثنا من اذكر  
 بعض المعجزة بمعنى التفكير قوله لا تحصل السنة لان محل التسمية

١ بمعنى انهما يعنيان غناء  
 الفرض والواجب فلا يرد  
 السنة والواجب الغسل  
 انهما اي ابتداء الغسل  
 والفتحة اذا كانا ثابتين  
 عن الفرض فابن اصل  
 السنة والواجب هو  
 ٤ والحديث المنقطع هو  
 ما يكون في اسنيد رجل  
 غير معلوم ولم يبين اسمه  
 من رواية اخرى  
 ٩ فلو شرطنا التسمية ياخبر  
 الواحد لستخنا النص  
 الواحد الواحد فان قلت  
 بخبر الواحد فان قلت  
 ماوجه ان التسمية واجبة  
 على الذبيحة قلت انها واجبة  
 نص الكتاب

في الوضوء ابتداءه وقد فانت لان الوضوء عمل واحد لا يتجزى  
 فبشرط التسمية عند ابتداءه بخلاف الاكل لان كل لقمة  
 من الاكل فعل مبتدأ فلم يفت وقته فيمكن تحصيل السنة  
 في الباقي لقوله عليه السلام اذا اكل احدكم فنتى ان يذكر  
 اسم الله على طعمامة فليقل بسم الله اوله وآخره رواه ابوداود  
 والترمذي ولاخذ بث في الوضوء كذا في الكبير لكن  
 الاصح ان التسمية مستحبة في الوضوء لان المواظبة لم تسته  
 من رسول الله عليه السلام لان السنة ما وانطب عليه النبي  
 صلى الله عليه وسلم كذا في ابن مالك ومن السنة السواك اي  
 استعماله لان السواك والمسواك اسم للخشبة المرة المتعينة وانما  
 يس استعماله لانه عليه السلام كان يواظب عليه وعند فقده  
 يعالج بالاصبع وفي الخلاصة ينال بالاصبع ثواب السواك واما  
 وقته فقيل قبل الوضوء وقيل حالة المضمضة قوله والمضمضة  
 والاستنشاق اعلم ان المضمضة لبس غسل الفم بل هو عبارة  
 عن ادارة الماء في الفم والاستنشاق هو عبارة عن جذب الماء  
 بالنفس قوله بمائتين جديدين بان يأخذ المتوضي لكل مرة  
 ماء جديد في المضمضة وكذا في الاستنشاق عندنا لما روى  
 انه عليه السلام فعل كذا وقال الشافعي يأخذ المتوضي  
 كفا من ماء يغمض ببعضه ويستنشق ببعضه ثم يفعل ثانيا  
 وثالثا كذلك والشافعي تمسك ايضا بفعله عليه السلام  
 كذا في شرح مجمع البحرين ولنا ايضا ان الفم والالف عضوان  
 مستقلان فلا بد لهما من ماء جديد قوله لما روى الستة  
 وهي البخاري والمسلم والترمذي وابوداود سليمان بن الاشعث



واحد بن شعيب النسائي ومالك بن انس بن مالك رجهم  
الله تعالى كذا قيل قوله وفيه اي فيما روى او الحديث  
او الحكاية مضمض اي النبي صلى الله عليه وسلم واستنشق  
واستنثر ثلاثا قوله واستنثر الاستنثار بالناء المثلثة الممدودة بعدها  
راء اخراج الماء من انفه بالتركي سومكر مك بعد الاستنشق  
بنثت غرفات ٧ جمع غرفة وهي بفتح الغين المعجمة اخذ الماء  
بالكف مرة وبالضم اسم للماء المعروف قوله وروى الطبراني اه  
هذا الحديث صريح دال على ان المضمضة الثلث والاستنشق  
الثلثة بماء جديد مستقل قوله الى ما تحت الشارب والحاجبين  
اذا ستر ما تحتها لان غسل الشارب والحاجبين فرض لا يقال  
حكم ما تحتها اليهما قوله فكان اي الايصال قوله وتخليلها  
وهي بالخاء المعجمة جعل الشيء في الوسط وكون التخليل  
سنة قول ابن يوسف رح واما عندهما فستحب وكيفيته  
على وجه السنة ان يدخل الاصابع بعد التلث بين شعرات  
الحية من الاسفل الى الفوق بحيث يكون جهة كف اليد الى  
الخارج وظهرها الى جهة المتوضئ قوله وفي رواية جائز  
عند ابن حنيفة ومحمد رجهما الله اي لو فعل لا ينسب الى البدعة  
كما يبدع ما سح الخلقوم لان السنة اكمال الفرض في محله  
ودا خل الحية لبس بمحل الفرض كذا في شرح الهداية  
ومن السنة تخليل الاصابع لانه اكمال الفرض في محله كذا  
في شرح الهداية قوله كثيفة بالياء المثلثة اي غليظة بالتركي  
قالك وصيق قوله لزم غسل ما تحتها اي ما تحت الحية  
لان حكم ما تحتها لم يتقبل اليها قوله مع الترك في بعض

والعقبات بفتح العين  
والراء جمع غرفة مصدر  
بمعنى مرة واحدة

مطلب  
تخليل الاصابع

الافاق تعلما للجواز واما ترك الامة فان دائما كان انما والا لا  
قوله والادلة على عدم التلث كاحاديث عثمان وابن عباس  
رضه تدل على انه عليه السلام مسح رأسه مسحة واحدة كما  
فصل في الكبير منها ما روى ان عثمان رضه توضأ بالمقاعد  
فغسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ومسح برأسه مرة واحدة  
وغسل رجله ثلاثا وقال هكذا توضح رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كذا في الاختيار وفي فتاوى قاضيخان ثم يمسح برأسه  
فرضا وسنة بماء واحد مرة واحدة وقال الشافعي يمسح ثلاث  
مرات بثلاث مياه جديدة وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون  
سنة ولا ادبا انتهى \* وفي الخلاصة التلث بماء بدعة وقال  
البعض لا بأس به انتهى والوجه انه يكره قوله مرفوعات  
اي غير موضوعة على الرأس كي لا يصبب بالها الى الرأس قوله  
الى القفاء اي جانب المؤخر من الرأس قوله ثم يضع كفيه اه  
اي من جانب المؤخر قوله ومسح الاذنين ايضا سنة اي  
بماء بقي من الرأس كاستيعاب الرأس وعند الشافعي بماء جديد  
له ما روى انه عليه السلام اخذ لاذنيه ماء جديدا \* ولنا ما روى  
انه عليه السلام اغترف غرفة من ماء فمسح بها رأسه واذنيه  
وقال عليه السلام الاذانان من الرأس فيحمل مارواه الشافعي  
على انه لم يبق في كفه بله قوله وقد استوفينا الكلام عليه  
في الشرح واصله ان الماء مادام في العضو لم يكن مستعملا  
اتفاقا فلو وضع الماسح كفيه واصابعه على مقدم رأسه  
ومدها الى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم مسح اذنيه  
باصبعه جاز ولا يكون الماء مستعملا بهذا لان الاستيعاب بماء



واحد لا يكون الا بهذا الطريق وما قاله بعضهم من انه يخاف  
 كفيه تحرزا عن الاستعمال لا يفيد شيئا اذ لا بد في المسح من وضع  
 الكف ومده فان كان الماء مستعملا بانوضع الاول وكذا  
 بالثاني فلا يفيد تأخير مع ان الضرورة داعية الى الوضع والمد  
 لان فيهما اقامة السنة وهي الاستيعاب فلا يكون الماء مستعملا  
 قوله فلا بد ان يأخذ لهما ماء جديد العديم بقاء بلة في اصبعه  
 بمس العمامة هي بكسر العين بالتركي صارق ولو فرض بقاءها  
 لكانت مستعملة فلا بد من ماء جديد ايضا للاذنين قوله  
 بظهور الاصابع جمع ظهر والاصابع جمع اصبع ومن القاعدة  
 المقررة في الاصول انه اذا قابل الجمع بالجمع براد به انقسام  
 الاحاد الى الاحاد قوله بماء جديد ان لم يبق عليها بلة  
 وهو الظاهر قوله باقية اه فيه خفا سيما في وقت الحر  
 الشديد وقلة الماء فلا يبعد ان يراد بقوله بماء جديد المسح بماء  
 جديد على تقدير ذهاب البلة بالمس او الجف فحينئذ لا يرد  
 اعتراض الشارح قوله يكون فعله اولي من تركه اذ لبس  
 في هذه الاقاويل القول بالكراهة قوله وهو الاصح لرواية  
 فعله عليه السلام في بعض الاحاديث دون غالبها فافاد عدم  
 المواظبة وهو دليل الاستحباب ومسح الملقوم بدعة غير  
 مشروعة كذا في الكبير قوله وتخليل الاصابع سنة اما  
 في اليدين فبان يشبك بينهما او بان يضع اليد فوق اليد  
 ويخلل بالاصابع واما في الرجلين فما ذكره الشارح واستدل  
 على سنيته بقوله عليه السلام خللوا اصابعكم قبل ان يخللها  
 نارجهنم قال مفتي الثقلين كان ينبغي ان يكون واجبا نظرا

الى صيغة الامر الا انه لا مدخل للوجوب في الوضوء لانه  
 شرط للصلاة فيكون الوضوء تبعا للصلاة فلو قلنا بالوجوب  
 هناك كما في الصلاة لتساوى التبعية الاصل قوله وانما يكون  
 التخليل سنة بعد وصول الماء لانه اذا لم يضل بان كانت الاصابع  
 منضمة يكون التخليل واجبا ولو غمس في الماء الجاري او الغدير  
 اجزأه عن التخليل قاله في السراج قوله وتكرار الغسل الى  
 الثالث سنة ايضا لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه على ما  
 في الاحاديث الصحيحة مع الترك في بعض الاحيان على ما روى  
 في الشرح قوله ويكره الزيادة على الثالث لما روى عن عمر بن  
 شعيب عن ابيه عن جده ان رجلا اتاه صلى الله عليه وسلم  
 فقال يا رسول الله كيف الطهور فدعا عليه بماء في اداء  
 غسل كفيه ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل ذراعيه ثلاثا  
 ثم مسح برأسه ثم ادخل اصبعيه السباحتين في اذنيه ومسح  
 بابهاميه على ظاهر اذنيه وبالسباحتين باطن اذنيه ثم غسل  
 رجليه ثلاثا ثلاثا ثم قال عليه السلام هكذا الوضوء فمن  
 زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم وفي لفظ الحديث  
 لا بى حاجة تعدى وظلم وللنساء اساء وتعدى وظلم وهو  
 حديث صحيح رواية الثقات يدل على كراهة الزيادة والنقصان  
 والمراد بكراهة الزيادة الزيادة على الثالث مع اعتقاد سنة  
 الزيادة واما ان زاده لطمانينة القلب عند الشك او بنية  
 وضوء آخر فلا كراهة فيه لانه صلى الله عليه وسلم امر  
 بترك ما يريبه الى ما لا يريبه بقوله عليه السلام ذع ما يريبك  
 الى ما لا يريبك كذا في الكبير والكافي وقصر الشارح على



الضرورة المذكورة تصريح بان في غيرها مكروه ومنه الوضوء  
على الوضوء من غير توسط عمل مقصود ولو سجدة التلاوة ونقل  
عن الدر لا بأس بتكرار الوضوء بل هو نور على نور كذا  
في ابن آطه وى حاشية على الحلبي وكذا المراء بكرهه النقصان  
اعتقاد سنية النقصان ومعنى فقد تعدى الى آخره اى جاوز حد  
السنة في الزيادة وظلم حقها في النقصان قوله والنية  
وهى في اللغة توجه القلب نحو العمل اى البدء بالنية سنة  
مؤكد في الوضوء وفي الشرع قصد القلب بالوضوء او برفع  
الحدث او بامثال الامر وليس بفرض عندنا خلافا للثلاثة  
لقوله عليه السلام الاعمال بالنيات ومعنى الحديث لهم صحة  
الاعمال بالنيات \* ولنا ان معناه نواب الاعمال او حكمها بالنيات  
واحكم نوعان دينوى كالصحة واخرى كالثواب والثاني مراد  
بالاجماع فاذا قبل حكم الاعمال ويراد به النواب صدق الكلام  
فلا دلالة له على الصحة قوله وليس بفرض رد للشافعي اذ هو  
ذهب على فرضية الترتيب في الوضوء مستدلا بقوله تعالى  
فاغسلوا وجوهكم فيفرض تقديم غسل الوجه وكذا  
البواقي مرتبا اذ تقديم غسل الوجه مع عدم الترتيب في الباقي  
خلاف الاجماع قلنا ان العطف بالواو باجماع اهل اللغة  
انها لمطلق الجمع ولا تعرض فيها للترتيب بل الاتيان بمجموع  
هذه الجملة من الغسل والمسح كما يقال للعبد اذا دخلت السوق  
فاشتر خبزا ولحما وزيتا فلو اشترى اولا بايها اراد لا يعد مخالفا  
لامر سيده بل فعل ما امر به فالمراد به فاغسلوا هذا المجموع  
فلا دلالة على التقديم وكذلك الترتيب بين المضمضة

والاستنشاق

مطلب  
النية المسنونة في الوضوء

والاستنشاق سنة ايضا وكذلك بين الاستنشاق وغسل الوجه  
وبين اليمين واليسار ولا خلاف في سنيته كذا في الكبير وغيره  
قوله والدلك ايضا سنة حتى لو سال المتوضئ الماء على اعضاء  
وضوءه صح وضوءه لانه يقال لغة وعرفا غسل اعضاءه لان حقيقة  
الغسل لا تتوقف على ذلك لقول العرب غسل المطر الارض  
وليس ذلك الا الاسالة خلافا لما لك واحد اذ عندهما ذلك  
فرض ومحل الخلاف فيما اذا وصل الماء حتى لو لم يصل  
فالدلك لازم اتفاقا واما ازالة الدرن والوسخ بالتركي  
كيرياس فليس بلازم اتفاقا قوله والموالة يعنى الموالة بين  
اعضاء الوضوء في الغسل بلا تخفيف العضو السابق بسبب  
مكث وغيره سنة ايضا عندنا وعند مالك فرض قوله لمواظبة  
النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك احياتا ولا دليل يعتمد على  
فرضيتها لانهم صرحوا بان المواظبة بلا ترك دليل الوجوب  
ومع الترك مرة او مرتين دليل السنة قوله ولا يفصل الا بعذر  
كان فني ماؤه فحصى لطلبه لا ينقطع السنة كذا في الدر ايضا  
وقيل الموالة ان لا يفصل بين العضوين بعمل آخر وهكذا  
الغسل كذا في ابن آطه وى قوله واما ادابه ومندوباته ومستحباته  
وفضائله كاه بمعنى ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتركه  
اخرى وما احبه السلف رحمهم الله قوله ان يتأهب اى  
يتهيأ ويحضر قوله في وقت غير مهممل اى في اوقات  
الصلاة والوقت المهممل من طلوع الشمس الى الظهر قال  
ابن آطه وى كذا فيما رأينا من نسخ الصغير والكبير لكن الصواب  
اسقاط هذا القيد كما اسقط من نسخ التنوير والغرر لان وضوء

مطلب  
بيان اداب الوضوء اجبالا



صاحب العذر ينتقض بخروج الوقت فقط عند أبي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله تعالى وبدخوله أيضا عند أبي يوسف رحم  
وبدخوله فقط عند زفر رحم وقد عرفت أن الخروج من خلاف  
العلماء مستحب وإن صاحب العذر إذا تأهب في الوقت المهيئ  
ينتقض وضوءه بدخول الظهر عند أبي يوسف وزفر رحم  
انتهى قوله لأن فيه أي في التأهب الذي في ضمن أن يتأهب  
ونظيره قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى والضمير راجع إلى  
العدل قوله قطع طمع الشيطان أي قطع رجائه واميدته مع  
الانتظار قوله من تشيطه عنها بالثناء المثلثة أي تأخير الشيطان  
للصلى المتأهب عن الصلوة أي عن وقتها المستحب أو تزيكه له  
الصلوة عن وقتها وكل واحد منهما بوسوسته واغوائه  
قوله إزالة النجوى وهو الغائط أو النجاسة بغسل أو مسح  
بشجر وضوء وهذا سنة قل النجاسة في المخرج أو كثر ولو زادت  
على قدر الدرهم حتى لو صلى بها جازت صلاته لأن المخرج  
وما فيه من النجاسة ساقط عن الاعتبار بلا كراهة ذكره  
في الدر كذا في حاشية ابن آطه وي قوله إلى يمين القبلة  
بأن يكون يسار المتوجه إلى القبلة قوله أو إلى يسارها بأن يكون  
يمين المتوجه إلى القبلة قوله ترك أدب ومكروه اه هذا منافي  
لما ذكر في أول الكتاب من أنه لا كراهة بترك الأدب إلا أن يقال  
أن الكراهة ذكرت ههنا مطلقا فيصرف إلى الكمال وهو  
الكراهة التحريمية قوله وأما حالة البول أو التغوط الخ أي  
استقبال القبلة أو استدبارها في هاتين الحالتين مكروه  
تحريمها سواء كانا في الخلاء بالمديت التغوط بالتركي كنف

أو في الصحراء هذا عندنا خلافا للشافعي في الأول قيل وكذا  
يكراه البول والتغوط في الماء والظل الذي يستراح فيه  
والطريق وتحت الشجرة المثمرة والتكلم عليهما والبول قائما إلا  
لعذر قوله ويرخي عن الارخاء وهو الإرسال على حال  
بالتركي قوي ويرمك قوله مقعده أي دبره قوله مبالغة  
في التنظيف أي زيادة في تطهير موضع النجاسة قوله إلا  
أن يكون صائما أي ومستنجيا بالماء لأن الاستنجاء المذكور  
أعم من أن يكون بالماء أو غيره كما نبه عليه فلو كان مستنجيا  
بغير الماء فالتوسع والارخاء على حالهما وإن كان صائما كما يشهره  
قوله كيلا تنفذ قوله كيلا تنفذ البلة أي كيلا تصل البلة  
بالتركي ياشلق إلى داخل الدبر قوله فيفسد صومه الفاء للعطف  
أي كيلا يفسد صومه قوله لذلك أي لاجل خوف نفوذ الماء  
وفساد الصوم حين تنفس حالة الاستنجاء قوله وفيه نظر  
أي في قول الفقهاء ينبغي أن لا يتنفس \* أقول مراد الفقهاء  
أن لا يتنفس تنفسا غليظا فلو تنفس به لوصل غالبيا إلى الداخل  
شيئ فاندفع النظر يؤيده قوله على أنهم بمعنى مع أنهم قالوا  
قوله مع ما فيه أي مع ما في عدم تنفس الإنسان خرج أي  
غير ممكن لأن ثبوت الحياة إنما هو بالتنفس قوله موضع الحقنة  
أي داخل الدبر قوله وقلمما يكون أي لا يوجد وصول الماء إلى  
موضع الحقنة بالتنفس إلا نادرا ولو وصل لأورب داء عظيم  
كذا في ابن آطه وي قوله أو دونها أي غير الأجار كالخرقة  
والرمل والتراب مبالغة في التنظيف لما روى ابن ماجة عن طلحة  
ابن نافع أخبرني أبو أيوب وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك



لما نزلت فيه رجال يحبون ان يتطهروا قال النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله تعالى قد اتى عليكم في الطهور فاطهروكم قالوا نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجي بالماء قال عليه السلام هوذا كم فعلكموه وسنده حسن والغسل بالماء في الاستنجاء وان كان ادبا قد ادبت به سنة فان ازالة النجس مطلقا سنة لا على سبيل التعيين من كونه بالحجر او بالماء وكون الاستنجاء بالماء ادبا مطلقا قائم مقام السنة صرح به في الكبير قوله وانما يكون ادبا اذا لم تتجاوزاه لان النجاسة على المخرج تكون قليلة ويعد المخرج ايضا من البطن عندهما فكانت معفوة لدفع المخرج قوله فغسله سنة عندهما واجب عند محمد رح بناء على ان المخرج كالباطن عندهما وكالظاهر عند محمد رحمه الله كذا في حاشية حلي لابن اظهوى والمجاورة اسم الفاعل اى النجاسة المتجاوزة قوله على قدر الدرهم اى وزنا وههنا تفصيل وهو ان النجاسة اذا كانت غير ما يعقد بالدرهم واذا كانت ما يعقد فيقدر بعرض الكف والدرهم على ما ذكره محمد في المبسوط وزن مثقال وهو عشرون قيراطا والقيراط مقداره خمس شعيرات قوله واجب وذلك لان القليل من النجاسة عفو دفع المخرج وقدر الدرهم لان محل الاستنجاء مقدر بالدرهم واعتبر ذلك الدرهم اى في نجاسة ما وراء المخرج لان التمس في نفس حلقة المخرج ساقط العبرة فكان المخرج طاهرا حكما لانه في حكم الباطن عندهما لكن غسله ادب لما تقدم من ثناء تعالى على الانصار بسببه فبقى ما وراءه فان كان اقل من قدر الدرهم فهو عفو خلافا

لزفر والشافعي فبسن غسله للخروج عن الخلاف مع ندب الشرع الى التحرز عن النجاسة مطلقا وعدم الوجوب لدفع المخرج ولا حرج في السفينة كذا في الكبير وروى عن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فاحل انا ٩ و غلام نحوى اداة بكسر الهمزة بالتركي سفرده صنوقا تلان مطره قاب من ماء وعزة بالتركي اوجى دمورلى اوزن اغاج عصا كى فيستنجى بالماء متفق عليه فيفيد المواظبة وهى تفيد السنة وان كان قدر الدرهم فقد قل المخرج فقرب الى ما يفرض غسله بحيث لو زيد على الدرهم ادنى جزء يفرض غسله فقرب حكمه الى حكم الفرض فيكون غسله واجبا وهذا عندهما وعند محمد رح يجب الغسل وان كان اقل من قدر الدرهم لانه يزيد على قدر الدرهم بالنظر الى المخرج \* قال في الاختيار وهو الاحوط كذا في الكبير قوله حتى يتقيه من التنقية او الانتقاء بمعنى التطهير وقوله وينظفه عطف تفسير قوله في الاحليل بالتركي ذكر دلوكى مخرج البول معنائه قوله انه قد طهر ولو بمرة او مرتين فان الآراء مختلفة وكذا المقاعد قرب مقعد يطهر بالمرتين مع ان الآخر لا يطهر بالثلث وكذا وجود النجاسة فيها مختلف يحتاج طهارة بعضها الى اثنين وبعضها يحتاج الى اكثر قوله كما في كل نجاسة اى كما يقدر الثلث في كل نجاسة غير مريئة بالتركي ككوز لمز قوله وقيل بسبع لانه اقصى ما قدره في الحديث في غسل النجاسة كما في ولوغ الكلب بالتركي كليك دل اوجيله صوايحه سى وجناغى قوله حتى يعود من اللينة الى الخشونة اى يغسل المستنجى موضع الاستنجاء

٩ يعنى انا احل الاداوة  
والغلام العزة او احل انا  
العزة والغلام الاداوة



الى ان يعود من اللينة الى الخشونة والليننة بالتركي يمشق  
والخشونة قاطبلى غسليه مبالغه سبيله وقال بعضهم يغسل  
حتى يزول الريحه من البدن والمخرج كذا في آطه وى قوله  
عن الاستمتاع اى عن ادخال الاصبع في الدبر \* قيل ان الغاسل  
لو غسل بالرؤس لكان مبالغاً في التنظيف سيما اذا لم يقص  
الظفر كما يشهد به التجربة قوله ليس فيه عدد مسنون  
من ثلث اوسع او غير ذلك فالمعتبر في اقامة السنة عندنا هو  
الانقضاء لا العدد فان حصل بحجر واحد كفاه وان لم يحصل  
بالثلاث زاد عليه وعند الشافعي لا بد في اقامة السنة من ثلث  
مسحات وان حصل الانقضاء بدونها وان لم يحصل الانقضاء  
الا بالاربع يستحب له الخامس ليكون وترا لا طلاق ما روى  
البيهقي من حديث ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال انما انا لكم مثل الوالد اذا ذهب احدكم الى الغائط  
اى الى محل التغوط والتبول وهو كناية عن العذرة فلا يستقبل  
القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول ويستنجى بثلث اجزاء ونهى  
عن الروث بفتح الراء وسكون الواو بالتركي آت وقاثر واشك  
ترسى والرمه بكسر الراء وتشديد الميم عظام بالية بالتركي  
چورمش مك جمعى ريم كلور بكسر الراء وفتح الميم الاولى  
واما الرمة بضم الراء وتشديد الميم ايضا فمعنى الحبل البالية  
بالتركي چورمش ايب كذا في الصحاح ونهى عن ان يستنجى الرجل  
بيمينه ولنا ما روى ابوداود وابن حبان في صحيحه من حديث  
ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكنحل  
فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج ومن استنجى

فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج الحديث وهو  
حديث حسن وقد اجعنا على ان عين ما ذكر في ذلك  
الحديث من تعدد الاجزاء غير مراد حتى لو استنجى بحجر له  
ثلث احرف اى طرف وجانب جاز وكذا لو مسح بحجر ثم غسله  
ونشفه ثم مسح به جاز في الصحيح من مذهب الشافعي فيحمل  
على الغالب اذ الغالب ان الانقضاء بالثلاث يحصل فالمقصود هو  
الانقضاء كذا في الكبير قوله في كيفية الاستنجاء اه فان قلت  
هذا مبنى على ان العدد ثلث وقد نفي العدد المسنون قلت  
المنفى مستونية العدد لانفس العدد ونفى المسنونة لا يستلزم  
نفي العدد وهذه الكيفية مبنية على نفس العدد لا على مسنونة  
الثلث حتى لو كان الاجزاء اربعا واثنين فكيفية الاستنجاء باقية  
كذلك كذا في آطه وى قوله يدبر بالحجر الاول من الادبار وهو  
بالتركي طاشى اردينه كدرمك قوله ويقبل من الاقبال  
وهو في التركي طاشى او كونه كتورمك قوله خصبتان  
بضم الخاء المعجمة ثنية خصبة وهى مثل بيضة عند الذكر  
قوله متدليتان من التدلى من باب التفعّل لا من الادلاء كما  
في عبارة الدراية المصححة كذا في آطه وى وجه التدلى ان بدن  
الانسان اذا تصادف الصيف تنبسط بسبب الحرارة والتدلى  
بالتركي اوزه مق وصرقق قوله بتلطخان ثنية يتلطخ من  
التلطخ وهو في التركي بولشمق قوله ولا كذلك اى لاتدليان  
اى الخصبتان ولا بتلطخان لواقبل بالحجر الاول في الشتاء  
لان بدن الانسان تنقبض بسبب البرد قوله والمرأة تفعل اه  
لعدم التلطخ في حق المرأة قوله في الشتاء كلمة في متعلقة بالفعل



الذي في قوله ما يفعله الرجل والظرف في الزمان متعلق  
بالفعل الاول قوله فوق ما يبلغ في الصيف وكان  
الماء البارد لا يقطع الجس في البرد كما يقلعه في وقت الحر قوله  
وفيها اي في فتاوى قاضيخان وقوله بماء سخن بضم السين  
وسكون الحاء المعجمة بالتركي اسمي واصحيح قوله كان بمنزلة من  
اه لان الماء الحار يفضل بسبب حرارته مبالغة فيحصل النظافة  
السكاملة قوله الا ان ثوابه اه لان اجر الاعمال على قدر  
التعب لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الانمال اجزها  
وقوله عليه السلام اجرکم على قدر تعبکم قوله بالخرقة بعد  
الغسل اي بخرقة طاهرة بعد غسل المقعد بالماء وان لم يكن له  
خرقة يحففه بيده فيه اشعار بانه لا يمسح بثوبه قوله قبل ان يقوم  
اه انما قال هذا لانه لو قام قبل المسح لاصاب الماء الى موضع  
آخر قوله ليزول اثر الماء المستعمل اقول لا يصير الماء مستعملا  
مالم يفصل عن العضو على قول او ما لم يستقر في مكانه بعد  
الانفصال على قول فلا وجه لهذه العلة قوله والتجفيف قيل  
الاولى ان يقول او التجفيف لان ما يكون من الادب المسح بالخرقة  
او التجفيف لا المجموع اجيب بان التجفيف ذكر بعد الغسل  
بالماء فلهذا جمع بينهما ويمكن ان يراد بان الواو بمعنى او قوله  
كان الضرورة وهي قضاء الحاجة وهو داع الى الكشف  
قوله الله احق اه اسم التفضيل من حق يحق اصله احقق  
فادغم القاف الاولى في الثانية بمعنى الاليق والاحرى وقوله  
ان يستحي مجهول من استحي استحياء بالتركي او طمق  
او او طندر مق اي الله البق واحرى من غيره بان يستحي الانسان

مطلب  
بيان آداب التوضوء  
والدعوات فيه

منه تعالى في كشف عورته وقت خلوته قوله بان يهيء له  
وضوءه الباء متعلق بالمتنق والوضوء بفتح الواو اسم الماء وهو  
مراد ههنا وبالضم فعل المتوضي قوله وهو لا ينافي الادب  
اي صب الخادم لا ينافي الادب بل هو الادب اذا كان بطيب  
نفس ومحبة بدون امر وتكليف كيف وقد قال الله تعالى تعاونوا  
على البر والتقوى فإيرى في النسخ من لفظ الترك حشو مفسد  
كذا في ابن اظهوى وهذا القول توفيق بين قول الفقهاء  
من التولى وقول الوبري وبين الحديثين المذكورين في الشرح  
وما نسخ بقلب الفقير ان الامر للخادم والولد والتلميذ جائز للتربية  
بل هو انسب للعاقبة الجميدة لان اكثر الكمال حاصل بالتربية  
كما هو المشاهد فليتأمل حق التأمل قوله ان يجلس اه لعل  
ذكر الجلوس اتفاق اخرج مخرج العادة بتعود الناس بالعود  
في التوضي اذ القائم فيه كالجالس في رعاية الادب كذا في ابن  
اظهوى قوله باقى الاعضاء اي اعضاء الوضوء قوله وهو  
اي خير المجالس ما اي مجلس استقبال فيه القبلة قوله لانه  
عبادة اه ان توضع بنية القرية او مقدمة لو يدونها والحال  
انه لا مانع من الاستقبال بخلاف الاستنجاء فان فيه مانعا من  
الاستقبال وهو كشف العورة فلا يرد انه ايضا عبادة او مقدمة  
لها مع انه نهى عن الاستقبال حالة الاستنجاء كذا في ابن اظهوى  
قوله ان يكون جلوسه اه لئلا يصبب اليه ماء مستعمل فلو وجد  
الاحتراز باى وجه كان لحصل الادب فارتفاع المكان  
اتفاق ايضا فلذا قال كمال الدين ومن الادب حفظ ثيابه قاله  
في الدر وهو اشمل قوله عروة الابريق بضم العين المهملة

اي يحض من احض  
احضارا من باب الافعال  
وهي من باب التفعيل  
يعنى من الادب ان لا يطلب  
من احد خدمة الوضوء  
مثل احضار الماء وصبه  
والنديل وغيرها من  
المنهي للوضوء



وسكون الراء بالتركي ابريق قولاي قوله يغترف منه اي ان كان  
 اثناء كبيراً مثل الجب فيغترف بيده اليمنى فيتوضأ بيمينه قوله  
 على عروته اي على عروة الابريق لا على رأسه لثلايقع الماء  
 المستعمل فيه قوله بكلام الدنيا للاحتراز عن خلط شوايب  
 الدنيا في الوضوء اذ هو مقدمة العبادة وهي انما تعتد بحضور  
 القلب وحضور القلب انما يحصل في العبادة اذا وجد الحضور  
 في الوضوء يقول بعض الصالحين اذا حضر القلب في الوضوء  
 يحضر في الصلاة واذا دخل السهو فيه دخلت الوسوسة  
 في الصلاة فيكون تحصيل الحضور في الصلاة عسيراً كذا  
 في عوارف المعارف للامام السهروردي لا شك ان الامر  
 كما قال البعض كما يشهده التجربة الصادقة قوله بل بالدعوات  
 اي يتكلم في اثناء الوضوء بالدعوات المنقولة عن السلف في غسل  
 اعضاء الوضوء قوله وان يتشهد اي يقرأ كلتي الشهادتين  
 قال في فتاوى قاضيخان يسمى عند كل عضو ويقول اشهد  
 ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله كذا في الكبير  
 قوله في الآثار جمع اثر وهو النقل قوله طهوراً على وزن  
 فاعول مبالغة اسم الفاعل بمعنى طاهر او مطهر قوله اللهم  
 اصله يا الله فحذفت حرف النداء وعوضت بالميم المشددة  
 المفتوحة فقيل اللهم والنكتة في هذا التعبير ان النداء يليق  
 لمن يكون غافلاً والله تبارك وتعالى عن ذلك علواً كبيراً ولفظ  
 اللهم نداء بطريق التضرع والتذلل فلذا كان الدعاء بهذا  
 احسن قوله اسقني امر من اسقاه يسقى او من سقى يسقى  
 من المزيد فيه اوفى الثلاثي بالتركي صوارمق وقوله من حوض

اه اي من ماء الحوض لان السقي لا يكون من الحوض بل  
 من مائه اذا الحوض اسم لمحل الماء فيكون مجازاً مرسلًا من قبيل  
 ذكر المحل وارادة الحال قوله كأساً اي بالكأس وهو  
 القدح الذي ملأ فيه الماء بخلاف الجام وهو القدح الذي  
 لبس فيه الماء قوله لا اظمأ متكلم وخدمه من ظمأ مهموز الهمزة  
 بمعنى العطش اي سقيلاً لا يكون عطشاً نافعاً ابداً وهو لا ينال  
 شرب اهل الجنة في الجنة تلذذاً فلا يلزم انقطاع التلذذ  
 في شرب الكوثر قوله اعني امر من باب الافعال من العون  
 بمعنى النصرة اصله اعوتى فنقلت كسرة الواو الى العين فحذفت  
 الواو لاجتماع الساكنين فادغم نون الكلمة في نون المتكلم  
 فصار اعني قوله لا تحرمني يحتمل الثلاثي والمزيد اي لا تجعلني  
 محروماً من راحة نعيمك جمع نعمة وجنانك بكسر الجيم جمع  
 جنسة وهي البساتين وبفتح الجيم بمعنى القلب والمراد هو  
 الاول قوله ارحني امر حاضر من اروح يروح بمعنى التشميم  
 بالتركي قوقدرمق اصله اروحني نقلت كسرة الواو الى الراء  
 فحذفت الواو لالتقاء الساكنين قوله يوم تبيض وجوه  
 من ابيض من باب افعل اصله ابيضض فادغم الضاد الاولى  
 في الثانية وقوله وجوه جمع وجه بالتركي يوز وقوله وتسود  
 من سود واسودد من باب افعل فاعل مثل ابيضض قوله اعطني  
 كما بي امر من الاعطاء اذ اصل ماضيه اعطو ناقص واوى  
 فقلت الواو ياء لوقوعها في المرتبة الرابعة فصار اعطى  
 اعطاء بالتركي ويرمك والمراد من الكتاب دفتر الاعمال  
 وقوله وحاسبني امر من حاسب يحاسب من باب المفاعلة



والحيات قسمان يسير وهو قول الله تعالى لعباده في يوم  
العرضات فعلت هذا وعفوت وفعلت هذا وعفوت به وهم  
جرا ومناقشة وهي قوله تعالى لعباده فعلت هذا لم تستحي  
مني وهم جرا وهذا حساب شديد فسوف يدعو صاحبه ثورا  
ويصلي سعيرا اعادنا الله تعالى وجميع المؤمنين من حسابه الشديد  
وادخلنا في داره النعيم بحرمته حبيب محمد وآله صلى الله عليه  
وعليهم اجمعين قوله وبشرى بمعنى الجسد والمراد الجسد  
كله مجازا مرسل بذكر الجزء وارادة الكل وانظري امر من اظلال  
اظلالا بالتركي كقولك لنذر منك والعرش قيل هو سقف الجنة  
وقيل هو سقف العرضات وقيل غير ذلك قوله غشي امر  
من التغشية وهي الاحاطة من كل جانب بالتركي برومك  
وقبله مق قوله من بركاتك جمع بركة بمعنى الخير الكثير  
واللطف الجزيل قوله والرقبة هنا عبارة اه اراد بهذا  
ان قول المتوضي اللهم اعتق رقبتى مجازا مرسل من قبيل ذكر  
الجزء وارادة الكل قوله من السلاسل بفتح السين المهملة  
الاولى جمع سلسلة بكسر السين بالتركي زنجير والاعلال  
جمع غل بضم الغين المعجمة وتشديد اللام بالتركي يده وبوينه  
اورولان دمور زنجير قوله على الصراط وهو جسر ممدود  
على جهنم طوله مقدار ثلاثة آلاف سنة اذق من الشعر واحدة  
من السيف يعبر جميع الناس على قدر مراتبهم وبعضهم يقع  
فيها بسبب العصيان لقوله تعالى وان منكم الاوردها قوله  
يوم تزل من زل يزل بالزاء المعجمة بالتركي اياق فمق والاقدام  
جمع قدم بمعنى الرجل قوله وتجارة لن تبور التجارة في اللغة

والمجسر بكسر الجيم  
والمجسر كوري

هي الكسب بالتركي بازر كالتق والمراد هنا اللهم اجعل لي  
تجارة لن تبور اي لن تهلك صاحبها في العقبى لان البور بضم  
الباء وقحها بمعنى الهلاك والفساد من بار يور اسند عدم الهلاك  
الى التجارة وهي كسب الاعمال الصالحة بعلاقة السببية  
اسناد مجاز عقلي والمراد صاحب التجارة قوله والمراد هنا اه  
هذا توجيه لكلام المص لان المضمضة سنة لبس بادب ووجه  
الشارح بان المراد هنا ادخال الماء في الفم للمضمضة وهي تحريك  
الماء في الفم وما خطر ببال الفقير المسكين ينبغي ان يكون ادخال  
الماء في الفم سنة ايضا لان المضمضة لا توجد الا بادخال الماء  
فيه فليتأمل في كلام المص وتوجيه الشارح لان فهمي قصير  
وخطائي كثير وعفوري كثير قوله في فيه اي في فم المتوضي  
قوله ويستشق بالنصب عطف على قوله يعضض من استشق  
استشقا بالشين المعجمة من باب استفعل بمعنى ترفع الماء وجذبه  
الى داخل الانف وهو بالتركي بورون بيده اليمنى لانها خلقت  
للطهور وللشريف قوله ويمتخط من الامتخاط وهو بالتركي  
سوم كرمك قوله ويستنثر من الاستنثار بالثاء المذات وهما  
اخراج الشيء من الانف قوله بيده اليسرى لان اليد اليسرى  
خلقت لازالة الاذا والنجاسة وفي بعض النسخ زيادة هنا وهو  
وينبغي ان يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا ولا حاجة اليه  
لانه قد تقدم قوله بمائتين جديدين هند ذكر السن فلا وجه  
لعهده في الآداب كذا في الكبير قوله لانه اه اي الامتخاط  
في ضمن قوله ويمتخط من قبيل ازالة الاذا وايده الشارح  
نقول عابثة رضى الله عنها تأ كيدا لكلام المص رحمه الله



قوله ومن الآداب ان يستاك من استاك اصله سوك واستوك من باب  
افتعل فقلت الواو الفا بعد قلبها ياء لوقوعها في المرتبة  
الرابعة والاستياك في اللغة بمعنى الدلك في السن والاسنان  
بفتح الهمزة جمع سن بكسر السين وتشديد النون بالتركي ديش  
قوله وهو العود بضم العين المهملة بالتركي اغاج والمسواك  
مثله قوله كما ذكرنا في الشرح وهو انه لم لا تكون الاشارة الى  
ان المانع من الايجاب هو ان فيه مشقة اشارة وهي خبر لا تكون  
الى انه سنة لقوله عليه السلام في الصحيحين لولا ان اشق ٩ اي  
اثقل مأخوذة من المشقة وهي الشدة كذا في شرح المصباح على  
امتي لامرتهم بالسواك مع كل صلاة او عند كل صلاة وفي رواية  
للنسائي عند كل وضوء على ان رواية مسلم عن عائشة رضيها  
كانعد من الاعداد رسول الله صلى الله عليه وسلم سواك وطهوره  
فبيعه الله اي من نومه ماشاء ان يبعثه فينسوك ويتوضأ ويصلي  
دليل على انه كان ذلك عادة عليه السلام الا انه يقال كان ذلك  
عادة عند القيام من النوم لا عند كل وضوء وعلى كل تقدير  
فعد المصل له من الآداب لا يخلو عن مسامحة وغفلة الا ان  
الظاهر انه اراد بالآداب ما يعي المستحب وقال صاحب الهداية  
وابن الهمام ان الاستياك مستحب لاسنة واستدل بانه لم يرد  
فيه حديث يصريح بمواظبته عليه السلام عليه عند الوضوء  
كذا في الكبير قوله من شجرة مرة بضم الميم بالتركي آجي  
والرمان بضم الراء وتشديد الميم بالتركي اتار والقصب بفتح  
القاف بالتركي قرقى قش قوله وافضله اي افضل المسواك  
الاراك بفتح الهمزة بالتركي براسل آجي اغا جدر كه اندن

مسواك ايدرلر ديار عزبده كثير در قوله ثم الزيتون اي شجرته  
قيل وكون الاراك افضل من الزيتون مخالف لما روى عنه  
صلى الله عليه وسلم نعم السواك الزيتون ولما نقل ان الزيتون  
سواك الانبياء قلنا هذا النقل ان صح فيدل على فضله لا على  
افضليته قوله طوله شبرا بكسر الشين المعجمة وسكون الباء  
في التركيبة قار يش كه باش بر مق ايله صرجه برمك ار اسنه  
ديرل وما زاد على الشبر ركب عليه الشيطان كذا في الحليمة  
وقوله في غلظ بكسر الغين المعجمة وفتح اللام على وزن فعل  
بالتركي قالك قوله مطهرة بفتح الميم مصدر بمعنى الفاعل  
اي مطهرة للفم ومرضاة للرب اي محصل لرضاه او بمعنى المفعول  
اي مرضى كرمي ويجوز ان تكونا باقيتين على مصدر يتهما  
اي سبب للطهارة والرضاء كذا في ابن ملك والمصباح  
وقوله مطردة للشيطان ومفرحة للملائكة مصدران مميان  
او اسمان فاعلان قوله ويكفر الخطيئة من التكفير بمعنى المحو  
والازالة والمراد منها الصغار اذ الكبار محتاجة الى التوبة  
على قول واما على قول فالحققون ذهبوا الى ان الكبار لا تحتاج  
الى التوبة بل يجوز المغفرة بلا توبة قوله ويزيد في الحسنات  
لانه سنة سنية قوله ويذهب من الاذهاب البلغم والحفر بفتح  
الحاء المهملة والفاء على وزن فعل وسخ السن وقوله يشد  
الاسنان اي يحكم ويقوى المعدة بفتح الميم وكسر العين او بكسر  
الميم وسكون العين بالتركي قورسق كه انسائه اشكنه كي اولور  
كذا في كتب اللغات قوله نكهة الفم على وزن فعلة بضم  
الفاء وسكون العين وهي رائحة الفم وقوله يجلو من الجلاء

٩ مضارع متكلم وحده  
من نطق يشق اصله سفق  
فادغم و...  
بصيغة الماضي من المزيد  
تلكه فتنه ككثيرا  
فلم ار التصريح بهما  
في كتب الاحاديث وغيرها  
الموجودة عندي والله تعالى  
اعلم ومحل ان اشق رفع  
بالابتداء والخبر محذوف  
وجوبا اي لولا المخافة  
موجودة اي لولا المخافة  
وجودها لامرهم بالسواك  
اي امر ايجاب بالسواك هو  
السواك لان السواك هو  
الآلة وقد قيل انه يطلق  
على الفعل ايضا فعلى هذا  
لا تقدر فيه كذا في شرح  
جامع الصغير كوكب  
المنير



بمعنى الضياء وقوله من فوائده اشارة الى انها كثيرة  
قال في الدرود من منافعه انه شفاء لما دون الموت ومذكور للشهادة  
عند النزع وقال بعض الافاضل له سبعون فائدة ادناها انه  
يذكر الشهادة عند الموت وفي الافيون سبعون مضرة اقلها  
نسيان الشهادة عند الموت كذا في ابن آطه وي قوله واما  
وقته اي وقت الاستناب في الوضوء فذكر جواب اما والمجموع  
مقول قال قوله وزاد الفقهاء بكسر الدال اسم كتاب من كتب  
الفقه قوله انتهى اي كلام صاحب الكفاية قوله وهذا  
اي الاستناب بالسواك قوله اي يستاك بالاصبع لانه يقوم  
مقام السواك اذا لم يوجد له مسواك اشار بالتفسير الى ان السواك  
بالاصبع بالحرركات الثلاث في الهمزة والباء وفيه خمس لغات  
لا بالاصابع وانما قال المص بالجمع اشارة الى ان السواك يحصل  
باى اصبع كان قوله التشويص اي الغسل والتنظيف يقال  
فلان شوص فاه اذا غسل ونظف وقوله عند وجوده اي  
عند وجود المسواك عنده قوله بالثة بالكسر وفتح الشاء  
المخففة او المسددة لحوم في اصول الاسنان وفي اثائها قوله  
من العليا اي من جانب الاسنان العليا قوله ثم باليسر منها اي  
ثم يبدأ بالجانب اليسر من الجانب العليا ويقول عند الاستناب  
اللهم طيب نكهتي ونور قلبي وطهر اعضائي واحفظ لساني  
وارحني برحمتك يا ارحم الراحمين كذا في الجواهر قوله  
وعند الفراغ منه اي يغسل المسواك عند الفراغ عن الاستناب  
لثلاثين الشيطان قوله والمصنف قد اطلقه لان مراده  
بالآداب ما يعي المستحبات قوله خشية الخاق اه لان الصائم

لويالغ ليحتمل دخول الماء الى الجوف والدليل على المبالغة  
في الاستنشاق حديث لقبط بن صبرة قال قلت يا رسول الله اخبرني  
عن الوضوء قال اسبغ الوضوء واخلل بين الاصابع وبالع  
في الاستنشاق الا ان تكون صائما رواه الترمذي وقال حديث حسن  
صحيح وقبست المضمضة عليه كذا في الكبير قوله وهي تريد  
الماء اه وقيل هي اخراج الماء من طرف الى طرف آخر في الفم  
وفيها اقوال مذكورة في الشرح لكن الاول اشهر قوله جذب  
الماء في اللغة الجر وبالتركي حكمتك ودليل المبالغة في الاستنشاق  
حديث لقبط ذكر آثافا وقوله بالنفس بالفتحتين بالتركي صولق  
قوله الى منخره اي الخيشوم بمعنى داخل الانف الى اقصى الانف  
وما قاله الشارح مطلق وفيه اربعة لغات بفتح الميم والخاء  
او بكسرهما او بضمهما هذه ثلاثة لغات وواحد كتمجلس  
بفتح الميم وكسر الخاء والنون ساكن في الجمع قوله الى المارن  
يعني ما يكون لنا من داخل الانف بالتركي بورنك يوم شغى قوله  
في صماخ اي الثقب وهو فرجة الاذن قوله انتهى اي قول  
قاضيخان وقوله وهو المأخوذ اي الذي اخذ وعمل به يعني  
المفتي به قوله بخصر يده اليسرى ويبدأ من خصر رجله  
اليمنى الى ابهامها ومن ابهام رجله اليسرى الى خصرها على  
الترتيب لان البداية باليمنى وخصر اليمنى ايمن الاصابع في اليدين  
والرجلين وقال المسور وابن شداد رأيت النبي صلى الله عليه  
وسلم اذا توضأ يده يده يده يده يده يده يده يده يده يده  
قوله خاتمه بفتح التاء او كسرهما وفيه لغات اخرى ختام  
وخاتام وختام وختم ولا يقال خاتم الا لما كان له فص كذا



في حلية المجلي قوله بلا كلفة اي بلا مشقة وزجدة قوله  
 ففي ظاهر الرواية من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي  
 الرواية الظاهرة عن اصحابنا اي الامام الاعظم وابي يوسف  
 ومحمد رحمهم الله تعالى قوله وبلوغ الماء عطف العلة  
 على العلة كل واحد منهما لكل من التحريك والنزع وقوله  
 يقيين متعلق بلوغ اول كل منهما على سبيل التنازع قوله واحترز  
 بظاهر الرواية عما روى اه لان هذه الرواية غير ظاهرة قوله  
 كان ينبغي اه يحتمل ان يكون مخففة كان ويحتمل ان يكون فعلا  
 واسمه ضمير شان مقدر والاولى ان يقول يجب ان يعده ويذكره  
 في بحث المناهي لان الاسراف حرام وعدمه لازم الا ان يقال  
 ان كلمة ينبغي بمعنى يجب عبره تأديا قوله بل حرام لقوله تعالى  
 ولا تسرفوا ان الله لا يحب المسرفين والاسراف هنا استعمال  
 الماء فوق الحاجة الشرعية قوله ولما روى اه الهمزة في الحديث  
 للاستفهام التقرير والواو للعطف على محذوف تقدير الكلام  
 اتقول هكذا وفي الوضوء سرف والتبذير في الآية بمعنى الاسراف  
 قوله قال نعم اي فيد اسراف وان كنت على ضفة ٩ نهر جار  
 فان فيد اسراف الوقت وتضييع العمر او تجاوزا عن حد الشرع  
 قوله ان لا يقر في الماء اي ان لا ينقص الماء بان يكون بالغ الى  
 حد الطلي بالدهن بالتركي زيت ايله يا غلنق كبي والتقاطر  
 بالتركي طنه مق وقوله غسلا بمعنى مغسولا يعلم يقين في كل مرة  
 من ثلاث غسلات قوله ينقطع طمع اه لان املاء الماء ثانيا بعد  
 الوضوء يقتضي النشاط فينقطع طمع الشيطان عن التشبيط  
 بالماء الثالث بمعنى التأخير بالتركي اكلمك واكنديرك اي

٦ بكسر الصاد المعجمة  
 وقمع القاء بمعنى انصرف  
 والجانب

الاشغال عن الوضوء فيكون املاء الاناء قطعاً لطمع الشيطان  
 عن تشبيله وعونا له على العبادة بل عبادة متصلة قوله من التوابين  
 جمع تواب مبالغة تأتب من التوبة وهي الرجوع عن الذنب  
 مع الندامة على فعل المعاصي قوله عن قازورات المعاصي  
 من قبيل لجين الماء وكذا قوله واوساخها قوله الصالحين  
 اي الذي وافق ظاهرهم الى باطنهم وبالعكس وجعلتهم  
 صالحين لكرامتك لا يقين لمشاهدتك في خطيرة قدسك مع  
 الذين انعمت عليهم وفيد ترق من التخلية الى التحلية والخطير  
 بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء المدودة من يكون له عزة وحرمة  
 يقال رجل خطير اي له قدر وعزة قوله بكرامتك اي باكرامك  
 اياهم تفضلا لاستحقاقا قوله اذا خاف الناس يعني اذا خاف  
 الخلق في دار الجزاء بسبب قصوره قوله وان يقول اي ومن الآداب  
 ان يقول قوله اي تسبحك اه سبحانك في الاصل مصدر ثم  
 صار علما للتسبيح وهو للتنزيه وهو منصوب دائما بفعل لازم  
 الاضمار وبمحمدك في موضع الحال اي تسبح حامدين لك لانه  
 لولا انعامك بالتوفيق لم تمكن من تسبيحك وعبادتك قوله على  
 التوفيق متعلق بقوله حامدين وقوله لتسبحك متعلق بقوله  
 على التوفيق واللام عوض عن المضاف اليه اي توفيقك ايانا  
 لتسبحك قوله وحدك اه حال مؤكدة لما قبلها مأول بمنفردا  
 لان الحال شرطها ان تكون صفة مشتقة وكذا جملة لا شريك لك  
 حال مؤكدة وفي هذا الدعاء معنى ما رواه مسلم عن عمر بن الخطاب  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فقال اشهد  
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله

٤ والنية بوضوء آخر وهي  
 عبادة كما في الجلوس للصلاة  
 في المسجد والاكل والشرب  
 والنوم بنية القوة للطاعة  
 لقوله عليه السلام من عمل  
 يتصور بصورة اعمال الدنيا  
 ثم يصير بحسن النية  
 من اعمال الآخرة  
 الحلة بت



فتحت له ابواب الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء كذا في الكبير  
 قوله فضل وضوءه اي ماء بقي من الوضوء ان كان قليلا والا  
 فشرب بعضه قوله ويقول عقيب شربه اي وان يقول  
 عقيب شرب المتوضي فضل وضوءه قوله اللهم اشقي من الباب  
 الثاني امر وقوله وداوني من باب فاعل امر حاضر بمعنى العلاج  
 عطف تفسير وفيه لطائف وكذا قوله واعصمني امر حاضر  
 من الباب الثاني قوله كذلك اي عطف خاص على عام  
 لان الاوجاع داخله في الامراض وهي داخله في الوهل  
 لان الداخل في الداخل في الشيء داخل في ذلك الشيء قوله  
 ولا عكس فيهما اي لبس كل ضعف مرض ولبس كل  
 مرض وجع قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم شرب اه  
 لما في الصحيحين عن ابن عباس قال سقيت النبي صلى الله عليه  
 وسلم من زفر فشرب وهو قائم اي والحال ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قائم واما كراهية الشرب قائما فيما عدا هذين فلما  
 روى مسلم عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى  
 عن الشرب قائما قال قتادة فقلنا لانس رضى فالاكل فقال  
 ذلك شر واخبر وروى مسلم ايضا عن ابي هريرة قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشرب احدكم قائما فنسي  
 فلبسني واجمع العلماء على ان هذه الكراهية تزيهية لانها  
 لا مرطبي لا لمردين وقد صح عنه عليه السلام الشرب قائما  
 في غير ما تقدم ايضا وكذا الاكل وعن ابن عمر رضى قال كنا ناكل  
 على عهد النبي اي في عهده وزمانه ونحن نمشي ونشرب  
 ونحن قيام رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح والواوان

في ونحن للحال قوله اي باب الرحمة اي باب الكعبة الذي  
 في جانب المدينة اسمه باب الرحة في المسجد الحرام كذا في الكبير  
 قوله حديث حسن ٩ صحيح اه معناه حسن عند بعض صحيح  
 عند آخر او حسن باعتبار اسناد صحيح باعتبار اسناد آخر  
 وقبل حسن لذاته صحيح لغيره وقيل كل حسن صحيح كذا في اصول  
 الحديث قوله في وقت مكروه وهو وقت طلوع الشمس ووقت  
 غروبه ووقت الزوال قوله لقوله عليه السلام ما من مسلم اه  
 ولقوله صلى الله عليه وسلم فيباروا ابو هريرة رضى الله عنه انه  
 قال لبلال يا بلال حدثني بارجي عمل عملته في الاسلام فاني سمعت  
 دف نعليك بين يدي في الجنة قال ما عملت عملا ارجى عندي  
 من اني لم اتطهر طهورا في ساعة من ليل او نهار الا صليت  
 بذلك الطهور ما كتب لي اي ما قدر لي ان اصلي رواه البخاري  
 والدف بضم الدال وفتحها صوت حركة النعل على الارض كذا  
 في الكبير قوله لمواظبته عليه السلام على الوضوء لكل صلاة  
 ولذا حين صلى النبي عليه السلام الصلوات يوم الفتح بوضوء  
 واحد قال له عمر لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه \* وانما  
 فعله تعلما للجواز ولذا قال عليه السلام عمدا صنعته يا عمر رواه  
 مسلم الا ان مواظبته عليه السلام لما كانت له بمنزلة الافعال  
 العادية كالتي من ولبس الثياب والاكل باليمنى وتقديم الرجل  
 اليمنى في الدخول ونحوها لم يعدوه سنة الهدي بل السنة الزائدة  
 فكان مستحبا وقد تقدم ان المصنف اطلق الادي على كثير  
 من المستحبات قوله وتعاهد ما في العين اي اهتمام طرف العين  
 من جانب الانف التعاهد بالتركي رعايت وحفظ واهتمام ايدهمك

والله اعلم كرم الله وجهه توضحا  
 يافتي ان كنت ترجو لقاء  
 الله في دار البقاء واشرب  
 بعد اسباغ الوضوء بما كان  
 يتي في الاناء فان الشرب  
 من باقي الوضوء شفاء كان  
 من سبعين داء



والماف بعد الميم وكسر القاف او بفتح الميم وسكون الهمزة  
بالتزك كوزك بكاري قوله وتجاوز حدود الوجه اى يجب  
ان يتجاوز المتوضئ الماء الى حدود الوجه واليدين والرجلين  
قوله ليتقن اى ليكون معلوما يقينا غسل هذه الاعضاء قوله  
ويطيل الغرة من الاطالة من باب الافعال اى جعل الغرة طويلا  
والغرة بضم الغين المعجمة وتشديد الراء المفتوحة فى اللغة بياض  
فى جهة الفرس اريد ههنا اطالة النور على طريق الاستعارة  
قوله واما المناهى فهو الهى جمع منهى اسم مكان يطلق  
على المحرمات والمكروهات قوله ليصح قوله ان لاه اذ عدم  
استقبال القبلة وقت الاستنجاء لبس هو المنهى واما المنهى  
استقبالها وقت الاستنجاء وكذا ما بعده فليتأمل ويمكن التوجيه  
بان يجعل لفظ لاصلة زائدة وكذا فيما عطف عليه كما فى قوله  
تعالى لا اقسم بهذا البلد فلا حاجة ح الى تقدير بيان لكن هذا  
تأويل لا توجيه قوله وقت قضاء الحاجة قال فى الدراية ويجوز  
ان يكون السين فيه للطلب اى طلب التجو والتجو ما يخرج  
من البطن فيؤل الى معنى قضاء الحاجة كذا فى ابن اظهوى  
قوله فى قوله صلى الله عليه وسلم اذا اتيتم الخ تمة الحديث  
ولكن شرقوا او غربوا رواه الستة من حديث ابى ايوب  
الانصارى وقوله عليه السلام فى حديث ابى هريرة اذا جلس  
احدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها رواه مسلم  
وعن ابى حنيفة رحمه الله يحل الاستدبار لحديث ابن عمر رضى  
قال رقيت يوما على بيت حفصة فرأيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة متفق

عليه والصحيح هو الاول لانه اذا تعارض قوله عليه السلام  
وفعله رجع القول لان الفعل يحتمل الخصوص والعذر وغير ذلك  
وكذا اذا تعارض دليل المحرم مع دليل الاباحة رجع المحرم فبطل  
قول من قال يحل فى البيان لحديث ابن عمر لان التوفيق والحل  
على الحال انما يعدل اليه عند تساوى الدليلين ولا مساواة بين  
القول والفعل ولا بين المحرم والمباح ولو نسي مجلس مستقبل  
يستحب له ان يتحرف بقدر ما يمكنه اخرج الطبرى فى تهذيب  
الانار قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس بيول قبالة  
القبلة يعنى جهة القبلة فذكر اى تذكر وتبدي فتحرف عنها  
اجلا لاله اى تعظيما للقبلة لم يقم من مجلسه حتى يغفر له  
وكما يكره للبالغ ذلك يكره له ان يمسك الصغير اى الولد الصغير  
ذكر اواشى نحوها اى جانب القبلة قوله آيتين اى علامتين  
عظيمتين والتعظيم لازم بهما قوله الرشاش وهى القطرة الصغيرة  
بالتزك صجرتى قوله لان النهى وهو كشف العورة عند  
احد وقوله راجع على الامر وهو الغسل فان لم يمكن المأمور به  
بلا كشف عورة عند احد فلا كفاءة بالاحجار واجب بل التزك  
مطلقا لازم عند وجود الكشف قوله حتى استوعب النهى الا زمان  
لان النهى منهى فى جميع الا زمان واما الامر بشئ كالصلاة  
فيوجد فى وقت الاداء ولا يوجد فى غيره فلا يستوعب جميع الا زمان  
لكن هذا يخالف لما قال الفقهاء من انه اذا كانت النجاسة زائدة على  
قدر الدرهم يفرض غسلها اجماعا قوله ولا يمسح بيمينه اى لا يستنجي  
بيمينه روياه فى الصحيحين من حديث ابى قتادة كذا فى الكبير قوله فزاد  
الانس اولى لكونه ثابتا بدلالة النص والدلالة بالنص فوق

مطلب  
بيان مباحث المناهى



القياس كما في الاصول قوله ولا يملف اي ماياً كله الدواب  
من النباتات قوله ولا يفتح مفردة فخمة وجمعه فخم وغوم بالتركي  
كومر والخزف بفتح الخاء والزاء المعجمين بالتركي صا قسي  
وطبراق جناق وجولك قيرغى والآجر بمد الهمة وتشديد الراء  
وضم الجيم بالتركي كره مد والزجاج بضم الزاء المعجمة بمعنى صرجه  
والغصب بالتركي قرقي قوله والياسور واحد البواسير وهي  
علة تحدث في المقعد وداخل الانف عصمنا الله تعالى عن جميع  
الامراض الدينية والدنيوية قوله ولا باوراق الاشجار  
لان الحيوان ينتفع به وقد وقع النهي عما ينتفع به الانسان وغيره  
كذا في حاشية الصدر الشريفة والاوراق جمع ورق بالتركي  
يبراق قوله بالحجر والمد بالتركي كريح وترك والزمل قوم والرماد  
اودن كولى والخشب اغاج والخرقة اسكى بز والقطن بنبه واللبد  
بكسر اللام وسكون الباء بالتركي يوك وكبه كه يو كدن اولور  
والبراق بضم الباء وتخفيف الزاء بالتركي تو كرك والمخاط  
بضم الميم وفتح الخاء المعجمة المدودة سوم كرك قوله مما يستقدر  
اي يستكرهه الناس فيؤذى الخلق قوله وفي المواضع على قوله  
في الزيادة او في المرات اي لا يتعدى حدود اعضاء الوضوء  
بان يغسل الى الابطء مثلاً بالتركي قولتي ٩ قوله او يقصر  
عن المرفق والكعب بان لا يغسل اليهما قوله والثاني غير جار  
اي القصر لان المرفق والكعب لازم الغسل لقوله تعالى وايديكم  
الى المرافق وقوله تعالى وارجلكم الى الكعبين والغاية داخله  
في المغيا كما سبق تفصيله قوله وان لا يضرب اه ثلثا ينشر  
الماء المستعمل يساه وكذا سائر اعضاءه وهذه كراهة تنزيه كذا

٩ لقوله تعالى ومن بعد  
حدود الله فاولئك هم  
الظالمون

في الدر قوله ولا يغمض اه اذ التغميض فعل العوام وهذه  
كراهة تحريم ولهذا غياه بقوله حتى لو بقيت على شففيه او على  
جفنيه بفتح الجيم وسكون الفاء وجمعه اجفان على وزن افعال  
بالتركي كوز قيا غى لمعة بالتركي قور ووير ولو قدر رأس الابرة  
لا يجوز وضوءه والابرة بكسر الهمة وسكون الباء وجمعه ابر  
بالتركي اكنه آلة خياط وقوله منابت جمع منبت محل النبات  
والهدب بضم الهاء وسكون الدال المهملة بالتركي كيريك ديد كلري  
شعر قوله وهي منه اي اللعة من الوجه قوله ويكره اه  
لان اليد اليمنى خلق للشرىف والبسرى الخسيس والاقدار  
قوله وتثليث المسح بماء جديد ولعل مرادهم عدم كونه بماء واحد  
لان التثنية كالتثليث بدعة مكروهة قال في الدر  
واما التثليث بماء واحد فتدوب او مسنون ومن منتهيات الوضوء  
التوضي بفضل ماء المرأة او في موضع نجس او في المسجد  
بلا ضرورة كذا في ابن آطهوى قوله فروع اي هذه المسائل  
الآتية فروع منقولة من كتاب فوائد ابن حفص متفرعة على ما تقدم  
قوله لو شلت من شلل يقال في التركية چولق ولو وجد ماء جارياً  
يستنجى منه بيمينه كذا في الحلية قوله لا يدع الصلاة يعني  
لا يرخص له الترك بسبب عدم قدرته على الاستنجاء لا بالماء  
ولا بغيره بل يصلي بغير استنجاء لان الطاعة بقدر الطاقة  
قوله الا انه اي كل واحد من الابن والاخ وكذا الغلام قوله  
فرجه وهو من الاضداد يطلق على القبل والدبر والمراد هنا  
الثاني قوله الامن يحل له وطئها الضمير الاول راجع الى المريض  
والثاني الى من باعتبار المعنى قوله توضئها من وضأ يوضئ



من باب التفعيل والضمير المستتر راجع الى كل واحد من البنت  
والاخت والبارز الى المريضة قوله ويسقط اه اما سقوط  
الاستنجاء عن الرجل المريض فلان النظر حرام للابن والاخ  
واما سقوطه عن المرأة المريضة فلان البنت والاخت وان كانتا  
محرمين لا يجوز المس ولا النظر لهما فتحقق العجز حقيق للمريضين  
فلذا يسقط عنهما الاستنجاء قوله غسله اي غسل مائه  
من الرجل لانه جزء من العضو المفروض قوله تسقط الصلاة  
لانتفاء اكثر الاعضاء المفروض غسلها وفي الكافي لو قطعت  
يداه ورجلاه من المرقق والكعب لاصلاة عليه وفي التاتارخانية  
قيل ان وجد من يوضوؤه يأمر بغسل وجهه وموضع القطع  
ويمسح رأسه والا وضع وجهه ورأسه في الماء او مسح وجهه  
وموضع القطع على جدار فيصلي قوله ان لم يمكنه اي  
ان لم يمكن المقطوع الوضوء والتيمم بان لا يوجد من يوضوؤه  
لا يصلي عندهما قوله بان ارخى من الارحاء من باب الافعال  
وهو ارسال البدن على حاله قوله او قبح اي ما يخرج من الدبر  
بسبب العلة بالتركي اريك قوله فلا اي فلا ينوب الحجر عن الماء  
فيلزم الغسل به قوله ان تيسر من التيسير وهو السهولة  
في تبديل الثوب قوة ومالا فان قلت قال الامام اخباري في شرح  
الهداية عن محمد الباقر بن علي بن الحسين زين العابدين انه  
رأى في الخللاء ذبابا يقعن على التجاسة ثم يقعن على الثياب  
فامر بتياب الخللاء فلما مضى مدة عليه رجع عن ذلك واستغفر الله  
تعالى فسئل عن ذلك فقال احسنت ذنبا فاستغفرت فقبل  
وماذا قال فعلت شيئا لم يفعل الصالحون ولا خير في البدعة

فذلك يخالف ظاهر ما قال الشارح هنا قلت نعم لكن هذا  
في التوقي عن التجاسة وذلك عن وقوع الذباب فلعن بينهما  
فرق كذا في ابن آطهوى اقول ماسح ببال المسكين من الفرق  
ان الحفظ عن الرشاش وغيره مأثور به بقوله صلى الله عليه وسلم  
استتر هوا عن البول فان عامة عذاب القبر منه واما الحفظ  
عن الذباب فلم يرو من احد فلذا كان بدعة والله تعالى اعلم  
قوله والا اي وان لم يتيسر قيد خيل بثوبه الاول ويسعى  
في الحفظ والا حترار قوله من الخبث وهو بضمتين جمع خبث  
يسكون الباء وهو الشيطان المذكور قوله والخبائث جمع خبيثة  
وهي الشيطان المؤنث وقيل المؤذي من الجن والشياطين والخبث  
يسكون الباء يخبى مصدرا بمعنى الشر او بمعنى النجس او القبيح  
مطلقا قوله ويميل اه لانه اقضى الحاجة كذا في القنية قوله  
ولا يتكلم لان الملا ثكة الحفظة يرجون عديم التكلم في بيت  
الخللاء فاذا وقع الكلام فيأذون قوله ولا يذكرا اسم الله لانه  
ينافي التعظيم اقول ولعل هذا النهي في الذكر اللساني واما الذكر  
القلبي فلا يمنع منه بل الاستغراق في جميع الاوقات بالذكر القلبي  
ولو في وقت قربان من اكل الكمالات وصنعة ارباب المشاهدات  
من اخص خواص رجال الله الذين لا تلهيهم تجارة ولا بيع  
عن ذكر الله وهم الرجال العارفون الدائمون في مشاهدة ذاته  
تعالى المتلذذون بلذات نعم الوصلة اللهم وفقنا معاشر  
المؤمنين بخدمة نعالهم ورضائهم الذي هو رضائك واجلبنا  
الى محبتك بمحبتهم واختم لنا بالسعادة بحرمة حبيبك  
محمد صلى الله عليه وعلى اله اجمعين آمين قوله ولا يثمت عاطسا



من التسميت وهو ما يكون بقولنا يرحك الله من العطس وهو  
في التركيبة اخسروب تنسرك قوله ولا الى ما يخرج منه اي  
ولا ينظر الى ما يخرج منه من النجس اذ الادب ان لا يلتفت اليه  
قوله طرفه اي عينه قوله غفرانك مصدر من غفر يغفر  
غفران على وزن فعلان فعله محذوف اي اطلب غفرانك  
اي مغفرتك قوله ما ينفعني اي ما يكون لهما وشحما من الماء كولات  
وقوله ما يؤذي من آذى من باب فاغل بمعنى الجفاء والاضطراب  
قوله سواء كان راكدا او جاريا قال في البحر انها في الراكد  
تحريمية وفي الجاري تنزيهية انتهى لاحترام الماء وصبائه  
عن الامتهان من غير ضرورة كذا في ابن آطه وي والراكد  
هو ماء ساكن في محله قوله او الطريق او مهب ريح او حرقارة  
او حية او نملة او موضع يعبر عليه احد او يقعد عليه او جنب طريق  
او جنب قافلة او خيمة او من اسفل الى اعلى اوقاما او مضطجعا  
او متجردا من ثوبه بلا عذر او في موضع يتوضأ او يغتسل فيه  
قاله في التنوير والدر كذا في ابن آطه وي قوله وكل ذلك اه  
اما اذا وجد الضرورات فلا يكره هذه المذكورات لان الضرورات  
تبيح المحظورات قوله واما الطهارة الكبرى فهي الاغتسال  
وهو اسالة الماء على البشرة فيكون ذلك من اكمله لا من شرائطه  
فكان مستحبا لا فرضا وقال مالك ذلك شرط لا يتم الغسل  
الا بذلك كذا في شرح المجمع قوله اي سبب وجوبه اي  
شرط وجوبه لان سبب وجوب الغسل هو ارادة فعل ما لا يحل  
الا به على ما قيل وذكر السبب وارادة الشرط جائز ومشهور  
نعم قال بعضهم سبب الغسل هو الحدث الاكبر وسبب الوضوء

مطلب  
الاجتناب والظهور الكبرى

هو الحدث الاصغر لكنه غير صحيح كما نبه عليه شارح التنوير  
ذكره ابن آطه وي قوله عدة اشياء اي احذ الاشياء المعدودة  
قوله خروج المني وهو ماء دافق ٦ خازن ٣ ايض ينكسر به الذكر  
ويتخلق به الولد والمذي بفتح الميم وسكون الذال او ينكسر بها  
وتشديد الياء ماء رقيق يضرب ٤ الى البياض يخرج عند ملاعبة  
الرجل اهله والودى بفتح الواو وسكون الدال المهملة او يكسر  
الذال وتشديد الياء ماء رقيق يخرج بعد البول كذا في الخلاصة  
والايلاج ٩ اي الادخال والحيض والنفاس قوله لا يجب الغسل  
عندنا خلافا للشافعي بناء على ان اطلاق الجنابة في اللغة مخصوص  
بحال انبعاثه عن شهوة اي عن لذة الا ترى الى تفسير عائشة  
رضي الله عنها المني بانه ايض ثخين ينكسر منه الذكر وانكساره  
لا يكون الا من شهوة يقال اجنب الرجل اقضى شهوته من المرأة  
فيحمل الحديث الذي استدل به الشافعي على الخروج بشهوة  
جمع بين الدليلين وقال الشافعي الشهوة في خروج المني ليست  
بشرط بل خروجه كيف ما كان موجب للغسل لاطلاق قوله  
عليه السلام انما الماء من الماء اي وجوب استعمال الماء بسبب  
خروج الماء كذا في شرح المجمع وتوجيه الحديث سبق آنفا  
والانبعاث بمعنى انفصال المني عن مقره بشهوة هنا وقوله ثخين  
من الثخن يكسر الناء المثبت وفتح الخاء المعجمة بالتركي غلظت  
وصلابت ديمك من الباب الخامس والثخين غليظ ويرك قوله  
والقلقة بضم القاف وسكون اللام بالتركي ذكره او جنده  
سنت ايجون كسيلن دري قوله وجودها اي وجود الشهوة  
وهي حالة تحصل عند وقوع الدفق في الذكر والدفق بالفتح

١ عن موضعه اي عن دفع  
الذي هو صلب  
المنى  
الانسان  
٢ اي مدفوق بمعنى المنصب

٣ اي غليظ  
٤ بالخاء المعجمة وكسر الناء  
المنى

٥ اي يشبه  
٦ عطف على قوله خروج  
المنى وكذا الحيض والنفاس  
٧ سبب في السرح



والسكون بالتركي آتمق ودوئك اى وجود الشهوة عند انفصال  
المني من رأس الذكر او الفرج الداخلى بشرط عند ابي يوسف  
رحمه الله في وجوب الغسل كما هو شرط عند انفصاله من مقرة  
حتى ان انفصل من مقرة بشهوة ولم يخرج اصلا او خرج بعد  
السكون والانكسار لا يجب الغسل عنده قوله وقال لبس بشرط  
اى قال ابو حنيفة ومحمد رح وجود الشهوة عند انفصال المني  
من المقر شرط وابست بشرط عند خروجها من رأس الذكر  
او الفرج الداخلى قوله خلافا لابي يوسف رح اى قال لا يجب  
الغسل عليه قوله ثم سال منه بقيقة المني وكذا لو سال  
من المرأة بقيقة منيها ومنى المرأة اصفر ومنى الرجل ابيض قوله  
يجب اعادة الغسل واما ان صلى بعض الفرائض بعد الغسل  
ثم سال المني فلا يجب الاعادة كذا في الدر قال الشارح والفتوى  
على قول ابي يوسف في حق الضيف قال في التوازل وبقوله  
بأخذه لانه ايسر على المسلمين كذا في ابن آطوى قوله في غيره  
اى في حق غير الضيف بالتركي مسافر قوله لا يجب الاعادة  
اى لو بالجنب او نام وفي الدراية او مشى كذا في ابن آطوى  
ثم اغتسل ثم خرج المني منه لا يجب اعادة الغسل اجماعا وعلى هذا  
لو اغتسل قبل ان يبول ثم خرج من ذكره مذى يغتسل ثانيا  
وعند ابي يوسف زح لا يغتسل كذا في الخلاصة قوله والايلاج  
من اوبل اصله وبل يلج ولو جا وجبة من الباب الثاني بمعنى  
الدخول عطف على قوله خروج المني اى يوجب الايلاج الغسل  
قوله من يجمع بصيغة المجهول اى من يكون قابلا للجماع  
بان تكون مشهاة حالا او كونا حتى لو اوبل الهرم الذي لا يشتهي

٩ رجل اوبل الحشفة  
ملغوفة بخدقة وجب  
الغسل ان وجد لذة الجماع  
قاله الزيايى ورجل له امرأة  
عذراء اى باكرة فاتها  
ولم يزل بكارتها لا يغسل  
عليهما ما لم يزل  
العذراء تمنع من النكاح  
الختانين كذا في الدر

في احد سبيلي مثله يجب عليه الغسل وهو مفعول الادخال  
قوله من الرجل اه بيان لاحد السبيلين قوله الحشفة بالفتح  
الثلاث وبالهاء المهملة بالتركي رأس ذكره دبر محل ختمه  
وارتجيه قدر كره لفظي دخي فحتمله بومعنايه در قوله او مقدارها  
اى مقدار الكمرة ان كانت الكمرة مقطوعة في احدهما فيجب  
الغسل على الفاعل والمفعول المكلفين في القبل والدبر لما في مسلم  
من حديث عائشة رضيها اذا جلس بين شعبها الأربع ومس  
الختان الختان وجب الغسل وهذا على عادتهم من اختان النساء  
وهو مندوب او باعتبار التغليب كالقمرين لان القمر مذكر  
والشمس مؤنث واما قوله عليه السلام انما الماء من الماء فنسوخ  
بالاجماع والطلاق الوجوب في الحديث يشمل الرجل والمرأة  
قوله واما وجوبه اه جواب سؤال مقدر وهو ان ابا حنيفة رحمه الله  
لا يوجب الحد في اللواط احتياطا فلم اوجب الغسل في الدبر  
فاجاب به وانما لم يقس الوطى في الدبر ابو حنيفة على الوطى في القبل  
في ايجاب الحد احتياطا لدراء الحد اى في ازالة الحد والاحتياط  
هنا في ايجاب الغسل فاخذ ابو حنيفة الاحتياط في الموضعين قوله  
لا يجمع مثلها واما اللتي يجمع مثلها ككون الصغيرة تسع سنين  
فان كان الموج مكلفا وجب الغسل عليه فقط واما الموج فيه  
فلا يجب عليه لكن يمنع من الصلاة حتى يغتسل وان كان الامر  
بالعكس بان يكون المفعول به مكلفا فقط وجب الغسل عليه  
فقط والموجب يمنع من الصلاة ان كان مرافقا وان استويا  
في عدم التكليف فلا يغسل عليهما لكن يمنعان من الصلاة  
ان كانا مرافقين حتى يغتسلا وفي الدر يؤمر ابن عشر بالغسل



تأديبا وتعويذا له كذا في ابن آطه وي والمراهق بالتركي  
 حد بلوغه قريب اولمش صبي وصبيه ذر قوله علة بفتح العين  
 وسكون الباء تام الخلق يعني جثته سي قالك لان المشتهة التي  
 يجتمع مثلها هي بنت التسع في الصحيح ودونها غير مشتهة  
 الا انها اذا كانت بنت سبع او ثمان وهي علة قربت الى حد  
 الشهوة فالاحتياط وجوب الغسل وهو الاصح اما فيما دونها  
 فالاصح عدم الوجوب لانه بمنزلة التبطين والتفخيد ومعالجة  
 اليد كذا في الكبير قوله الحيض وهو دم يخرج من رحم امرأة  
 بالغة سليمة والمراد انقطاع الحيض فهو شرط وجوب الغسل  
 عند ارادة ما لا يحل الا به كالصلاة وسجدة التلاوة لادرور الدم  
 بضم الدال والراء بالتركي اقق وسيلان كي وقيل درور الدم  
 بشرط الانقطاع والاول اصح والانقطاع آني فلو طهرت  
 ثم اسلمت لا يجب الغسل لعدم الانقطاع ولو اسلمت وهي حائض  
 او نساء ثم انقطع يجب لوجوده كذا في ابن آطه وي قوله  
 والنفاس اي يوجب الاغتسال النفاس وهو دم يخرج من الرحم  
 عقب الولادة وهذا يفيد انها لو ولدت ولم تردها لا تكون نساء  
 ولا يجب عليها الغسل وهو قول ابي يوسف راح لانه تعلق  
 بالنفاس ولم يوجد الا ان عند ابي حنيفة راح يجب احتياطا  
 لان الولادة لا تخلو غالبا عن دم ولو قليلا وفي مثله يقام السبب  
 وهي الولادة مقام المسبب وهو النفاس ثم وجوب الغسل للصلاة  
 ونحوها عند انقطاع الحيض والنفاس ثابت بالاجماع وباشارة النص  
 على قراءة تطهرن بالنسبة في الحيض وبدلالته في النفاس كذا  
 في الكبير قوله من منامه واما من افاق من السكر او الانغماء

مطلب  
 المشتهة بنت تسع

فوجد

فوجد مذيا فلا يجب الغسل عليه لانه وجد سبب خروج  
 المذي وهو الانغماء والسكر كذا في الحاشية قوله علي فراشه  
 بالتركي دوشك قوله او فخذ بالتركي اويلوق وهو يتذكر اي  
 والحال انه يتذكر الاحتلام بالتركي خاطرنده طور ركه احتلام  
 او لدوغى قوله اوشك في كونه منيا او مذيا اي تردد فلم يتيقن  
 انه مني او مذي قوله فيحمل عليه اي على المني وان يتيقن انه  
 مذي لان المني قد يرق بالهواء وبحرارة البدن واما ان يتيقن  
 انه ودي فلا غسل عليه كذا في شرح الكنز للزيلعي قوله اوشك  
 بان البلل هل هو مني او مذي قوله يجب عليه الغسل في هاتين  
 الحالتين ايضا كما في صورة التذكر اجما عا للاحتياط قوله  
 وعندهما يجب اه ولا يي يوسف ان المذي موجب للوضوء  
 لا الغسل ؟ ولهما قوله صلى الله عليه وسلم يغسل حين سالت  
 عائشة رضي الله عنها عن الرجل يجد بللا ولا يتذكر احتلاما  
 قاله في الدراية قوله والمص لم يذكر قولهما اي صريحا  
 والافقد ذكره مفهوما لانه ذكر قول ابي يوسف فعمل منه قولهما  
 مفهوما فالمفهوم معتبر في الرواية كذا في ابن آطه وي قوله  
 فوجد في احليله بكسر الهزة وسكون الحاء المهملة وكسر اللام  
 الاولى وبمده بالتركي ذكر دلو كي مخرج البول معنائه والحلم بضم  
 الحاء وسكون اللام بالتركي دوش كورمك وكذا الاحتلام نومي  
 حالته برشي كورمك قوله ان كان ذكره منتشرا بالتركي  
 ديكامك وقاطي اولق قوام اوزره اولوحي قوله مضطجعا بالتركي  
 ياني اوزره برشيته طيانق قوله فيحمل عليه اي على الاحتلام  
 فيجب الغسل عليه قوله ولنا فيه اشكال وهو ان المني اذا خرج

ولان الاصل براءة الذمة  
 فلا يجب شيء الا يتيقن  
 وهو القياس كذا في شرح  
 الكنز لان الواجب ما ثبت  
 بدليل قطعي لا باحتمال  
 وهما اخذا بالا حوط اولي  
 فالعمل بالاحتياط أولى  
 في العبادات



عن شهوة سواء كان في نوم أو يقظة فإنه لا بد من دفعه  
وتجاوزه عن رأس الذكر أيضا فكون البلل لبس إلا في رأس  
الذكر فقط دليل ظاهر على أنه لبس بمعنى سبب والنوم محل الانتشار  
بسبب هضم الغذاء وانبعاث الريح فإيجاب الغسل في الصورة  
المذكورة مشكل بخلاف وجود البلل على الفخذ ونحوه  
لأن الغالب أنه مني خرج بدفق وإن لم يشعر به النائم كذا في الكبير  
قوله حاصله أن الظاهر عدم وجوب الغسل أي في صور  
وجدان البلل في الاحليل كلها وجهه أن الخروج من رأس  
الذكر شرط بالاتفاق فكيف يتصور الوجوب والحال أن البلل  
في الاحليل ولم يظهر في الخارج كذا في ابن آطه وى قوله  
اجماعا مقابل لقوله الآتي وقال محمد وفي أبي داود والترمذي  
من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن الرجل يجد بللا ولم يتذكر احتلاما قال عليه السلام يغتسل  
وسئل عن الرجل يرى أنه قد احتلم ولا يجد بللا قال لا يغسل  
عليه قوله قال عليه السلام نعم إذا رأت الماء في البدن أو في الثوب  
وفي فتاوى قاضيخان المرأة إذا احتلمت ولم يخرج منها مني  
حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه ما لم يخرج مني من الفرج الداخل  
إلى الفرج الخارج لا يلزمها الغسل في الأحوال كلها وبه أخذ  
شمس الأئمة الحلواني وإليه أشار الحاكم الشهيد في المختصر  
فانه قال والمرأة في الاحتلام كالرجل وفي احتلام الرجل لا بد  
من خروج مني فكذلك في احتلام المرأة إلا أن الفرج الخارج  
منها بمنزلة الألتين فيعتبر الخروج من الفرج الداخل إلى الفرج  
الخارج انتهى كلام قاضيخان وقال في الخلاصة وهو الصحيح

لحديث أم سليم كذا في الكبير قوله وقال محمد يجب عليها  
الغسل احتياطا قال في التجانس لأن ماءها لا يكون دافقا كالرجل  
وإنما ينزل من صدر المرأة إلى رجليها وبه أخذ صاحب التجانس  
وهذا الدليل لبس بقوى أدلة دلالة له على وجوب الغسل  
فإن وجوب الغسل في الاحتلام مبني على خروج مني من الفرج  
الداخل إلى الفرج الخارج كما تعلق الوجوب في حق الرجل  
بمخرج مني من رأس الذكر فإذا انفصل مني المرأة عن صدرها  
لا يجب عليها الغسل ما لم يخرج إلى الفرج الخارج  
كذا في الكبير تفصيله قوله مستقيمة من استلقى  
اسم الفاعل بالتركي أرقسى أوسسته يأتي بوزي يوفارو  
قوله وقد قدمناه نقلا عن الحدادي فإن قلت لم قدمه والحال  
أنه يجيء عن قريب قلت علمان خير من علم واحد قوله ولو اغتسلت  
أي المرأة بعد الجماع ثم خرج من المرأة مني الزوج لا يجب  
عليها الغسل بالاجماع قوله ولو أفاق السكران بالتركي  
سرخوش ومست كه عقلسن قوله وكذا المعنى عليه يفتح  
الميم الأول وكسر الثاني وتشديد الباء على وزن المفعول بالتركي  
أو غممش كسسته لا يعقل ديمك أي لا يجب عليه الغسل بالاتفاق  
والفرق على قولهما بين النائم وبين السكران والمعنى عليه  
أن مني والمذي لا بد لهما من سبب وقد ظهر سبب للمني في النوم  
وهو الاحتلام تذكر أولا لأن النوم مظنة الاحتلام فيحمل  
عليه بخلاف السكران والاعماء لأنهما ليسا مظنة الاحتلام قوله  
وإن استيقظ الرجل والمرأة الاستيقاظ بالتركي أو يقودن  
أو ينق كذا الرجلان والمرأتان وكذا الثلاثة فالقيد إخراج



يخرج العادة لكن لو وجد المنى في ثوب أحدهما فالفعل عليه فقط قوله وكل منهما ينكر فلو تذكر أو أحدهما فالفعل على المتذكر لا محالة فلا يتأتى فيه التفصيل الآتي كذا في ابن آطهوى قوله وإن كان مدورا فعلى المرأة لكن يقال يحتمل أن يكون الرجل وقت الاتزال متكبا على وجهه بالتركي يوزى أوزره قبانق أو رأس الذكر منكسا بالتركي باشي اشاغى أولمق فيقع منه في بقعة واحدة وإن يمتد منى المرأة بسبب مرور عضو ونحوه عليه فلا يفرق بينهما بهذا الوجه والبقعة بضم الباء وسكون القاف وفتح العين بالتركية يروم مكان ديمك قوله اصفر بالفاء بالتركي صارى قوله والاحتياط أولى أى الحكم بوجوب الغسل عليهما أولى كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك إلى ما لا يريبك \* قوله فروع \* أى هذه فروع متفرعة على ما قبلها قوله يأتي في اليوم بانياء وفي بعض النسخ في النوم بالنون لكن قال ابن آطهوى بالياء بدليل قول الشارح في الكبير في بيان دليله لأنه كالاختلام ولو كان بالنون لا يقتضى التشبيه وبدليل ما قال في الدر وعدم الغسل إذا لم يظهر الجنى لها في صورة آدمى حتى لو ظهر للمرأة في صورة آدمى وأولج فرجها وجب على المرأة الغسل وإن لم ينزل منى المرأة قوله وجب الغسل على المرأة لأنه كالاختلام ولا بد من التقييد بقوله ولم يظهر لها في صورة آدمى في قوله لا يغسل عليها كما بين آنفا قوله وفيه نظر لأن الخروج اه قال في التاتارخانية وفي ظاهر الرواية يشترط خروج المنى من الفرج الداخل إلى الفرج الخارج لوجوب الغسل حتى لو انفصل منى المرأة عن مقره ولم يخرج عن الفرج

الداخل

مطلب بيان مسائل غيبية

الداخل إلى الفرج الخارج لا يغسل عليها وفي النصاب وهو الأصح انتهى كلام التاتارخانية كذا في الكبير قوله صبي ابن عشر أى مرأته قارب البلوغ وحد الشهوة قوله لوجود موارد الحشفة أى ملاقات الحائنين بعد توجه الخطاب عليها قوله صغيرة مشتبهة الخ أى قاربت البلوغ تمنع أيضا من الصلاة قبل الغسل وتؤمر بالغسل تأديبا قوله وذكر صبي لا يشتهي اه وفرج صبية لا تشتهي كالبطن والفخذ كذا في الحاشية قوله وفي وجوب الغسل بإدخال الأصبع في القبل والدبر خلاف والاولى أن يجب الغسل في القبل إذا قصد الاستمتاع لغلبة الشهوة لأن الشهوة فيهن غالبية في مقام السبب ٨ مقام المسبب وهو الاتزال دون الدبر لعدم الشهوة لكن قول من قال يجب الغسل بخالف لما تقدم من أن موجهه ٩ الاتزال أو ابلاج حشفة وانقطاع حيض أو نفاس قوله وكذا ذكر غير آدمى كذا خبر مقدم وذكر مبتدأ مؤخر مضاف إلى كلمة غير وهى مضاف إلى الآدمى يعنى أن ذكر غير آدمى جنيا أو بهيميا وكذا ذكر الميت وما يصنع من خشب أو غيره مثل الأصبع في عدم وجوب الغسل ٤ كذا في الخلاصة وغيره هذا الكلام ليس بمربوط بالخلاف كما توهم لأنه مخالف لتصريح الخلاصة وغيره لكن يستثنى من هذه ابلاج جنى في صورة آدمى سيما إذا أتى في حال اليقظة مع أنه غير آدمى حقيقة فينبذ يجب عليها الغسل وإن لم ينزل المنى منها كما سبق إشارة من ابن آطهوى قوله بال كلام ابتدأى أى أن بال رجل فخرج منه منى قوله والاى وإن لم يكن ذكره منشرا فلا يجب الغسل عليه لفقد الشهوة لأن الشهوة في وجوب

١ وهو إدخال الأصبع في القبل  
٢ أى موجب الغسل

٤ إذا لم ينزل المنى لانه سبب نفاس فلا يوجب الغسل  
كذا في ابن الملك



الغسل شرط قوله رأى في نومه كلام ابتدائي أى ان رأى رجل في نومه انه يجامع امرأة الخ قوله وجب أى الغسل اتفاقا لو خرج المني مع شهوة وعندهما وجب ولو خرج المني بدون شهوة اذا انفصل المني عن مقره في النوم بشهوة كما سبق تفصيله قوله اجتم كلام ابتدائي أى ان اجتم صبي مراهق او مراهقة الاحتلام مفعول اجتم الذى به البلوغ أى الذى كان الصبي يسببه بالغاً داخل جسد الرجال قوله لان الخطاب أى خطاب التكليف بفرضية الغسل انما يتحقق عقيب ازال المني من الصبي فالأزال سابق على توجه الخطاب وتحقيقه وكذا لا يجب الغسل اذا حاضت الصبية اول الحيض الذى صارت يسببه بالغاً قوله فالأحوط وجوب الغسل في الكل لأنه احتياط في باب العبادات ونظافة كاملة في وصول السعادات والله تعالى اعلم قوله واما فرائض الغسل جمع فريضة بمعنى المفروضة وهى في اللغة المقدرة وفي الشرع ما أمر الله تعالى به عباده من الطاعات مما يفوت الجواز بفواته يعنى فرض الغسل ثلثة المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن وقال الشافعي المضمضة والاستنشاق ستان فيه لقوله صلى الله عليه وسلم عشر من الفطرة أى من السنة القديمة التى اختارها الانبياء واول من امر بخمسها ابراهيم عليه السلام رواه مسلم عن عائشة رضيها كذا في المشارق وابن ملك وهى قص الشارب واعفاء اللحية بكسر الهمزة وسكون العين بالتركي صفالى قو يو ورمك واكنار اتمك والسواك واستنشاق الماء وقص الاظفار ٩ وغسل البراجم جمع برجة بضم الباء مفاصل الاصابع ونشف الابط

الشف

الشف بالفتح قو يرمق والابط بكسر الهمزة والباء بالتركي قولتى وحلق العانة بالتركي قاسق يولومك وانتفاص الماء بالقاف وهو كايذ عن الاستنجاء بالماء لان انتفاص الماء المطهر لازم له وروى بالغاء وهو نضح الماء ودفعه على داخله الازار بعد الوضوء دفعا للوسوسة لانه لو لم ينضح ووجد بلالظن انه بول وهذا اقرب لان المذكور في كتاب ابى داود والانتضاح قال الراوى ونسبت العاشرة الا ان تكون المضمضة ان فيه تحققة والاستثناء به منقطع بمعنى لكن وهذا شك من الراوى قال القاضي عياض لعلها أى العاشرة الحتان المذكور في الخمس وهو اولى كذا في ابن ملك شرح المشارق ولهذا كانتا ستين في الوضوء ولنا قوله تعالى وان كنتم جنباً فاطهروا أى فطهروا جميع ابدانكم فكل ما امكن تطهيره يجب غسله وباطن الفم والانف يمكن غسله فانهما يغسلان عادة وعبادة فصار غسلهما فرضاً في الجنب كذا في شرح الكبري مخلاف الوضوء لان المأمور به فيه غسل الوجه والمواجهة في الفم والانف منعدمة فصار غسلهما في الوضوء سنة وعدهما من الفطرة في الحديث لا ينفى الوجوب في الغسل لان الفطرة تستعمل بمعنى الدين كذا في الكبير قوله وايصال الماء الى منابت الشعر جمع منبت اسم مكان من نبت بالتركي قيل بنى يراصول شعر معنائه وايصال من اوصل ايصالاً بالتركي اولشدرمق وهو مبتدأ وقوله فرض خبره قوله متلبداً اسم فاعل من تلبد بالتركي شعر برى برينه كرفت اولوب قات قات صفشقى قوله فاطهروا اه فيه مبالغة في امر الطهارة لان اطهروا امر حاضر من تطهر

مطلب  
بيان فرائض الغسل

٩ أى قطع الاظفار بجمع  
نظف بالضم بالتركي  
لم ينفى



على وزن تفعل فقلت التاء طاء اقرب مخارجها فادغمت الطاء  
 في الطاء فادخل في اوله همزة مكسورة فصار اطهر في الماضي  
 وكثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وكثرة المعنى هنا  
 هي المبالغة في الطهارة والمبالغة في الطهارة توجب غسل ما  
 يمكن غسله من البدن وداخل الفم والانف يمكن غسله  
 بلا حرج ولا كلفة ثبت فرضية غسلهما ٩ قوله وهي الحصلة  
 من الشعر بضم الحاء المعجمة وسكون الصاد المهملة بالتركي برطوطم  
 صاج قوله اشد ضرر رأسي اي نسجه ولفظ اشد مضارع  
 متكلم وحده والضرر بالفتح بالتركي صاج واكابر زشي اورمك  
 يعني اجعل نسج شعري شديدا قوله افانقضه بهمة الاستفهام  
 وانقضه هي المضارع المتكلم وحده من النقص بالتركي  
 بوزمق قوله فقال عليه السلام لا اي لانتقضيه بل انما يكفيك  
 ان تحثي بسكون الباء الثانية اصله تحثين مؤنث مخاطبة  
 سقط النون بحرف النواصب قوله بثلاث حبات بكسر الحاء  
 المهملة بالتركي ابكي اويح طولسي ملا كف معنائه قوله  
 ثم تفيضين عليك اي على سائر اعضائك الماء قطهرين هكذا  
 يثبت النون فيهما في كتب الاحاديث فليسا بمعطوفين  
 على مدخول ان الناصبة لا تأويل ٤ قوله هذا اذا كانت  
 مضمفورة وبلغ الماء الى اصولها فان لم يبلغ يجب نقضها مطلقا  
 هو الصحيح ذكره ابن آطه وي قوله يفترض ايصال الماء الى  
 اثناها قال في الدر ولو اضرها غسل رأسها تركته وقيل تمسحه  
 ولا تمنع نفسها من زوجها كذا في ابن آطه وي قوله بخلاف  
 الرجل يعني سقوط غسل المسترسل اذا بلغ الماء الى اصول الشعر

٩ فما كان في غسله حرج  
 سقط غسله كذا دخل  
 العينين وداخل الجرح  
 لان غسل داخل العينين  
 يورث العيا وغسل الجرح  
 يضر فلذا كف بصر من  
 تكلف غسلهما من الصحابة  
 كذا في شرح الكنز  
 للذيل  
 ٤ ولا يجب بل ذواتها  
 اذا وصل الماء الى اصول  
 الذوات قال في الخلاصة  
 والمختار انه اي بل الذوات  
 ليس بشرط وفي شعر  
 الرجال يفترض ايصال  
 الماء الى المسترسل ايضا  
 انتهى

انما هو في حق المرأة واما الرجل فلا ضرورة في حقها لامكان  
 الخلق له قوله ولم يذكر اي صاحب الخلاصة غير ذلك  
 فكان هو الصحيح عملا بمقتضى المبالغة في الآية مع عدم الضرورة  
 المخصص في حقه ويؤيده ما في السنن عن علي رضي الله عنه  
 عليه السلام قال من ترك موضع شعرة من جنابة اي من اجل  
 غسلها لم يغسلها صفة موضع واث الضمير باعتبار المضاف اليه  
 ويمكن تذكير الضمير للمضاف فعل خبر لمن واثب الفاعل  
 ضمير من ترك بها اي بسبب الشعرة كذا وكذا من النار كما تبين  
 عن العدد اي يضاعف له العذاب اضعافا كثيرة قاله الطيبي  
 قال علي رضي الله عنه فمن ثمة عادت رأسي اي شعر رأسي  
 فلا اتركه بل اخلقه مخافة ان لا يصيبه الماء كذا في شرح  
 المشكاة اعلى القاري ملخصا والكبير قوله والمعتبر فيه اي  
 في الوصول وعدم الوصول غلبة الظن لان غلبة الظن تعمل  
 بها كاليقين عندهم ولو استوى الظنان فالاحوط التكلف قوله  
 وان غفل لا اي ان غفل عن امر الماء على القرط ٩ ولم يقصد  
 امراره ولم يدخل الماء في ثقبه فلا بد من قصد الامرار قوله  
 وكذا في قوله امرأة اغتسلت ام اي لافرق بين المرأة وبين  
 الرجل في هذه الصورة والحكم واحد فيهما فتخصيص المص  
 العجين والغسل بالمرأة اتفاق لا احترازي قوله في اظفارها عجين ام  
 الانظفار جمع ظفر بالضم بالتركي طرناق والعجين بالفتح بالتركية  
 خبز والجف قورومق قوله وكذا الوضوء لا يجوز ما دام  
 العجين في ظفرها قوله وقال بعضهم يجوز اه علل الجواز  
 بنفوذ الماء كما ان الاول بعدم النفوذ فالاختلاف لبس الا في النفوذ

٩ بضم القاف وسكون الراء  
 المهملة بالتركي كوي  
 طاقيلان دلكري مراد منه



وعدمه لا في الجواز وعدمه قوله لما قلنا من ان الدرن متولد  
من البدن ويدن المدني والقروى سواء بالنظر الى هذا التولد  
فاللام متعلق بيسوى كذا في الحاشية قوله لان درنه من الطين  
والتراب فهذا الاختلاف كالاختلاف السابق لبس الا  
في التعليل من ان الدرن متولد من الداخل او من الخارج قوله  
ولا يجوز للمدني لانه اي الدرن متولد من الودك بالتركية  
ات ياغي قوله والاول هو الصحيح وهو جواز الغسل والوضوء  
في المدني والقروى واو في اظفارهم درن قوله وكذا صححه  
الزيلعي وقال الكردي هو الصحيح وقال الكمال لا يجب  
غسل ما تحت القلفة المخرج قال في الدر فسقط الاشكال اي  
اشكال انه من الخارج او من الداخل بل ظهر انه من الخارج  
لكنه سقط المخرج ولذا قال في المسعودي ان امكن فتح القلفة  
بلا مشقة يجب والا لا كذا في الحاشية قوله واختاره اي عدم  
الجواز في النوازل وقال لا يجزئ تركه اي ترك ادخال الماء داخل  
القلفة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الاصح الاول وهو الجواز  
المخرج في الادخال لا كونه خلقة \* اقول المخرج غير مسلم وكونه  
خلقة لا اثر له فالثاني هو الاصح للامر بالتطهير قاله في الكبير  
قوله زاندا على قدر الحمصة بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم  
المتوحدة او بالكسر فيهما بالتركي نخود كه جوباتندر قوله  
هناك اي في افساد الصوم والصلاة كما في الشرح قوله  
ولم يصل اي بحسب الزعم فقوله الا في يصل تحته بحسب الحقيقة  
فلا يرد ان النفي والاثبات متافيان قوله قال في الخلاصة وبه  
يفتي اشار به وبما سبق من قوله والصحيح الخ ان المصنف في

وحتى ان البول اذا نزل  
هذا بعينه في المتن بقوله  
وان خرج بوله فالاول  
اسقاطه

المسئلة على غير الصحيح وعلى انه لم يذكروا المفتي به قوله مع عدم  
الضرورة والمخرج يعني انما لم يعف القليل هنا اي في الغسل كما  
عفي في افساد الصوم والصلاة لانه لا مخرج ولا ضرورة هنا  
بخلاف الصوم والصلاة فان في التحرز عن بقائه في الاسنان  
وسبقه الى الحلق مع الريق حرجا ولا حرج في ازالته اي في ازالة  
الطعام عن الاسنان في الغسل فافترقا اي الصوم والغسل  
على ان الاكثرين على ان قدر الحمصة مفسد للصوم والعفو  
مادونه كذا في الكبير قوله لان هذه الاشياء اه لا يخفى  
ان هذا مضمون قوله ولم يصل الماء وقد اعتبر في تصوير المسئلة  
فالظاهر في التعليل ان يقال لان غسل جميع البدن فرض وهو  
لم يؤخذ كما سبشير اليه بقوله اذ المعتبر في جميع ذلك الخ قوله  
ولان هذه الاشياء الخ لا يذهب عليك ان اعتبار الضرورة  
لا يجتمع مع نفوذ الماء فلعل مراد المصنف الفرق بين المسئلتين  
بان الاولى لبس فيها ضرورة في عدم نفوذ الماء فلم يجزئ بخلاف  
هذه المسئلة فان فيها ضرورة \* قال في الحاشية نقلا عن شارح  
التنوير ولا يمنع الطهارة ونيم اي خراء ذباب بالتركي سنكك  
ترسي وبرغوث بالتركية يره ترسي لم يصل الماء تحته وحناء  
ولويقي جرمه وبه يفتي وودرن ووسخ ودهن ودسومه وتراب  
وطين ولو في ظفر قروى او مدني في الاصح بخلاف نحو عجين  
ولا يمنع الطهارة ما على ظفر صباغ انتهى قوله فجعل فيه الشحم  
بالقح بالتركية ايج ياغي والشقاق بكسر السين المعجمة وقح القاف  
بالتركية اياق ياربغي قوله وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل  
فرض لان موضعه من جملة البدن لكن يلزم تقديم الاستنجاء



على غسل البدن بل على وضوء الغسل لان الاستنجاء لو كان على وجه السنة بارضاء البدن ينقض الوضوء قوله وبلى الشعر فرض ايضا لصيغة التكلف في قوله تعالى فاطهروا قوله لقوله عليه السلام الا قبلوا الشعر واتقوا البشرة الا حرف تنبيه قبلوا امر بصيغة الجمع من بلل يبلل من الباب الاول اصله ابللوا فنقلت حركة اللام الاولى الى الباء فادغم اللام في اللام وسقط همزة الامر فصار بللوا بالتركية ياش اتمك واصلمتق ولفظ اتقوا امر من باب الافعال من الانقاء بالتركية ياك اتمك والبشرة بالفتحات ظاهر البدن اى اغسلوا ظاهر البدن قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم ان تحت الخ والمجموع حديث واحد اورد ابو داود من رواية ابي هريرة رضى لكنه ضعيف والآية كافية في الاستدلال قوله اذا بلغ الماء الفم كله هذا هو مناط الاجزاء وصحته حتى لو شرب على وجه السنة بان شرب جرعة بعد جرعة يتنفس بينهما واستوعب الماء فيه كله اجزاء ايضا ولو شرب على خلافها ولكن الماء لم يستوعبه لم يحز لان شرط صحته وصول الماء الى جوانب الفم كلها ولم يوجد فلم يحز ولذا قال محمد ربح ان كان الماء في الشرب يأتي على جميعه اجزاه والا فلا لان ازالته النجاسة بوصول الماء اليه \* قاله في الحاشية نقلا عن المحيط عن النوادر قوله وهذا احوط يعني من جهة الخروج عن الخلاف في ان المجرى من شروط المضمضة كما يفيد المروى عن ابي يوسف ربح من انه لا يجزئ الشرب مالم يحج يقال يح الماء من فيه اى رمى واخرج منه كذا في الحاشية قوله وسنة الغسل كسنة الوضوء سوى الترتيب

وآدابه

مطلب  
بيان سنة الغسل

وآدابه كآدابه سوى استقبال القبلة لان الغسل يكون غالباً مع كشف العورة وحيث لا يكون الاستقبال سنة بخلاف الوضوء فانه يكون مع سترها دائماً قوله ان يقدم اى الجنب الوضوء عليه اى على غسل البدن اى بعد الاستنجاء ولم يذكره اكتفاء بذكره في الوضوء لانه من مقدمات الوضوء ولو اخرج الاستنجاء ينقض الوضوء اذا استنجى بعده على وجه السنة كما سبق \* قال الزيلعي في شرح الكنز وسنة الغسل ان يغسل اول يديه وفرجه ونجاسته لو كانت على بدنه لثلاثين نجاسة على البدن ثم يتوضأ ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثاً لكنه غسل الفرج وان لم يكن فيه خبث سنة اتباع الحديث قوله الاغسل الرجلين فانه يؤخره ان كان قائماً في مستنقع الماء قال في الحاشية نقلاً عن شارح التنوير لا يؤخر قدميه ولو في مجمع الماء لما ان المعتمد طهارة الماء المستعمل على انه لا يوصف بالاستعمال الا بعد الانفصال عن كل البدن لان البدن في الغسل كعضو واحد فينبذ الحاجة الى غسلهما ثانياً الا اذا كان بدنه خبث ولعل القائلين بتأخير غسلهما انما استحبه ليكون البدء والختام باعضاء الوضوء في الغسل كذا في ابن اظه وي قوله قائماً في مستنقع الماء اى في مجمع الماء تحت رجله او كان قائماً على التراب فانه حيث يؤخر للاحتياج الى الغسل ثانياً قوله وان يزيل عطف على قوله ان يقدم من ازال يزيل من باب الافعال اى وان يغسل النجاسة الحقيقية ان وجدت في بدنه قوله ثم يصب الماء من صب يصب بالتركية دوكك والمنكب بالتركية صاغ چكنى وصول چكنى قوله وهو الصحيح في ظاهر الحديث وظاهر

وتقديم الوضوء على الاغسال سنة حتى لو افاض على رأسه وسائر جسده ثلثاً ولم يتوضأ جاز وكذا لو افاض الماء مرة واحدة يجزيه ايضا اذا تمضمض واستنشق كذا في الخلاصة



الرواية وظاهر كلام المصنف والهداية وغيره فينبغي التعويل عليه والاقامة لديه قوله ولو انغمس في ماء جار وكذا الخوض الكبير والمطر الشديد على ما سيأتي والانغماس من باب الانفعال بالتركية صوبه طامق والمكت اكتمك قوله والا فلا يكمل السنة لكن الفرض حاصل فيكون طاهرا قوله ثم يتنحى عن ذلك المكان اى يذهب عن المكان المفصل الى مكان آخر اغسل الرجلين قوله وان لا يسرف في الماء وان لا يشتر عطف على القريب او البعيد وكذا ما قبله والقتير والتقتير والاقتار فيه لغات ثلث بمعنى التضييق والتقليل قوله لما تقدم في الوضوء يريد به حديث سعد بن عبد الله عنه وقد سبق من الشارح ان الاسراف حرام او مكروه قوله وان لا يستقبل القبلة عطف على القريب او البعيد اى وسنة الغسل ان لا يستقبل القبلة بعد كشف العورة واما قبل الكشف او عند الغسل بالاستار فلا بأس بالاستقبال قوله وان يدل كل اعضائه عطف على احدها مبالغة في التطهير في المرة الاولى الا في رواية عن ابي يوسف خصوص صيغة اطهروا فيه بخلاف الوضوء فانه بلفظ فاغسلوا بصيغة التثنية كما قال الامام المالك بفرضية ذلك لصيغة المبالغة قوله لا يدعه اى الغسل وان رآه اى الناس اياه لا يدعه ولا يؤخره واما لو وجب عليه الاستنجاء فيتركه \* والفرق ان التجاسة الحكيمة اقوى من التجاسة الحقيقية بدليل عدم جواز الصلاة مع الحكيمة وان كانت دون الدرهم قاله في الحاشية \* ودليل المصريح حديث يعلى بن امية ان النبي عليه السلام قال ان الله يحب المتطهرين والستر فاذا اغسل احدكم فليستتر رواه ابو داود وكذا

في الكبير قوله والمرأة بين الرجال وكذا بين النساء والرجال تؤخره فتتيم لعجزها واما بين النساء فقط فلا تؤخر كما ذكره الشارح قوله وان لا يتكلم بالنصب عطف على القريب او البعيد ايضا بكلام قط اما كلام الناس فلما تقدم في الوضوء من التخليص عن شوائب الدنيا واما غيره من الدعاء والذكر فلانه مصب الماء المستعمل ومحل الاوساخ والاقدار قوله ويستحب ان يمسح بمذبل بكسر الميم وسكون النون بالتركية بسكركه طعامه وابدسته استعمال اول نور لما زوت عائشة رضي الله عنها قالت كانت للنبي صلى الله عليه وسلم خرقة ينشف بها بعد الوضوء رواه الترمذي \* وهو ضعيف ولكن يجوز العمل بالضعيف في الفضائل قوله وان يصله بسجدة من وصل يصل اى يصلي عقب الوضوء نافلة ولوركتين لان فيه الوضوء وزيادة وهي الطهارة الكبرى قوله واما النية فليست بشرط من نوى ينوى في اللغة القصد والعزيمة وهي سنة عندنا خلافا للائمة الثلاثة استدلووا افرضيتها بقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات الحديث متفق عليه وهو حديث مشهور \* وتقديره انما صحة الاعمال فيفيد ان ما لا نية فيه من الاعمال لا صحة له \* واصحابنا الحنفية اجابوا بان تقدير الحديث حكم الاعمال والحكم متنوع الى دينوى وهو الصحة واخروى وهو الثواب \* وقال اصحابنا الثواب مراد بالاجماع فلا تبقى الصحة مرادة بناء على ان الحكم من قبيل المشترك ولا عموم للمشارك او المقضى ولا عموم له ايضا \* وفيه بحث طويل فالحق ان النزاع في طريق الاستدلال بالحديث لفظى فانه اى الحديث يدل على عدم صحة العبادات بدون النية بالاتفاق



ولا يدل على عدم صحة غير العبادات بدونها بالاتفاق \* وذلك انه لا يجوز ان يراد من الاعمال في الحديث جميعها شرعية او غير شرعية لوجود اكثر الاعمال الغير الشرعية بدون النية ولا ان يراد الاعمال الشرعية جميعها عبادات او معاملات لعدم توقف صحة المعاملات على النية بالاتفاق \* فتعين ان يراد بالاعمال المذكورة في الحديث العبادات او متعلق الثواب والعقاب \* واما الوضوء فان له جهتين جهة كونه عبادة ومن هذه الحيثية لا بد له من النية وجهة كونه شرطا للصلاة كطهارة الثوب ونحوها ومن هذه الحيثية لا يفتقر الى النية لان كون الوضوء شرطا لا يشترط فيه كونه عبادة اذا الصلاة موقوفة على وجوده لا على كونه عبادة \* اذا عرفت هذا فنقول غسل البدن كله او بعضه في ذاته من الافعال التي تقتضيها الطبيعة وتحسنها عادة فانه اي الغسل نظافة وتحسين وتزين كلبس الثوب ونحوه واجاب الشرع الغسل في بعض الاحوال كايحايه على الجنب او المحدث لا يخرج عن هذه الحقيقة العادية الطبيعية كايحايه الشرع اخذ الزينة وهو ستر العورة في بعض الاحوال فكما ان لبس الثوب وستر العورة اذا نوى به القرية يكون عبادة وان لم ينو به القرية فالصلاة به صحيحة لوجوده حقيقة والشروط توابع انما يراد وجودها مطلقا لا وجودها قصدا فكذا الوضوء والغسل \* ثبت ان الوضوء لا يقتضي النية في صحة الصلاة واما ان وجد النية فيكون عبادة يثاب عليه كالاكل والشرب والزينة وان لم يوجد فيه النية لا يكون عبادة فلا يثاب ولا يصير مقبلا للوضوء المأمور به ويخالف

السنة لكن يصح الصلاة به لكونه وسيلة وشرطا هذا حاصل ما حققه المحققون وزبدة ما بينه الاصوليون وتفصيله طوالا في الشرح الكبير قوله والاصح انه اي غسل يوم الجمعة مندوب عندنا وعند مالك هو واجب لقوله عليه السلام من اتى منكم الجمعة فليغتسل متفق عليه امر وهو للوجوب قلنا ذلك في ابتداء الاسلام ثم نسخ على ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه \* ويدل عليه ما في الصحيحين من حديث ابي هريرة رضي الله عنه في الروايتين ذكرنا في الشرح الكبير وقوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفعل افضل رواه الترمذي وصححه ولذا صحح صاحب الهداية وغيره ان هذه الاربع مستحبة لاسنة كذا في الكبير قوله وهو اي غسل الجمعة للصلاة عند ابي يوسف راجح قال في الدرر هو الصحيح واليوم عند الحسن بن زياد لان غسل يوم الجمعة عند الحسن اظهر لفضيلته لانه قال النبي عليه السلام سيد الايام يوم الجمعة كذا في الاكل وفي الخانية لو اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يعتبر اجاما كذا في ابن آطهوى قوله وغسل العبد من اي عيد الفطر والاضحى وقد تقدم ان غسلها مستحب وما روى من الحديث فضعيف قاله النووي قوله وغسل يوم عرفة في جبل عرفات بعد الزوال لكن الحديث المذكور في الدراية وغيره يفيد الاطلاق قوله وعند الاحرام والاصح ان هذه الاربع مستحبة لاسنة \* واما ما روى الترمذي وحسنه انه عليه السلام تجرد لاهلاله اي رفع الصوت في التلبية والمراد به رفع الصوت بالتكبير واغتسل عليه السلام فواقعة حال لا تستلزم المواظبة

و حتى لو لم يصل به الجمعة  
ينال ثواب الغسل اذا وجد  
في اليوم عند الحسن لا عند  
ابن يوسف راجح ومن لا جعة  
عليه ينوب له الغسل عند  
الحسن كذا في الكبير وفيه  
سعة الرحمة على المؤمنين  
وفضله تعالى لا ينأى



فباللزام الاستحباب كذا في الكبير قوله وليلة القيدر اذا رآها  
وكذا ليلة البرات وليلة عرفة وعند دخول منى يوم الحرامى الجمره  
وليلة الجمره واصلاة الكسوف ٩ والخسوف والاستسقاء والفرغ  
والظلمة الشديدة والريح الشديدة والحضور مجمع الناس ولمن لبس  
الجديد تشكرا او غسل ميتا او اريد قتله ولتائب من ذنب وقادم  
من سفر ولستحاضة انقطع دمها كذا في ابن آطه وى قوله  
اذا بلغ بالسن واما اذا بلغ بالا تزال لزمه الغسل كذا في الدراية  
وما نقله شارح المجمع عن القنية من عدم لزومه فتنه بعض  
الفضلاء لم يجدوا فيه بل وجد خلافه عفا الله تعالى عما سلف  
منا ومنهم وكذا يجب الغسل اذا بلغت بالحيض او ولدت ولم تردما  
او اصاب كل بدنه نجاسة او بعضه وخفى مكانه وجب الغسل  
في كلها كذا في ابن آطه وى قوله وواحد منها اى من الاحدى  
عشر واجب وهو غسل الميت باضافة المصدر الى مفعوله  
ودليل وجوبه الاجماع وقوله صلى الله عليه وسلم للذى سقط  
عن بعيره اغسلوه بالماء والندر روى في الصحيحين من حديث  
ابن عباس والامر للوجوب \* ثم المفهوم من التقييم ان المراد  
بالواجب هو ما دون الفرض وهو فرض كفاية اذا قام به بعض  
سقط عن الباقي لان المقصود وهو قضاء حق المسلم قد وجد  
وان ترك اثم كل من علم به وكان قادرا عليه كما في سائر الفروض  
الكفاية \* قبل سبب الغسل نجاسة حلت الميت بالموت كما سائر  
الحيوانات وطهارتها بالغسل خاصة للانسان لكرامته ولذا  
يتنجس بالثملوته فيها ولو وقع فيها بعد الغسل لا يتنجس كذا  
في الكبير ولو كان الميت خثى مشكلا فان في غسله خلا فاقبل

١ بالتركى ججاج منه د  
آندقلى بدي طاسر  
٩ الكسوف بضم الكاف  
طو طلق  
بالتركى كون طو طلق  
والخسوف بضم الخاء المعجمة  
آى طو طلق

يتيم وقيل يغسل في ثيابه والاول اولى كذا في البحر الرائق نقلا  
عن فتح القدير وقوله غسل الميت بالفتح وغسل الجمعة بالضم  
وضا بطة انه اذا اضيف الى المغسول فتح واذا اضيف الى غيره  
ضم ذكره ابن آطه وى عن الحدادى قوله في الفصول كلها  
اى اذا اسلم جنبا كان اولا واذا اسلمت المرأة حائضا او منقطعا  
حيضها يجب الغسل احتياطا قوله فهى بالخيار اى مخيرة  
ان شاءت اغتسلت وان شاءت اخرت لا بأس به قوله قبل  
ان يغتسل او يتوضأ قال انس رض كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يطوف على نساءه بغسل واحد متفق عليه ولكن يستحب  
الوضوء والمراد بالوضوء غسل الذكر فقط عند المعاودة لانه  
انشط عن ابى سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اذا اتى احدكم اهله يعنى اذا جامع امرأته او امته ثم اراد  
ان يعود اى يجامعها مرة اخرى فليتوضأ اى ليغسل ذكره  
تمة الحديث فانه انشط للعود يفهم منه ان المستحب للمرأة  
ان تغتسل فرجها ايضا رواه مسلم عنه كذا في ابن ملك  
شرح المشارق قوله من انا واحد عن معاودة رضىها قالت  
قالت عائشة كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
من انا واحد بينى وبينه فيبادرنى اى فيسابقننى فاقول دع على  
دع على قالته وهما جنبان رواه مسلم والظاهر منهما الزوجان تقدم  
الرجل او تأخر لا بأس به قوله يعنى آية تامة اشارة الى اختيار  
قول الطحاوى كما في الشرح قوله وان قرأ مادون الآية  
بشرط ان لا يكون ذلك مقدار ثلث آيات قصار فانه لو قرأ  
مقدار سورة الكوثر بعد قارئنا ذكره في الشرح قوله او قرأ



الآيات التي تشبه الدعاء والآيات جمع آية بالمد في اللغة بمعنى العلامة وبمعنى الجماعة أصله أوية مثل غلبة وعند سبويه آية قلبت الواو والياء الفاومعنى آية من القرآن جماعة من الحروف قوله مثل ربنا آتنا أي ياربنا نداء بطريق التضرع والابتذال وآتنا امر حاضر من آتى يوتى من باب الإفعال أصله آءتنا قلبت الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها فصار آتنا بمعنى اعطنا من الاعطاء وقوله تعالى في الدنيا على وزن فعلى من دنوت دنوا بمعنى القرب والدنى بمعنى القريب ناقص واوى والدنيا مقابل الآخرة سمي الجهنان بها لقربها وأما الدنى بمعنى الردى والخسيس فهو من المهموز اللام \* واختلف المفسرون في معنى الحسنين \* قال الحسن في الدنيا حسنة العلم والعبادة وفي الآخرة حسنة الجنة وقال السدى في الدنيا حسنة رزقا حلالا وعملا صالحا وفي الآخرة حسنة المغفرة والثواب كذا في المعالم \* والحاصل الحسنة في الدنيا المرأة الصالحة والتوفيق بالتوبة والعلم النافع والعمل الصالح والعافية في الدارين وقتنا عذاب النار كلمة قنا امر من وقى بقى وقاية بمعنى الحفظ أصله أوق حذف الواو واستغنى عن الهمزة فبقى ق فاضيف إلى ضمير المتكلم أي احفظنا من عذاب الحميم \* قيل المراد من عذاب النار المرأة السوء عن انس رضى الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقال ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار وقوله سارا من سريسر أصله سارر فادغم قوله فقال أنا لله وأنا إليه راجعون رضاء يحكم الله وتسليما لأمر الله أي أنا عبيد ومماليك في الحياة لله

ونحن راجعون إليه بعد الموت راضون بقضائه تعالى قوله فإنه لا يعد بقرآنه قارئاً لأن النظم والمعنى قاصران فيه ولهذا لا يجوز به الصلاة \* وحاصله أنه لا يجوز لهؤلاء قراءة آية تامة بنية القرآن اجما عا وما دون آية بشروط سابقة مختلف فيه وأما بنية دعاء أو ثناء أو افتتاح أمر فرخص فيه آية كانت أو فوقها أو دونها والله الموفق للرشد قوله ولا يكره التهجى من باب التفعّل بالتركية قرأتك هججه سنه أوفق قوله لا يعد به قارئاً ولذا لا يجوز به الصلاة وإن كانت لا تفسد به على ما سيأتى إن شاء الله تعالى قوله والمص اختار قوله أي قول الطحاوى قوله وكذا لا يجوز لهم أي كما لا يجوز للجنب والحائض والنفساء والمحدث قراءة القرآن لا يجوز له لأن مس القرآن حرام وكان ينبغي أن يذكر هذه المسئلة بعد ذكر حرمة المس \* وذكر أبو الليث لا يكتبون وإن كانت الصحيفة على الأرض والمكتوب دون آية قوله لأنه لبس فيه مس القرآن علة لقول أبي يوسف رح فلو ذكر متصلاً لكان أظهر وعلة قول محمد رح ما ذكر صاحب الدر بقوله لأن كتب الحروف يجرى مجرى القراءة \* لكن تعقبه بعض الفضلاء وأما قوله ولذا قيل الخ فالظاهر أنه لبس في محله قوله إلا بغلاف بكسر الغين المعجمة بالتركية فليج قني وظرف وكسبه \* في الهداية وغلاف المصحف ما يكون متجافيا أي منفصلا عنه دون ما هو متصل في المصحف كالجلد المشرز هو الصحيح انتهى قوله لقوله تعالى لا يمسه إلا المطهرون والمس بالتركية يالشمق والمطهرون اسم المفعول من طهر هذه الآية وإن قيل إن المراد لا يمسه اللوح المحفوظ إلا الملائكة



لتفسير القاضي هنا لا يطلع على اللوح الا المطهرون من الكدورات  
الجسمانية وهم الملائكة \* لكن ظاهره منع غير الطاهر من مس  
القرآن لانه سيق لدح القرآن بانه معظم مصان عن غير المطهر  
ويؤيده تفسير البيضاوي ولا يمس القرآن الا المطهرون  
من الاحداث فيكون نفيا بمعنى النهي \* فيفهم منه وجوب  
التعظيم لكتاب الله تعالى والحفظ عن مس غير المطهرين قوله  
وقوله صلى الله عليه وسلم لا يمس القرآن الا طاهر رواه ابو داود  
والترمذي عن عمار بن ياسر كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لعمر بن حزم كذا في الكبير قوله الابصرته بضم الصاد  
المهمله وتشديد الراء بالتركية اخذ كبسه سي \* وحاصله ان المصحف  
وما فيه آية بل مادون آية على قول الكرخي حكمهما في المس  
واحد فان كان بحائل منفصل منهما ومن الماس جاز بالاتفاق  
وان كان بغير حائل اصلا لم يجز بالاتفاق وان كان متصلا  
باحدهما كالمشرز اسم المفعول وهو جلد المصحف والكم  
اختلف فيه قوله اذا كان الغلاف غير مشرز اي محبوك  
بالياء من الحياكة \* وهي في اللغة بمعنى النسيج \* والمراد هنا بمعنى  
الشدة والربط بالابرسم يقال بالتركية شرازة اي غير مشدود  
بعضه الى بعض مشتق من الشرازة وهي لغة اعجمية قوله  
وان كان الغلاف مشرزا لا يجوز الاخذه ولا مسه قال  
في الهداية هو الصحيح يعني ان الغلاف ما يكون متجافيا لا ما يكون  
متصلا بالمصحف لانه صار تبعا للمصحف \* وفي المحيط والغلاف  
هو الجلد الذي عليه في اصح القولين \* فقد تعارض القولان  
الصحيح والاصح \* والذي اخذناه عن المشايخ انه اذا تعارض امامان

٧ بضم الكاف وتشديد  
هو طرف الثوب  
المس على يد الابرسم  
المرسل على يد الابرسم  
بالتركية كقولك يكي

معتبران في الصحيح فقال احدهما الصحيح كذا وقال الآخر  
الاصح كذا \* فالأخذ بقول من قال الصحيح كذا اولى من الأخذ  
بقول من قال الاصح كذا لان الصحيح مقابله الفساد والاصح مقابله  
الصحيح فقد وافق من قال الاصح قائل الصحيح على انه صحيح  
واما من قال الصحيح فعنده ذلك الحكم الآخر فاسد \* فالأخذ بما  
اتفقا على انه صحيح اولى من الأخذ بما هو عند احدهما فاسد  
فعلى هذا \* الأخذ بقول صاحب الهداية وهو ما ذكره المص  
من ان الغلاف الذي يجوز منه والاخذه هو الجلد المنفصل  
غير المشرز اولى من الأخذ بقول صاحب المحيط انه هو المشرز  
لانه احوط كذا في الكبير قوله والخريطة بالقح جمعه  
خرائط بالتركية سخيئان دن اولان كبسه وتوربه قوله فان اخذ  
بكمه فلا بأس به اي بالأخذ والكم بضم الكاف وتشديد الميم  
كقولك يكي لوجود الحائل قوله لان الثوب تبع له اي للماس  
ولذا لو بسط كمه على نجاسة وسجد عليه لا يجوز ولو حلف  
لا يجلس على الارض فجلس على ثيابه وهو لا يسها بخت \* لكن  
يفرق بين مس الجلد المشرز وبين المس بالكم وهو ان المنوع  
هو المس واما الأخذ بالكم فلا يسمى مس عرفا ولا لغة بخلاف  
الأخذ بالجلد المشرز فانه يسمى مس للقرآن لشدة اتصاله به  
وبخلاف الجلوس على الارض فان العرف يسمى من جلس  
على ثيابه من غير خصر ونحوه جالسا على الارض ولو جلس  
على ثوبه الملبوس كذا في الشرح الكبير قوله لانهم اي  
الضبيان لا يخطبون بالطهارة فهم طاهرون اذ لبس فيهم اثم  
ومعصية ورخص الصبيان في اخذه بلا طهارة للضرورة قوله



لا تعلق له بمقابله كيف والمراد بالدفع الى الصبيان ان لا يمنع  
من استعماله وتعلمه من المصحف فالذكر بالدفع اتفاق قوله  
لا في من الدافع عطف على قوله في المدفوع اليه اي لا في من  
الدافع المصحف وعدم مسه قوله من تفسير القرآن وكتب الفقه  
قال في التثوير والتفسير كمصحف لا الكتب الشرعية \* قال  
في شرحه فانه رخص مسها باليد دون التفسير \* وفي الاشباه  
قد جوز اصحابنا من كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا  
بين كون الاكثر قرأنا او تفسيره ولو قيل بعدم الفصل اعتبارا  
للعالب لكان حسنا قوله لانها اي كتب السنن لا تخلو  
عن الآيات اي آيات القرآن المتبادر رجوع ضمير المؤنث  
الى كتب التفسير وما يليه لكن هذا التعليل يمنع من كتب النحو  
وغيرها قوله لا يكره عند ابي حنيفة رخص ووجه قول ابي حنيفة  
رح بان من كتب الحديث وكتب الفقه لا يسمى ماسا للقرآن  
لان ما فيها من الآيات بمنزلة التابع فكان كما لو توسد خرجا  
بضم الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة بالتركية هيبه ودغارجق  
فيه مصحف او ركب فوقه في السفر يجوز قوله لا بأس به اي  
اجازة بخلاف اخذ المصحف بالكم كما سبق قوله اذ القرآن  
يقرأ حفظا في الغالب بخلاف التفسير والفقه \* وهذا الفرق  
انما يحتاج اليه على قول من كره من القرآن بالكم قوله حفظا  
اي عن ظهر القلب لا مصحف \* وروى اصحاب السنن عن علي  
رض ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الخلاء  
فيقرأ القرآن ويأكل مغنا اللحم وكان لا يحجبه او يحجزه  
عن قراءة القرآن شيء غير الجنباء قوله لان الكل كلام الله

ولعدم خلوها عن الآيات  
ايضا

وهو واجب التعظيم والصون اي الحفظ وتحريف بعضه  
لا يمنع التعظيم \* وقال عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك  
وبهذا ظهر فساد قول من قال يجوز الاستنجاء بما في ايديهم  
من التورية والانجيل من الشافعية فانه مجازفة عظيمة لان الله تعالى  
لم يخبرنا بانهم بدلوها جميعها وكونه منسوخا لا يخرج عن كونه  
كلام الله تعالى كآيات المنسوخة من القرآن قوله وحل  
المأكل اي كما يكره شرب الجنب يكره اكله قوله ويكره  
كتابة القرآن واسماء الله تعالى \* والحاصل ان القرآن وسائر ما يجب  
تعظيمه ويحرم تحقيقه من عظمه كان في الدارين عظيما ومن حقه  
كان فيهما حقيرا وامان لم يوقر ولم يحقر ولكن ابرزه في صورة  
التحقير والامتهان كالكاتب المذكورة والدخول الذي  
يذكر قريبا فقد اتى بما يكره في الشرع المطهر \* وبهذا  
ظهر ان المراد بالكتابة والدخول ما لبس فيه تحقير وامتهان  
ولذا قال في تعليقه لانه تعريض للامتهان ولما فيه من ترك  
التعظيم \* ولم يقل لما فيه من الامتهان ومن التحقير والامتهان  
بمعنى الابتذال اي جعله مبتذلا قوله ان جعل فسه الى باطن  
الكف بفتح الفاء وتشديد الصاد بالتركية يوزك فاشي قوله وكذا  
اي لا يكره لو كان ملفوفا في شيء بفتح الميم بالتركية دورلش  
برشي ايجه مثل الرقية والتميمة وهي النسخة المعلقة على الانسان  
لاجل التحفظ عن موزيات الجن لكن التحرز مهما امكن اولى  
قوله لا يجوز لهم دخول المسجد لافئنه ولا مصلى عيد وجنازة  
ولا مساجد حياض واسواق ولا رباط ومدرسة منع اهلها  
الصلاة فيها وامام الممنوع فهو مسجد قاله في الحاشية ٩ قوله

وهي الكتابة على السجادة  
والحاريب والجدار

٩ قوله منع ولم يمنع هاتان  
المدرستان شاهدناهما

في الديار المصرية سنة  
خروجنا لزيارة الحرمين

الشريطين اللهم شرفنا  
بهما من ارا وهي سنة  
احدى وثلاثين بعد الف مائة  
قاله ابن آطه وي



بغير ضرورة اما لو مست ضرورة فلهم الدخول لكن بالتيميم  
 قيل الدخول كذا في الاختيار ويكره دخول المحدث المسجد  
 كالجنب قاله في الدرر نقلا عن التاتارخانية قوله لقوله صلى الله  
 عليه وسلم اني لا احل المسجد لحائض ولا جنب فانه يعم الجلوس  
 والمرور بل المرور اجلي من الجلوس فانه صلى الله عليه وسلم  
 لما رأى وجوه بيوت اصحابه شارعة في المسجد اى متوجهة  
 الى جانب المسجد قال وجهوا هذه البيوت عن المسجد  
 فلما لم يفعلوا شيئا رجا ان ينزل فيهم رخصة ورأى النبي صلى الله  
 عليه وسلم لم يصنعوا شيئا قال عليه السلام وجهوا هذه البيوت  
 عن المسجد فاني لا احل المسجد لجنب ولا حائض قاله في الحاشية  
 نقلا عن شرح النقاية قوله وقال الشافعي يجوز لهم الدخول  
 للعبور\* له قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا  
 ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا معناه لا تقربوا  
 مواضع الصلاة حال كونكم جنبا في حال من الاحوال حتى تغسلوا  
 الاحال كونكم عابرين اى مارين\* ولنا حجة عليه ما رواه ابو داود  
 فعنى الآية ولا تقربوها جنبا الامساقرين فاستثنى من النهي  
 عن الصلاة الا اغتسل حال السفر كذا في الكبير قوله واذا  
 احتلم في المسجد اه وكذا لو احتلم المرأة او حاضت او نفست فيه  
 قوله يتيمم الخروج تدبا واما التيمم المكث فيه فواجب ذكره  
 في الدر ٩ قوله للضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات قوله  
 في المخرج اسم مكان وهو الخلاء والمغسل بضم الميم وفتح التاء  
 والسين اسم مكان محل الاغتسال قوله فان قرأ في نفسه اى  
 بالاخفاء وهو ضد الجهر لا بأس به قوله وكذا التيمم اى

٦٤٠ ان الظاهر ان التيميم  
 لا بدخول والخروج والمكث  
 لا يجوز به الصلاة والسجدة  
 وقراءة القرآن ولذا قال  
 ولا يصلى ولا يقى  
 ولكن لا يصلى ولا يقى  
 كذا في الحاشية

لا بأس بقرأة التيمم والتسبيح بالاخفاء في الحمام قوله وكذا  
 لا يقرأ اذا كانت اه عطف على قوله لا يقرأ قوله وان لم يكن  
 كذلك اى ان كان فيه احد مكشوف العورة او كان الحمام  
 غير طاهر فالقرأة بنفسه اى اخفاء لا بأس به قوله فصل في التيمم  
 ذكره لنا سبعة مسئلة الاختلاف في المسجد والتيمم له وثلاث  
 الطهارة بالتيمم الوضوء والغسل والتيمم اقتداء بالتثليث المذكور  
 في القرآن فاغسلوا وجوهكم وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم  
 مرضى او على سفر الى فتيتموا\* والاصل فيه قوله تعالى فلم تجدوا  
 ماء فتيتموا صعيدا طيبا اى اقصدوا الى التراب المطهر وكان  
 نزول هذه الآية في غزوة المريسيع حين عرس اى نزل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ليلة فسقطت من عائشة رضيعها قلادة لاسمها فلما  
 ارتحلوا ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث رجلاين في  
 طلبها فزلا ليلة فظرونها فاصبحوا ولبس لهم ماء فاغسلوا ابو بكر  
 على عائشة وقال حبست رسول الله والمسلمين على غير ماء فزلت  
 الآية فتيتموا فغسلوا به كذا في العناية شرح الهداية قوله  
 والتطهر به اى بالصعيد المطهر بقريظة ما بعده فيخرج به الارض  
 المتجسة اذا جفت فانها كالماء المستعمل اى باستعمال الصعيد  
 حقيقة كالتراب او حكما كالبحر الاملس بفتح الهمزة وسكون الميم  
 بالتركية دوز طاش قوله لتوقف تحققه اى التيمم عليهما اى  
 على الشرط والركن وهما موقوفان على معرفتهما اذا عمل  
 قبل المعرفة محال او على معرفتهما لان الموقوف على الموقوف  
 على الشيء موقوف على ذلك الشيء فالضمير مؤنث للمعرفة  
 على الوجه الثاني ومثني على الوجه الاول قوله اما ركنه فضررتان

مطلب  
 بيان التيمم

وأي اوقف لاوقف تحقق  
 على معرفتهما مثلا



اهولما احتمل لفظ الذراعين عدم تناولهما للكفين قال يعني البدين  
الى المرفقين لما رواه الحاكم والدارقطني من حديث عثمان بن محمد  
الانما طنى الى جابر بن عبد الله عنه عليه السلام التيمم ضربة  
للو وجهه وضربة للذراعين الى المرفقين كذا في التكميل قوله  
ضربة متفرجا اصابعه اي مفصلا لكل اصبع عن الآخر  
قوله ويقبل بالنصب بهما اي باليد من باب الافعال ويدبر  
بالنصب عطف على قوله يقبل من الادبار معناهما بالتركية اي  
التي اوكنه وكروسته تحريك ايديك يري سورمك ثم يرفعهما  
من الارض قوله ويمسح بهما وجهه مستوعبا ٩ الى جميع ظاهر  
الوجه كما في الوضوء بالماء قوله ثم يفعل بيده اليسرى كذلك  
كذا في الكفاية ناقلا عن زاد الفقهاء انه الاحوط قوله يحجزه  
التيمم اي يكفيه في صحة التيمم مع ترك اقل الربع من العضولان  
الاستيعاب في المسوحات لبس بشرط كما في الرأس والحق قوله  
وعلى هذه الرواية اي رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى فاخراج الخاتم من الاصبع والسوار بكسر السين  
المهملة بالتركية بلازك كذا نساقوليه طقارل لا يجب قوله وعلى  
ذلك الرواية وهي رواية الكرخي عن اصحابنا يجب نزع الخاتم  
والسوار وتخليل الاصابع على التيمم قوله تحت الحاجبين  
الحاجب بالتركية قاش قوله يمسح موضع القطع وهو طرف  
عظم العضد لانه من المرفق اذا المرفق نهاية كل من عظمي  
الساعد والعضد وفي الوضوء يجب غسله قوله واما شرطه  
اي التيمم فالتيمم فلا يجوز بدون النية عندنا ونحن نفرق بين الوضوء  
والتيمم بان في لفظ التيمم دلالة على النية من جهة المعنى فانه

٩ قال في الخلاصة وفي رواية  
الحسن عن ابي حنيفة رحمه  
الله الاستيعاب لبس بشرط  
واو مسح اكثر الكف  
والذراعين يجوز فعلى هذه  
الرواية لا يجب نزع الخاتم  
وتخليل الاصابع

مطلب  
بيان شرط التيمم خمسة

ما ينبي عن القصد \* والاصل ان يعتبر في الاسماء الشرعية ما ينبي  
عن المعاني اللغوية فيجب ان يعتبر في التيمم ما ينبي عنه من معنى  
القصد وذلك النية وبان التراب لبس بمظهر حقيقة كالماء  
الذي خلق للتطهير فلا يصير التراب مطهرا الا بالقصد ٩ قوله  
مطلقا اي التطهير لا يشرى كان قوله اولقربة مقصودة  
عطف على قوله مطلقا بحسب المعنى فلو نوى دخول مسجد  
او قراءة القرآن لا يكون متيمما كذا في ابن آطه وي معنى يصح به  
الدخول والقراءة ولكن لا يجوز به الصلاة قال في شرح الكز ولوتيمم  
لدخول المسجد اولاذان اولاقامة لا يؤدي به الصلاة لانها  
لبست بعبادة مقصودة وانما هي اتباع لغيرها قوله تصح منه  
حالا اي تصح القربة منه اي من التيمم في الحال فلو نوى  
الحائض صلاة لا تكون متيممة قوله ولاصح لها بدون الطهارة  
فلونوى التسبيح والتهليل لا يكون متيمما لانهما صحيحان بدون  
الطهارة يعني لا يجوز الصلاة بهذا التيمم كما مر التوجيه في دخول  
المسجد والقراءة آتقا قوله ان هناك اي في المكان الذي هو  
فيه ماء لقوله تعالى فلم تجدوا ماء عطف عدم الوجدان  
على الشرط والغالب كالتحقق فن غلب على ظنه وجود الماء  
فهو كالمواجده فلا يجوز له التيمم حتى تزول غلبة ظن الوجود  
بعدم وجدانه بعد الطلب فلذا يشترط الطلب قوله في العمرات  
جمع عمران بضم العين المهملة وسكون الميم معمر يرلر كه خرابك  
ضدى باغ بفجه اولان يرلر كني قوله وان لم يغلب على ظنه  
ان وضعية اي ولولم يغلب ظن المحتاج على وجود الماء يجب  
الطلب ايضا قوله واخبره بصيغة المجهول اي اخبر بوجود الماء

٩ خلا فان قد هو يقول  
ان التيمم خلف عن الوضوء  
فلا يخالفه في وصفه

٩ قال في الخلاصة ويصلى  
بتيمم مائسا من الصلاة  
الوقتية والفوات والنوافل  
والفرائض ما لم يحدث  
او زيل العلة او يجبه  
الماء عندنا



مكلف عدل وهذا القيد مراد بقريئة ان المطلق ينصرف  
الى الكمال فتي حصل شيء من هذه الامور الثلاثة وجب طلب  
الماء بالاجماع بيننا وبين الشافعي قوله فيطلب قدر غلوة  
يفتح الغين المعجمة وسكون اللام من كل جانب بان ينظر يمينه  
وشماله وامامه ووراءه فافى النسخ من قوله يميناً ويساراً سهو  
من النسخ كذا في ابن ابي عمير نافع عن شرح النفاية قوله  
وهي اي الغلوة قدر ثلثمائة خطوة الخ قال ابن ابي عمير نافع  
عن الدر ثلثمائة ذراع من كل جانب انتهى \* وقال نافع عن البدائع  
الاصح طلبه قدر ما لا يضر بنفس الطالب وزرقانة بالانتظار  
قوله او كان في الفلوات جمع فلاة بالفتحين بالتركية صخر او او  
يازي قوله خلافا للشافعي فانه يقول يجب الطلب ولا يجوز  
التيمم قبله وان لم يحصل دليل غلبة وجود الماء لقوله تعالى  
فلم تجدوا ماء لانه لا يقال ما وجدته الا بعد ما طلبه ونحن لانسلم  
هذه القضية الاخيرة لان لفظ وجد وما وجد قد اطلق على الله  
سبحانه قال الله تعالى انا وجدناه صابرا وما وجدنا الا كثرهم  
من عهد مع استحالة معنى الطلب في حقة تعالى عز وجل قوله  
عند غلبة الظن ونحوه فلو اخبر عدل بوجوده وعدل بعدمه  
جاز له التيمم فتنبه قوله وكذا من شرطه اعجزه او يشير  
بان له شرطا غير ما ذكرولذا قيل ان شرطه ستة وعدها  
كون التيمم بثلاث اصابع او اكثر وقيل سبعة منها الاسلام  
قوله فالخاصل ان شروط التيمم خمسة النية والمسح واستعمال  
الصعيد وكونه طاهرا والعذر وهو العجز عن استعمال الماء  
حقيقة او حكما \* واما سنه ثمانية الضرب بباطن كفيه

واقبالهما

ونظر ليقال اي لا يخلق  
اقتضا ما وجد في شيء  
اذا طلب الماء فتم تجده فيجمع  
الاطلاق حينئذ طلبه  
اي من شرط التيمم

واقبالهما وادبارهما ونفضهما وتفرج اصابعه والتسمية والترتيب  
والولاء كذا قيل وكون العجز من شرط التيمم ثابت بقوله تعالى  
وان كنتم مرضى يذل بعبارة على ان المرض شرط وبدلالة  
على بقية الاعذار فانها اما مثله او فوقه في الحرج فاما فوقه  
فلحق بالمرض واما مثله فلحق بالقياس لقوله تعالى ما يريد الله  
ليجعل عليكم من حرج كذا في الحاشية قوله اذا خاف  
زيادة المرض او ابطاء البرء \* انما خصهما لانه لو خاف التلف  
جاز له التيمم عند الشافعي ايضا ولو لم يخف منهما ايضا لا يجوز  
له التيمم عندنا وعند المصنفين محل النزاع بيننا وبينه  
ويعرف السبب بما بينه الشارح قوله جنب كلام ابتدائي على  
جميع جسده جراحة بكسر الجيم وفتح الراء بالتركية ياره معنائه  
قوله اوبه اي بجسده جدرى يضم الجيم وفتح الدال  
وتشديد الياء بالتركية جحك ديد كبرى مرض قوله فانه اي  
المجروح يتيم لان للاكثر حكم الكل ولهذا لا يجمع في هذه  
الصورة بين غسل العضو الصحيح ومسح الجرح لان الجرح  
بضم الجيم وسكون الراء ياره معنائه كثير فكان كما ان كله جرح  
قوله ولا يجب غسل الموضع الذي لا جراحة به اي فيه وان كان  
لا يضرر باستعمال الماء مع التيمم لاجل الجرح كما هو مذهب  
الشافعي لئلا يجمع الاصل والخلف لان الطهارة لا تجزى  
فالطهارة لاحدهما فلا فائدة في وجود الآخر كذا في الكبير  
قوله واكره اي والحال ان اكثر بدنه صحيح او اكثر اعضاء وضوءه  
صحيح قوله ان لم يضره المسح عليه اي على المجروح  
مكتوفة بلا حائل قوله يشدها من شدتها بالتركية بفتح



قوله ولو كان الصحيح أي البدن الصحيح والجريح أي البدن  
المجروح متساويين في الغسل أو الوضوء قوله فالأحوط  
وجوب غسل الصحيح ومسح الجريح هذا في الوضوء ولا رواية  
في الغسل بضم الغين وصحح في الفيض وغيره التيمم في صورة  
الاستواء قوله والجنب كلام ابتدائي الصحيح أي صحيح البدن  
قوله أو يمرضه من أمرض يمرض من باب الأفعال أي  
يدخله في المرض أو يجعله مريضا قوله خلافا لهما لأن تحقق  
هذه الحالة في المضر نادر فلا يعتد بحدوثه ولا في خيفة رح  
أن العجز في المضر قد ثبت في حق الجنب حقيقة فيعتبر كما إذا عدم  
الماء في المضر حقيقة حيث يجوز التيمم فيه لأن كلام الإمام  
في تحقق تعسره عليه بعدم قدرته عليه وعلى ثمة \* ونقل  
عن الفتاوى قال مشايخنا لا يباح التيمم للمقيم في عرف ديارنا  
لأن أجره الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه التعلل بعد خروجه  
عن الحمام بالعسرة \* قال في الكبير أقول فيه تعريض اتلاف مال  
الغير وهو إنما يباح بشرط الضمان عند ضرورة لا تندفع إلا به  
ولم توجد هذه الضرورة هنا وفيه تعريض العرض للطعن  
باللسان الذي هو أشد من طعن السنن سيما في الزمان الذي غلب  
فيه الشح والبخل في باب الخير انتهى \* لاشك أن الأمر كما قال  
التحرير لأن في هذا الزمان تموجت السنة الحقد والحسد  
وجور أهل الطغيان الذين يتعمدون الأفك بمجرد الأوهام  
الباطلة من الأعيان القبايعين في مسند الرجال ورؤية أمور  
الانام فضلا عن اللطف والأنعام تسلطوا علينا بأنواع الأفك  
والبهتان الذينهم كانوا في زى أهل العرفان بل كانوا أشد

من جهلاء الزمان وأنا الفقير القاصر القاعد في كرب الوحدة  
حين تسويدي هذا في تاريخ نسع وثلاثين ومائتين والـ  
من هجرة من له العز والشرف مستغرق بالحن العظيمة من أيدي  
الناس كافي غريق في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج سحاب  
ظلمات بعضها فوق بعض فر من جسدي العقل والعرفان  
وبقيت في صف الجهل بلا وجدان إنما اشكوبني وحزني إلى  
الله الملك المنان وما ذاك إلا تذكرة لقصورنا وتنقية لوجودنا  
من قبل الرحمن والغرض من اظهار ما قدره الله لنا إنما هو  
الاعتذار عما وجد فيه من الخطاء والنسيان قال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم رفع عن امتي الخطاء والنسيان تجاوز  
الله عنا وعن جميع الخلل وأنعم علينا تفضلا بمرکز دار الجنان  
بحرمة نبينا محمد عليه صلوات الرحمن فله در الإمام الأعظم  
ما أدق نظره وما أسد فكره ولهذا جعل العلماء الفتوى على قوله  
في العبادات مطلقا أسكنه الله تعالى في داره النعيم قوله وإن كان  
الجنب المذكور أي الصحيح الخائف من المرض بالبرد خارج  
المضر أي في خارجه قوله أو محتطبا من الاحتطاب بالتركية  
أودن جمع أيدي فيندر ج فيه الذهاب من قرية إلى قرية  
بل المقيم في المضر حتى لو كان بينه وبين الماء نحو ميل أو أكثر  
جازه التيمم فالعبرة للبعد عن الماء لالهذه القبود كذا في الحاشية  
قوله صوت أهل الماء أي إذا خرج المقيم للاحتطاب أو الحشيش  
فإن كان في موضع يسمع صوت أهل الماء فهو قريب وإلا فهو  
بعيد وبه أخذ أكثر المشايخ وأما في المسافر فبالطريق الأولى  
قوله يجوز له التيمم وهو حسن جدا كذا في الكبير قوله لم يعد



عند أبي حنيفة ومحمد \* اللهم انه لا تكليف بلا قدرة ولا قدرة بلا علم ولا علم مع النسيان قوله او مقدم اكاف مر كونه بفتح الهمزة والكاف بالتركية يلاك والعنق بالتركية بوبين والسائق من السوق بالتركية حيواني ارقه دن سورمك وقوله قائد بالتركية حيواني يولارندن يد ينجي يعني ان كان الاناء في احدهما اى في مؤخر الدابة او مقدمها والحال ان التيمم قائد بزماها فانه على الخلاف قوله وان تذكر بعد خروج الوقت اى تذكر الناسى الماء في رحله وقد تيمم وصلى معناه قوله سواء اى مساو في كون المسئلة خلافة لم يعد عندهما ويعيد عند ابي يوسف ربح كما لو تذكر في الوقت وقوله اجزاه ما فعل بل اولى بالاجزاء بالنسبة الى مسئلة ما لو وضع الماء في رحله وهو لا يعلم كما سبق \* ثم ان من كان بقرب الماء ولم يعلم به اما في العمران فلا يجوز تيممه قبل الطلب واما في غيره فان كان عنده من يسأله ولم يسأله فلا يجوز تيممه ايضا ان سأل بعد الصلاة فاخبره واما ان سأل ابتداء فلم يخبره ثم بعد التيمم والصلاة اخبره بان صلاته فلم يعد كذا في ابن ابي عمير وى نقلا عن شرح النقاية واما اذا لم يسأله قبل ولا بعد فالظاهر انه لم يجز تيممه لانه قادر على استعمال الماء بواسطة السؤال فاذا لم يسأله جاء التفسير من قبله كذا في ابن ابي عمير وى عنه قوله فعند ابي حنيفة ربح يجوز اى الصلاة في الوجوه كلها اى سواء كان له ظن باولاه وسواء اعطى بعد الصلاة لولا فالاقسام هنا ثلاثة اى سبعة وعشرين صورة كما في الكبر تفصيلا قوله لانه لا يرد الطلبي من ملك الغر بل لا يجوز لانه ذل وسؤاله صلى الله عليه

وسلم بعض حوايجه من غيره لا يقاس عليه غيره لانه صلى الله تعالى عليه وسلم كان اولى بالمؤمنين من انفسهم فيفترض على المسئول عنه البذل لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا كذلك غيره قوله فان لم يكن له ثمن اى ثمن يكفى للشراء بمثل القيمة او بغن يسير بان لم يوجد له ثمن اصلا او وجد لكن لا يزيد على حوايجه او يزيد لكن الزيادة لا يكفى فهي ثلث صور قوله زيادة بالنصب على الحال او بالرفع على الصفة اى مال زائد قوله في الزاد بالتركية يول آزيغي قوله بمثل القيمة اى بمقدار القيمة المتعارف في اقرب المواضع اليه قوله او باعه عطف على ان باعه اى بغن يسير بالتركية متعارفدن جز ثيمه زياده ديمك قوله لانه قادر لان القدرة على البذل كالقدرة على الاصل ٩ قوله لان تلف المال كتلف النفس لانه شقيق الروح لكن الروح فوقه ولذا قالوا يجب الشراء ولو باضعاف قيمته احياء لنفسه كذا نقل عن الدر قوله وقدره اى عينوا الغبن الفاحش في العروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة لكن المفهوم من الفتاوى ومن شرح الهداية ان الغبن الفاحش في العروض بزيادة نصف درهم على العشرة وفي الحيوانات بزيادة درهم على العشرة وفي العقار بزيادة درهمين على العشرة وهكذا يعتبر الغبن الفاحش في البيع والشراء قال قاضيخان في فتاواه واختلفوا في حد الغالي عن ابي حنيفة رحمه الله ان كان لا يبيع الا بضعف القيمة فهو غال وقال بعضهم ما لا يدخل تحت تقويم المقومين فهو غال انتهى قوله لقوله صلى الله عليه وسلم ماء زمزم مشاء لما شرب له وروى لما شرب منه

وكن وجب عليه كفارة  
ولم يملك رقة ولكن يملك  
فيمه لا يجزيه الكفارة  
كذا في الحاشية نقلا  
عن شرح النقاية



اي لاجله وزيد في بعض الروايات ان شربته تسد شفي شفاك  
 الله تعالى وان شربته لشبعك اشبعك الله تعالى وان شربته  
 لقطع ظمائك قطعه الله تعالى وهي هزمة جبرائيل وسقيا الله تعالى  
 اسمعيل وقد شرب جماعة من العلماء لمطالب فثالوها ويستحب  
 ان يقول اللهم انه بلغني عن نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم  
 انه قال ماء زمزم لما شرب له واني اشربه لتغفر لي وبعضهم  
 يذكر ما يريد وزمزم بئر معروفة بالمسجد الحرام والهزمة  
 بفتح الهاء وسكون الزاء المعجمة بمعنى الغزوة ٩ في الارض بالعقب  
 كذا في الكوكب المنير وابن اظهوى قوله ينقطع به حق الرجوع  
 وهو ان يعطى الموهوب له شيئا الى الواهب عوضا للموهوب  
 قوله من آلات الاستقاء مما يمكن اخراج الماء به ولو مند يلا  
 قوله قالوا اي ائمتنا الثلاثة \* قال في الكبير وينبغي ان يكون  
 هذا قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى خاصة \* وحاصله ان المحتاج  
 الى الطهارة اذا كان مع رفيقه ماء او لم يكن ولكن معه  
 آلة ماء فايو حنيفة فيهما قال لا يجب السؤال لان احدهما طلب  
 عين والاخر طلب منفعة وهما منهيان بلا ضرورة ملجئة كذا  
 في الحاشية قوله انتظر امر من باب افتعل اي قف حتى استقي  
 دابتي مثلا وهي نفس متكلم وحده ثم اعطى الدوابك ونحو ذلك  
 من الوعد فعند ابن حنيفة رح ينتظر اي يتوقف قوله صح عنده  
 اي عند ابن حنيفة رح لكونه لا ينتظر مستحبا قوله وان خاف  
 فوت الوقت بان الوصلية لان عندهما ثبت القدرة بالاباحة  
 في غير الماء كما ثبت القدرة في الماء فلا يجوز التيمم قوله وكذا  
 الخلاف في العاري بالتركية جبلاق فعنده ينتظر استحبابا

اي الضمن والضرب مثلا

ما لم يخرج الوقت وعندهما ينتظروا بامطلقا قوله الاسور الجار  
 بضم السين وسكون الهمزة بالتركية طعامك وشرايك اكل  
 وشربدن باق قلاني والبغل بالتركية قاتر قوله امه اتان بفتح  
 الهمزة بالتركية ديشي حمار جمعي آتن بالفتح والمد وبضم التاء  
 او بالضمين بلامد اتن قوله لانه مشكوك في طهوريته  
 لا في طهارته فانه طاهر قطعا لا مطهر لغيره لتعارض الأدلة  
 في نجاسته وطهارته فلا تزول طهارته اي المشكوك الثابتة له  
 قبل ذلك ٨ يقين ولا يزال اي المشكوك الحدث الثابت ييقن  
 فيضم اليه التيمم ازالة للحدث ييقن كما في الاصول قوله فيضم  
 اليه التيمم اي يجمعهما في صلاة واحدة لا في حالة واحدة  
 وهذا الجمع واجب حتى لو تيمم وصلى ثم اراق السور لزمه اعادة التيمم  
 والصلاة لاحتمال طهوريته كذا نقل عن الخلاصة قوله لكن  
 الافضل ان يبدأ به ويصلي بهما معا خروجا عن خلاف زفر  
 رحمه الله فان تقديم الوضوء لازم عنده لان السور ماء واجب  
 الاستعمال \* ولنا ان المطهر انحصر باحدهما فيفيد الجمع دون  
 الترتيب كذا في ابن اظهوى قوله ولو تيمم وصلى ثم توضأ اي  
 فحدث ثم توضأ واما الوضوء قبل الحدث فهو المسئلة  
 السابقة بعينه من قبيل الجمع وكذا الحكم في المسئلة الاتية  
 قوله ومن لم يجد الاسور الفرس وكذا سور البغل الذي امه  
 رمكة ٩ بالفتح ديشي فرس قصراق معنائه ولو كان  
 ام البغل بقرة فسوره طاهر وظهور كالحمار الوحشي كذا  
 في الحاشية قوله في رواية عنه اي عن ابن حنيفة رح مشكوك  
 لتعارض الأدلة في جله وخرمته قوله وهي رواية الحسن عنه

مطلب  
 التيمم بسور الجار والبغل  
 وسور الفرس  
 اي قبل شرب الجار

٦ جمعي  
 كسر راءه رماك  
 وفتح راءه رماك ورمكا  
 ورمكا ككولر منه



اي عن ابي حنيفة رح مكروه قوله وفي رواية البخني عنه  
اي عن ابي حنيفة رح قوله وفي رواية كتاب اه وهي الصحيحة عنه  
اي عن ابي حنيفة رح وهو قولهما انه طاهر مطهر اما عندهما  
فلان الفرس مأكول اللحم واما عنده فان حرمة لحمه ليست  
لتجاسته بل لكرامته لكونه آلة الجهاد كما في لحم الآدمي  
فان حرمة لكرامته قوله فان حرمة لحمه اه قيل وقد رجح  
اي ابو حنيفة رح الى قولهما قبل موته بثلاثة ايام قوله قال  
صلى الله عليه وسلم له ليلة الجن وهي الليلة التي جاءت الجن  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهبوا به الى قومهم ليتعلموا  
منه الدين وكان معه صلى الله عليه وسلم عبد الله بن مسعود رض  
وفي رواية زيد بن ثابت رواه ابو زيد قال في الكبير ان ابا زيد  
لبس بمجهول وذكر فيه ما يخرج منه عن المجهورية قوله  
ما في ادائك اه كلمة ما استفهامية والاداة بكسر الهمزة وفتح  
الداال الممدودة بالتركية مطره كم سفرده صوقونيلور قوله  
تمرة طيبة وماء طهور اخرجده ابوداود والترمذي وابن ماجه  
وفي رواية الترمذي فتوضأ منه اي من ماء التمرة قوله وهي  
الرواية المرجوع اليها اي رجع ابوح الى قول ابي يوسف رح  
وعليها الفتوى لان حديث ليلة الجن وان صح لكنه مكى  
وآية التيمم مدنية ناسخة لحديث الجن قوله وعن محمد رح يجمع  
بينهما احتياطاً لان الآية وان نسخت المكى لكن قيل ليلة الجن  
وقعت ايضا في المدينة فلا يقطع بالنسخ فوجب الاحتياط  
كذا في الكبير تفصيله قوله الاعصير الغيب بفتح العين  
وكسر الصاد بالتركية اوزم صوبي قوله لا خلاف في عدم اه

فان الوضوء يبيد التمر ورد على خلاف القياس فلا يقاس عليه  
غيره قوله جنب وجداه كلام ابتدائي اي لو وجد الماء  
في داخل المسجد قوله وليس معه اي مع الجنب احد اي  
رفيق وغيره يأتيه به اي يأتي الماء من جوف المسجد بالجنب  
قوله تيمم اي الجلب للدخول قوله فان لم يصل اي الجنب  
الماء بدافع من الموانع يتيمم للصلاة مرة اخرى ولا يصلي مع  
الاول قوله لان نية التيمم للصلاة اي للصلاة حقيقة او حكماً  
بان نوى عبادة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة ولا تصح  
بدون الطهارة او نوى مطلق الطهارة قوله ولم ينولها اي  
والحال ان الجنب لم ينو للصلاة عند دخول المسجد بل نوى  
للدخول فقط قوله ولو كان قد نواه لها اي قد نوى  
التيمم للصلاة عند دخول المسجد لم يصح ايضا قوله بالنظر  
الى الصلاة اي الصلاة التي ارادها الجنب لرجاء الوصلة الى  
الماء اذا دخله فلذا لم يتحقق العجز عن الماء حينئذ وانما صح  
تيممه لدخول المسجد ضرورة ان الماء اياه والحال انه لا يجوز  
دخوله جنباً فهو عاجز بالنظر الى الدخول فقط قوله ونحوه  
اي الجنب والحائض والنفساء قوله الجنب ونحوه اي منقطعة  
الحيض والنفساء لقراءة القرآن عطف على قوله لو تيمم قوله  
نوى لها صفة لتيمم اي نوى التيمم للصلاة قوله يعقل فيها  
معنى العبادة بمجهول اي يوجد ويتبادر فيها اي في تلك القرية  
معنى العبادة ولو كانت قرية مقصودة وضع لفظ يعقل موضع  
قوله فبما سبق تصح منه حالاً فليأمل قوله المكتوبات ايضا  
اما في صلاة النافلة فظاهر واما في سجدة التلاوة وصلاة الجنابة



فلان المراد بالقربة المقصودة ما شرع ابتداء تقربا الى الله تعالى  
من غير ان يكون تبعا لامر آخر وهما اي سجدة التلاوة وصلاة  
الجنائز كذلك اي شرعنا ابتداء \* فان قيل يصح التيمم والصلاة  
به بنية الطهارة فقط وهي ليست بعبادة مقصودة قلنا الطهارة  
شرعت للصلاة وشرطت لباحثها فكانت نيتها بنية اباحة الصلاة  
كذا في الكبير قوله والصحيح هو الاول اي عدم الجواز  
لان التعليم وان كان اقربة فليس بمقصود ولو كان مقصودا  
لا تجوز الصلاة به ايضا لانه اي التعليم يصح بغير طهارة  
قوله لانه بمنزلة نية الطهارة والحاصل ان المفهوم من كلامهم  
ان التيمم عند القدرة على استعمال الماء لا يعتبر تيمما واما عند عدمها  
فاما ان لا ينوي اصلا بان لا يحضره نية ما او ينوي ما لا يكون  
قربة كالخروج من المسجد او يكون قربة لكن ليست بمقصودة  
كالاذان او تكون مقصودة لكن لا يعقل فيها معنى العبادة  
كتيمم الجنب للقرأة او يعقل لكن لا تصح منه حالاً كتيمم الكافر  
للصلاة او تصح لكن لا تحتاج الى الطهارة كتيمم المحدث للقرأة  
فهذه المذكورات لا تصح الصلاة بها واما ان نوى مطلق التيمم  
او مطلق الطهارة او قربة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة  
وتصح منه حالا وتحتاج الى الطهارة كسجدة التلاوة من المسلم  
او نوى صلاة بغيرها كصلاة الفجر او نوعها كصلاة  
النافلة او جنسها كصلاة مطلقة تصح بكل اي  
بنية كل واحد من هذه المذكورات المذكورات ٩ هذا  
كذا في ابن ابي عمير قوله في رحله بالتركية يوك  
معناسته ماء وهو اي والحال انه لا يعلم به اي بوجود الماء

٩ فاعل تصح اي الصلاة  
المذكورة والسجدة  
وغبرها

في

في رحله \* واما مسألة العاري من عري يعري عريا من الباب  
الرابع وكذا العريان بضم العين المهملة وسكون الراء بالتركية  
حبلق اولان كمنه فعلى الخلاف السابق قوله في رواية  
لا يجوز زيادة تقصيره وغفلته قوله وفي رواية عنه اي  
عن ابي يوسف يجوز لعدم تقدم علمه به قوله ولو كفر عن اليمين  
بالصوم اي ولو صام ثلاثة ايام لكفارة اليمين والحال ان في ملك  
الصائم رقبا يصح الاعتاق به عن الكفارة او في ملكه ثيابا  
يكفي لكسوة عشرة مساكين او في ملكه طعاما يكفي لاطعام عشرة  
فمنه كله قوله فالصحيح انه لا يجوز وقيل انه على الخلاف  
المذكور في الماء لكنه غير صحيح فالصحيح في الثوب والكفارة  
عدم الجواز اتفاقا بخلاف الماء فانه على الخلاف بينهما وبين  
ابي يوسف قوله انما تجزى عند عدم كون احد الخ اي عدم  
وجود واحد من الرقبة والكسوة والطعام قوله وقد وجد  
اي وجد شيء منها في ملكه وقت الصيام لان النسيان لا يوجب  
عدم الوجود في الملك فان وجود المال في الملك يجتمع مع النسيان  
بخلاف وجود الماء في التيمم فان الوجود ٩ فيه عبارة عن القدرة  
على استعمال الماء وهي لا تجتمع مع النسيان كذا في ابن ابي عمير  
قوله باكل الطهارتين كراغب الجماعة يؤخرها استحبابا  
الى آخر الوقت ليؤدي الصلاة بافضل الامرين وهو الاداء  
بالجماعة او منفردا والرجاء هنا بمعنى الظن القوي قوله وصلى  
جازاي التيمم لانه اداها بحسب قدرته الموجودة عند انعقاد  
سيبها وهو ما انضل به الاداء قوله في وقت مكروه فيكون  
في اداء الصلاة فيه خلل ونقصان والصلاة بالتيمم عند عدم الماء

مطلب  
مسألة العاري

٩ اي وجود الماء في التيمم



لاخلل فيها ولا نقصان قوله خلافا للشافعي بناء على  
ان التيمم طهارة ضرورية عنده ومطلقة عندنا \* لنا التراب  
طهور حال عدم الماء بالحديث الصحيح وهو قوله عليه السلام  
الصعيد الطيب طهور المسلم وفي رواية وضوء المسلم ٩ قوله وكذا  
يجوز اي التيمم لفرضين او اكثر عندنا فروضا او توافلا او مختلطة  
كالوضوء خلافا للشافعي ومالك واحمد \* قال الشافعي ومالك  
لا يجمع بين فرضين بتيمم واحد وقال احمد اذا تيمم صلى الصلاة  
التي حضر وقتها والفوائت والتطوع الى ان يدخل وقت صلاة  
آخر \* لنا قوله صلى الله عليه وسلم الصعيد الطيب وضوء المسلم  
ولو الى عشر حجج ما لم يجد الماء والمذهب ان التيمم يرفع الحدث  
الى وجود الماء كذا في الحاشية قوله اودابته اورقيق القافلة  
سواء كان الخوف حالا او مآلا وكذا لو كان يحتاج الى الماء  
للمعجبين اولا زالة التجسس دون المرقعة كذا في ابن اظهوى قوله  
ولو كلبا اي يخاف على كلبه العطش ان يستعمل الماء الذي  
معه قوله يجوز له التيمم لان الماء مشغول بحاجته والمشغول  
بحاجته كالمعدوم لان الحرج مدفوع قوله فانه لا يعيد بالاتفاق  
اما عند ابى يوسف فظاهر واما عندهما فان الاعتداء غالب  
في الصحراء فالامر بالاعادة يؤدي الى الحرج قوله في موضع  
نظيف بالتركية بالكسر قوله فيفهم منه وفاق ابى يوسف  
للإمامين على الاعادة \* قال في الحاشية ولعل فيه روايتان  
عن ابى يوسف فاخذ المبسوط احديهما والخلاصة  
الآخري انتهى قوله والاسير كلام ابتدأ في اي المسلم الاسير  
في ذيار الكفار قوله ثم يعيد اذا قدره كذا في الخلاصة وفي فتاوى

٩ واذا كان التراب طهورا  
تبقى طهارته الى وجود ما  
يزيلها كطهارة الماء  
ولاسك ان كل خلف يعمل  
والاصل عند عدمه  
عمل التكفير بالصوم عند  
عدم الرقبة والكسوة  
والطعام كذا في الكبير

قاضيان وهو يفيد الاتفاق ويشكل عدم الاعادة على المحبوس  
في الصحراء حيث كان السبب غلبة الاعتداء فان غلبة الاعتداء  
على الاسير في ايدي الكفار اظهر وزوم الحرج اشد \* قال في الحاشية  
ولعل الفرق في الاول منع من الوضوء ولم يمنع من الصلاة فصلى  
بركوع وسجود وفي الثاني منع منهما فصلى بإيماء والله تعالى  
اعلم انتهى قوله ولو منع المحبوس من التيمم ايضا اي كما منع  
من الطهارة بالماء والمحبوس لبس بقيد احترازي فان فاقد  
الماء والتراب الطهورين والمريض العاجز عنهما كذلك كذا  
نقل عن الدر قوله ولا يصلي بلا طهارة لان الصلاة بلا طهارة  
معصية لم تنج بحال من الاحوال قوله وقالا يصلي اي يتشبه  
بالمصلين في ركع ويسجدان وجد مكانا يابسا والا يوى وجوبا  
ثم يعيد كالصوم وبه يفتي واليه رجع الامام كذا نقل عن الفيض  
قوله واجمعوا اي الفقهاء على ان الماشي اه وهو شي اي حال  
كونه يمشي قوله وكذا الساجح من السبح بالتركية صوده  
يوزمك قوله وهو يسبح اي حال كونه يسبح قوله لان العمل  
الكثير اه فلا تصح الصلاة مع كل واحد منها بخلاف الماشي  
للوضوء بعد سبق الحدث لانه متحرم ٩ لامصل حتى لو ادى شيئا  
من الاركان حال كونه يمشي فسدت فالمشي في الصلاة اذا كان  
لمصلحة الصلاة ينال في الاداء لا التحريم فالمشي بدون سبق  
ينال في التحريم ايضا اي كما ينال في الاداء قوله وهو قول مالك  
والشافعي واحد لقوله تعالى فرجا لا اوركبنا اي مشاة قلنا  
الرجال ضد الركبان فكانوا اعم من المشاة والقيام واريد بهم القيام  
بقول ابن عمر رضي الله عنه صلوا رجلا لا قياما على اقدامهم

٩ باجماع التكبير



فلا يده لا باحة صلاة الراكب فقط \* وفيه نظر لان الرجال عام شامل للمشاة والقيام فلا يجوز تخصيص العام بخبر الواحد عندنا كذا في الكبير قوله بخلاف المنهزم اسم الفاعل من الانهزام بالتركية محاربة ده بوز ولوب فراز ايتك قوله اذا كان مطلوبا اي اذا كان المصلي ٤ فارا عن العدو والحال ان العدو يطلبه ٩ يصلي بالايحاء في الاحوال الثلاث وان كان المصلي طالبا للعد ولا يجوز لفقد الضرورة قوله اي لمريض اشارة الى انه عطف على قوله لخوف وكذا قوله او طين قوله لان هذه العوارض سماوية ولا اعادة فيها لان المنع عن الركوع والسجود من صاحب الحق من غير اختيار من المخلوق وهو لا يكلف نفسا الا وسعها قوله لعدم القدرة على القيام بسبب القيد في العنق او في الرجل ٨ قوله يعيد اذا خلاص لان المنع عن القيام لبس من صاحب الحق الذي هو الله تعالى بل من جهة الخلق قوله ويجوز التيمم كلام ابتدائي اي يجوز عندهما بكل ما كان من جنس الارض \* والضابط فيه عن المحيط وكل ما ينطبع ويلين بالنار او يحترق بها فلبس من جنس الارض لان من طبع الارض ان لا تحترق بالنار ولا تلين بها قوله بجميع انواعه حتى العقيق بفتح العين وكسر القاف ومده بالتركية يوزك قاشي اولان معروف طاش كه يمن ديارنده اولوز والزبرجد بالفتحين وسكون الزاء جواهر نوعين فيتلو بيشل طاشدر واما اللؤلؤ فليس من انواع الحجر لانه خرز حيوان البحر وليست من الارض فلا يجوز التيمم بها مدقوقا كان اولاه والخرز بضم الخاء المعجمة وسكون الزاء بالتركية نجس عذره معنائه

٤ المنهزم  
٦ من ورأه

١ مثلا  
مضاب  
ما يجوز به التيمم من جنس الارض والتراب والنجس والرياء والحجر يابسه

واما

واما المرجان فنقل عن الدراية انه من انواع الحجر فيجوز به التيمم ونقل عن الدر انه لا يجوز به لشبهه بالنبات لكونه اشجارا نباتية في قعر البحر كذا في ابن اظهوى قوله والزرنج بكسر الزاء والنون وسكون الراء المهملة والياء والزريق بكسر الراء المعجمة ومعرب من الزرنج بالتركية خرزمه كه ايكبسي دخی اوج نوع اولور اجر اصفر اسود اولور قوله اي الاثمد بكسر الهمزة وسكون التاء بالتركية سورمه طاشي كه كوزه چكيلور قوله والنورة ٩ بالضم اي العكس بكسر الكاف وسكون اللام بالتركية كرج كه انوكله ياي يارلر قوله والمغرة بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وفتحها بالتركية آشي ديدكاري قزبل بالحق طين اجر معنائه جمعي مغرات كلور قوله من انواع الاتربة جمع تراب وتربة بضم التاء فيهما قوله الا بالتراب والرمل بفتح الراء وسكون الميم بالتركية قوم وقايره ديرلر ولا يجوز بغيرهما عند ابى يوسف رحمه الله قوله يجوز حتى بالعشب بفتح العين وضمها بالتركية ياش اوتيه ديرلر قروسنه حبش ديرلر والتلج بفتح التاء المثلث وسكون اللام بالتركية فاركه كوكدن يغار قوله ولا يجوز اي التيمم عندنا بما لبس من جنس الارض كالذهب والفضة والحديد بالتركية دمر والرصاص بفتح الراء فلاي معنائه والصفر بضم الصاد وسكون الفاء بالتركية طونج والتحاس بضم النون بالتركية باقر كه كرك قزبل وكرك صارو قوله مما ينطبع ويلين بالنار اي يذوب بالنار كالفضة قوله وكالحنطة بالتركية بغداي وسائر الحبوب جمع حبوب بالضمين وهي جمع حب بفتح الحاء بالتركية دانه ونخومه ديرلر قوله والاطعمة جمع طعام وهو

٦ وفي كرج اليه  
الخنزيري النورة بالضم  
خرزمه كرج اليه  
زرنج ديرلر ودخی  
الحوطاشي كه كوكب  
الارض ديرلر



ما يؤكل من انواع المأكولات ههنا سواء كانت فواكه او غيرها  
 قوله مما يترمد بالنار اى مما يكون رمادا اذا احترق بالنار كالخشب  
 لان التيمم بالرماد غير جائز قوله وان كان على هذه الاشياء  
 غبار بضم الغين المعجمة وقع الباء بالتركية توزه ديرل يجوز التيمم  
 بغبارها عند ابى حنيفة رح اه وفي احدى الروايتين عن محمد رح  
 وهى رواية غير مشهورة قوله لا يجوز بالغبار لانه ليس بصعيد  
 واجيب بانه تراب رقيق وهو صعيد قوله مجرد المس اى وضع  
 اليد بنية التيمم على الارض قوله ولا يشترطان اى ابو حنيفة  
 ومحمد رح علوق شئ اى تعلق شئ من التراب واتصاله بكفه  
 قوله على صخرة ملساء بالتركية دوز طاش قوله او على  
 ارض ندية بتخفيف الباء لا بالشديد بالتركية ياش يروجه  
 يقال ارض ندى اى ذات بلل قوله ولم يعلق بيده اى لم يتعلق  
 ولم يتصل بيده شئ من الغبار من علق يعلق من الباب الرابع  
 علوقا قوله خلافا لابي يوسف رح وكذا محمد فى الرواية الاخرى  
 لهما ان لفظ من فى قوله تعالى فى سورة المائدة فامسحوا بوجوهكم  
 وايدىكم منه لا تبعض فلا بد من تعلق شئ من الارض  
 ولا بى حنيفة ومحمد رح فى رواية انها لا ابتداء ولان المراد  
 بالصعيد فى الآية وجه الارض ترابا كان او غيره فلا حاجة  
 الى تعلق شئ باليد من جنس الارض قوله وبين الذهب  
 والفضة حيث جاز التيمم على الصخرة وان لم يتعلق باليد شئ  
 ولم يحز عليهما قوله والحال ان كلا المذكورين اه اعتبر  
 الذهب والفضة شيئا واحدا لاتحادهما فى عدم جواز التيمم  
 بهما قوله خلقا فى الارض مجهولا وجملته خير قوله وهما

قوله هو ان الذهب اه جواب اما راجع الى الفرق اى فهو  
 ان الذهب والفضة يدوبان من ذاب يذوب ذوبا بالتركية  
 اريمك \* وهذا الفرق الذى بينه المص لا يفيد الا ان لو كان  
 التراب هو الاصل فى التيمم والصخرة مقبسا عليه وليس كذلك  
 بل الصخرة اصل ايضا لشمول الآية لها فان الكل داخل  
 تحت مفهوم الصعيد \* قال فى الحاشية ولعل مراد المص ان  
 الذهب مثلا يذوب ويلين فلا يدخل تحت مفهوم الصعيد  
 لان طبع الارض ان لا يلين ولا يترق كما سبق من المحيط واما  
 الصخرة فلا تلين ولا يترق فدخلت تحت مفهوم الصعيد  
 كدخول التراب فيه فيؤل الى ما ذكره فى الشرح من الفرق  
 الصحيح قوله حتى لو حلف لا يجلس على الارض بان يقول  
 والله لا اجلس على الارض قوله يحث فى يمينه فيجب الكفارة  
 قوله لا يحث فى يمينه فلا يجب الكفارة فثبت ان الصعيد  
 لا يتناولهما قوله واما التيمم بالاجر بفتح الهمزة ومدها  
 وضم الجيم وتشديد الراء بالتركية كره مدكه انوك ايله  
 بنا يبارل قوله فعند ابى حنيفة رح يجوز مطلقا مدقوقا كان  
 اولاً وان شوى مجهول اى طبخ وتصلب قوله يجوز التيمم به  
 اى بالاجر ان كان الاجر مدقوقا قوله والا فلا اى وان لم يكن  
 الاجر مدقوقا فلا يجوز به التيمم عند محمد رح وهذا اى  
 جواز التيمم بالاجر المدقوق مبنى على الرواية المشهورة عن محمد  
 رح فى عدم جواز التيمم بالحجر الذى لا غبار عليه قوله بالطبخ اه  
 اى بسبب الطبخ بالتركية بسمك قوله فاعطى بصيغة المجهول  
 اى الاجر حكمه اى حكم الحجر قوله فان كان اى الاجر مدقوقا قوله



يجوز اى التيم به قوله والا اى وان لم يكن مدقوقا ولم يكن عليه غبار  
 فلا يجوز به التيم قوله اى بغبار غير ثوبه اشارة الى انه عطف  
 على الثوب لا على الغبار قوله كالحصير واللبد ٩ بالتركية كجه كد  
 يوكدن اولور والبساط بكسر الباء يره يازوب دوشنيلن شيلر  
 قوله اوهبت الريح عطف على قوله تيم وهبوب الريح بالتركية  
 روزكار اسمك فامر اى فاجأ بالغبار قوله فسجد بنية التيم  
 جاز تيمه عندهما بل لو ادخل رأسه وذراعيه في موضع الغبار  
 وانهدم حائط فرك رأسه وذراعيه بنية التيم جاز لان الشرط  
 وجود الفعل منه كذا في ابن آطه وى قوله عند ابى حنيفة ومحمد  
 في احدى الروايتين عنه كما مر سواء وجد التيم ترابا آخر  
 او لم يجد لان الغبار تراب رقيق قوله فاستحال اى تحول بان تبدل  
 ملحا بكسر الميم وسكون اللام بالتركية طوز كه طعامه قتلر قوله  
 وهى ارض ذات تر بفتح النون وتشديد الزاء المعجمة بالتركية  
 صوصيران يرواصل السجدة بفتح السين والباء وبكسرهما  
 بالتركية جوراق وهوراقل يردر كه اوت تميز \* قال صاحب الخلاصة  
 ولو تيم بارض سبخة ان كانت منعقدة ٤ من التراب يجوز عندهما  
 خلافا لابي يوسف انتهى قوله مسافر اصابه اى ان اصابه  
 مطر قوله جافا اى مجفوقا ولا حبرا عطف على قوله ترابا  
 ولاماء عطف على القريب او البعيد قوله ويفركه من التفريك  
 بالتركية آوه له مك قوله وفيه خلاف ابى يوسف نقل عن  
 اللؤلؤية وان ذهب الوقت قبل ان يجفف الثوب لا تيم  
 بالطين لكن مشايخنا قالوا هذا قول ابى يوسف فان عنده لا تيم  
 الا بالتراب والرمل واما عند ابى حنيفة ان خلف ذهاب الوقت

٩ بكسر اللام وسكون  
 الباء الموحدة

٤ يعنى بعد من التراب  
 ويسمى باسمه

تيم بانطين وان لم يخف ذهابه فلا تيم كذا في الكبير قوله  
 وكذا اى كما جاز التيم بالحجر ونحوه يجوز التيم بالحص بالتركية  
 كراج والكيران بكسر الكاف ومده وكذا الا كواز بفتح الهمزة  
 والواو والكوز بكسر الكاف وفتح الواو كله جمع كوز بضم الكاف  
 بالتركي باردق كه آندن صوايچلور كعبدان واعواد وعود كله  
 جمع عود بضم العين قوله والجباب بكسر الجيم وفتح الباء  
 وجبية بكسر الجيم وفتحى البائين الموحدين جمع جب  
 بضم الجيم وتشديد الباء بالتركية كوب وقيو كه ايجى اورله مش  
 اوله قوله والغضارة بفتح الغين المعجمة وهو ما يعمل بالطين  
 من السكارج ونحوها بالتركية طيراق چناق قوله اذا لم تطل  
 اى الغضارة مجهول من الطلى بفتح الطاء وسكون اللام  
 من الباب الثانى بالتركية ذواي برنسديه سورمك تقول طليته  
 بالدهن والآنك بمد الهمزة وضم النون قرشون معنا سنه قوله  
 والحيطان بكسر الحاء ومده بجمع حائط بمعنى الجدار عطف  
 على الغضارة واصله حوطان فقلت الواو باء لسكونها وانكسار ما  
 قبلها مأخوذة من الحوط قوله وما لبس مطلبابه اى  
 بالآنك جاز حتى لو كان بطنها مطليا وظهرها غير مطلى جاز  
 التيم على ظهرها دون بطنها كذا في فتاوى قاضى خان قوله  
 الا اذا كان اه الاستثناء مفرغ اى لا يجوز التيم بالغضارة المطلى  
 في وقت من الاوقات الا وقت كون الغبار عليه قوله ولو تيم  
 بالحزف بالخاء والزاء المعجنتين المفتوحتين بالتركية طيراق دسى  
 والفخار بفتح الفاء وتشديد الخاء بمعنى الخزف چناق وچومك  
 وهرطيراقدن يايلوب بشن شيلر قوله كالفتح بفتح الفاء



وسكون الحياء بالتركية كומר قوله وان لم يكن عليه اى عا  
 الحرف قوله شئ منها اى من الادوية فهو اى الحرف كالحرف  
 المطلى \* قال فى الكبير وكان يذبح ان تعتبر الغلبة اى غالبية  
 الادوية لكن لم يعتبروها لانه لما خلط الدواء مع الطبخ خرج  
 عن كونه من جنس الارض من كل وجه قوله وان كان الرماد  
 غالباً لا يجوز \* قال فى الخانية والا لا \* قيل ومنه يعلم حكم المساوى  
 وهو عدم الجواز فلو قال ٩ والا لا لكان اخصر واوفر قوله وقيد  
 بها اى بالشمس اه حتى لو جف فى الظل بالريح او بالنار فالحكم  
 واحد قوله للحكم بطهارتها اى بطهارة الارض المحفوفة  
 بعد النجس لما روى ابن ابي شيبه عن ابي قلابه انه قال زكوة  
 الارض يبسها وروى عبد الرزاق عنه جفوف الارض طهورها  
 ورفع الاول صاحب الهداية وغيره وذكر فى المبسوط ايمان الارض  
 جفت فقد زكت حديثاً والله اعلم بذلك كذا فى الكبير  
 قوله منها اى من الارض النجسة بعد الجف \* قيل لان اشتراط  
 طهارة الصعيد ثبت بنص الكتاب فلا تتأدى بما ثبت  
 بخبر الواحد قوله وروى رواية نادرة رواها  
 ابن كاس انه اى التيمم يجوز على الارض التى طهرت بالجفاف  
 قوله بعينه اى ان ضرب يديه على موضع ضربه الاول ٨ يديه  
 جاز قوله والتيمم مبتدأ خبره قوله سواء اى صفة التيمم للجنب  
 ومنقطعة الحيض والنفاس ولمن عليه الوضوء واحدة لما فى الصحيحين  
 اى البخارى والمسلم من حديث عمار بن ياسر قال بعثنى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فى حاجة فاجتبت فلم اجد الماء فترغت  
 فى الصعيد كما تمرغ الدابة ثم اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

٩ اى المص

٤ اى الحديث الاول الى  
 التى عليه السلام

١ اى التيمم الاول فيه

فذكرت

فذكرت ذلك له فقال عليه السلام انما يكفيك ان تفعل بيدك  
 هكذا ثم ضرب يديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال  
 على اليمين ونظاها كفه ووجهه وعلى هذا الحكم انعقد الاجماع  
 كذا فى الكبير \* وجه التسمية بالصحيحين انهما اصح الكتب  
 بعد القرآن وان احكما هو البخارى فى المختار \* وجلة ما فى البخارى  
 من الاحاديث الشريفة سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون  
 حديثاً ٩ وفى مسلم باسقاط المقرر نحو اربعة آلاف \* وفى بعض  
 شروح المصايح روى ان الشيخ محمد البخارى والشيخ  
 ابالحسين مسلم القشيري جمع الاحاديث اوراقاً وارقاً وجاء الى  
 مدينة النبي صلى الله عليه وسلم واخلاصا العبادة لله تعالى  
 اربعين يوماً وتضرعوا الى الله تعالى واستمدوا من روح النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان يبين لهما الاحاديث الموضوعة والصحيحة  
 فغلب عليهما النوم فلما انتبها وجدوا الاحاديث الصحيحة باقية  
 والموضوعة ممحاة عن الاوراق وجمعوا الصحيحين فى الكتابين  
 وسماههما بالصحيحين كذا فى الوسيلة نقلاً عن مطالع الروشنى  
 قوله لانه اى المصلى اداها اى الصلاة بالقدر الموجودة له  
 قوله عند انعقاد سببها اى سبب الصلاة وهو دخول الوقت  
 فسقط الصلاة عن المصلى اصلاً لانه اى بما كلف به كمن كفر  
 بالصوم لفقره ثم ايسر حاله وامشال ذلك كذا فى الكبير قوله  
 خلافاً للشافعى اى لا يجوز لانه يتيمم مع عدم شرطه فلما  
 مخاطب بالصلاة عاجز عن الوضوء فيجوز تيممه لضرورة خوف  
 الفوت وقد حدث دارقطنى بسنده عن عمر انه اى بمخازاة  
 وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها كذا فى الكبير قوله

مطلب  
 وجه تسمية البخارى  
 والمسلم بالصحيحين  
 ٩ بالمكرر وحذف المكرر  
 نحو اربعة آلاف



لان الولي وغيره في ذلك اى في خوف الفوت سواء من خاف  
 الفوت يتيم وليا كان او غيره ومن لا يخافه فلا يتيم ايضا \* ثم  
 المراد بالفوات فوات كل تكبيراتها اى الجنائز \* والمحدث والجنب  
 والحائض سواء فيما ذكر كذا نقل ابن ابي عمير عن الدر قوله  
 في صلاة العبد متعلق باحدث لا بشرع \* فان قلت جنب  
 او محدث لم يشرع في صلاة العبد لو خاف فوت العبد ان اغتسل  
 او توضأ هل يتيم ام لا قلت يتيم لانه عادم الماء حكما كذا نقل  
 عن الدراية قوله لانه امن من الفوات مادام الوقت باقيا قوله  
 وله اى لا بى حنيفة رح ان الخوف باق يعنى ان الامن من الفوات  
 غير مسلم لانه يوم ازدحام وكثرة فيغلب على ظنه اعتراء عارض  
 يفسد عليه صلاته ثم هو لا يدرك صلاة العبد فتفوت لا الى خلف  
 قوله يجوز له البناء بالتيم بالاتفاق لانه متى وجد القدرة  
 فسدت صلاته لانه يكون واجدا للماء كذا في الحاشية قوله  
 وكذا اذا خاف خروج الوقت لتوضأ بعد ما شرع في صلاة  
 العبد يتيم بلا خلاف وهذا الحكم مشترك بين الامام والمقتدى  
 كذا نقل عن الدراية ٩ قوله لانها اى صلاة العبد تبطل اى  
 كالجمعة فيتحقق الفوت قوله ولا يقضى بعده اى بعد خروج  
 وقت العبد اى اذا كان وقت الزوال قوله والجنائز لا يتيم  
 عندنا وما عدا صلاة الجنائز الخ ويلحق بهما صلاة الكسوف  
 والسنن الرواتب ولو سنة فجر خاف فوتها وحدها كذا نقل  
 عن الدر والسائر هي الصلوات الخمس والجمعة والوتر قوله  
 وقال زفر يتيم ولا يتوضأ لان التيم انما شرع لتحصيل الصلاة  
 في وقتها فلم يلزمه قولهم ان الفوات الى خلف كلا فوات

٩ والحاصل ان صلاة العبد  
 اوفات فات لا الى خلف  
 كصلاة الجنائز فاي مقام  
 خاف فيه هذا الفوت يتيم  
 وى مقام لا يخاف فيه هذا  
 الفوت لا يتيم هذا كذا  
 في الحاشية

لان

لان الخلف يصير قضاء بعد الوقت ولا دليل على ان القضاء  
 اولى من الاداء بالتيم \* قوله وقد قال مشايخنا انه يعتبر الوقت  
 يعنى ان الوقت يجب اعتباره ومحافظته حتى ان الحلواني اعتبره  
 وحافظه في جواز الايماء مع ان الايماء خلف الركوع والسجود  
 الفرضين فاعتبار الوقت في جواز التيم الذى هو خلف عن  
 الوسيلة التى هي الطهارة بالماء اولى \* فالاحوط ان يصلى بالتيم  
 في الوقت ويحافظ الوقت ثم يتوضأ ويعبد ليخرج عن  
 العهدة التى هو شغل ذمته بتلك الصلاة لكن الشارح ذكر  
 العهدة بالتثنية \* ولعله نظر الى صلاته في الوقت بالتيم وبالوضوء  
 بعد خروجه اذا لم يخرج بالتيم يخرج بالتوضأ عند اعادته  
 وان خرج بالاول كان الثانى نفلا مشروعا او مكروها فليتأمل كذا  
 في ابن ابي عمير وكذا الاحتياط في الجمعة بان يصلى بالتيم ثم الظهر  
 بالوضوء قوله حقيقة بان لم يقدر على استعماله ولو وجد الماء  
 او حكما بان لم يجد الماء فهم اقيدان للعجز لا للاستعمال \* قال  
 في الشرعة ويتيم لذكر الله تعالى ولكل خير ورد السلام  
 ويحويه \* وذكر شارحه او يتيم ايضا لمثل ذلك المذكور كس  
 المصحف وقرأ القرآن منه او عن ظهر القلب وزيارة القبر  
 ودفن الميت والاذان والاقامة والدخول في المسجد او خروجه  
 ولو عند وجود الماء صرح به في شرح النفاية نقلا عن المحيط  
 انتهى \* فبشير هذا الكلام الى ان التيم لتلك الاشياء التسعة بنية  
 القربة يكون عبادة كف وان المباحات كالاكل والشرب والنوم بحسن  
 النية يكون عبادة يشاب عليه فهذه المذكورات اولى فليتأمل  
 والله اعلم بحقيقة الحال قوله فروع لتيم اى رجل مع وجود

مطلب الفروع



الماء لجنازة خاف فوتها قوله ثم حضرت اخرى اى جنازة اخرى قوله وهو اى والحال انه يخاف فوتها اذ لو لم يخف الفوت لزمه الوضوء اتفاقا قوله لا يلزم اعاده التيمم لكونه عاجزا كما في الاولى \* قيل قال في شرح التنوير وبه يفتى قوله خلافا لمحمد لان الضرورة الاولى تمت وهذه ضرورة اخرى فيجدد لها التيمم قوله اى يجوز له ان يطأ اه من الوطئ بمعنى الجماع اصله وطي يوطأ من الباب الرابع فاسقط الواو لوقوعها بين ياء وحرف حلق فبقى يطاء \* دلت هذه المسئلة على ان الزوجة او الجارية ليس لهما ان تمتع زوجها عن الوطئ بعدم الماء قوله فكذا سبب الجنابة اى يجوز له ان يباشر سبب الجنابة ايضا بوطئ زوجته او جاريته لا تحاد عليهما قوله ويتقضى التيمم اه لانه خلف الوضوء فاي تقضى الاصل يتقضى الخلف بطريق الاولى قوله جازله التيمم بدون استعماله اى استعمال الماء الغير الكافي خلافا لاشافعي واحد فان عندهما لا يجوز له التيمم حتى يستعمل ذلك الماء الغير الكافي فيكون عادما للماء فان لفظ ماء في الآية نكرة في سياق النفي فيعم الكافي وغيره وقال علماؤنا اجراء ماء على عمومه غير ممكن فان وجود ماء نجس او وجود ماء يحتاج اليه ولولدائه خير مراد بالاجماع فيراد به اخص الخصوص فكون الماء الموجود كافيا مراد بالاجماع فسقط غيره قوله وان رآه في خلال الصلاة فسدت هذا مندرج في العموم السابق \* ولعله خص بالذكر اشارة الى رد الائمة الثلاثة فانهم قالوا لا يتقضى تيممه ولا تفسد صلاته \* ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الصعيد الطيب طهور المسلم وان لم يجرد الماء عشر

عن استعمال الماء حكما  
وهذا المعنى باق بالنظر الى  
الجنازة الاخرى

سنين فاذا وجدته فليمسه بشرته وهو حجة عليهم قوله غير موجودة لان السور مشكوك في طهوريته فلا يلزم التوضي به فلا يتقضى تيممه فلا تفسد صلاته قوله ويصلها بالجزم معطوف على مدخول لم اى وما لم يصل الصلاة قوله يحصل متعلق بالتوضي والصلاة المنفيين قوله لان عنده ٤ يلزم التوضي به ٣ فبرؤيته لا يتقضى تيممه فتفسد صلاته عند ابي حنيفة رحمه الله في هذه الصورة قوله وبه يفتى لان للامام روايتين في التبيذ اما في الرواية المرجوع عنها فان الوضوء بتبيذ التمر لازم اذا لم يجد غيره واما الرواية التي رجع الى قول ابي يوسف فانه بتيمم ولا يتوضأ بالتبيذ فلا تفسد صلاته ولا يعيدها فالمدكور هنا الرواية الاولى قوله ولورأى سرايا بالفتح بالتركية يوسار يوق كه ايام صيفك تصف نه بارنده اوزاقدن صوكي كورن شي كه آنى يوسار يوق ديزل قوله فظن اى غلب على ظنه انه ماء فشى نحوه اى الى جانب السراب في الصلاة فان الظن المجرد قد يلحق بالشك كما سيصرح به الشارح قوله سواء جاوز موضع سجوده اولا وسواء مشى يمنة او يسرة او غيرهما لان مناط الفساد هو قصد القطع بمشيه وقد وجد في كل حال قوله فانه لا يقطع فلو ظن انه سراب لا يقطع بطريق الاولى فقطعه في الصورتين حرام فلو قطع فان كان ماراه ماء توضأ وقضى وتاب وان سرايا قضى وتاب لاجل القطع الحرام ولا يعيد التيمم في رؤية السراب واما ان لم يمش ومضى عليها فلم يفسد وليس عليه شيء سوى انه لم يعمل بغالب ظنه وقد اصاب لان التيمم الاول لم يتقضى بمجرد القطع الحرام قوله والاصل الخ ناظر الى قوله وان شك

في قولهم بعدم الانتقاض  
اذا وجدته في خلال الصلاة  
لان الطلاق الامس باسناد  
الماء البشرية عند وجدانه  
في الحديث يقتضى الانتقاض  
طهارته في الحال  
٤ اى عند ابي حنيفة  
٣ اى بتبيذ التيمم  
٧ اى برؤية التيمم الماء يتقضى  
تيممه عقوب رؤيته



انه اه وقوله وانه لا يعتبر اه ناظر الى قوله و = هذا تيب  
 الاعادة اه قوله لان الظاهر انه لم يوضع للوضوء اى للطهارة  
 وهذا التفسير اولى ليشمل الغسل والاستحشاء والعمل بالظاهر  
 واجب اذا لم يعارضه دليل قوله والاوى ان يعتبر في ذلك العرف  
 اى ما تعارفه الناس فيما بينهم اشارة الى ان الاوى تقديم دلالة العرف  
 على دلالة الكثرة والقلة \* وانما قال والاوى اذ يمكن ان يكون  
 الاستدلال بالكثرة مبنيا على العرف قوله حتى او تعورف مجهول  
 تعارف كخاصم وخصوص قلبت الالف واوا في مجمله قوله  
 شربا او غيره بالحركات الثلاث في الشين من الباب الرابع  
 وقرئ فشاربون شرب الهيم بالوجه الثلاثة كذا في الصحاح  
 اى سواء شربوا او توضؤوا او اغسلوا وتعاودوا بينهم ينتقض  
 تيممه قوله بالشرب فقط لا اى لا ينتقض تيممه قوله لا ينتقض  
 تيممه في الحالين ٩ اتفاقا في رواية عن ابي حنيفة رح لكونه  
 غير واجد للماء وغير قادر على استعماله قوله وفي رواية عن ابي حنيفة  
 رح \* وفي الكبر هذه الرواية في النوم فقط حال المرور ولعل  
 لهذا خص المص النوم بالذكر مع دخوله في المرور بغير علم  
 وظاهر عبارة الشرح ان الرواية في المسئلتين معا وهي التي  
 مشى عليها صاحب الهداية وكثيرون ان التائم ينتقض تيممه  
 لان المانع جاء فيه من قبل العباد فكان قادرا تقديرا \* لكن الاول  
 اولى كذا في الكبر قوله اما الخوف عدو متعلق لم يدون  
 ملاحظة عطف قوله ولا على الوضوء قوله او خوف سبع  
 افتح الشين وضم الباء من الباب الثالث بالتركية بها مدن  
 او طيور دن يرتجى وپاره ليحي حيوانه ديرل و يسكون الباء يرتقى

٩ اى في حال عدم العلم  
 وفي حال النوم وقت مروره  
 بالماء

وپاره ليق

وپاره ليق معنائه قوله او نحو ذلك كما اذا كانت دابته جوحا  
 لا يقدر ان يركبها او كان شيخا ضعيفا وليس عنده من يعينه  
 في وضوئه والجموح بفتح الجيم وضم الميم بالتركية شول آت كه  
 باشي سرت وقاتي صاحبه طورو ويرميه چامش ديمك قوله  
 لمرض متعلق بلا يقدر وقوله وعدم بالواو لا باو كما وقع في بعض  
 النسخ فلا ينتقض تيممه والا ينتقض قوله جنب مبتدأ خبره  
 يتيم قوله على بدنه اى بدن الجنب لمعة بضم اللام وسكون  
 الميم والبقعة بضم الباء وسكون القاف بالتركية برپاره وبرپارچه  
 يرديمك قوله وليس معه اى والحال ليس مع الجنب ماء اصلا  
 قوله وان وجد اى الجنب الذى بقى في بدنه لمعة بعد ما تيم  
 للمعة قوله لانه اى الماء كالمعدوم لان وجود الماء الغير الكافي  
 كانه ليس موجودا اذ لا يرتفع به حدث لعدم قبوله التجزى  
 قوله كالمعدوم لعدم كفاية الماء للمعة قوله لانها اى للمعة  
 اغلظ الحديثين واغلظ الحديثين اهم ويتيم لاجل الحدث  
 قوله ويجب عليه اى على الجنب قوله ولا يجوز تيممه للحدث  
 قبله اى قبل غسل المعة عطف على قوله ويجب وتأكيده  
 لمفهومه قوله وهذا اى وجوب غسل المعة اولا عند محمد رح  
 قوله بل على الاولوية لان وجود الماء يمنع التيمم لاجل الحدث  
 عند محمد رح فلو تيمم قبل صرفه للمعة فقد تيمم مع القدرة  
 على الماء فلذا لا يجوز قبل الغسل تيممه له قوله ولو كان اى  
 الجنب بعدما احدث تيمم للحدث اى لاجله قوله ايضا اى  
 كما تيمم للمعة قوله في هذه المسئلة اى في مسئلة الجنب المغسل  
 الذى بقيت على بدنه لمعة وتيمم لاجله قوله يكفى لاحدهما اى



للوضوء او المعة قوله فيعيد اى تيمم الحدث عند محمد ر ح  
قوله مطلقا اى وضوء كان او غسلا او غسل لمعة والطهارة  
الحكمية هى طهارة من الحدث ومن الجنابة \* وظاهر كلام  
المص ان مرجع الضمير هذا الاخير ولذا قدمه الشارح لكن  
لما كان حكم الاولين كذلك عمم الشارح المرجع ثانيا بقوله  
مطلقا قوله ثوب نجس بفتح النون وكسر الجيم وفتحها  
بالتركية مراد رشي معنائه وجلة وهو مضطراه حال  
والضمير للذى بقيت عليه المعة قوله يكفى لاحد الطهارتين  
اى للوضوء او المعة فقط قوله ويتيمم لما عليه من الحدث  
لان التيمم خلف الطهارة بالماء فاذا غسل الثوب وتيمم للحدث  
يكون قد اتى بالطهارتين اى الحقيقية والحكمية ولو توضأ  
بذلك الماء وبقي الثوب نجسا لترك الطهارة الحقيقية مع قدرته  
عليها بغير عذر فلو صلى مع الثوب النجس يكون آثما ولكن  
صح صلاته لثبوت العجز بعد اعدام الماء باستعماله فى الطهارة  
الحكمية قوله متمم مبتدأ خبره جملة يجوز ام قوما اى  
لو كان التيمم اماما لقوم متوضئين بالماء قوله يجوز فعله اى  
امامته ولكن بشرط \* ان لا يكون معهم ماء والا فلا يصح امامته  
كذا فى ابن آطه وى قوله طهارة التيمم ضعيفة لانها طهارة  
ضرورية لا يصار اليها الا عند العجز واما الطهارة بالماء فاصلية  
فكانت اقوى فيلزم حينئذ بناء القوى على الضعيف والحال  
ان بناء القوى على الضعيف لا يجوز \* فان قلت قال محمد ر ح  
من انقطع دمها دون العشرة فتيمم وكان ذلك فى الحيضة  
الثالثة بعد الطلاق الرجعى ينقطع الرجعة بدون ان يصلى كما

ولا ينفذ عند اب يوسف  
بناء على ما تقدم من  
التعليل آنفا

قال قاض بخان فى فتاواه  
التوضي اذا اقتدى بالتيمم  
رأى المقتدى ماء ولم يبر  
امامه فسدت صلاة  
المقتدى دون صلاة الامام  
انتهى لان الامام بغير دم  
عليه كان عاجزا  
فصح صلاته

لو اغتسلت ينقطع فقد جعل فيها التيمم طهارة مطلقة فما بال  
محمد ر ح جعل التيمم هنا طهارة ضرورية قلت اخذ الاحتياط  
فى الموضعين فلم يجوز امامة التيمم للتوضئين ليخرجوا عن عهدة  
الصلاة يبقين وتحكم فى صورة الحيضة بانقطاع الرجعة احتياطا  
وترجيحا لجانب الحرمة كذا فى الحاشية \* ودليل الامامين ان التيمم  
طهارة مطلقة كالوضوء لاضرورية حتى لا تنقذر بوقت  
الصلاة ولو كانت ضرورية لتقدر به كطهارة المستحاضة  
كذا فى الكبير \* ولهما ايضا ما رواه ابو داود والحاكم ان عمرو بن  
العاص قال صليت باعجابى الصبح وانا متمم فاخبرت النبي  
صلى الله عليه وسلم فضحك ولم يقل شيئا وما رواه البخارى  
ان ابن عباس رضاهما وهو متمم كذا فى ابن آطه وى قوله  
وكذا على هذا الخلاف القاعد اى القاعد الذى يركع ويسجد  
واما القاعد الذى يوى فلا خلاف فى انه لا يصح امامته للقائم  
كذا نقل عن شرح الوقاية قوله ولهما ان آخر صلاة صلاها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ثبت فى الصحيحين عن عبد  
الله بن عتبة بن مسعود قال دخلت على عائشة وسئلت  
عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الحديث الى  
ان قالت فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابى بكر رضى  
الله عنه ان يصلى بالناس الى ان قالت ثم وجد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من نفسه خفة فخرج يهادى بين رجلين احدهما  
العباس لصلاة الظهر وابو بكر يصلى بالناس فلما رآه  
ابو بكر رضى الله عنه ذهب ليتأخر فاوى عليه السلام اليه ان لا يتأخر  
وقال لهما اجلساني الى جنبه فاجلساه الى جنب ابى بكر رضى



فكان ابو بكر يصلي وهو قائم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم  
والناس يصلون بصلاة ابي بكر والنبي عليه السلام قاعد  
وما روى انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي توفي فيه  
خلف ابي بكر رضى وان صح لکن لا يقوى قوة حديث الصحيحين  
على ان البيهقي قال لا تعارض فان الصلاة التي كان فيها اماما  
صلوة الظهر يوم السبت والاثنين والتي كان صلى الله عليه  
وسلم فيها مأموما صلاة الصبح يوم الاثنين فلا يخالف هذا كذا  
في الكبير قوله واما الماسح على الخف بضم الخاء المعجمة وتشديد  
الفاء بالتركية ايج اديكي كه اياغه كيرل مست ديمكله معروفدر  
قوله او على الجيرة بفتح الجيم وكسر الباء ومده بالتركية فانمش  
قيريق ككه صارقي واكصاري لان اغاج برچه لرى قوله فانه اى  
الماسح يصح ان يكون اماما للغاسلين بالاتفاق اما الماسح على الخف  
فللاجاع على انه طهارة غير ضرورية فلم يكن بينه وبين غسل  
الرجلين فرق وكذا مسح الجيرة فانه بمنزلة الغسل لما تحتها  
على ما قالوا وليس كطهارة المستحاضة قوله للاصحاب وذلك  
لان المعذور يصلي مع الحدث حقيقة \* وانما جعل حديثه في حكم  
العدم للحاجة الى الاداء فكان اضعف حالا من الصحيح ولو زال  
عذره اثناء الصلاة لا يبنى عليها لانه بناء القوي على الضعيف  
ثم ان هذا لو قارن الوضوء بالحدث او طرء الحدث عليه بان سال  
الجرح بعد الوضوء فلا يصح اقتداء الصحيح له واما لو انقطع  
عذره فتوضأ وصلى على الانقطاع فهو في حكم صحيح يصح  
اقتداء الصحيح به كذا نقل عن التنوير قوله وكذا لا تصح  
امامة الامي وهو منسوب الى الام سمي به الجاهل لكونه كما ولدته

٩ بين الحديثين

امه في عدم علمه \* ونقل عن التنوير وشرحه ان الامي هو الذي  
لم يكن حافظا لآية واحدة والقارى من كان حافظا لآية  
واحدة انتهى \* فيجوز اقتداء من يحفظ التنزيل به لان فرضا  
يتم بذلك المقدار كذا في حاشية اخي جلي قوله وكذا العارى  
للابس اى لا تصح امامة العارى له فلو ام الامي للقارى والعارى  
للابس لم يصح صلاة الامي ايضا عند الامام لتركه القراءة مع  
الامكان بان يقتدى الامي القارى فان قراءة الامام قراءة للمأموم  
وتصح صلاة الامام العارى وان لم يصح صلاة اللابس اذ لم يترك  
اللبس مع الامكان بان يقتدى اللابس لان لبس الامام لبس  
لبس للمأموم فافترقا \* وقالا تصح صلاة الامي والعارى في المسئلتين  
كذا في ابن آطهوى نقلا عن الدراية قوله ولو اما من هو  
بمثل حالهما اى لو ام معذور بمعذور بمثل عذره وكذا الامي  
الامي مثله جاز حتى لو اختلف العذران او ام معذور بعذرين  
معذور بعذر واحد لم يصح كذا نقل عن الدر والدراية  
قوله فصل في بيان احكام المياه لما فرغ من بيان الوضوء  
والغسل والتيمم شرع في بيان الاتهما \* فان قلت ان المص  
ذكر الوضوء ثم الغسل ثم التيمم وقد اصاب لموافقه بالقرآن  
فاوجه تأخير آلة الوضوء والغسل عن آلة التيمم التي هي الصعيد  
قلت وفقكم الله تعالى وايانا الى الحق ان بيان الصعيد متصل  
بالتيمم في القرآن بخلاف آلة الوضوء والغسل التي هي الماء والمياه  
بكسر الميم وفتح الياء جمع ماء مدا اوقصرا بطريق جمع الكثرة  
وفى جمع القلة امواه بفتح الهمزة اصله موه بالفتحتين قلبت واوه  
الفا وهما وهمة وهو جسم لطيف سيال به حيوة كل نام كذا

٩ واحدا

مطلب  
بيان احكام المياه



في الحاشية نقلا عن شرح التنوير قوله وازالة الخبث ذكره  
استطرادا والمقصود هو بيان آلة الوضوء والغسل قوله بماء  
مطلق وهو الماء الذي بقي على اصل خلقته ولم يخالطه نجاسة  
ولم يغلب عليه شيء طاهر كماء السماء والعيون لقوله صلى الله  
عليه وسلم الماء طهور أي الماء المطلق مطهر كذا في ابن ملك  
قوله من غير حاجة الى ذكر قيد فاضافة الماء الى محله كماء البئر  
او الى صفته كماء المذ ٩ او الى مجاوره كماء الزعفران ليست بقيد  
والزعفران بفتح الزاء والفاء وسكون العين مشهور بالتركي ركوبك  
قحولي چېكدر جمعي زعافر كلور ترجان ايله تراجم كي قوله  
كماء السماء الخ وكذا البرد والجد والتلج المذابة وكذا الندي  
وماء زمزم بلا كراهة وعن احمد يكرة بماء زمزم وهو الاولى  
للمخروج من خلاف العلماء صكذا في الحاشية والبرد بالفتحين  
طولوكه كوكذن يغار حب السحاب دبرل والجد بالفتحين  
بوز كه صودن طوكر يقال جدد الماء جودا اذا اشتد جوده  
من باب دخل يدخل والتلج بالتركية فاركه كوكذن يغار ياضدر  
وهذا الماء ماء مطلق فاضافته الى محله او الى صفته او الى مجاوره  
مثلا كما مر آنفا لا يخرج عن كونه ماء مطلقا فانه لبيان محله  
ووصفه ومجاوره واما الماء المقيد فهو ما لا يتبادر من اطلاق  
الماء عليه بل لابد معه من قيد حتى يفهم انه أي ماء كماء التفاح  
وماء البطيخ وغيرها قوله وماء الاودية بفتح الهمزة وسكون  
الواو جمع الوادي على خلاف القياس والانهار جمع نهر معناها  
بالتركية دره كه ايجنده صواقار قوله وماء العيون بضم العين  
والياء وكذا الاعيان بفتح الهمزة والاعين بفتح الهمزة وسكون

٩ والمد بفتح الميم وتشديد  
الداال بالتركية سبيل  
صوبي ديمك

العين وضم الياء جمع العين والينابيع جمع ينبوع بفتح الياء وضم  
الياء الموحدة بالتركية صو حقان يرلر قوله وماء البحار بكسر  
الياء وفتح الحاء وكذا البحار بالفتح والبحور بالضمين جمع البحر  
بالتركية دكر دريا كه برلر مقابلدر قوله او خلفها اي  
خلف الوضوء والغسل وهو التيمم \* سميت النجاسة الحكيمة  
حكيمة لاختصاص تحقيق النجاسة بحكم الشرع قوله وهي ماء  
موصولة او توصوفة والرابط ضمير لاجله ولانه متعلق بحكم  
واما كلمة عند فتعلقة بوجوب الوضوء لقوله او حقيقية وهي  
النجس العين ٩ سميت بها لتحقيق عين النجس حقيقة بعد الحكم  
بانها نجسة \* والاصل في ذلك قوله تعالى وينزل عليكم من السماء  
ماء ليطهركم به \* دل بعبارة على كون ماء المطر مطهرا وبدلالة  
على كون سائر المياه المطلقة مثله مطهرة مالم يغيرن لها عارض  
يزيل ذلك الحكم عنها كذا في الكبير قوله ولا يجوز الطهارة  
الحكيمة اي الوضوء والغسل قوله كالرياس بكسر الزاء  
وسكون الياء بالتركية ديباج كه قوزي قولاي ديد كاري ايشيه  
اوتدر شرابن ايدرلر قوله وماء الثمار بكسر التاء المثناة وفتح  
الميم جمع ثمر بالفتحين بالتركية مينوه زهرنه دن اولورسه والتمر  
اسم جنس شامل للقليل والكثير \* ويجيء في جمعه ثمار كجبل  
وجبال وثمر بالضمين جمع ثمار ككتب وكتاب ويجيء ثمرات  
واثمار وثمر قوله مثل التفاح بضم التاء وتشديد الفاء بالتركية  
المه يمشي قوله وماء البطيخ بالكسر والتشديد قاون وقارپوز  
ايكنسته يله شاملدرا كثر شيوعى قاوندر قارپوزه بطيخ اخضر  
ديرلر قوله والقناء بكسر القاف وضمها وتشديد التاء بمعنى

٩ التي حكم النسر بوجوب  
ازالتها من البدن اذا وجدت  
فيه عند ارادة الصلاة  
اي يزيل العارض ذلك  
الحكم اي حكم المذهب  
عنهما اي عن المياه  
الخلاصة



الخيار عطف التفسير قوله وهو الماء الذي طبخ اي الباقلاء وقد  
قوله ومنزل المرق بفتح الميم والراء بالتركية شوربا كه طعام  
نوعه ندر قيل وفي بعض نسخ الكبير وماء المرق وهو الانسب  
في المقام قوله وماء الزردج وهو ما يخرج من العصفر بضم  
العين والفاء وسكون الصاد والراء بالتركية قابوغي صاري  
بويارايي قرمزي بوياربرجكدر قوله المنقوع صفة  
العصفر وهو الماء الذي حبس فيه العصفر ولا يصنع بذلك  
الماء شيء قوله وهذا اي ماء الباقلاء وقريناه اي عدم جواز  
الطهارة الحكمية بها قوله اذا كان تخينا اي كثيفا وغلظا  
قوله على اصل سيلانه اي باقيا على اصل جريانه يجوز الطهارة  
الحكمية به اي بذلك الماء كماء السيل قوله والمراد ايضا اي  
كماء قيد ماء الباقلاء ما خربه اي بالزعفران والخنثور بضم الخاء  
المعجمة والياء المثلثة من الباب الاول بمعنى الغليظ ضد الرقيق  
وقوله وخرج عن الرقة عطف تفسير قوله وبكل مايع طاهر  
عطف على بالماء سواء لم يكن ماء كالحل او ماء مطلقا او مقيدا  
فقوله وبكل مايع الخ تعميم بعد التخصيص بالنظر الى قوله  
بالماء المقيد وقوله وبما ذكرنا من الماء المقيد تخصيص بعد  
التعميم كذا قيل قوله جميع اجزائه اي اجزاء ما ينصرف  
من الماء المقيد والمابع اي بالعصر وتزول ايضا بالجفاف قوله  
واحتزبه اي بقوله يمكن ازالته به عن العسل والسمن بفتح  
السين فيهما بالتركية بال وياغ ديمك لان تدبيقه ودسومته  
لا تزولان بالعصر والجفاف والدبق بفتح الدال وسكون الباء  
بالتركية ياشقلى والدسومة بالغميتين ياغليلق جرب معنائه

قوله

و قريناه اذا كان تخينا  
لا يجوز الطهارة بها كذلك  
ماء الزعفران مقيد بالخنثور  
في عدم جواز الطهارة به

قوله لان فيه اي في اللبن دسومة ويمكن ان يكون المراد به  
ما زال عنه الدسومة وبقي خالصا كالماء كما يشاهد قوله  
وبما ذكرنا انفا عطف على قوله بكل مايع مر بيانه قريبا قوله  
بالعسل او الدبس بالكسرتين بالتركية خرما بكمرزي اطباقتده  
والمراد هنا هذا بقرينة الربوب وهو بالضم جمع رب بضم  
الراء وتشديد الباء بالتركية اوزم صوبي كه ادنى طبخله ثلثدن  
اقل كتمش اوله قوله كالزيت والسيرج بكسر الشين وده  
وقح الراء بمعنى دهن السمسم والدهن بالضم بالتركية اوتدن  
ويمشدن وچچكدن وحبوباتدن اولان ياغ مطلقا قوله  
لايزيلها اي الغسل بتلك النجاسة الحقيقية قوله وعند محمد  
وزفر والائمة الثلاثة لا تجوزاه بناء على ان زوال النجاسة بالماء  
المطلق على خلاف القياس لان الزوال بالماء غير معقول المعنى  
لان الماء لما ورد على المتنجس تنجس والماء المتنجس لا يزيل النجاسة  
الا ان هذا القياس ترك في الماء وقلنا انه يزيل النجاسة لثبوته  
بالحديث وبالاجماع وبالضرورة فلما كان غير معقول المعنى  
امتنع قياس غير الماء على الماء بذلك المعنى وقالوا كونه غير معقول  
المعنى ممنوع بل زوال النجاسة بالماء امر معقول لان الماء لما ورد  
على الشيء المتنجس انتقل نجاسته الى الماء وسالت معه ولهذا  
يتلون الماء يلون النجاسة التي لها لون ويتلاشي ذلك اللون شيئا فشيئا  
حتى يزول اللون بالكلية زوالا محسوسا لا شك فيه فثبت ان زوالها بالماء  
امر معقول والمابع مثله في الازالة والقلع فيتعدى حكم الماء المطلق  
الى المابع وهي الازالة كذا في الكبير تفصيله قوله ويجوز الطهارة  
اي الحكمية والحقيقية قوله بماء مطلق لكن خالطه شيء طاهر قوله

اي كون ازالة النجاسة  
بالماء المطلق على خلاف  
القياس وغير معقول  
المعنى ممنوع



في جميع اوصافه فتغير جميعها فقوله فغير احد اوصافه ناظر  
الى المخالف في بعض الاوصاف واما المخالف في الوصفين فعملوه  
من مسألة المخالف في الجمع قوله والماء الذي يختلط به الاثنان  
عطف على قوله بماء ومثال الجميع كما ان ماء المد مثال البعض  
اي الماء الذي يختلط به الاثنان بضم الهمة او الكسرة بالتركية  
جوغان ديدكلى نسبه قوله بشرط ان تكون اه متعلق بقوله  
وتجوز الطهارة قوله هذا اي جواز الطهارة بالاشياء المذكورة  
لبس مطلقا بل اذا لم يزل عنه اسم الماء من زال يزول زولا بالفتح  
وزوالا من الباب الاول فقط فيما رأينا من مختار الصحاح والاشارة  
في الاخترى ووانقولى بمعنى الانتقال من مكانه اي اذا لم يخرج  
عن اطلاق اسم الماء قوله وبشرط ان يكون رقيقا بعد  
واشترط المص عدم زوال اسم الماء يعنى عن هذا الشرط  
فان الغليظ قد زال عنه اسم الماء اذ لا يطلق عليه انه ماء بل  
اشترط الرقة تفسير لزوال اسم الماء وهو الضابط عند مخالطة  
الاشياء الجامدة للماء من غير طبع قوله فحكمه اي اذا وجدت  
هذه الشرائط في الماء الذي خالطه شئ طاهر فحكمه في التطهير  
حكم الماء المطلق قوله والا اي وان لم يوجد واحد منها  
فلا يجوز به الوضوء وغيره قوله وهذا اي جواز الطهارة بالماء  
المختلط قوله ولا عبرة باللون والطعم والريح اي لا عبرة بزوالها  
وفيه خلاف الأئمة الثلاثة فيما اذا كان الخالط مما يستغنى عنه  
كالزعفران والاشنان بخلاف ماء المداي السيل فان التراب الذي  
يجرى عليه الماء لا يستغنى عنه واما الاثنان ونحوه فيستغنى عنه  
ا فلا يبقى الماء مطلقا عند المخالطة حيث يقال ماء الاثنان وماء الصابون

اي ذا المين اوبعد  
الاختلاف

ونحو

ونحو ذلك ونحن نقول ان هذه الاضافة لتعريف الجاور  
كماء البئر ٩ لا لتعريف الذات فلا يفيد التقييد بشئ  
وقد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بغسل  
الذي وقصته ناقته اي كسرت عنقه ناقته بالسقوط منها ماء بماء  
وسدر بكسر السين وسكون الدال بالتركية براغاج كه اوراقى  
دوكوب انكله جامده يونورل هكذا في الكبير وفي ابن آظهوى  
وقع اوقعته دابته ومعناه الله اعلم بمراد حبيبه صلى الله عليه وسلم  
اسقطته وكسرتة واللون بالفتح بالتركية رنك كه بياض وسواد  
وحزرت والطعم يفتح الطاء وسكون العين لذت وداد والريح  
بكسر الراء ومده بالتركية فحور ورايحده قوله لا يجوز اي  
التوضي به وضابطه بقاء سرعة السيلان فان ماء السيل مادام  
رقيقا يسيل سريعا كسيلانه عند عدم المخالطة فيجوز والا فلا  
قوله اذا التى الزاج بالتركية قره بويه في الماء حتى اسود اصله  
اسود دمن سود من باب احرفادغم الدال بالدال اي صار الماء  
سوادا قوله جاز الوضوء به مع تغير اوصافه الثلاثة لرقته وسرعة  
سيلانه والعفن يفتح العين وسكون القاء بالتركية مازوكه  
دباغلا استعمال ايندلى قوله اذا نفع في الماء مجهول اي اذا التى  
في الماء وجس فيه مدة يجوز الوضوء به والخمصة بكسر الحاء  
المهملة وفتح الميم المشددة وكسر ها بالتركية نخود كه  
حبو باتندى قوله ان كان الماء بحال لو برد مجهول من باب  
التفغيل من التبريد بالتركية صغومق قوله لا يثنى اي لا يكون  
كثيفا ولا يخرج عن رقة الماء قوله والا اي وان كان الماء  
كثيفا بعد التبريد بحيث يخرج الماء عن رقة وطبعه فلا يجوز

٦ وماء العين  
٦ ففات الوقص يفتح انواو  
وسكون القاف بالتركية  
٦ يبنى افا تفتح



الوضوء به لان الاصل ان التقيد للماء يحصل ٩ باحد شيئين  
 اما بغلبة الممتزج ٤ وهي اى الغلبة بسبب كثرة اجزاء الشيء  
 المخلوط بالماء او بكمال الامتزاج وكمال الامتزاج اما بتشرب  
 النبات الماء حتى يبلغ مبلغا يمنع خروج الماء عن النبات الا بالعلاج  
 او بالطبخ الكامل فحينئذ يخرج الماء المطلق عن طبعه وهو  
 سرعة السيلان فيتبخن اذا برد غالبا قوله لو توضأ بماء اغلى اه  
 ماض مجهول من الاغلاء بالتركية قينامق اصله غلى يغلى  
 من الباب الثاني قوله جاز الوضوء به اى بالماء المغلى مالم يغلب  
 اى ما دام عدم غلبة الاثنان او الآس على الماء باخراجه  
 عن رفته قوله وكذا لو بل الخبز ماض مجهول اى الى الخبز  
 فى الماء وجس فيه قوله ثخينا بالخبز اى كثيفا وغلظا  
 بامتزاج الخبز لا يجوز الوضوء به قوله ولم يحدد له مجهول  
 من جدد يحدد من باب التفعيل قوله بناء على ما تقدم مرارا  
 فالحاصل ان المعتبر فى صيرورة الماء مقيدا بمخالطة الحامد زوال  
 رفته واما مخالطة المايح فان كان مخالفا للماء فى وصف واحد  
 كماء البطيخ الذى يخالفه فى الطعم وماء الورد الذى يخالفه  
 فى الرائحة فالمعتبر غلبة ذلك الوصف وان خالف الماء فى وصفين  
 كاللبن يخالفه فى اللون والطعم فالمعتبر ظهور غلبة الوصفين  
 وان كان يخالفه فى الاوصاف كلها كالحل فالمعتبر غلبة اكثرها  
 وان كان لا يخالفه فى شئ من الاوصاف الثلاثة كالماء المستعمل  
 على ما عليه الفتوى انه طاهر غير مطهر وكاء الورد المنقطع  
 الرائحة فالمعتبر كون اجزائه اكثر من اجزاء الماء وكذا اذا كانت  
 مساوية احتياطا حتى يضم اليه التيمم عند المساواة اذا لم يجد

غيره

٩ اى كون الماء ماء مقبلا  
 حاصل باحد شيئين  
 ٤ اى اختلط

غيره واما الماء الذى يقطر من الكرم فى المحيط لا يتوضأ به  
 لكمال الامتزاج وقيل يجوز لخروجه من غير علاج والاول  
 احوط كذا فى الكبير قوله لان غالب الظن علة لقوله او غلب  
 على ظنه قوله فى العمليات واما فى الاعتقادات فلا بد فيها  
 من اليقين فههنا اصول احسدها اليقين لا يزول الا يقين مثله  
 وثانيها الظن المجرد لا عبرة به وثالثها الظن الغالب معتبر كاليقين  
 فى العمليات ورابعها الاصل فى الماء وغيره الطهارة كذا  
 فى الحاشية قوله ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه ولم يغلب على ظنه  
 وقوع النجاسة فيه وهو شامل لترجح جانب الطهارة والشك  
 وهو تساوى طرفى الوقوع وعدمه قوله ولا يترك ذلك الماء ولا يذبح  
 التفحص والسؤال ٩ مالم يغلب على الظن عروض النجاسة له  
 بقرينة ظاهرة لما فى الموطأ عن عمر بن الخطاب وعمر بن العاص  
 انهما مرا برجل على حوض يسقى فقال عمر يا صاحب الحوض  
 هل ترد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض  
 لا تخبرنا كذا فى الحاشية قوله يذهب بنية بكسر التاء الفوقية  
 وسكون الباء بالتركية صمان ديمكر اى يخمله ويذهب بسبب  
 الجريان قوله شئ نجس كالجيفة بالتركية لاشء حيوان قوله  
 لا يتنجس الماء اى الماء الذى تحت النجاسة واسفلها قوله لانها  
 اى النجاسة فى الجيفة ونحوها لا تستقر ولا تلبث مع جزيانه بل تذهب  
 لان ما يتخلل من اجزائها يذهب مع الماء ولا يلبث وعدم ظهور الاثر  
 فيه يحقق عدم الاستقرار لان عدم الاثر دليل على عدم المؤثر قوله  
 اى بن بفتح الدال وتشديد النون بالتركية كوب جب كى  
 قوله فى الفرات بضم الفاء وفتح الراء اى الماء الاعذب ويطلق

٩ بان يقول هل هو طاهر  
 ام لا  
 يقال فى الحاشية والحاصل  
 ان وجوب الاحتراز عن  
 النجاسة ليس لذاتها بل  
 لوصفها المنفر من الرج  
 المنشئ والطعم البشع واللون  
 القبيح فاذا لم يتيقن بوجود  
 ذلك الوصف فلا يجب  
 الاحتراز قاله بعض  
 الافاضل انتهى



على نهر الكوفة قوله اذا لم يتغير احد اوصافه فان عدم  
التغير وعدم ظهور الوصف دليل على عدم اتصال النجاسة  
بالحل الذي توضح منه \* نعم يحتمل ان يتصل به اجزاء غير مدركة  
لكنه توهم لا يزول به اليقين الذي هو الطهارة قوله صفوفا  
ككصف الجماعة في الصلاة متوضئين جمع صف قوله  
هذا هو الصحيح فان الماء المستعمل مائع طاهر وقد بين ان المائع  
الطاهر اذا خالط بالماء المطهر بصيغة اسم الفاعل فالعبارة  
للغلبة والاستواء فاذا لم يغلب المائع الطاهر الماء المطهر ولم يساوه  
فيحكم بظهورية الماء لغلبة الماء الجاري الوارد على غسالة  
التوضي بل اريب؟ وخلافه احتمال لا يزول به اليقين قوله خلافا  
لمن زعم انه لان الزاعم زعم ان الماء المستعمل نجاسة لكن الصحيح  
المفتي به انه طاهر غير مطهر ولذا قال المصنوع هو الصحيح قوله  
ساقية صغيرة اي ماء نهر صغير يقال بالتركية ارق صوبي  
قوله اوشاة بالتركية قيون ديمك اي شاة مية قوله وعمرها  
اي ستر الجيفة بحيث لا ترى من تحت الماء قوله والا اي وان لم يكن  
الغلبة للماء الذي لا يلاقى هكذا بل كانت الجيفة تظهر من تحت  
الماء فلا يجوز الوضوء من اسفلها وقوله تسنين مضارع  
من اسنين على وزن استفعل اصله بين بمعنى ظهر قوله اذا جرى  
في ميزاب السطح بفتح السين بالتركية طام اوستي والميزاب  
بالكسر اولق كه اذن يغمر صوبي اقرار جمعي موازب كلور  
قوله لا يجري عليها اي لا يلاقى اكثر الماء بالنجاسة قوله او اكره  
وهذا زائد بعد قوله او نصفه قوله ولولم يتغير اي احدا ووصاف  
الثلاثة قوله من السقف بفتح السين وسكون القاف بالتركية

فمن يخرج ماء النهر  
المطهريه بالنسبة الى  
كل متوضي  
قوله والا اي وان لم يكن  
الى آخره لا يخفى انه تكرار  
لكون الماء نجسا للملافة  
اكثره النجاسة وتجبسه  
الماء الباقي لغلبته عليه  
وبهذا اول ابو جعفر  
والهند وابي الروي عن  
ابي يوسف وهو اختياره  
كذا في الكبير

اولك طواني سقف البيت معنائه وجعه سقف وسقف بالضمين  
فيهما قوله او من النقب بفتح الناء وسكون القاف بالتركية  
ذلك وجعه ثقب وثقب بالضمين فيهما ايضا قوله سواء عمت  
النجاسة اكثر السطح اي سواء وجدت النجاسة في اكثر  
السطح او لم توجد فيه قوله لعدم تحقق نجاسته اي لعدم  
حصول اليقين بمخالطة المطر للنجاسة فوره الشك مع  
ان ظهورية المطر متيقن فلا يزول بالشك قوله والنصف  
له حكم الاكثر للاحتياط وحينئذ لا بد من اعتبار النصف فيما  
ذكر في التوازل قوله حتى يمر عنده اي عن موضع الجاري  
الماء المستعمل فيخرج المتوضي عن خلاف من قال انه نجس  
فان الخروج عن خلاف الماء مستحب \* وانما قال المصنوع ينبغي  
ولم يقل يجب لانه لا يخفى ان الغسالة لا يغلب الماء الجاري الطاهر  
ولا يكون مساويا له حتى يخرج عن الطهورية على كل قول  
قوله قال بعضهم يجعل اي في صورة الجريان ضعيفا قوله  
وبقي جريه اي سد الماء سدا بحيث انقطع وبقى جري ما انفصل  
منه فان هذا المنفصل يعد ايضا جاريا يجوز الوضوء به وكذا  
لو حفر من حوض صغير نورا اوصب رفيقه الماء في طرف الميزاب  
وتوضأ فيه وعند طرفه الآخر انا يجمع الماء فيه جاز توضؤه به  
ثانيا ثم وثم كذا في ابن آطه وي قوله اي في كونه جاريا  
اي في اول مرتبة اطلق على الماء جاريا في الحكم الشرعي قوله  
ان ذهب به تبين بكسر التاء وسكون الباء بالتركية صمان اي حمل  
الماء التين واذبه فهو الماء الجاري قوله اي يتكشف ما تحته  
اي ما تحت الماء من الارض ويظهر التراب اذا رفع الماء واخذ

وان وقع فيه الماء المستعمل  
او النجاسة ولم يظهر اثرها  
كذا في الكبير



بالكف فيحكم ح بان الماء ليس بماء جار قوله والاول اشهر  
اه وحكمه عدم التجسس بالنجاسة مالم يظهر اثرها فيه اى  
فى الماء الجارى من لون او طعم او ريح الا ان باشرها كالتصل  
بالجيفة كما تقدم قوله بغلبة الماء الجارى عليه اى بسبب كون الماء  
الجارى غالباً على الماء الراكد \* لبس فى كلام المص ما يدل على  
الغلبة بالاجزاء بالراء المعجمة \* نعم فيه ما يدل على الغلبة بالاجزاء  
بالراء المهملة وهو قريب مما قال فى الدر المختار ان المختار طهارة  
الماء المتنجس بمجرد جريانه فتنبه كذا فى حاشية ابن آطه وى  
قال فى الهداية الماء المستعمل لا يظهر الاحداث خلافاً للمالك  
والشافعى وهما يقولان ان الطهور ما يظهر غير مرة بعد اخرى  
كالسف القطوع انتهى \* واختلف العلماء فى ان الماء باى شئ يضر  
مستعملاً ٩ فعند ابى حنيفة وابى يوسف بازالة الحدث الحكيمى  
وبالاستعمال على نية القرية والطاعة وعند محمد لا يصير الماء مستعملاً  
بازالة الحدث فقط يدون النية الى القرية فاذا اغتسل المغتسل  
او توضأ المتوضئ تقر بالى الله يصير الماء مستعملاً اتفاقاً وان اغتسل  
الجنب او توضأ المحدث تبرداً فقط لا يصير مستعملاً عند محمد رحمه الله  
تعالى وقال لا يصير مستعملاً \* له ان يصير وزر الزكوة وسخاً بالنية  
حتى صارت حراماً على بنى هاشم فيكون الماء مستعملاً بالنية  
لا بازالة الحدث \* ولهما ان الماء يصير مستعملاً بانتقال الاثم  
وهى نجاسة فى الحقيقة اى بازالة الماء الاثم فيصير مستعملاً  
بانتقال الحدث ايضا لان كل واحد منهما نجس بخلاف الزكوة  
لان فيه ضرورة يستثنى عن قواعد الشرع كذا فى التوفيق  
اقوله فصل فى بيان احكام الحياض لما بين احكام المياه

بانواعه

بانواعه وافراده شرع فى بيان احكام الحياض والماء الراكد  
والحياض بكسر الحاء وفتح الياء وكذا الاحياء بفتح الهمزة  
جمع حوض بفتح الحاء وسكون الواو وهو مكان يتخذ لاجل  
اجتماع الماء فيه والراكد بمعنى الساكن مأخوذ من ركذركد  
ركوداً من باب نصر بمعنى السكون قوله الاصل عندنا  
المراد به هنا ما يبنى عليه الحكم الشرعى قوله وان لم يظهر  
فيه اثرها اى اثر النجاسة من لون ونحوه سواء كان الماء الراكد  
قلتين او اكثر وكلمة ان وصلية اى ولو لم يظهر فيه اى فى الماء  
اثرها قوله خلافاً للمالك مطلقاً حيث قال لا يتنجس مالم يظهر  
فيه اثر النجاسة من الاوصاف الثلاثة سواء كان الماء قليلاً  
او كثيراً قوله وللشافعى واحد فى القلتين ما فوقه اى اختلقا  
فى القلتين ما فوقهما وهو الصواب لان الشافعى واحد يوافقان  
مشايخنا فيما دون القلتين \* وما ذكر فى الشرح من افراد الضمير  
فى فوقه سهو من الناسخ والقلة بضم القاف وتشديد اللام  
المفتوحة يراد بها هنا مائتان وخمسون رطلاً والرطل مائة وثلاثون  
درهما فيكون مجموع القلتين خمسمائة رطل بالبغدادى دليلهم  
مذكور فى الكبير واما دليلنا فقوله صلى الله عليه وسلم فى الصحيحين  
لا يبولن احدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل فيه ثم هنا للتراخي  
فى الرتبة ومعناه تبعد الاغتسال مما بال فيه كذا فى ابن ملك  
وفى رواية لا يغتسل احدكم فى الماء الدائم ٩ وهو جنب ولا فصل  
فيه بين دائم ودائم فهو على العموم مالم يصرف فى حكم الجارى  
بعدد الخلوص ٤ الى غير محل النجاسة او فى حكم البحر فى عدم  
تحرك احد طرفيه بحركة الطرف الآخر ولا يقال يحمل النهى ٨

١ اى الساكن  
٢ فى ابن ملك  
٣ اى بعدم نفوذ النجاسة  
٤ الى محل غير محل النجاسة  
٥ التى وقعت فيه  
٦ فى الحديث

٩ قال فى الكفاية والماء  
المستعمل هو ما ازيل به  
حدث بان يتوضأ تبرداً  
وهو محدث او استعمال  
فى البدن على وجه القرية  
بان يتوضأ وهو طاهر  
بنية الطهارة وتفصيل  
الائمة فيه  
٤ اى من الحدث والاثم  
مطلب  
فى بيان احكام الحياض



على التنزيه لانا نقول انه مطلق يوجب التحريم اذا عرى  
عن التأكيذ فكيف وقد اكده والقياس يقتضي تنجس الكثير  
ايضا لان الجزء الملا في النجاسة يتنجس بملاقاة ثم يتنجس  
الجزء الذي يجاوره ثم وثم لكن تركا القياس في الكثير للضرورة  
واقوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطهور ماؤه فبقى  
ما عداه على اصل القياس كما في الكبير تفصيله والغدير العظيم  
وهو بفتح الغين المعجمة وكسر الدال ومدّها بالتركية جقوق يركه  
ايجنده صوايركاور وجعه خدر بالضم فالسكون وغدران ايضا  
مبتدأ خبره قوله كالماء الجاري بالاتفاق الا ان بعضهم قال  
الغدير العظيم ما لا يتحرك طرفه يتحرك الطرف الاخرى او حرك  
احد الطرفين بحركة الاستعمال لا يتحرك الاخر من ساعده  
ولو تحرك بعد المكث لا يضر لان الماء بطبيعته سيال يخلض بعضه  
الى بعض بالاضطراب فروى عن ابي حنيفة ان التحريك يعتبر  
بتحريك الاغسال يعني لو اغسل انسان في جانب لا يضطرب  
الطرف الاخرى لا يرتفع ولا ينخفض فهو كبير وعن ابي يوسف  
بتحريك اليد وعن محمد يعتبر بتحريك التوضي وقال بعضهم  
ان الغدير العظيم يفوض الى رأى المبلى فان غلب على ظنه  
وصول النجاسة الى الجانب الاخر لا توضع لانه ليس بعظيم  
والا توضع لانه عظيم كذا في ابن ابي عمير وهو الاصح  
عند جماعة منهم الكرخي وقال بعضهم وهم عامة المشايخ  
ما كان عشرا في عشر \* قال ابو الليث وعليه القوي قوله  
فالاصح ان جوانبه اي جوانبه الاربعة \* وقيل المختار انه  
سته واربعون وقبل ثمانية واربعون قوله فاختار قال مولانا

٦ نبون التاكيد

ما في اصل بعضه الى بعض  
اجزاء الماء بالتحريك  
والاضطراب من باب  
نصر ينصر  
كنا في تساوي  
فاضنيان

ملا خسرو والصحيح قال في الكبير في قوله فاختار رواه ابو يوسف  
عن ابي حنيفة والغرف بفتح الغين المعجمة وسكون الراء اخذ مقدار  
الكف والمراد هنا غرف الوضوء وقيل غرف الاغتسال كذا في  
الحاشية قوله والمراد بالذراع ذراع الكرباس بكسر الكاف وسكون  
الراء بالتركية كان بزي وجعه كرايس \* قال الواو الجي والمجتي  
والهداية انما يعتبر هذا توسعة على الناس لانه اخضر وايسر كذا  
نقل عن الدراية قوله مع اصبع قائمة في القبضة الاخيرة وهو  
الذي يسمى ذراع المساحة وهو مختار قاضيخان حتى قال فيه  
وهو الصحيح لان ذراع المساحة بالمسوحات البق انتهى قوله  
وفيه نظراء \* قال في الكبير فان المقصود من هذا التقدير حصول  
غلبة الظن بعدم وصول النجاسة ٩ والحق ما هو هذا القدر  
بالماء الجاري ونحوه وهذا امر لا يختلف باختلاف الزمنة ولا  
الامكنة بان يقال ان النجاسة لا تصل من جانب الى جانب في ماء  
قدر عشرة اذرع كل ذراع سبع قبضات في الزمان او المكان  
الفلائي لكون ذراعهم كذلك وتصل في الزمان او المكان الفلائي  
لكون ذراعهم ثمان قبضات او اكثر قليلا مل هكذا فيما عندنا  
من نسخ الكبير \* اقول فاللائق في التصوير ان يكون سبع قبضات  
بالنسبة الى قوله وتصل وان يكون ثمان قبضات بالنسبة الى قوله  
لا تصل لان الاكثر له مسافة ابعد من مسافة الاقل في القبضة  
والله تعالى اعلم \* ثم الذراع في الاصل اسم للساعد وهو يدكر  
ويؤنث فلذا حذف التاء في قوله عشرا في عشرا يثار التخفيف  
قوله واذا كان الحوض بالصفة المذكورة فهو كبير لا يتنجس  
بوقوع النجاسة فيه مطلقا اي لا يتنجس في وضع النجاسة

٦ الى النهاية المقدرة  
في الحوض



التي وقعت فيه ولا في غيره واما اذا كان له طول وعمق وليس له عرض ولكن لو بسط اصابع عشر في عشر فلم يذكر حكمه في ظاهر الرواية لكن قال ابو نصر بن رضاء \* وقال ابو سليمان لا والمختار ما قاله ابو نصر ذكره في عيون المذاهب والظهيرية كذا في الحاشية قوله اذا لم يرها اثر اي اذا لم يبصر للجاسة اثرها مضارع مجهول مأخوذ من رأى رأى من الباب الثالث اصله لم يره باسقاط الياء من آخره فلين الهمزة بسلب حركتها فاجتمع الساكنان الراء والهمزة وحذفت الهمزة وتقلت حركتها الى الراء فصار لم ير قوله اذا كانت الجاسة مريئة اي مبصرة بان يكون الجاسة مجسدة او كيفية \* قال في الخلاصة ان الجاسة نوعان مريئة كالدم وغير مريئة كالبول انتهى \* هذا عند اصابتها بالثوب قوله والصواب اذا كانت الجاسة غير مريئة \* قال في الخلاصة في الجاسة المريئة يتنجس موضع وقوع الجاسة بالاجاع ويترك من موضع الجاسة قدر الحوض الصغير واما في غير المريئة فعند مشايخ العراق كذلك اي يترك مقدار الحوض الصغير وعند مشايخ بلخ وبخاري يجوز التوضؤ من موضع وقوع الجاسة انتهى فقوله وبعضهم قالوا الخ يؤذن بان كلمة غير لابد من ذكرها قوله وهو بعض مشايخ العراق لفظ بعض حشو اذا المراد البعض المذكور في المتن مشايخ العراق يظهر من شرح الكبير قوله والحوض الصغير نجس في خمس فما دونها \* لعله اشارة الى ان الحوض الصغير الذي يعتبر اخراجه من موضع وقوع الجاسة من الحوض الكبير لا الحوض الصغير المصطلح والالاختل المراد لان حد الحوض

الكبير

الكبير عشر في عشر فما دونه حوض صغير في المصطلح فليتأمل وفقنا الله تعالى الى السداد قوله وبعض مشايخ بخاري اه صوابه اسقاط لفظ البعض بقريضة ما سبق في الكبير بقوله فعند مشايخ بلخ اه قوله توسعوا فيه اي جوزوا في غير المريئة التوضؤ ونحوه وجعلوه طاهرا كالماء الجاري قوله بان المريئة بقاؤها اي بقاء الجاسة المريئة متيقن برؤية عينها وغير المريئة لا يتيقن ببقائها لاحتمال الانتقال الى محل آخر فيورث الشك قوله فلا يتنجس من الماء شيء لاموضع وقوع الجاسة ولا غيره ما لم يظهر اثر الجاسة قوله ليصير الماء المستعمل شايعا اي منتشرا في الماء بسبب التحريك قوله لكثرة وقوع مثله لاكثر الناس ولانه لا يحتاج في كونه مغلوبا الى الشيوع والانتشار في الماء حتى يحتاج الى التحريك لاجل الانتشار بل هو باول الملاقة يصير مغلوبا والحكم للغالب وليس الماء المستعمل كالجاسة اذ لم يعتبر فيها الغلبة بل قطرة واحدة تنجس دنا والماء المستعمل ليس كذلك قوله وعلى هذا الحكم القياس اشارة الى ان القياس مرفوع ومبتدأ مؤخر وقوله اي يقاس ما اذا كان اشارة الى تقدير مضاف في اول لفظ ما اي قياس ما اذا كان على ان يكون بدلا من القياس مثلا قوله يجوز مطلقا اي سواء كان التوضؤ في موضع وقوع الجاسة او في غيره وسواء توضأ واحدا وجماعة في محل واحد ولا يجوز اه قوله وعليه الغير لعل هذا حشول يوجد في نسخة كثيرة عندنا ولا في الكبير قوله ولو توضأ المتوضئ في اجرة القصب بفتحات الهرة والجيم والميم بالتركية مبشكك واغاج وقامشلق ير ٤ قوله اي في المقصبة اسم المكان بالتركية

١ على اختيار علماء البخاري  
٢ بلخ تباوي خلافا لمشايع  
العراق كما تقدم  
٣ وجعله اجرة الضمين  
٤ واجام بالفتحين واجم  
بالفتحين والاجام بكسر  
الهمزة كله جمع اجرة



قاسم لق وقار قليل بل كن بعد ان يكون الحوض كبيرا بقربته  
 السياق قوله لا يخلص اي لا يصل بعضه الى بعض قوله لم يجز  
 وضوء لعدم استهلاك الماء الساقط من الاعضاء بعدم الخلو من  
 والاختلاط قوله انتساج القرامى بالجيم من نسج الثوب والقرام  
 بكسر القاف بالتركية منقش برده والمراد به هنا ما للترق اصول  
 القصب بعضه الى بعض مثل نسج الثوب حتى يمنع وصول  
 الماء بعضه الى بعض آخر فالظاهر اما تعريف الانتساج  
 باللام واسقاط الياء من آخر القرامى قوله معناها خراء الضفدع  
 اي عذرة الضفدع بكسر الضاد المعجمة وسكون الفاء وكسر  
 الدال جمع ضفادع بالفتحين وكسر الدال بالتركية قور بغداد  
 صوحوانى قوله يقال له الطحلب بضم الطاء وسكون الحاء  
 وضم اللام وفتحها بالتركية بوسن ديرل قوله فهو اي الطحلب  
 راسب اي واصل الى الارض وثابت فيه قوله وكذا الحكم  
 ايضا اي مثل اجدة القصب قوله قد انجمد ماؤه صفة الحوض  
 اي قد صار ماؤه جذا مثل الحجر بسبب البرد الشديد قوله  
 وكان الماء متصلا به اي بالجمد عطف على قوله انجمد وقوله  
 والنقب عطف على الماء او مبتدأ وكفيرة خبره والجملة حالية  
 وقوله في اسفلها ماء صفة حفيرة قوله او ولف فيه الكلب  
 والولوغ بالضمين بالتركية كلب لسانك اطرافه صوبى  
 اجمك ويلامق قوله في ماء قليل فيفسده اي الماء القليل  
 فلا ينتفع به ولا عبرة بما تحته من عشر في عشر وانما العبرة لما  
 في النقب وهو قليل كذا في الحاشية قوله ولم تنفصل بقعة  
 منه اي قطعة من الماء عن سائر الماء قوله بخلاف الصورة

الاولى لان فيها فصل بعض الماء عن بعض ولم يبق المنفصل  
 عشرا في عشر قوله وفي السقف كوة بضم الكاف وتشديد  
 الواو وفتح الكاف لغة فيه بالتركية اوديوارنده وطوانده اولان  
 ذلك قوله والكوة مبتدأ خبره دون عشر في عشر وهذا  
 مراد ايضا في النقب المذكور ولم يذكره لكونه معلوما قوله  
 بوقوع المفسد من التجاسة وغيرها قوله في الخلاف اي بين  
 المشايخ والحكم اي التجسس وعدمه والتفصيل فيما تقدم  
 قوله وان نقب الجمد نقبا دون عشر في عشر فعلا الماء اي  
 استولى وارتفع على الجمد قوله يتجسس عند عامة العلماء الا  
 اذا كان هذا النقب عشرا في عشر فلا يصير نجسا قوله كغيره  
 من الماء القليل اي كغير ما في النقب منه خلافا لما قال البعض  
 ان ما في النقب يعتبر متصلا بما تحته وهو كثير فلا يتجسس قوله  
 اي فلا تزول اشار الى ان لم تزل بمعنى لا تزول وخطأه السارح  
 في الكبير واعترف كره ذلك في كلام المؤلفين قوله ولم تقع  
 غسالته بضم الغين المعجمة وفتح السين الماء الساقط من الاشياء  
 المغسولة والمراد به هنا ما سقط من اعضاء الوضوء من الماء اي  
 غسالة الوضوء في الماء ٤ قوله لا يتجسس لانه حينئذ كان حوضا  
 كبيرا كما ان تحته اذا كان حوضا كبيرا لا يتجسس ولو كان الماء  
 متصلا بالجمد لكن موته بعد التسفل غالبا فيورث السك والاصل  
 في الماء الطهارة فلا تزول بالسك قوله ولو كان ماء الحوض  
 عشرا في عشر فتسفل \* دلت المسئلة على ان ما كان اعلاه  
 عشرا في عشر واسفله ليس كذلك كان حوضا كبيرا ما دام  
 ممثلا فاذا تسفل كان حوضا صغيرا واما ما كان اعلاه دون

٥ بان قال وكثير من  
 المصنفين يستعملون  
 المضارع بعد لم بمعنى  
 الاستفصال وهو خطأ  
 صريح  
 ٦ قوله ولا يتجسس بالغرف  
 بان كان بحيث لو غرق منه  
 لا يتجسس ما تحته من الجمد  
 لم يفيد بوقوع التجاسة  
 فيه وان كان يتجسس او كان  
 دون عشر في عشر ففسده  
 كذا في الكبير

٤ اي من النقب



عشر في عشر واسفله عشر في عشر لم يكن حوضا كبيرا  
فاذا تسفل الماء كان حوضا كبيرا قوله فوقعت النجاسة فيه اي  
في الحوض بعد النزول يتنجس ماء الحوض قوله لان المعتبر  
وقت الوقوع اي وقت وقوع النجاسة في الحوض حتى لو كان  
الحوض وقت الوقوع كبيرا ثم نقص لا يعود نجسا ولو كان  
وقت الوقوع قليلا ثم كان الحوض كبيرا بسبب الامتلاء بعده  
لا يعود طاهرا لما تقدم من ان المعتبر وقت وقوع النجاسة لا غيره  
قوله لكونه كبيرا فصار كما لو كان ممثلا فوقعت فيه النجاسة  
لا يتنجس قوله واختار اي والذي اختاره في الخلاصة  
وقاضيجان ان الماء الخ قوله لا يتنجس الماء في الحوض فالحاصل  
ان الماء اذا تنجس حال قلته لا يعود طاهرا بالكثرة وان كان  
الماء كثيرا قبل اتصاله بالنجاسة لا يتنجس بها اي بالنجاسة  
ولو نقص الماء بعد سقوطها فيه حتى صار قليلا فالمعتبر  
قلة الماء وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء زادت  
النجاسة على الماء او ورد عليها هذا هو المختار كذا في الكبير  
قوله قد تنجس ماؤه اي ماء الحوض وخرج من جانب آخر  
قوله لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان اي مقدار الماء النجس  
الذي فيه اي في الحوض الصغير اشار بايراد قيد المثل الى  
ان خروج عين ما فيه ليس بلازم قوله والخروج من جانب  
آخر ولو لم يخرج مقدار ما في الحوض قوله لانه حينئذ يضرب  
جاريه والجاري لا يتنجس ما لم يتغير اللون او الريح او الطعم  
بالنجاسة والكلام ههنا في غير المتغير قوله حوض صغير متدا  
خبره جملة الشرط والجزاء في المتن والجزاء فقط قوله ووقعت

غسلته اي غسالة الوضوء وهي ماسقط من اعضاء الوضوء فيه  
اي في الحوض الصغير هل يجوز الوضوء ام لا قوله فيكون  
كالجاري الخ لوقال ويعمل بالظاهر ما لم يعارضه دليل لكان  
اولى لانهم حصر وا ان ما هو في حكم الجاري هو الغدير العظيم  
على اختلاف في تفسير الغدير العظيم كما مر قوله الا ان يتوضأ  
في موضع الدخول اي في موضع دخل الماء منه الى الحوض  
او في موضع خرج الماء من ذلك الموضع فيجوز فيهما التوضؤ  
قوله وكذا عين الماء اي موضعه الذي ينبع ويخرج ماؤه  
من تحت الارض يقال لها عين الماء وكذا ينبوع بمعنى عين الماء  
بالتركية صو حقان يرو صويك كوزي وجمعه ينابيع وعيون  
قوله حركة ظاهرة اي قوية شديدة من جانب ينبوع والحال  
ان الماء يخرج بشدة الحركة من مخرج الماء الممتلئ في العين يجوز  
الوضوء فيها قوله والا فلا يجوز حتى يعلم خروجه بلبث  
او غيره هذا وما سبق كله على رواية ان الماء المستعمل نجس  
واما على رواية انه طاهر غير طهور فلا بد لعدم الجواز من غلبته  
اي غلبته الماء المستعمل على الماء المطهر بصيغة اسم الفاعل  
او مساواته كما في السابق بيانه قوله التوضؤ بالنجس كلام ابتدائي  
ان كان ذاتيا مأخوذا من ذاب يذوب بالتركية اريحي اصله  
ذاوب قلبت الواو همزة لوقوعها بعد الالف الزائدة قوله بحيث  
يتقاطر على العضو وان لم يتقاطر عن العضو الى الارض وهذا  
مذهب ابي يوسف \* ويمكن تطبيق كلام المص على قولها بايراد  
لفظ عن بدل على بل الظاهر هذا \* ويحتمل ان يكون مراد المص  
على مذهب الامامين بحمل لفظ على بمعنى عن قوله ولا يجزيه

٩ كروى عن ابي حنيفة  
وابي يوسف اخرج في المنهور  
بنجاسة الماء المستعمل كذا  
في قاضيجان  
كما هو مذهب محمد  
رحمه الله



من جرى يجزى من باب ضرب ناقص بآى ويحتمل كونه المهور  
اللام لان المعنى فيهما واحد بمعنى لا يكتفى امراره اى الصاق  
النج على العضو من غير سيلانه وتقاطره قوله من الحوض فيه  
اى فى ذلك النهر قوله فى موضع اى فى موضع آخر وحفر  
رجل منه كذلك نهرا آخر قوله فتوضا اى الرجل منه اى  
من النهر الثانى ثم حفر منه آخر فاجرى وتوضا ثم آخر كذلك  
قوله جاز وضوء الكل هذا ان حل على مذهب من قال بنجاسة الماء  
المستعمل فتوجيهه ان حكم الاستعمال لا يعطى له الابعاد الاستقرار  
فى موضع ولم يوجد الاستقرار فلم يكن مستعملا او يقال  
ان المختار طهارة المنجس بمجرد جريانه وان حل على مذهب  
من قال بطهارة الماء المستعمل فهو مغلوب وليس للمغلوب  
حكم كذا فى الحاشية قوله الا فى موضع الجريان اى لا ينعقد  
الماء المستعمل عن الاعضاء الا فى موضع يجرى فيه الماء فيكون  
اى الماء المستعمل تابعا للماء الجارى خارجا عن حكم الاستعمال  
قال قاضى خان لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالماء الذى  
استعمله الاول يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه فى المكان الثانى  
فلا يظهر حكم الاستعمال اما اذا لم تكن بينهما مسافة فالماء  
الذى استعمله الاول قبل ان يرد عليه ماء جار يجمع فى المكان  
الثانى فيصير مستعملا فلا يظهر بعد ذلك انتهى وقوله فلا يظهر  
بعد ذلك بناء على نجاسة الماء المستعمل وسأى الكلام على  
ان شاء الله تعالى والله الهادى الى الرشاد قوله حتى لو كان  
ساكنا لم يغترفوا ولم يجر الماء من الانبوب بالضم بالتركية  
اقامتك ايكى بغومتك اراسى والمشهور الآن حمام وشادروان

عن  
حكم فى المشهور  
بى خفيفة رح

قورنه سى وههنا صون ثلث وهى ما قاله قاضى خان فى التناوى  
ماء حوض الحمام طاهر عندهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه  
فاذا ادخل يده فى الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ساكنا  
لا يدخل فيه شئ من انبويه ولا يغترف الناس بالقصعة يتنجس  
ماء الحوض وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم  
ولا يدخل من الانبوب ماء او على العكس اختلفوا فيه واكثرهم  
على انه يتنجس ماء الحوض وان كان الناس يغترفون بقصاعهم  
ويدخل الماء من الانبوب اختلفوا فيه واكثرهم على انه  
لا يتنجس انتهى فهذا هو الذى ينبغي ان يعتمد عليه كذا  
فى الكبير قوله وعليه اى على هذا البيان الذى قاله البعض  
واما ما سأتى من بيان بعض المتأخرين ففيه نظري حتى الجواب فى ذيله  
قوله سواء تدارك الاعتراف اى تلاحق وتلاصق مع الجرى  
من الانبوب والا قوله وفيه نظر اى فى قول من قال من المتأخرين  
لان الضرورة ممنوعة فى حوض الحمام اذا لم يكن الغرف متداركا  
ومتلاحقا لعدم الخرج فى التحرز وامكان غسله من غير مشقة  
بخلاف الحوض الكبير ٩ قوله لانه اى ماء الحوض لم يصير  
مستعملا عندهما اما عند ابى يوسف رح فلان الحدث لم يستطع به  
اعدم الصب وهو شرط عنده فى طهارة العضو واما عند محمد  
فلان الحدث وان زال من يده بالادخال لكن بزوال الحدث  
منه فقط لا يصير الماء مستعملا ما لم يكن فيه نجاسة العربة على ما  
سأتى ان شاء الله تعالى قوله لانهم لبس عليهم اى على الصبيان  
حدث حتى يزول ولم ينووا الوضوء واما فى الكفار فغير مسلم  
على قياس المسئلة التى قبلها عند ابى حنيفة رح لانهم يزول

٩ وهو ما ذكره السارح  
فى الكبير بقوله وتسايل  
ان عيسى  
بما اى بادخال يده فى حوض  
الحمام فقط بالاصب



عنهم الحدث حتى لو اغتسل الكافر أو توضأ ثم أسلم لم يلزمه إعادة ذلك ونيته ٩ وعددها سواء فلا فرق بينه وبين المسلم في هذا الحكم أي في الماء الذي أدخل يدهما فيه عند أبي حنيفة رح فلما تجس في المسئلة الأولى عنده تجس في هذه المسئلة أيضا عنده \* ويمكن أن تكون هذه المسئلة معطوفة على قوله وعندهما الماء طاهر الخ أي وعندهما أيضا لو أدخل الخ وحيث ذكروا الحكم مسلم في الكفار أيضا \* هذا ما حققه الشارح في الكبير قوله من يراقبه أي يحافظه أي الصبي وينظره قوله لا يتوضأ به استحسانا إلا إذا كان موشوسا أو لم يجد غيره قوله ولو توضأ به أي بهذا الماء جاز ولا يضم إليه التيمم بالشك لأنه متيقن الطهارة فلا يتجسس بالشك \* لكن المستحب التوضؤ بغيره للاحتمال فيه كما في سور الجلالة بفتح الجيم وتشديد اللام وهي التي تأكل العذرة فقط من المواشي قوله ويفيض من الخوض أي يجري من جوانبه وهو المختار لعدم تيقن بقاء النجاسة فيه والضرورية ماء جاريا قوله ولكن لا يصير الماء مستعملا عند أبي يوسف رح لأنه إنما يصير مستعملا بالاسالة والمسح حصل بأول الإصابة لأن الماء إنما يأخذ حكم الاستعمال إذا زایل العضو أي فارقه وباعد عنه لا يزال العضو ووجهه خلاف محمد \* ذكر في الكبير والفتوى على قول أبي يوسف وسيأتي بيان أحكام الماء المستعمل في فصل النجاسة إن شاء الله تعالى قوله فصل في المسح على الخفين لما فرغ عن بيان أحكام الحياض شرع في بيان أحكام المسح على الخفين لكن المناسب تقديمه على مباحث المياه لأنه جزء من الوضوء إلا أن المسح لما كان رخصة ثبت بالحديث

مطلب  
في بيان أحكام المسح على  
الخفين

لدفع

لدفع الخرج صار كانه من العوارض لا من أصل الوضوء فلم يوصل بالوضوء بخلاف الوضوء والغسل والتيمم لأنها ثبتت بالكتاب وقد ثبت المسح بالأخبار المستفيضات أي المنشورة والشائعة بين الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله بعد ادراكه كثيرة وفعلا كذلك وعن الحسن البصري حدثني سبعون رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه عليه السلام مسح على الخفين \* وقال الكرخي أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لأن الآثار جاءت فيه في خبر التواتر \* وقال شيخ الإسلام والدليل على أن من لم ير المسح على الخفين كان ضالا ماروفا عن أبي حنيفة رح أنه سئل عن مذهب أهل السنة والجماعة فقال هو أن تفضل الشيخين يعني أبا بكر وعمر على سائر الصحابة رضوان الله عليهم وإن تحب الختين يعني عثمان وعليهما وإن ترى المسح على الخفين وأبو حنيفة رح أخذه من قول أنس بن مالك أن من السنة أن تفضل الشيخين وتحب الختين وترى المسح على الخفين لكن قالوا من رآه أي اعتقد حقيقته ثم لم يمسح أخذوا بالعزيمة أي بالقصد الكامل كان مأجورا \* وتفصيله في الكبير قوله المسح جائز أي غير واجب بل الغسل بعد نزع الخف أثوب لمن رآه حقا ولم يتهم فلو اتهم فالمسح أفضل قاله في الدر لاخذه ٤ بالعزيمة \* قال في الدر منكره كافر على رأي الثاني \* وقال في التهمة ثبوتة بالإجماع بل بالتواتر رواية أكثر من ثمانين منهم العشرة المبشرة قوله بالنسبة متعلق بالثبوت لا بالجواز فيكون حالا من الضمير في جائز أي جائز ثابتا بهارد لمن قال أنه ثابت بالكتاب أيضا وهي قراءة الجر في قوله تعالى وارجلكم \* وجه الرد

١٠ أما رواية قولنا فثمانية  
وعشرون من أصحاب النبي  
عليه السلام هكذا روي  
عن الحسن البصري

٩ أي الغسل أثوب لمن رآه  
أي اعتقده حقا  
٤ علة لقوله بل الغسل  
أثوب



قد تقدم المراد في قرأة الجمر هو الغسل ايضا \* وانما عطف على  
المسوح اشعارا للاقتصاد في الغسل وترك الاسراف في الصب  
على الرجلين \* ودليل ارادة الغسل ان المسح لا يغني بالكعبين  
في قوله تعالى الى الكعبين بالاجماع \* ثم ان المص اورد السنة  
مطلقا ليشمل القول والفعل كما اشار اليه الشارح ولوقيدها  
بالمشهورة ايضا لكان اجود قوله من كل حدث  
موجب للوضوء ظاهره عدم جواز المسح لمن جدد الوضوء بل  
يكون آثما ومسرقا \* ويمكن التوجيه بان يقال اريد به عدم جواز  
المسح لمن عليه الغسل كما يؤذن اليه قول الشارح احترازا الخ  
نقل عن الدر في جواب الاشكال الا ان يعنى الحدث فيقال  
ان المجدد لما حصل له القرية بذية او بالعمل صار كانه محدث  
فليتأمل كذا قاله ابن آطهوى قوله اذا لبسهما اي الخفين  
شرط \* جوابه ما يدل عليه سابقه اي اذا لبسهما على طهارة  
كاملة فالمسح جائز بالسنة وقوله على طهارة كاملة يتعلق  
بمعدوف حال من حدث لا بلبسهما لان اللبس ٩ على طهارة  
كاملة لبس بشرط وانما الشرط ان يكون الحدث حاصل  
على طهارة كاملة \* وتقدير الكلام جائز بالسنة من كل حدث  
كائنا ذلك الحدث على طهارة كاملة اذا لبسهما هكذا قدره  
كالدين في عبارة القدوري وهو التحقيق كذا في الكبير  
قوله لا وقت لللبس اي سواء كانت كاملة وقت اللبس ايضا  
اولا ٨ قوله جازله المسح على الخفين وقال الشافعي ومالك  
وهو اشهر الروايتين عن احمد الطهارة الكاملة شرط وقت  
اللبس فلا يجوز ذلك المسح عندهم قوله يمسح يوما وليلة

وقال

وقال مالك في احدي الروايتين عنه لا يمسح المقيم وقال في الاخرى  
لا توقيت في مسح الخفين يستحب نزعهما في كل جمعة كذا نقل  
في الحاشية عن الدراية قوله لقول علي رض رواه مسلم في صحيحه  
عن علي رضي الله عنه قوله عقيب الحدث وهو قول عامة  
العلماء لقوله عليه السلام المسح على الخفين للمسافر ثلاثة ايام  
والمقيم يوم وليلة \* وظاهر ان هذا التوقيت لبيان مدة الحاجة  
الى المسح واما قبل الحدث فلا حاجة الى المسح والى البيان  
لحصول الطهارة بالغسل اي بغسل الرجلين \* وهذا حجة على  
المالك في عدم توقيته بوقت قوله ولا وقت اللبس كما قيل  
ولا وقت المسح كما قيل قوله خلافا للشافعي لكن هذا الخلاف  
لا يتصور في الصورة المذكورة لان الترتيب فرض عنده فلا يصح  
الوضوء بالكلية عنده فيها فلذا قال الشارح وانما يظهر خلافا  
المبنى على اشتراط كمال الطهارة وقت اللبس الخ اشارة الى  
ضعف كلام المص قوله وانما يظهر خلافا لم يقل مثال  
المص غير صحيح لان فيه خلافا للشرط المذكور ووجوب  
الترتيب فخلافا للشافعي فيه يمكن ان يكون للوجوب اول الشرط  
فلذا لا يظهر ثمة الخلاف المبني على الشرط واما في تصوير  
الشارح فلبس فيه الا خلاف واخذ وهو الشرط فيظهر قوله  
يكفيه اي يكفي المسح قوله ترى الدم من قبلها اي ظهر  
الدم من فرجه دون ثلاثة ايام بان جرى الدم منها اقل من ثلاثة ايام  
وانقطع قبل تمام الثلث فالدم دم استحاضة وقس عليها فوق  
العشرة في الحيض وفوق الاربعين في النفاس هذا عندنا وعند  
الشافعي اقل الحيض يوم وليلة واصكثرها خمسة عشر يوما

٩ يضم اللام وسكون الباء  
بالتزكية لباس  
ماخوذ من لبس يلبس  
من الباب الرابع على  
موجب للوضوء على  
طهارة كاملة اي كائنا ذلك  
الحدث الى آخره  
٨ حتى لو غسل رجله  
ولبس الخفين او لا ثم غسل  
سائر الاعضاء واكل او توشأ  
منها وغسل رجله انتهى  
وادخلها الخف ثم غسل  
البسرى وادخلها ثم  
احدث يمسح عندنا  
لا عندهم



كذا في الدرر قوله كصاحب سلس البول بفتح السين المهملة  
 ادولى وكسر اللام بالتركية بولن طوتا ميان كسته در قوله  
 او انفلات الريج بكسر الهمزة وسكون النون بالتركية دبردن  
 ريج بوشانق قوله او استطلاق البطن بكسر الهمزة بالتركية  
 اسهال اولوب يوره كي آقق قوله والراف الدائم بضم الراء  
 وفتح العين هو الدم الخارج من الانف والرعف بالفتح والسكون  
 من الباب الاول او الثالث بمعنى خروج الدم من الانف قوله  
 او الجرح بضم الجيم وسكون الراء بالتركية ياره وجعه جروح  
 من باب فتح وكذا الجراحة بكسر الجيم وفتح الراء اسمدر قلع  
 ويحق ياره سي وبورك مثلي اوله وقوله لا يرقأ اي لا يسكن دمه  
 او صديده من رفا يرقأ من الباب الثالث قوله من دم الاستحاضة  
 ونحوه مما عطف عليه اي قبل ان يخرج منها شيء قوله تسمع  
 كالاصحاء جمع صحيح وصحاح ضد السقيم من باب ضرب  
 فان قلت لو توضأ المعذور وليس الحنف على الانقطاع ثم ظهر  
 عذره ثم احدث هل يسمع كالاصحاء ام لا قلت \* المفهوم من اشتراط  
 كون الطهارة كما ملة عند الحدث ان لا يسمع \* والمفهوم  
 من اطلاق قوله حتى ان المستحاضة الخ حيث لم يقيد ظهور  
 شيء منها بكونه قبل الحدث او بعده ان يسمع كالاصحاء ولكن  
 واحد منهما لم يرف في محل كذا قاله ابن آطهوى قوله تسمع في الوقت  
 فقط حتى لو توضأ المستحاضة الظهر فلبست خفيها بطهارة  
 العذر وصلت الظهر ثم احدثت في الوقت تسمع في اثناء الوقت  
 عند ارادة صلاة الجنابة او القضاء او النفل او نحوها واذا دخل  
 العصر يخرج الحنفين فيه عندنا قوله وعند زفر تسمع تمام المدة

لان طهارة المستحاضة لما لم تنقض بالحدث الذي ابتليت به  
 شرعا كانت اي طهارة المستحاضة اقوى من طهارة الاصحاء  
 في حكم الشرع \* وجوابه ان الانتقاض حاصل الا انه لم يظهر  
 حكمه في الوقت لاجل الضرورة فاذا خرج الوقت ظهر حكمه \*  
 مستندا الا ان الاستناد لا يظهر في الاحكام المنقضية بل في الاحكام  
 القائمة وجواز المسح منها \* فظهر الاستناد في حقه وان اللبس  
 حصل بعد الحدث في حقه وكذا لو تيممت اي المستحاضة  
 وليست الخفين ثم وجدت ماء يكفي للوضوء لا يجوز لها المسح  
 لان تيممها بطل بوجود الماء مستندا الى اول الاستعمال فتبين  
 انها ليست بها بلا طهارة كذا في الكبير قوله ولا يجوز المسح لمن  
 وجب عليه الغسل من جنابة او انقطاع حيض او نفاس  
 اي لمن اراد الغسل فيشمل غسل الجمعة وغيرها من النوافل  
 فلو لبست خفيهما على طهارة ثم نفست ثم طهرت والحال ان مدة  
 المسح باقية لبسها ان تسمع على الخفين قوله وبمسح على  
 خفيه اي ولا يجوز له ان يمسح على خفيه لما روى الترمذي  
 والنسائي عن صفوان بن عسال ٨ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يأمرنا اذا كنا سفرا ان لا نتزع خفافنا ثلثة ايام ولياليها الا  
 عن جنابة ولكن من غائط وبول ونوم \* وقال الترمذي حديث  
 صحيح كذا في الكبير قوله وكذا لو ان المسافر توضأ الخ  
 هذه الصورة مروية عن محمد ربح في الاصل وما تقدم مروى  
 عن الكل كذا فهم من الكبير قوله وعنده اي والحال ان عند  
 الجنب ماء يكفي للوضوء اي لا يكفي للغسل سواء كفي للوضوء او لا  
 او زاد على الوضوء او لم يكن له ماء قوله فانه يتيمم اي الجنابة

اي حكم الانتقاض \*

١ بان يربط فم الخفين  
 كيلا يدخل الماء على القدم  
 عند غسل ساقيه كذا  
 عند غسل الدراية  
 قيل عن الدراية  
 ١ بفتح العين المهملة وتنديد  
 السين مبالغة بالغسل \*

١ من المستحاضة \*



قوله وعنده ذلك الماء حال ايضا او وجد ماء كافيا للوضوء فقط  
 فان لم يكف ذلك الماء وضوءه او لم يجز ماء اصلا او وجد غير  
 كاف للوضوء فانه يتيم لهذا الحدث ايضا لان تيمم الجنابة  
 باق بعد قوله لان الادلة اى ادلة المسح غير مخصصة بالرجال  
 والحال ان النساء تابعات للرجال في الاحكام الشرعية ما لم يوجد  
 دليل يخصص الحكم بالرجال قوله انما هو على ظاهرهما  
 اى على فوق الخفين هذا بيان لمحل المسح فرضا وسنة عند  
 اصحابنا قوله اولى من ظاهره لكون الباطن محل اصابة الاوساخ  
 والاقذار قوله وفي رواية لكان اسفل الخف اولى من اعلاه  
 وهذا يدل على ان المراد بالباطن الاسفل لا ما يباشر البشرة  
 فان مسحه غير ممكن فكيف يكون اولى في الراى ٩ قوله خطوط  
 بالاصابع جمع خط والاصابع جمع اصبع بكسر الهمزة والباء  
 مشهور وفتح الباء لغة فيه وضم الهمزة والباء وفتحها لغة فيه  
 ايضا بالتركية برمق لما في اوسط الطبراني عن جابر رضى الله عنه  
 قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ فغسل خفيه  
 فتخسه اى طعن عليه السلام الرجل برجل وقال لبس هكذا  
 السنة امرنا بالمسح هكذا ثم اراه بيده من مقدم الخفين الى اصل  
 الساق مرة وفرج بين اصابعه كذا في الكبير قوله ان يمسح  
 بجميع اليد والمراد به الكف مع الاصابع ولا ينافيه قوله فيما سيجى  
 وهو حسن لان الاحسن حسن مع انه يمكن ان الهمزة سقطت  
 فصار احسن حسنا قوله من قبله ٨ اى من جانب الاصابع  
 وهى فوق رؤس الاصابع قوله فان المستحب فيه اى في الغسل  
 ذلك اى الابتداء بغسل رؤس الاصابع ولما تقدم من حديث

الطبراني قوله وفرض ذلك مبتدأ خبره قوله مقدار ثلث اصابع  
 اى من كل خف حتى لو مسح على احدهما مقدار اصبع او اصبعين  
 وعلى الآخر مقدار خمس او اربع لم يجز قوله هو المختار اعتبارا  
 بالآلة وهو اصابع اليد لان المسح فعل يضاف الى الفاعل  
 لا الى المحل كما قاله الكرخي قوله ان المعتبر اصابع الرجل كما في الخرق  
 لانها محل المسح \* وجه الاول ان الالة وهى اليد احق بالاعتبار كما  
 في مسح الرأس قوله بحصول الفرض بالغين المعجمة وهو الفرض  
 او بالفاء وهو الاخرى قوله عليهما اى على الخفين عرضا  
 وهو مقابل طول الرجل جاز ايضا كما جاز في الطول قوله لما قلنا  
 وهو حصول الفرض المأمور به قوله ولكنه اى المسح يكون  
 مخالفا للسنة في جميع ذلك اى في الصور الثلاث من قوله ولو وضع  
 الى قوله يجوز ايضا لما قلنا قوله ويمدهما اى اليدين عطف  
 على قوله يجزى او يضع قوله الى الساق ٤ على زنة الحال بالتركية  
 اياغك انجيكي وجمعه سوق بضم السين ومده قوله والاول هو  
 السنة كما فهم ياروى عن عمر بن الخطاب فيما سبق قوله اصول  
 الاصابع والكف معا بان وضع رؤس الاصابع ولم يضع اصولها  
 مع الكف لا يجوز ذلك المسح في جميع الاحوال الا في حال كون  
 الماء متقاطرا قوله بمجرد الاصابة الى محل الفرض فاذا لم يكن  
 الماء متقاطرا من الاصابع صارت البلة المستعملة اولا مستعملة ثانيا  
 في الفرض قوله البلة الثانية التى مسح بها ثانيا حينئذ غير البلة  
 التى استعملت اولا قوله وفي اقامة السنة متعلق بجوز المؤخر  
 اى جوز لاقامة السنة استعمال بلة الفرض وان لم تكن متقاطرة  
 ضرورة اقامة السنة حيث مسح يبطون الاصابع لان النفل

٩ اى خدق الخف بغيب  
 فيه اصابع الرجل

٤ بان يضع رؤس الاصابع  
 مع اصولها بدون وضع  
 الكف على الخف ويمدهما  
 الى الساق

١ بل ترى يقضى مسح  
 على الأرض كما هو  
 على الأرض  
 حيث سقط غسل  
 اعدم سرية الحديث اليها  
 ٧ بكسر الهمزة وفتح  
 او بالفتحين او بالضم  
 بمعنى الجانب ويجزى  
 الطائفة بمعنى عند الوجه  
 كذا في الاخرى



يفتقر فيه ما لا يفتقر في الفرض لانه تابع للفرض فيؤدي النقل  
 تمام استعمال في الفرض تبعا للفرض لضرورة عدم شرعية  
 التكرار في المسح كذا في الحاشية قوله بالنص متعلق بجوز  
 وهو فعله صلى الله عليه وسلم ٩ قوله فلا يقاس عليه الفرض  
 لان الفرض اقوى من السنة مع ان المسح على خلاف القياس  
 فلا يجوز استعمال بلة الفرض لاقامة الفرض بل يقتصر على  
 تجويز استعمال بلة الفرض لاقامة السنة كذا في الحاشية قوله  
 لحصول المقصود اى اصل المقصود وهو كون المسح مقدار  
 ثلث اصابع من الاعلى قوله ولكن خالف السنة لا يكون تاما  
 قال عليه السلام من رغب عن سنتي فليس مني اى من اعرض  
 وبعد عنها لان كلمة رغب اذا استعملت بعن نصير بمعنى اغرض  
 فليس مني اى من غاملى سنتي قوله اى جوانب الرجلين الظاهر  
 اى جوانب العقبين او جوانب الخفين بمعنى جانبيهما على نمط  
 فقد صغت قلوبكما اى قلبا كما قوله لانه اى على الخف المعين  
 بالنصوص لان الاحاديث المشهورة التي ثبت بها المسح على  
 خلاف القياس انما وردت بالمسح على اعلاه فلا يجوز على ما سواه  
 لانه خلاف المحل الذي ورد به النص واما مخالفة الكيفية كالابتداء  
 من جهة الساق الى الاصابع فلا تضر لان الكيفية غير مقصودة  
 بالذات بخلاف المحل قوله يجوز مسحه قال قاضيان وغيره  
 سواء كانت البلة قاطرة او لم تكن وفي الخلاصة سواء اخذ الماء  
 من الاناء او غسل ذراعيه وبقى البلل في كفيه هو الصحيح  
 كذا في حلية المجلى قوله اذا المستعمل فيه اى في غسل البدن  
 ما سال على البدن وانفصل عنه ولم يقل واستقر في مكان لما سألني

٩ ووقع فعله صلى الله  
 عليه وسلم على هذه الصفة  
 كاف في جواز النقل

من ان الصحيح انه يصير مستعملا كما انفصل بدون الاستقرار  
 قوله اذا المستعمل فيه اى في المسح ما اصاب المسحوق وقد اصاب  
 البلة اياه قوله لا بنية المسح فنية المسح اولى ان يجوز وقد سبق  
 قوله ولم يغسل ولم يغسل ايضا اذ لو اغسل احدى رجليه  
 او اكثرها انتقض مسحه ولزمه نزع الخف فلو قال ولم يتبل لكان  
 اعم واولى وفي بعض النسخ ولم تغسل وهو الظاهر قوله او اكثرها  
 اى اكثر احديهما فلو ابتل النصف او اقل جاز مسحه كما  
 لو لم يتبل اصلا \* هذا هو المفهوم من هذه العبارة \* لكن قال  
 قبيل مجيب الحياض ان النصف له حكم الاكثر لا احتياط فعلى هذا  
 لو ابتل نصفها لم يجوز مسحه لان الاحتياط في الغسل دون  
 المسح كذا في الحاشية قوله ذلك الحوض او المشى عن المسح  
 قصدا لحصول المسح ضمنا ولعدم اشتراط النية ولو كان الحشيش  
 مبتلا بالطل \* وقيل لا ينوب الطل عن المسح لانه من نفس دابة  
 والاصح انه ينوب لانه مطر خفيف كذا في الكبير قوله المطر  
 ينوب ذلك الامر وهو الاصابة عن المسح قوله وهذا غير صحيح  
 يعنى ان الواجب على المص عدم ذكره لانه غير صحيح عندنا  
 لان التيمم انما احتاج الى النية لانه خلف عن الغسل حتى  
 يقاس عليه المسح بل لمعنى آخر ذكر في باب التيمم قوله اى مدته  
 يعنى لم يرد نفس المسح بل مدته وهى اول الحدث الاول بعد اللبس  
 فلو سافر عقيب اللبس او مسح اول مسح فساير في الطريق الاولى  
 ثم ثلثة ايام ولياليها قوله لان المعتبر آخر الوقت لان المسح  
 حكم متعلق بوقت وكل حكم متعلق بوقت يعتبر فيه آخر الوقت  
 فعلى هذا لو سافر قبيل تمام يوم ولبلة مسح ثلثة ايام ولياليها

قال قاضيان في فتاواه  
 اذا نقضت مدة مسحه  
 في الصلاة ولم يجد ماء فانه  
 بمضى على صلاته لانه لا فائدة  
 في قطع الصلاة لان حاجته  
 بعد انقضاء المدة الى غسل  
 الرجلين فاقطع الصلاة  
 وهو حاجز عن غسل رجليه  
 فانه يتيمم ولا حرج للرجلين  
 من التيمم فلذا يمضى على  
 صلاته وهو الاصح



فالحاصل ان المراد بالمسافر في قولهم يُسمح للمسافر من كان مسافرا قبل اللبس ومن كان مسافرا بعده قبل تمام مدة المقيم كذا في الحاشية قوله وهو مسافر اي حال كونه مسافرا ثم اقام اي سكن في محل وتقرر اقله خمسة عشر يوما قوله ينظر اي يلاحظ مدة مسحه قوله وان كان المسافر الذي اقام قد مسح حين المسافرة اقل من يوم وليلة اتم اي اكمل قوله ومن لبس الجرموق بضم الجيم والميم الممدودة وسكون الراء بالتركية خف او زرينه كيلن جزمه غالبا معرب من سمر موزة قوله قبل ان يسمح على الخف اي قبل ان يحدث ويسمح فلوا كتنى بقوله قبل ان يحدث لكفى في افادة المراد قوله وقاية له اي حفظا للخف من وقى بى وقاية مصدر قوله ومن غيرهما اي غير الجلد والكرباس نحو الجوخ والعباء قوله لا يجوز المسح عليه اي على الكرباس بالاتفاق بيننا وبين الشافعي قوله كالذي من الادبم بفتح الهمة وكسر الدال ومده بالتركية سخنيانه ديزر قوله والصرم بفتح الصاد وسكون الراء بالتركية خام كوت درى جلد كبي فارسيدين معرب بذر وجعه صرام وصروم قوله وكذا الخف فوق الخف اي هو كالجرموق فوق الخف قوله وهو اي الجرموق وما كان مثله مما يجوز المسح عليه اذا لبس وحده قوله بدل خبر ضمير هو اي بدل عن الرجل لا عن الخف لان الوظيفة كانت بالرجل ولم يكن ما الخف وظيفة حتى يصير من اعضاء الوضوء ويكون الجرموق بدلا عنه مانعا سرية الحدث اليه بل يمنع الجرموق السرية الى القدم فصارت كخف ذي طاقين ٤ وقال مالك والشافعي بدل عن الخف فلا يجوز المسح على الجرموق لان الخف بدل

وكذا الموقف فارسي معرب  
تلبس في البلاد الباردة

٤ اي فاق ديمك

عن الرجل والبدل لا يكون له بدل ولان الابدال لا تنصب بالرأى قلنا الجرموق بدل عن الرجل لا عن الخف وان كان تحته خف وان نصب البدل لبس بالرأى بل بفعله صلى الله عليه وسلم حيث مسح على الجرموق وحديثه في مسند الامام احمد وسنن ابى داود كذا قاله آطهوى قوله فلولبسه اي الجرموق فوق الخف قوله او نحوه مما لا يجوز المسح عليه قوله جاز المسح عليه اي على الجرموق والخف الملبوسين فوق ما لا يجوز المسح عليه من الجورب ونحوه قوله من عدم الجواز اي عدم جواز المسح على جرموق او خف ملبوسين على ما لا يجوز المسح عليه من كرباس وجورب \* وقال هذا القائل انه لا يجوز الا ان يقطع ذلك الكر باس الذي تحت الجرموق والخف ٩ وتعليل ائمتنا ههنا بان الجرموق بدل عن الرجل الى آخره يعلم منه جواز المسح على خف لبس فوق مخيط من كرباس او جوخ او نحوه مما لا يجوز عليه المسح لان الجرموق اذا كان بدلا عن الرجل وجعل الخف مع جواز المسح عليه في حكم العدم فلان يكون الخف بدلا عن الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم اولى كذا في الكبير تفصيلا قوله لما جاز المسح على الجرموق الذي لبس على ما يجوز المسح عليه من الخف مع ان المسح عليه جائز قوله لا يسمح على الجرموقين لان البدلية تقررت بالخف بالحدث قبل لبسهما اي الجرموقين فلا تنتقل البدلية عن الخف الى الجرموقين ولا يكونان بدلا عنه لما تقدم ان البدل لا يكون له بدل قوله وعلى الخف الذي تزع جرموقه اي ومسح على الخف الخ قوله ولا يجوز ان يقتصر على مسح المزوع الخ اي لا يكتفى

١٧٣  
١٧٢  
١٧١  
١٧٠  
١٦٩  
١٦٨  
١٦٧  
١٦٦  
١٦٥  
١٦٤  
١٦٣  
١٦٢  
١٦١  
١٦٠  
١٥٩  
١٥٨  
١٥٧  
١٥٦  
١٥٥  
١٥٤  
١٥٣  
١٥٢  
١٥١  
١٥٠  
١٤٩  
١٤٨  
١٤٧  
١٤٦  
١٤٥  
١٤٤  
١٤٣  
١٤٢  
١٤١  
١٤٠  
١٣٩  
١٣٨  
١٣٧  
١٣٦  
١٣٥  
١٣٤  
١٣٣  
١٣٢  
١٣١  
١٣٠  
١٢٩  
١٢٨  
١٢٧  
١٢٦  
١٢٥  
١٢٤  
١٢٣  
١٢٢  
١٢١  
١٢٠  
١١٩  
١١٨  
١١٧  
١١٦  
١١٥  
١١٤  
١١٣  
١١٢  
١١١  
١١٠  
١٠٩  
١٠٨  
١٠٧  
١٠٦  
١٠٥  
١٠٤  
١٠٣  
١٠٢  
١٠١  
١٠٠  
٩٩  
٩٨  
٩٧  
٩٦  
٩٥  
٩٤  
٩٣  
٩٢  
٩١  
٩٠  
٨٩  
٨٨  
٨٧  
٨٦  
٨٥  
٨٤  
٨٣  
٨٢  
٨١  
٨٠  
٧٩  
٧٨  
٧٧  
٧٦  
٧٥  
٧٤  
٧٣  
٧٢  
٧١  
٧٠  
٦٩  
٦٨  
٦٧  
٦٦  
٦٥  
٦٤  
٦٣  
٦٢  
٦١  
٦٠  
٥٩  
٥٨  
٥٧  
٥٦  
٥٥  
٥٤  
٥٣  
٥٢  
٥١  
٥٠  
٤٩  
٤٨  
٤٧  
٤٦  
٤٥  
٤٤  
٤٣  
٤٢  
٤١  
٤٠  
٣٩  
٣٨  
٣٧  
٣٦  
٣٥  
٣٤  
٣٣  
٣٢  
٣١  
٣٠  
٢٩  
٢٨  
٢٧  
٢٦  
٢٥  
٢٤  
٢٣  
٢٢  
٢١  
٢٠  
١٩  
١٨  
١٧  
١٦  
١٥  
١٤  
١٣  
١٢  
١١  
١٠  
٩  
٨  
٧  
٦  
٥  
٤  
٣  
٢  
١  
٠



على مسح الخف الذي انتزع جرموقه وفي روايات الاصيل  
ينتزع الجرموق الباقي ويمسح على الخفين وقال زفر يجوز ولا يجوز  
ولا يبطل مسح غير المزروع \* ولنا ان الانتقاض في الوظيفة  
الواحدة لا تجزى والجرموقان كالخفين ولو نزع احدا الخفين بطل  
مسحه على غير المزروع فكذا الجرموقان ايضا قوله قياسا على الخفين  
اي المجردين عن الجرموق فان الجرموق بدل عن القدم كالخف  
المجرد عنه فيقاس اي الجرموق عليه قوله فيه خرق كبير بموجدة  
او مثله كذا نقل عن الدر وانما لا يجوز لخروجه عن الخفية لخروجه  
عن المقصود بالخف وهو قطع المسافة بمتابعة المشي وبين الخرق  
الكبير المانع عندنا بقوله ما يبين منه اي يظهر من الخرق الخ وعند  
مالك ما يبين منه اكثر الرجل \* ثم الصحيح عندنا كون الاصابع  
المذكورة من اصابع الرجل وهو ظاهر الرواية والخرق بفتح الحاء  
المجعة وسكون الراء بالتركية هنا رتق يردمك اصل مصدر مغناسي  
يرتق والانحرار والخرق بالفتحين وتشديد الراء وضمها بالتركية  
يرتق يقال خرقت الثوب وخرقته بالتشديد فانخرق وتخرق قوله  
خلافا لزفر والشافعي وكذا احد قالوا لا يجوز المسح وان قل  
الخرق لانه لما وجب غسل البادي عن الخرق وجب غسل الباقي  
في الخف لعدم التجزى قلنا لا نسلم وجوب غسل البادي لكونه  
قليل بمنزلة العدم ولزوم الحرج في اعتبار القليل اذ غالب الخفاف  
لا تخلو عنه عادة والشرع علق المسح بمسح الخف وهو السائر  
الذي تقطع به المسافة قوله لان القليل عفو لدفع الحرج  
اجواب عن قولهم لما وجب غسل البادي او بوقوع الحرج كما  
اذكر آنفا قوله لان الاصابع لقليل لقلة ما دون الثلث

ومتضمن

اي كل ان الخف الجرد  
عن الجرموق كان بطلا  
عن القدم كذلك الجرموق  
ايضا بدل عن القدم  
فيقاس على الخف

ومتضمن الجواب عما قاله مالك ان الكبير ما يبد منه اكثر  
القدم يعني ان الاصابع اصل القدم فيعتبر فيه القلة  
والكثرة لافي القدم قوله في موضع منه اي من خف واحد  
او في موضعين منه اي من هذا الخف ايضا قوله كذلك اي  
وان كان في خف آخر قدر اصبع او اصبعين منه وزاد المجموع  
على ثلثة اصابع جاز المسح قوله لان المانع اي المانع عن جواز  
المسح مقدار ثلث اصابع من خف واحد قوله فلا يجمع  
الخرق الذي في خفين حتى لو كان في احدا الخفين خرق دون الثلث  
وفي آخر خرق كذلك لا يجمع لان الخرق لعينه لبس مانعا  
من المسح بل لكونه مانعا من تتابع المشي والخرق في الخف  
الواحد يوجب ضعفا يمنع من تتابع المشي فيه وفي الخفين لا يوجب  
ذلك الضعف واما التجاسة والانكشاف فهما مانعان جواز  
الصلاة لعينهما فافترقا كذا في الحاشية قوله لو انكشف ثمن كل  
من عضوين والثن بضمة الثاء المثلث والميم والنون من الكسور  
التسعة يطلق على جزء واحد من ثمانية اجزاء واحد وضعفه  
وهو اثنان يكون ربعا لثمانية قوله كل منهما اي كل واحد  
من العضوين عورة يجب ستره في الصلاة قوله يجمع ويمنع  
جواز الصلاة ايضا كالتجاسة المتفرقة قوله وان كان الخرق  
قدر اصبع هذا لبس بقيد معتبر فان ادنى الخرق الذي يجمع  
هو مقدار ما يدخل فيه المسلة بكسر الميم وفتح السين وتشديد  
اللام ابرة عظيمة بالتركية جوالد زديمك ومادون المسلة لا يعتبر  
فانه ملحق بمواضع الخرز بفتح الحاء المجعة وسكون الراء مصدر  
من باب نصر بالتركية سخيان دكك وبضم الحاء سخيانك

اي دون ثلث اصابع  
قليل



ديكشي خياطت خف معنائه وهو المراد هنا كذا نقل عن الدر  
والدرر قوله مع الخرق قدر اصبعين اي مع خرق آخر قدر  
اصبعين في خف واحد قوله يجمع في الحكم بالمانعة عن جواز  
المسح \* وفيه بحث دقيق لقائل ان يقول لاداعي الى جمع الخروق  
في خف واحد لمنع جواز المسح لانه علة المنع انتفاء معنى الخف  
بامتناع قطع المسافة المعتادة بالخف لاذاته وللذات انكشاف  
القدم والا لوجب الغسل في الخروق الصغيرة وهذا المعنى  
منتف عند تفرق الخروق الصغيرة كمقدار الحصة والفولة  
لامكان قطع المسافة مع تلك الخروق وعدم وجوب غسل  
البادي كذا نقل عن بعض الشيوخ \* ونقل عن حلية المجلى  
رايت في خزينة الفتاوى حديثا وفي بعض شروح المجمع قديما  
وعن ابي يوسف لا يجمع الخروق سواء كان في خف او خفين  
بخلاف النجاسة وانكشف العورة فانه يجمع بالاجماع فهذه  
الرواية تعضدها وتلك الدراية ولا ريب في انها اولي بالتقديم  
انتهى \* وانا الفقير المرتب يقول لما تحقق انتفاء جواز المسح  
بوجود امتناع قطع المسافة كانت هذه الرواية اخرى بالقبول  
والله تعالى اعلم قوله من ان ظهور الاثامل جمع اثملة وهي  
رأس الاصبع وحدها مانع عن جواز المسح قوله ولو ظهر  
الابهام بان يكون الخرق عندها يكسر الهمة وسكون الباء  
بالتركية باش برمق قوله فالمعتبر ظهور نفس الاصابع صغيرا  
كانت او كبيرا حتى لو ظهر مع هذه الابهام اصبع آخر وهي  
مقدار ثلث اصابع بالنظر الى غير الابهام لا يمنع المسح ايضا  
هذا قوله لعدم ظهور شيء منه اي من غير المنقح لان المانع

انكشاف

انكشاف ما يجب غسله اذا كان قدر ثلث اصابع ولم يوجد  
ذلك المقدار قوله خرزه بفتح الحاء المعجمة وسكون الراء المهملة  
فراء معجمة هي عمل الخفاف كالخياطة للخياط وقوله انفتق مأخوذ  
من باب الانفعال بالتركية ديكشي سوكلك وايزلق قوله الا انه  
اي الشأن الظاهر اي الماسح فان ضمير من قدمه رابط راجع اليه  
ومنى وجد الرابط لا يلتفت الى ضمير الشأن بلا داع كما صرحوا  
في محله قوله لما قلنا وهو عدم ظهور شيء من غير المنقح قوله  
مقدار المانع من القدم بقرينة المقام اريد من ضمير كان الراجع  
الى الشيء المقدار المانع من القدم ٩ قوله حالة الوضع اي وضع  
القدم على الارض قوله بالعكس اي ولو كان الامر بالعكس  
بان لا يبدو المقدار المانع حالة المشي ويبدو حالة وضع القدم  
لا يمنع الجواز قوله اذا كان فوق الكعب بفتح الكاف وسكون  
العين بالتركية طويق كه انجيك مكينك نهايتنده اولان يومرى  
مكددر ٨ قوله ان كان يستر القدم مع الكعب فان المتبادر من اطلاق  
القدم هو قوله لا يرى من العقب بفتح العين المهملة وكسر  
القاف مؤخر القدم بالتركية اياغك او بكه سى ديمك قوله  
في قولهم اي في قول الفقهاء جميعا الظرف متعلق بقوله جاز  
وضمير وهو راجع الى الخف المذكور يقال بالتركية پوسدال  
ديدكزى اد كدر قوله وفيها اي في فتاوى قاضيخان قوله  
لوليس الكعب بكسر الميم وسكون الكاف وفتح العين خف  
لاساق له بالتركية ترك كه طويق مستى ديرر قوله غير ان القدم  
في الساق اي لكن القدم لوبيق في الساق اي في ساق الخف والمراد به  
ما فوق الكعب مما لا يتعلق به حكم المسح انتقض مسحه اجماعا

٩ فان المراد بالشيء الذي  
في قوله لا يرى شيء من قدمه  
المقدار المانع للجواز  
المسح ايضا  
٨ وان كان الخرق كبيرا اذا  
على ثلثة اصابع

في زويدة \*



قوله عن مكانه فقد اختلف في مقدار ما ينتقض به المسح حيث  
قوله وللربع حكم الكل كما ان للاكثر حكمه فاذا خرج اكثر  
العقب فكانه قد خرج كل العقب الذي هو ربع القدم فاذا  
خرج كل العقب فكانه خرج كل القدم وعند خروج كل القدم  
ينتقض المسح هذا اذا اراد النزاع واما اذا كان الخف واسعا  
فزال عقبه عن موضعه عند الرفع فلا ينتقض بالاجماع كذا نقل  
عن الدر قوله وفي رواية عنه اي عن ابي حنيفة وهو قول  
الحسن بن زياد تلميذ ابي حنيفة \* ونقل عن الدراية وعند ابي يوسف  
رحمه الله تعالى قوله والافلا اي وان لم يخرج اكثر القدم  
بان خرج نصفه او اقل منه فلا ينتقض المسح قوله لان مقدار  
فرض المسح باق في محل المسح وخروج ما سواه كالاخراج  
والتقييد بما سوى الاصابع لما في فتاوى قاضيخان قال رجل له  
خف واسع الساق ان بقي من قدمه خارج الساق في الخف  
مقدار ثلث اصابع سوى اصابع الرجل جاز مسحها وان بقي  
مقدار ثلث اصابع من القدم بعضها من القدم وبعضها  
من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلث اصابع  
كله من القدم ولا اعتبار بالاصابع انتهى قوله ثم دخل الماء  
بنصب الماء اي خاض فيه وبرقعته اي دخل الماء في الخف اما  
لو دخل قبل الحدث الاول او بعده ولكن قبل المسح فلا ينتقض  
قوله ابتلا لا هو غسل بحيث يبلغ الماء الكعب قوله وكذا  
لو ابتل اكثر من احدى يديه اي من احدى الرجلين وهذا داخل  
تحت قول المصن والاي وان لم يتل جميع احدى يديه وهو شامل  
لما في مسألة لو ابتل اكثر احدى يديه ومقتضى قول المصن ان لا ينتقض

وعلى ان كلمة الكل مطبقة  
على التعبير بظهر القدم  
والمفهوم منه ما عدا  
الاصابع  
اي اكثر رجل واحد  
من الرجلين

في صورة الاكثر ولكن ذكر الزيلعي عن المرغيناني ان غسل  
اكثر القدم ينتقض في الاصح اي ينتقض المسح \* ونقل عن التنوير  
ايضا وينتقض بغسل اكثر الرجل فيه اي في الخف \* وقال شارحه  
وصححه غير واحد قوله فيجب عليه ان يكمل غسل رجله  
وقيل لا ينتقض وان بلغ الماء الى الركبة \* قيل وهو الاظهر  
لان استار القدم بالخف يمنع سرية الحدث الى القدم فلا يقع  
غسلا معتبرا فلا يوجب بطلان المسح كذا نقل عن الدر والبحر  
والنهر قاله ابن آطه وي قوله وهذا موافق لقول محمد لان صدر  
القدم مقدار ثلاث اصابع فادام في قدم الخف فحل فرض  
المسح باق قوله ولكن العقب يخرج اه اي يخرج بنفسه عن  
عقب الخف ويدخل بنفسه ايضا لكون الخف واسعا لا ينتقض  
قوله لعدم النزاع اي الاخراج من المسح واما ما تقدم  
عن ابي حنيفة من انه اذا خرج اكثر العقب عن عقب الخف  
انتقض فانه فيما خرج باخراجه لا فيما خرج بنفسه ثم عاد قوله  
خف مبتدأ خبره فيه فتق مفتوح بحيث يظهر منه ثلث اصابع  
والفتق بفتح الفاء وسكون التاء بالتركية يارمق وديكلمش نسبه في  
سوكك وهنا بمعنى المفتوق قوله وبطانة الخف مبتدأ خبره  
غير منفتق وقوله من خرقه او غيرها ظرف مستقر صفة احوال  
من المبتدأ والبطانة بكسر الباء وفتح الطاء بالتركية استاركة  
قفطان يوزينك مقابليدر ويوزينه ظهاره ديرل قوله مخروزا  
بالنصب حال من الضمير المستتر في منفتق او بالرفع خبر بعد خبر  
كما في بعض النسخ ويجوز الحفص بان يكون صفة من خرقه  
ان كانت خبرا من قوله وبطانة وحيث يكون قوله غير منفتق



صفة او خلا من خرقه ومن هذا التوجيه علم وجه قوله في الكبير ويجوز في راء غير الحركات الثلاث بطريق الاحتمال ان تأملته تصل قعر التأويل والله الموفق قوله على العمامة بكسر العين وجمعه عمام بفتح العين والميم بالتركية دابند وصار يق كباشه صار يلور قوله والقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين وفتح الواو والياء وجمعه قلانس ٩ وقلاسي بالتركية باشه كيلان تقيه كده هرنه دن اولورسه اولسون قوله بدل الرأس اي بدل المسح بالرأس قوله ولا على البرقع بضم الباء والقاف ويجوز فتح القاف ايضا بالتركية يوز اورتسي كده بجه ديرل نقاب ديرل والبرقوع بضم الباء والقاف ومده يوزه اورتلن نسنه قوله مخروقا جال من مفعول بجعله وقوله ما يحجازي فاعل مخروقا اي ما يقابل عيني المرأة منه الضمير راجع الى ما وفسره صاحب الدرر بالهماز قوله ولا على القفازين بضم القاف وتشديد الفاء عطف على القريب والبعيد وانما لم يحجز المسح على هذه الاشياء لان الكتاب اي القرآن دل على فرضية الغسل ولم يرد في مسح هذه الاشياء شي كما ورد في مسح الخف من الخبر المشهور ليحوز به اي حتى يجوز به نسخ الكتاب في نقل حكم الغسل والمسح الى هذه الاشياء مع ان هذه الاشياء ليست كالخف في الحرج فتلقى به بطريق الدلالة كذا في الكبير قوله ويجوز المسح على الجبايز هذا مبني على ما قبل ان المسح على الجبيرة مستحب عند ابى حنيفة حتى لو ترك المسح من غير ضرر وعذر جاز صلاته بلا مسح عنده وعندهما واجب لا يجوز تركه الا من عذر لان النبي صلى الله عليه وسلم امر عليا رضي الله عنه ان يمسح على جبيرة

٢ ويجبي قلانس بالياء  
وقلاس بجذف الياء الاخيرة  
وقلانس وقلاسي كذا  
في كتب اللغة

مطلب  
بيان المسح على الجبيرة

حين انكسر احدى رتيديه بفتح الزاء وسكون النون بالتركية بلك ذيمك يوم احد والافر للوجوب كذا في شرح المجمع \* لكن نقل عن الدراية والصحيح ان عنده مسح الجبيرة واجب وليس يفرض حتى يجوز بدونه الصلاة لان الفرضية لا تثبت الا بدليل قطعي وحديث على رضي الله عنه من الآحاد \* ونقل عن الخلاصة انه فرض على ثبوتيه بطني وهو قولهما واليه رجع الامام حتى قيل في الوجوب وفاق ٩ وقال في شرح المجمع وعليه الفتوى \* ونقل عن الدرر الصحيح ان لفظ الفتوى أكد من المختار والاصح والصحيح قوله من العبدان بكسر العين ومده جمع العود بضم العين بالتركية اغاج ويجبي ايضا اعود في جمعه قوله باجماع الائمة المجتهدين \* وفيه نظر لانه يناه في ما نقل عن الدراية انه قال الشافعي واحد في احدى الروايتين عنه انه يشترط الطهارة لان مسح الجبيرة مسح على خائل فصاير كسح الخف قوله وان سقطت اي الجبيرة بعد المسح من غير برء لم يبطل المسح فان كان في الصلاة حين سقوطها مضى عليها وان كان خارجها اعاد الجبيرة وابدلها باخر بان يربط جبيرة اخرى ولا يعيد المسح لبقاء العذر كذا نقل عن الدراية قوله وان سقطت بعد المسح عن برء سواء اعتبر ان البرء كان قبل المسح او بعده قوله بطل المسح لتبين ان غسل ما تحتها كان واجبا قوله لزم الاستنباط اي ابتداء الصلاة من اولها ولا يجوز البناء على ما صلى لانه تبين ان الغسل كان واجبا بالحديث السابق وصار كانه شرع الصلاة من غير غسل ذلك الموضع وان كان السقوط خارجها يغسل موضع الجبيرة فقط ان لم يكن محدثا كذا نقل عن شرح

٩ اي في وجوب مسح الجبيرة  
اتفاق بين ائمة الحنفية  
الثلاثة



النقاية قوله بان كان يضرها الماء او كانت مشدودة يضرها الحل  
قوله قال برهان الدين بعد ما ذكر هذا القيد عن ابي الحسين  
النسفي قوله وليس كذلك يعني غير جائز لانه لا يعدل الى الابد  
مع امكان الاقرب والمسح على نفس البشرة اقرب الى الغسل  
من المسح على الجبيرة ونحوها والتكليف بحسب القدرة والامكان  
قوله وان ترك المسح الخ قدم بعض ما يتعلق بهذا المقام  
عند قوله ويجوز المسح على الجبيرة اهـ فليرجع اليه قوله اذا  
مسح على اكثرها اي اكثر الجبيرة جاز ذكره الحسن بن زياد نقل  
عن الدريه يفتي \* وقال في الخلاصة وعليه الفتوى قوله على  
النصف اي نصف الجبيرة او اقل من النصف قوله وهو الصحيح  
اشارة الى نفي قول من قال يشترط التكرار لانه حيثئذ بمنزلة  
الغسل الا ان تكون الجراحة في الرأس فلا يكرر قلنا مسح الرأس  
ايضا بمنزلة الغسل مع انه يكره فيه التكرار قوله جازله المسح  
على كل الجبيرة التي في تحتها جراحة والتي لبس فيها جراحة  
تعتبر جعل الجبيرة مقدار الجراحة فحسب \* هذا على اشتراط  
الاستيعاب واما على قول من جوز مسح الاكثر فقد جازله  
المسح على اكثر الجبيرة قوله بين الجبيرة لاعصابة الفصادة  
بكسر العين المهملة وفتح الصاد سارغى كه جبيرة وغيره  
او زرينه بغلنور والفصادة والفصد بالتركية فان المق قوله  
والقروح بضم القاف والراء جمع القرحة بضم القاف وسكون  
الراء بالتركية حبان قوله والجراحات بكسر الجيم وفتح الراء  
والجراح ايضا جمع جراحة بالكسر بالتركية ياره اي لافرق  
بين الجبيرة وبين هذه الاشياء في جميع ما تقدم قوله بمنزلة

الغسل \* نقل عن الزيادات الاصل ان المسح على الجبيرة كالغسل  
لما تحتها ما دامت العلة باقية والمسح على الخف لبس كالغسل  
لما تحته \* عرف ذلك من التفرقة بينهما وهذه الاحكام وهي  
جواز المسح على الجبيرة المشدودة على حدث وعدم جوازه  
على الخفين المدبوسين على الحدث ومن عدمه ٩ توقيت مسح الجبيرة  
وتوقيت مسح الخفين ومن عدم لزوم اعادة المسح اذا سقطت  
من غير مرة واعادتهما ١٠ ولزوم غسل الرجلين اذا سقط الخفان  
كذا في الحاشية قوله لانه لبس جمعا اهـ بل غسل أحدهما  
حقيقة والاخرى حكما قوله لا يجوز له ان يمسح على الخف  
مع المسح على الجبيرة لان مسح الجبيرة غسل حكما فيكون جمعا  
بين الغسل والمسح وهذا لا يجوز قوله فان لبس الخف عليهما  
اي على الرجل المغسولة وعلى الجبيرة المسوخة جاز لانه لبس الخف  
عليهما بعد الغسل حقيقة وحكما قوله من الكعب اودونها  
ولفظ الكعب يجوز تذكيرها وتأنيدها قوله لقضائه عن مقدار  
الفرض \* دلت المسئلة على ان القدمين لو قطعتا وبقي من كل  
منهما مقدار ناقص عن مقدار الفرض لم يغسلها قوله فان  
وقع المسح على الخف متعلق بالمسح وقوله على المغسول متعلق  
بوقع اي ما بقي من ظهر القدم يعني المحل المشغول من الخف  
بظهر القدم قوله حال كون ذلك المسح اشارة الى ان قوله  
مقدار ثلث اصابع حال من المسح لا من المغسول فتنبه وقوله  
عليه متعلق بالمسح ٨ قوله والحاصل ان مقدار الفرض اي مقدار  
المسح الفرض يعتبر من القدم بدون الاصابع كما مر قوله فان  
وقع اي المسح تمامه اي تمام المقدار المفروض على القدم جاز

٩ عطف على التفرقة  
١٠ عطف على قوله سقطت  
اي اذا اعادت الجبيرة  
على القرحة لا يلزم اعادة  
المسح عليها

١١ والضمير راجع الى الخف  
الواقع على المغسول اي  
حال كون ذلك المسح  
على الخف الواقع على  
المغسول مقدار ثلث اصابع  
جاز المسح



قوله وان وقع اقل منه اي من المقدار المفروض على القدم او وقع كل المسح على الخف الخالي من القدم لا يجوز المسح فان قلت لو وقع المسح المفروض على القدم ثم زال القدم عن ذلك المكان كله او بعضه حتى بقي اقل من المفروض ولم يبق اصلاً ثم رجع الى محله او لا او وقع المسح المفروض على الخف الخالي كله او بعضه من القدم ثم رجع القدم الى ذلك الخالي حتى صار المسح المفروض كله على القدم هل يجوز المسح ام لا قيل لا يجوز كما اشير بعضه في الكبير وبعضه في شرح النقاية كذا قاله في الحاشية والله هو الهادي قوله قبل ما برأت ٩ اي القرحة فتوضاً اي عقيب الحدث قوله بعد ما برأت اي القرحة لا يمسح على الجبيرة والخفين قوله لانه لبس الخفين اه لانه عند البرء تبين انه كان محدثاً عند اللبس والتبين يؤثر فيما مضى كما يؤثر فيما بقي لان الحكم الثابت بطريق التبين هو ما يكون ثبوته في الحال ثبوته في الزمن السابق حكماً وتحقيقه في الكبير قوله واذا كان الشقاق في رجله يضم الشين او يكسرهما بالتركية اياق يار يغي \* هذا لبس يقيد مخصص بل مناط الحكم هو العجز عن الوضوء باي سبب كان قوله يمر الماء مأخوذاً من الامر اصله امر ريمر فادغم فيه اي يجب عليه امرار الماء فوق الدواء ان لم يضره قوله يستعين بغيره بأمر غيره بان يوضئه وهو مستحب عند ابن حنيفة وواجب عندهما قوله يجب عليه الاستعانة عندهما لان عندهما ثبت له القدرة بالآلة الغير لان آلة الغير صارت كآلته بالاعانة قوله انما يكلف بقدرة نفسه اذ لا يكلف الله نفساً الا وسعها ولان سؤال المنفعة حرام كسؤال العين ٤ قوله لا بقدرة غيره حتى لو بذل

٩ والبرء بالضم وسكون  
الراء بالتركية ياره او كواب  
تمسك وخسته ابو اولق  
من برئ يبرأ برأ من الباب  
الرابع

٤ بل من الامر وهو من المروء  
لأن الامر

٤ ولان الاصل ان المكلف  
لا يعتبر قادراً بقدرة الغير  
عند ابن حنيفة رح

الابن ماله لايه الفقير لا يجب الحج على ابيه او وهب انسان مالا  
لفقير معسر وجب عليه كفارة لا يجب عليه قبوله قوله او كان  
ذلك فاستعان منه ان يوضئه فابي اي اعرض عن الاعانة جازت  
صلاته بلا خلاف قوله مما لا يسمى خفا وفي القاموس هو لفافة  
الرجل يكسر اللام وفتح الفاء هي ما يلف به على الرجل وغيره ٩  
لكن العرف حصص اللفافة بما لبس بمخيط والجوزب بالمخيط  
ونحوه الذي يلبس كما يلبس الخف قوله حتى رؤيت ما وراءه  
ماض مجهول من رأى قوله تأكيد للثبوت واما ينشقان فخطأ  
انتهى كلام المغرب \* وقيل اي خطأ في هذا المقام لا مطلقاً  
فانه يقال نشفت الماء اي جذبه بالثوب من باب ضرب اي جففه  
قوله وفي بعض الكتب اه هذا الى قوله كذا في فتاوى قاضيان  
رد للمغرب ولهذا البعض فانه لما جعل قاضيان معنى الشف نفوذ  
الماء الى القدم ومعنى النشف جذب الجوزب الماء الى نفسه فكلا  
المعنيين صحيح قريب المعنيين فلا وجه للخطئة في هذا المقام  
قوله وعليه الفتوى لما ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح  
على الجوزبين وكذا الصحابة رضوان الله عليهم اجعين كعلي  
وابن مسعود والبراء وانس وابو امامة وسهل وعمر بن حريث  
وعمر بن الخطاب وابن عباس كذا في ابن آطه وي نقلاً عن الدراية  
قوله وقال لعوده اي قال ابو حنيفة من جاء لعيادته من اصحابه  
قوله ولا ينسدل من الانسدال بالتركية اشاعه صارفق قوله  
غير ما تقدم من عدم الشفوف وقوله عند عدم ضيقه ينبغي  
ان يقيد به فان ما كان يضيق من الجوزب يستمسك على الساق  
من عير شد وان كان رقيقاً من الكرياس قوله وهو اي الحديث

٩ فكانه تفسيره باعتبار  
اللفظة



الدال الذي هو امكن المشي معه فرسخا فصاعدا احسن الحدود  
ينبغي ان يقول عليه لما في الخلاصة ان كان الجورب من الشعر  
فالصحيح انه لو كان صليبا مستمسا اي على الساق يمشي معه فرسخا  
او فراسخ على هذا الخلاف انتهى اي لا يجوز عند ابن خنيفة ويجوز  
عندهما قال في شرح الجمع الاصح رجوعه اي رجوع الامام اليهما قبل  
موته بسبعة ايام وفي التوازل بثلاثة ايام \* قال الفقيه ابو الليث وبه تأخذ  
انتهى \* وقال الزبلي في تبين الحقايق وعليه الغتوي قوله  
لا يمكن قطع المسافة بها حتى قالوا لو شاهد ابو حنيفة صلاتها  
لافتي بالجواز لشدة دليكتها وتداخل اجزائها بذلك حتى صارت  
كالجلد الغليظ واجفوا على جواز المسح عليها بطريق الدلالة  
كذا في الكبير قوله من المرعزي بميم مكسورة وقد تفتح فراء  
ساكنة فعين مهملة مكسورة فزاي مشددة مفتوحة فالف  
مقصورة او ممدودة مع تخفيف الزاي وقد تحذف الالف مع  
تشديد الزاي ولفظ مرعزي مرعزي مرعزي مرعزي بالتركية  
يكني قبيلتك الشدة اولان دفنك ديد كلري يومشق يوك قوله  
والغزل بالفتح وسكون الزاء مصدر وهنا ما يغزل من الصوف  
قوله وقد علم منه اي من كلام الزاهدي قوله لبس  
مخصوصا بما ينسج على اليد من الغزل اي بشيء يعمل باليد  
وينسج به ولا بشيء يعمل من الغزل بل يعم الخيط وما لبس  
من الغزل قوله فالعمول من الجوخاء لان ما يعمل منه اذا جلد  
او نعل او بطن يجوز المسح عليه لان الجوخ احد الاربعة ولبس  
من الكرباس لان الكرباس بالكسر اسم للذوب من القطن  
ويحرق به كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والابرسم ونحوهما

قوله لجاز الحاقه اي الجوخ به اي بما هو من الغزل بطريق  
الدلالة بالنص قوله فانه اي الجوخ امن اي احكم منه قوله  
واذا كان كذلك فلا يشترط لجواز المسح عليه اي على الجوخ  
ان يستراح كما زعم البعض \* فالحاصل ان الجورب من اي شيء  
عمل ان كان رقيقا بحيث ينسدل على الساق او لم يشد ولم يمكن  
المشي به فرسخا فصاعدا فلا يجوز المسح عليه اتفاقا وان كان  
مجلدا او منعلا او مبطنا فيجوز اتفاقا وان لم يكن كذاء وكذا بل كان  
ثخينا يمكن المشي به فرسخا فصاعدا فختلف فيه يجوز عندهما  
ولا يجوز عنده اولان ثم رجع اليهما كما سبق تفصيله قوله فروع  
اي مسائل متفرعة على المسائل المتعلقة بالمسح قوله دون اعادة  
بقية الوضوء اي لبس على الماسح غسل بقية اعضاء الوضوء  
ان كان متوضئا فلو اعاد فالظاهر انه اسراف وكذا الحكم  
في نزع احدهما وفي الخروج من غير اخراج لكن وجود السرف  
اذا كان الغسل بلا نية القربة كما مر قوله وكذا اذا نزع  
قبل تمامها اي المدة يعني لو توضأ ومسح او لم يمسح فنزع الحفين  
او احدهما او انتزع قبل تمام المدة لم يغسل الرجلين قوله بمضى  
على صلاته ولا تفسد بناء على انه اتى بما هو في وسعه قوله والذي  
يظهر ان الاصح هو القول بالفساد الظاهر ان يقول ان الصحيح  
بدل الاصح لما قال ابن الهمام في وجه صحة القول بالفساد ان الشرع  
الشريف جعل الخلف مانعا من سرية الحدث الى القدم  
يوما وليلة او ثلاثة ايام ولياليها فان تمت المدة يسرى الحدث  
الى القدم فيكون محدثا ولو في الصلاة \* ولا فرق في هذا بين وجود  
الماء وعدمه فكما يسرى عند وجوده فكذلك يسرى عند

اي من العمول على اليد  
من الغزل  
ان لم يكن الجورب رقيقا  
ولا مجلدا ولا منعلا ولا مبطنا  
بل كان ثخينا

مطلب  
فروع المسائل  
اي لبس عليه غسل بقية  
اعضاء الوضوء بل يلزم  
عليه غسل الرجلين فقط  
اذا كان متوضئا



عديمه اى عدم الماء قوله وان كان محله اى ولو كان محل التيمم عضوين حسا لكن محله شرعا وحكما جميع الاعضاء والاعتبار للشرع \* ونظيره ان الوضوء الذى هو اصل التيمم طهارة لجميع الاعضاء واوكان محل الغسل اربعة اعضاء فقوله اذلا فائدة في قطعها لا فائدة فيه قوله وكذا لو خاف ان ترعهما الخ اى لو تزغ الخفين عند تمام المدة وغسلهما يخاف ذهاب الرجلين من البرد فتيمم حينئذ ولا يمسح \* فاقول عن التنوير وجوامع الفقه والمحيط من انه لو خاف الذهاب من البرد له ان يمسح مطلقا للضرورة فيصير كالخيرة فليستوعبه بالمسح ولا يتوقت \* ففيه نظر لان خوف البرد لا يؤثر في منع سراية الحدث في داخل الخف وانما المنع للخف في المدة المعينة لا غير وقولهم للضرورة في وجهه يندفع بصحة التيمم كذا في الحاشية قوله ولا يمسح على الخفين اشارة الى رد ما نقل عن التنوير وجوامع الفقه والمحيط قوله فصل في نواقض الوضوء لما ذكر الطهارة الحكيمه اصلا وخلفا وآله شرع بذكر ما يعرض عليها فيزيلها ونقض الوضوء ما يخرجها عما يطلب به من استباحة الصلاة ونحوها فان نقض المعاني اخرجها عما يطلب بها ونقض الاجسام ابطال تأليفها اعترض عليه بان المنقوض اما وضوء واما غسل واما تيمم واما مسح فابن الباقي من نواقض غير الوضوء اجيب بان نواقض التيمم والمسح قد ذكرت في اثناء بحثهما واما نواقض الغسل فالجناية والحيض والتفاس تأمل قوله المعاني الناقضة اه انما آثر وان ذكر المعاني دون العلل اقتداء بالسلف واحترازا عن مقالة الفلاسفة لانهم كثيرا ما يستعملون تلك العلل قوله كل ما خرج اه

وكذا ان عدم الماء لا يمنع السراية كذلك الخوف لا يمنعها غاية الامر انه لا يندفع عن الرجل ولا يمسح بل يتييم خوفا من البرد ولا يطلب الوضوء بيان نواقض الوضوء

لقوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط \* وقيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما الحدث فقال كل ما خرج من السبيلين والمراد من السبيل ما يكون سبيلا لخروج الحدث لغلبة الاستعمال فيه بالحقيقة العرفية الخاصة وان كان عاما لغويا مثل الدمع والعرق واللين ونحوها قال الشيخ حافظ الدين النسفي الناقض لبس عين ما خرج بل خروج العين لدليل لاح له \* وقال ابن الهمام الظاهر ان الناقض عين ما خرج لا خروجه لدليل له ولما طرح عند الشافعي طرف النسفي لدليل ظهر له قال اى خروج كل شئ الخ كذا في الحاشية قوله من غير الدبر لا تنقض لم يقل من القبيل ليعم غيره من المنافذ والا فالانساب للسباق والمحاق من القبيل قوله او المرأة اى او قبل المرأة الغير المفوضة بقرينة المقابلة بقوله فان خرج من المفوضة بميم مضمومة وفاء ساكنة بالتركية فرجله دبرى براولمش عورت قوله بل الصحيح ان الخلاف الخ \* اعترض عليه بان بين قوله فاما المثنية الخ وبين قوله بل الصحيح الى آخره تناقضا فان المفهوم من الاول ان الصحيح ان هذه المسئلة خلافية والمفهوم من الثاني انها وفاقية اجيب نعم ولكن يمكن التوجيه بان يفكر قيل قوله بل الصحيح قولك هكذا قيل لكنه غير صحيح بل الصحيح الخ كذا في الحاشية قوله ولا خلاف في غيرها اى في عدم النقض في غير الریح الخارجة من فرج المفوضة لانها غير منبعثة عن محل النجاسة كذا في الهداية وهو يشير الى ان الریح نفسها ليست نجسة وانما تنجس لمروها على محل النجاسة كذا في الكبير قوله وقيل ان كانت اى الریح مسموعة بالصوت عند خروجها قوله والا

ولا يمسح والقي



اي وان لم تكن مسموعة عند خروجها فلا تنقض الوضوء قوله  
وفي الخلاصة لو خرج الخ فان قلت هذا داخل في عموم كلام  
المص كل ما خرج فيقيد انه ناقض قلت لا اي لا يدخل في كلام  
المص لانه اختلاج لا خروج بكسر الهمزة وسكون الخاء المعجمة  
بالتركية كوز سكر يمك ودبر سكر يمك وحركت ايمك \* ولو سلم  
دخوله فالمراد بما خرج ما كان نجسا وهذا الريح ليس بنجس اتفاقا  
لعدم مجاورته النجس قوله يعلم انه اي حال كونه يعلم انه  
اي الريح لم يكن من الاعلى اي من داخل البطن لا يجب عليه  
الوضوء قوله وكذا الدود بضم الدال وسكون الواو جمع الدودة  
وجمع الجمع الديدان بالتركية قورذ كه حيويات واغاجلرده اولور  
والخصاصة بالتركية افاجق طشله \* لا يخفى ان هذا داخل في عموم  
كل ما خرج الا انه صرح بتدكيره للاهتمام به \* واعترض عليه  
بانه فلم يصرح بذكر الدم والقبح والماء والبلغم اجيب بان هذه  
الاشياء معتادة بالنظر الى بعض الاشخاص ولو سلم انها غير معتادة  
ولكنها ناقضة ولو خرج من غير السبيلين بخلاف الخصاصة  
والدود وسيجي ان شاء الله تعالى قوله من احد هذين الموضعين  
اي الدبر والقبل قوله وهي اي الرطوبة قوله بخلاف الريح  
بالنظر الى قبل فلا يكون ناقضا بخلاف الريح الخارج من الدبر  
فانه يستتبع اجزاء لطيفة من النجاسة باعتبارها يكون ناقضا  
قوله وان خرج الدود من الفم وكذا الانف وذكر هذه  
المسئلة استطراد لمناسبة ما قبلها والا فالكلام فيما خرج من  
السبيلين كما سيصرح به من الشارح بقوله هذا الذي مضى كان  
ما في الخارج من احد السبيلين قوله لان الدودة ظاهرة اه علة

للخارج من الجراحة وكذا ما يخرج من الاذن فانه لا يكون الا  
من جراحة واما من الفم فكذلك هو من جراحة ان لم يكن  
من الجوف وان كان من الجوف فكذا لا ينقض لكون ما عليه  
قليلا لا يملا الفم فلا يكون حدثا كذا في الكبير قوله لا ينقض  
ادخالها الظاهر لا ينقض اخراجها اي الحقنة لان الادخال  
ليس بمظنة للنقض قوله الا انها اي البلة خفية فان التلوث  
غالب وعدمه في غاية الندرة بل لا يكاد يوجد قوله وكذا كل شيء  
هذا مع قوله واما ما غيب اشارة الى ان ما ذكره المص في قوله  
وان ادخل الحقنة ما كان طرفه من الحقنة وغيرها خارجا لكنه  
غير الذكر قوله واما ما غيب اي كل شيء غيب في الدبر ثم خرج  
ينقض وان لم يكن عليه شيء من البلة قوله ولذا يفسد اي  
ما غيبه الدبر الصوم قوله وان اقطر الدهن بدال مضمومة  
وهاء ساكنة بالتركية اوتدن وچچكدن وحبوباتدن چيقان  
ياغ في احليله بكسر الهمزة واللام الاولى مع مده ثقب الذكر  
ومخرج البول فعاد اي خرج بعده فلا وضوء عليه ذكره  
في الاجتناس ولم يذكر هذا الخلاف قوله وهو الظاهر لانه  
الموافق لخلاف ابى يوسف رح في افساد الصوم فان الاقطار  
في الاحليل لا يفسد الصوم عند ابى حنيفة رح ويفسده عند  
ابى يوسف وقول محمد مضطرب في افساد الصوم فيحتمل انه  
مضطرب هنا ايضا قوله فخرج وجه اي الدهن ناقض اتفاقا  
كما ان دخوله مفسد للصوم اتفاقا قوله وكذا اي لا ينقض  
ان عاد من الاذن او من الاخر بعد يوم وكذا الماء فلو عاد من ساعته  
فبالطريق الاولى ان لا ينقض قوله وان عاد من الفم نقض لانه



لا يعود من الفم الا بعد وصوله الى الجوف وهو موضع التجاسة  
وفي الصورة الاولى ينزل من الدماغ وهو ليس موضع التجاسة  
قوله وكذا السعوط اذا عاد من الانف بعد ايام لا ينقض كذا  
في فتاوى قاصيخان قال في الكبير وقوله لا يخرج من الفم الا بعداه  
لا يخلو عن نظر فان البلغم وغيره ينزل من الدماغ الى الحلق  
من غير وصول الى الجوف والسعوط بفتح السين وضم العين والطاء  
ما يقطر في الانف من الدواء قوله وان احتشى الرجل احليله اه  
ما خوذ من الحشو بمعنى الاملاء في الوسادة والاحتشاء بكسر الهمزة  
والتاء بالتركية دم حبضي منع ايجون فرجه بزادخال ايتك وبول  
يولنه ينيه اذخال ايتك قوله اولاذلك القطن الذي احتشى به  
اي ادخل به قوله ان كان يريه اي يوسوسه ويدخل في الشك  
قوله الابه اي لا ينقطع البول الا بادخال القطن فينشد يجب  
قوله لو احتشى دبره يعني ان ذكر الاحليل لبس بقيد احترازي  
كذكر البول فان الحكم في غير البول كذلك \* قيل رجل لا يريه  
الشیطان وينقطع البول بدون الحشو فهل يجوز له ان يحتشى  
اجيب بانه لا يجوز لانه اضاعة مال وعمر ويكون داعيا لادخال  
الشیطان في الرب قوله مالم يخرج البول اه فان ظهر البول  
على ظاهرها نقض اذا كانت القطنة مساوية لرأس الاحليل  
او مرتفعة فوقه ولو كانت القطنة في داخل الاحليل وابتلت  
كلها بالبول لا يكون البول خارجا ولا ظاهرا فلا يكون ناقضا  
لوضوء قوله انتقض وضوءه لخروج التجاسة وان قلت  
قوله كالدهن اي كما اذا عاد الدهن بعد الدخول لا ينتقض به  
اقوله فان خروجه اي خروج ما يغيب في الدبر ناقض وان لم تكن

١٩ الدماغ بكسر الدال  
وقمح الميم بالتركية باشد  
اولان يني كجمي ارمغة  
ككولور بفتح الهمزة  
وقمح العين  
وكسر الميم وقمح المعجمة

قوله اما النجس الخارج  
يقمح الجيم عين التجاسة  
وكسر هاء لا يكون طاهرا  
كالتوب النجس هذا  
في اصطلاح الفقهاء واما  
في اللغة فيقال نجس الشيء  
في اللغة فيقال نجس ونجس  
نجهس فهو نجس ونجس  
كذا في شرح الجمع  
لابن مالك

عليه رطوبة لانه التحق بما في الامعاء وهي محل القدر بخلاف  
قصة الذكر قوله بدهن ثم خرج اي من الدبر ينتقض  
بلا خلاف كافساد الاحتقان الصوم بلا خلاف كما مر قوله  
الى ظاهرها اي القطنة لم ينتقض وضوءه قوله وان سقطت  
اي القطنة قوله ان كانت اي القطنة الداخلة في الذكر  
قوله في كرسف النساء بضم الكاف والسين بالتركية ينيه  
قطن كبي قوله كذلك اي ينتقض وضوء النساء بماء يخرج  
بالقطنة من الفرج الداخل الى الفرج الخارج ولولم يظهر منها  
قوله كما في حشو الاحليل والحاصل ان الاحليل والدبر والفرج  
الداخل سواء في الحكم قوله هذا الذي مضى ذكره من اول  
الفصل الى هنا كان غايه في الخارج من احد السبيلين سواء كان  
قد دخل من الاعلى او من الاسفل قوله لقوله صلى الله عليه وسلم  
الوضوء من كل دم سائل \* ولانه صح عن ابي الدرداء رضي الله عنه  
انه صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ كذا في الكبير تفصيله \* وروى  
ابن ماجه عن ابن عباس بواسطتين عن عائشة رضيها قال  
عليه السلام من اصابه في ٩ او عاف او قل ٥ او مذى فليتنصرف  
فليتوضأ ثم ايبن على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية  
الدارقطني ثم ايبن على صلاته مالم يتكلم كذا في الكبير قوله  
صفراء تفسير مرة بكسر الميم وتشديد الراء المفتوحة وقوله  
او سوداء زيادة منه على المتن لكن تساوى الصفراء في الحكم  
قوله لا ينتقض اي الوضوء لانه طاهر حيث لم يستحله التجاسة  
بل اتصل به قليل القئ فلا يكون نجسا لان كل ما ليس بناقض  
لبس نجس كما مر كذا في الكبير والحاشية قوله والصحيح

١ من قاء في قباء من  
الباب الثاني بفتح القاف  
٢ والقلس بفتح القاف  
وساوى الام اول ما يخرج  
من الفم قليلا كان او كثيرا  
طعما او غيره



وهو ظاهر الرواية انه نجس في الجميع لمخالطته النجاسة وتداخلها فيه بخلاف البلغم وبخلاف ما ذكر في القنية كذا في الكبير قوله من الرأس او صعد من الجوف وسواء ملاً الفم اولا وسواء اختلط بطعام قليل اولا الا اذا كان الطعام ملاً الفم فينتقض حينئذ كما في الطعام المجرد قوله ان صعد من الجوف وملاً الفم ينتقض عنده كذا نقل عن الدراية ٩ قوله وفيه نظرا قال في الكبير \* اقول لا يفهم من هذا الميل الى قول ابي يوسف رح لان الكراهة تمكن على قولهما ايضا لانهما يسلان انه يستنج قليل نجاسة والصلاة مع قابل النجاسة مكروهة انتهى قوله ان ساوى البراق الظاهر انه حشوري انه الحق من الاطراف فان قوله وان غلب الخ مغل عنده مع زيادة قوله على البراق ينتقض اي الوضوء اتفاقا كالرغاف فيعتبر فيه السيلان وكونه غالبا على البراق دليل قوة السيلان فيه وكذا ان كان الدم مساويا للبراق ينتقض احتياطا وهو ان يكون اصفر نار نجسا بمعنى لون التبرج قوله لا ينتقض اتفاقا لانه خرج عن كونه دما فلا يكون نجسا لكونه علقا منجمدا فقوله وان غلب السائل الخ تفسير للسيلان يعني ان حد السيلان ان يكون السائل غالبا على البراق او مساويا لا مغلوبا لان الحكم للغالب واما المساوي فلا احتياط كما بين آنفا ولا يشترط ملاً الفم فيها قوله اذا المعدة يفتح الميم وكسر العين او بكسر الميم وسكون العين المهملة بالتركية قورسق كه انسانه اشكنبه منزله سنده در قوله وعند محمد لا ينتقض ما لم يكن ملاً الفم ولا يلزمه ان يقول فهو لبس بنجس لان كون ما لبس يحدث لبس بنجس قول ابي يوسف

٩ لانه نجس بالجاذبة عليه

خبر لان قوله لا يلبسهم اه لا تخص به بل اي شئ قاء من انواعه طعاما او ماء او مرة او علقا بعد ان لم يكن دما سائلا قوله ويحكم بالنقض اي بنقض الوضوء لان للمجلس اثر في جمع المتفرقات كما لو تكررت آية سجدة في مجلس واحد يجمع ويجب سجدة واحدة قوله وهو الغثيان بفتحات الغين المعجمة والناء المثلثة والياء المثناة التحتية خبث النفس بالتركية كوكلي دونك واضطراب وتبرج ايتك قوله لان الاصل اه وانما ترك في بعض المواضع للضرورة كما في آية السجدة ٩ وغيرها فلا يقاس قيل اهمل الشارح توجيه ابي يوسف رح كما اهمل المص بيان تفسير اتحاد المجلس لان قول محمد رح اصح الاقوال فيها قوله ما لا تطبقه اي ما لا تطبق المعدة تحمله وهضمه وكذا اذا قاء ثالثا ورابعا قبل سكون النفس عنه \* فهذا هو تفسير اتحاد السبب قوله وان سال حقيقة او حكما بنفسه اي بلا تبعية بماليس بناقض الوضوء قوله لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في القطرة الى آخره علة لقوله والا فلا اي فلا ينقض الوضوء ان لم يكن الخارج سائلا لقوله صلى الله عليه وسلم ولان رطوبات البدن واخلاطه لا يعطى لها حكم النجاسة الا بالانتقال والا لما صحت صلاة قط والانتقال في السيلين يعلم بمجرد الظهور لان محل الظهور لبس بمقر النجاسة فظهوره دليل انتقاله واما في غيرهما فالانتقال لبس الا بالسيلان \* ولذا حكموا بطهارة الدم الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح \* ويؤيده قوله تعالى او دما مسفوحا اي مصبوبا فان غير المسفوح لبس بداخل تحت الحرمة فلا بد لحرمة ونجاسته من دليل ولفظ قطرة

٩ اي كما ترك السبب في السجدة لان سببها هي تلاوة آية السجدة فاذا تعدد التلاوة في مكان واحد ترك السبب واكتفى بسجدة واحدة والله الموفق

٩ ومسفوحا من مسفوح دمه اذا سفت وهرقه مثلا



أوقطرتين في الحديث كناية عن القلة وعدم السيلان بدليل  
 إلا أن يكون سائلا كذا في الكبير قوله وهي أي النقطة واحدة  
 الجسدي بضم الجيم وفتحها وفتح الدال وتشديد الباء وكذا  
 البثر بفتح الباء وسكون الشاء المنلة بالتركية جحك ديد كاري  
 جبان كذا مراض بدنيه دندر والبثر عطف تفسيرى قوله قشرت  
 بضم القاف وكسر الشين مجهول أي أخذت قشرها بكسر  
 القاف بالتركية قابق كذا غاجك وغيرينك قابوغي كبي قوله  
 اجتذب مجهول من باب الافتعال وجلة صفة الماء أي أخذ  
 ذلك الماء من الخارج والتأمت أي النقطة عليه أي على الماء  
 والمراد بالالتيام ههنا بالتركية جبان قبانوب مهر لئلك قوله  
 رق عن الدم أو الفجح يعني كان أصله دما أو قححا ففرق فصار  
 صديدا وماء أصفر فلوسال فالحكم كذلك إلا أن العادة أن يسيل  
 منها ماء أودم أو صديد ولقظ عن متعلق برق قوله ما إذا خرج  
 أي الماء ونحوه بنفسه من غير عصر أو خرج بالعصر نقض  
 الوضوء قوله والأول أي اختيار صاحب المحيط أوجه \* نقل  
 عن التنوير والخارج والمخرج سنان في حكم النقض \* وقال  
 في البرازية هو المختار لأن للأخراج خروجاً فصار كالفسد  
 ونقل عن الدر معني الأوجه الأشبه بالمنصوص رواية والأرجح  
 دراية فيكون الفتوى عليه كذا في ابن آطهوى قوله قاله ابن الهمام  
 وذكرناه في الشرح وهو أنه قال لا يظهر تأثير للأخراج  
 وعدم الأخراج في هذا الحكم لكونه أي ما خرج خارجاً نجسا  
 وذلك يتحقق مع الأخراج كما يتحقق مع عدمه يعني كما يتحقق  
 مع الخارج بنفسه فصار كالفسد فلذا اختار السرخسي في جامع

أي بالتركية صوري

النقض انتهى \* قوله وتفسير السيلان تفسير لما يستفاد من قوله  
 أن سال عن رأس الجرح فإن عن البعد والمجاورة وتمهيد لقوله  
 وقال بعضهم الخ قوله ولم ينحدر أي ولم ينزل عن رأس  
 الجرح لا يكون سائلا قوله أي يجب تطهيره أي تطهير ذلك  
 الموضع في الوضوء وغيره قوله أو في إزالة الجاسة الحقيقية  
 وهذا القيد الأخير للاحتراز عن اشكال أورده صدر الشريعة  
 من أنه إذا فصد وخرج منه دم كثير ولم يتلطح رأس الجرح  
 بضم الجيم فإنه ناقض مع أنه لم يسال إلى ما يلحقه حكم التطهير  
 في الوضوء والغسل بل خرج إلى موضع يجب تطهيره وهو رأس  
 الجرح وسال فيجب تعلق كلمة إلى بالخروج لا بالتجاوز \* فهذا  
 القيد الأخير جار تعلق إلى بقول المص وتجاوز فإن المكان  
 الذي تجاوز إليه الدم يلحقه حكم التطهير في الجملة لأن طهارة  
 المكان من الجاسة الحقيقية من شرائط الصلاة فكذا  
 في الكبير والحاشية قوله إذا خرج الدم من الرأس الخ وكذا  
 إذا خرج في العين وسال في داخلها ولكن لم يتجاوزها لا ينقض  
 كذا في الحاشية قوله وهو أي الموضع الذي يجب تطهيره  
 عند الاغتسال قوله وصباح الأذن إلى خارج أي إلى أرنبة  
 الأنف وظاهر الصماخ بكسر الصاد ثقب الأذن ينقض الوضوء  
 قوله لسال نقض أي الدم الوضوء والأى وإن لم يكن بحال  
 لو تركه لا يسال فلا ينقض قوله لأن المعتبر خروج ما من شأنه اه  
 فإن الاحتراز المأخوذ في تفسير السيلان أعم من أن ينحدر حقيقة  
 كائناً بل بنفسه أو حكماً كما إذا مسح الدم عن رأس الجرح  
 ثم وثم ونحوه فخرج الدم وسرى فيه أي اختلط الدم في القطن



قوله لو برق من البرق بفتح الفاء وسكون الراء من الباب الاول  
بالتركية توكرمك والبراق بضم الباء وتخفيف الراء الممدودة  
بالتركية اغزياري كد توكرمك ديمك اي لو برق والحال ان في براقه  
دما قوله فلا وضوء عليه لان العبرة للغالب والمغلوب في حكم  
التابع فلم يكن الدم المخلوط سائلا بنفسه لو انفصل قوله على سيلانه  
بنفسه اي سيلان الدم بنفسه لو انفصل عن البراق قوله  
ومغلوبيته اي البراق تدل على عدم ذلك اي يصير في حكم  
العدم قوله يتوضأ احتياطاً والقياس عدم النقص للشك  
في زوال الطهارة الا ان القياس ترك للاحتياط في العبادة  
فان في مساواته للبراق يغلب ظنه على سيلانه بنفسه قوله  
لو عض شيئاً ماض اصله عضض من الباب الرابع فادغم  
فيه والعض بالتركية اصرمق اي لو عض شيئاً مثل التفاح  
والكمثرى قوله عليه اي على ذلك الشيء فلا يلزم عليه  
الوضوء وكذا لو استأله بسؤاله فوجد فيه اثر الدم لا ينقض  
ما لم يعرف السيلان فيه قوله والا فلا اي وان لم يوجد الدم  
في الشيء الموضوع فلا ينقض الوضوء \* وهذا هو الاحوط لانه  
اذا رأى الاثر يجب عليه ان يتعرف ويفتش هل ذلك عن ذلك  
عن شيء سائل بنفسه ام لا فاذا ظهر ثانياً على كفه او اصبعه  
غلب على الظن كونه سائلاً والا فلا قوله الشيخ اي الكبير  
في السن قوله ويسيل الدموع اي يستمر سيلانه من عينيه  
هكذا في بعض النسخ على التثنية والظاهر على لفظ المفرد  
كما وقع في نسخ الكبير ولذا قال فيه على سبيل البدل قوله لوقت  
كل صلاة اي خروج وقت كل صلاة فان وضوءه ينقض

بمخرج

بمخرج الوقت فقط عند اي حنيقة ومحمد راح على ما سيأتي  
ان شاء الله تعالى قوله فيكون اي الشيخ صاحب عذر فيتنقض  
وضوءه وانما لم يقطع محمد بكونه صاحب عذر لانه يمكن ان لا يكون  
صاحب عذر لكنه مرجوح فيكون كونه صاحب عذر  
مظنوناً غالباً والظن الغالب ملحق باليقين ولذا قال امره بصيغة  
المضارع المتكلم كذا في الحاشية قوله ولا فرق بين الرمد وغيره  
وكذا لا فرق بين العين وغيره كالاذن والسرّة والثدي ونحوها  
الا ان الرمد في العين غالب فلذا خصصهما قوله خراج بضم  
الخاء المعجمة وفتح الراء الممدودة بالتركية بدنه حقار جبان قسمندن  
برشي \* وما وقع في نسخ ابن اطة وي بضم الجيم اظن انه سهو  
منه قوله في ما فيها الماق كالموق طرف العين مما يلي الانف  
قوله لانه من جملة القروح قال في الكبير قال في الجنس  
ان الخارج منه اي من الغرب ليس بدفع وقال فيه ولو خرج  
من سرته ماء اصفر وسال نقض لانه دم قد نفج فاصفر وصار  
ريقاً قوله واما صاحب الجرح الذي لا يرقأ مأخوذ من رقا  
الدفع رقا من الباب الثالث بمعنى سكن قوله عن الزحف بفتح  
الراء المعجمة يقال تزحف الدم اي خرج منه دم كثير حتى ضعف  
قوله او انفلات ريج اي خروجه بغير اختيار بحيث لا يقدر  
ان يستمسكها وكذا استطلاق البطن كما سبق البيان فيها  
قوله لوقت كل صلاة اي الخروج وقت كل صلاة كما مر  
قوله من الفرائض والنوافل عندنا وعند مالك يجب عليهم  
الوضوء لكل صلاة فرض ولكل نفل ولا يجوز لهم النفل  
بوضوء الفرض \* وقال الشافعي يتوضؤون لكل صلاة فرض

اي ارتفع  
مطلب الجرح  
بيان صاحب العذر



ويصلون به النفل تبعاً لحديث فاطمة بنت أبي حبيش أنه عليه السلام قال لها توضع لكل صلاة \* ولنا أيضاً دليل قال في شرح الجمع لابن ملك \* دليل الشافعي قوله صلى الله عليه وسلم المستحاضة تتوضأ لكل صلاة \* ولنا قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة \* واللام فيما رواه الشافعي بمعنى الوقت استعارة فهو المراد بالحديث الأول كذا في الهداية قوله وهو أي ما وقع في بعض النسخ قوله وفيه أي في لفظ القدوري دفع توهم أن يبطل بإضافة توهم إلى جملة أن يبطل وضوءهم بالنظر إلى الصلاة أي الوقفية ولا يبطل بالنظر إلى الصلاة الغير الوقفية من النوافل وغيرها كما قال الشافعي أنه إذا صلوا أي صاحب الإعذار الفرض يبطل وضوءهم في حق الفرض وبقى في حق النفل كذا في الكبير قوله بمخرج الوقت فقط أي وقت صلاة فرض حتى لو توضأ لصلاة العيد جازله أن يصلي به الظهر عندهما ٩ لأن العيد ليس بفرض فكان كالتوضي للصلاة الضمحي قوله وبأيها وجد أي وينتقض وضوءهم إذا وجد أي من خروج الوقت ودخوله عند أبي يوسف رح قوله في الصورة المذكورة أي في توضي المستحاضة حين تطلع الشمس حصل دخول أي دخول وقت الظهر فقط \* وتظهر ثمرة الخلاف فيها فإن وضوءهم ينتقض عند أبي يوسف وزفر بدخول الظهر لو وجود دخول الوقت وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا ينتقض لعدم الخروج قال في الهداية والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة إلا والحديث الذي ابتليت به يوجد في ذلك الوقت وكذا كل من هو

٩ قال في الهداية وهو  
الكلاب لأنها بمنزلة  
صلاة الضمحي

هو في معناها ممن به سلس بول أو رعا ف دائم أو انفلات ربح أو نحوها لأن الضرورة تتحقق وهي نعم الكل انتهى ٩ قوله وينبغي وجوب أه الظاهر أن المراد بقوله وينبغي يستحب ويؤيده ما في الخلاصة ويعصب الجرح ويربطه ولو ترك لأبأس به انتهى قوله وإن لم يكن أه كلمة أن وصلية أي ولو لم يكن منعاً كلياً قوله لأنه نجاسة غليظة والزائد فيها على قدر الدرهم مانع كما سيحكي أن شاء الله تعالى قوله هذا هو المختار للفتوى \* وفي الخلاصة بين هذا القول ثم ذكر قول صاحب القين محمد بن مقاتل ثم قال والفتوى على الأول حتى قال فيه فإن سال الدم بعد الوضوء حتى نفذ الرباط لا يمنع من أداء الصلاة انتهى \* لكنه يخدش الذهن بأن في الغسل خروجاً عن خلاف العلماء وهو مستحب \* وإيضاً قد يتخلف ظنه ولا ينجس فيفيد ولو مرجوحاً \* وإيضاً في كونه اضاعة المال في كل زمان ومكان أشكال والله الهادي إلى الرشاد كذا قيل فقوله في الكبير إذا كان لا يمكنه الصلاة بدون النجاسة فلا فائدة في الغسل بل يكون فيه اضاعة المال ففيه تأمل فتأمل قوله وصاحب العذر مبتدأ خبره قوله يخرج وضمير يخرج راجع إلى صاحب العذر قوله لأنه أي صاحب العذر تمكنه الصلاة أه قوله لأن صفة الحيض إذا تقررت أه قال في الحاشية أما لو احتشت قبل التقرّر قبل تمام ثلاثة أيام فالمستفاد أنها كصاحب العذر ولكن لم أراه في محل انتهى وضمير بقاؤها راجع إلى الحيض قوله فانه أي العذر متعلق بحقيقة الخروج ولو كان مرة واحدة في كل وقت قوله

٩ وهذا الذي ذكره الهداية  
تعريف صاحب العذر  
في حق بقاء عذره تقرره  
كونه صاحب عذر كما مثله  
بالمستحاضة لكن تقرره  
ابتداءً عما يكون بما إذا مضى  
عليه وقت صلاة ولم يمكنه  
أن يتوضأ ويصلي خارجاً  
من ذلك الحديث فيبشروط  
في ثبوت العذر ولا استيعاب  
الوقت بالحديث على هذه  
الصفة كما يشترط في زوال  
العذر استيعاب الوقت  
بإطهارة منه وفيما بينها  
يكفي للبقاء وجود المختار  
في كل وقت مرة وهو المختار  
كذا في الكبير والصغير



ولم توجد اى حقيقة الخروج بسبب الربط والعلاج \* ثم ان هذا  
 المنع من صاحب العذر واجب عليه لكن لو لم يمنع لم يخرج  
 من كونه صاحب عذر الا انه ترك واجبا كذا قاله في الحاشية  
 قوله رجل مبتدأ وقوله به جذرى صفة رجل وجملة خرج  
 منها صفة الجدرى وجملة هو سائل صفة ماء وقوله وقد صار  
 جملة حالبة من فاعل الظرف المستقر في ضميره وخبر المبتدأ  
 قوله نقض ذلك قوله ثم سال القرحة اى القرحة الاخرى  
 من الجدرى غير الاولى قوله نقض ذلك اى القرحة الاخرى  
 التى لم تكن سائلة قبل الوضوء فلم يكن لها مدخل في كونه  
 صاحب عذر قوله لان الجدرى قروح متعددة لا قرحة  
 واحدة بخلاف من صار صاحب عذر بقرحة كبيرة  
 فتوضأ منها ثم سال منها شئ من طرف آخر فانه لا ينقض  
 وضوءه لكونها قرحة واحدة وقوله وعلى هذا مسألة  
 المتخربين ثنية المتخرب بكسر الميم والخاء المعجمة وفتحهما وهو  
 ثقب الانف قوله لما قلنا وهو كونه جرحا آخر مثل الجدرى  
 فصار بمنزلة جرحين في موضعين من البدن قوله وقت صلاة  
 كامل لفظ كامل بالرفع صفة اوقت ويجوز جره بالجوار قوله  
 فادام يوجد اى العذر منه اى من صاحب العذر ولو مرة في كل  
 وقت صلاة فهو اى صاحب العذر باق في عذره قوله بان لا يمكنه  
 اى صاحب العذر ان يتوضأ ويصلى فرض ذلك الوقت وقوله  
 من اول وقت متعلق بلا يمكنه قوله فبشرط في الثبوت اى  
 في ثبوت العذر اولا استيعاب الوقت اه قوله بان يمضى الوقت  
 اى الوقت الكامل قوله في كل وقت مرة اى وفي ايتين الاشرطين

٩ على هذه الصفة وهى  
 ان لا يمكنه ان يتوضأ  
 ويصلى فرض ذلك الوقت  
 طالبا من العذر الذى ابتلى  
 به من اول وقت الصلاة  
 الى آخر الوقت

من الثبوت والزوال تكفى لبقاء العذر وجود الحادث في كل وقت  
 كامل مرة واحدة \* نقل عن الصغار لا بد للبقاء من سيلانه في الوقت  
 مرتين او ثلاثا والاول هو المختار قياسا على الثبوت كما تقدم كذا  
 في الكبير قوله والدم منقطع جملة حالبة من فاعل توضأ قوله  
 وانما لا ينقض به اى بذلك العذر في الوقت ما اى الوضوء وقوله  
 اى لذلك العذر \* والحاصل ان صاحب العذر لو توضأ لحادث  
 غير عذره نقضه العذر ولو توضأ لعذره نقضه حدث غير عذره  
 سواء كان ذلك الحادث من البول او اريح من الدبر او من عذر آخر  
 غير الذى ابتلى به ولو توضأ لعذره لا ينقضه عذره قوله فان كان  
 اى صاحب العذر قد توضأ حال كونه على الانقطاع وصلى عليه  
 ايضا ودام انقطاع عذره لا يعيد ما صلى من الغرائض حال كونه  
 صلى على الانقطاع قوله وكذا لو كان اى الوضوء والصلاة  
 على السيلان اه لا يعيد ما صلى قوله وهو قائم والحال ان العذر  
 قائم وثابت وقت الاداء اى اداء صلاته قوله والعذر منقطع  
 اى والحال ان العذر منقطع وقت اداء الصلاة وتم الانقطاع  
 اى دام انقطاعه بان يمضى عليه الوقت الشاق على انقطاع  
 عذره فيلزم اعادة ما صلى بذلك الوضوء كذا نقل عن الكافي  
 قوله انشترقال في مختار الصحاح الانتشار والاستنثار بمعنى واحد  
 قوله الكتلة بضم الكاف وسكون التاء المنان فوقانية  
 قال المختار ايضا القطعة المجتمعة من الصمغ وغيره والصمغ بفتح  
 الصاد المهملة والغين المعجمة بالتركية اناج صافزى \* هذا بيان  
 معناه في اصل اللغة وقوله والمراد به الخ اما استعارة او حقيقة  
 عرفية تأمل قوله اى الدم اه ويمكن الرجوع الى الكتلة



فات انكثله قد تكون يابسة بحيث لا تقطر وقد تكون رطبة بحيث  
تقطر قوله والقردا بضم القاف واحدا القردان بالكسر والافردة  
كلام مبتدأ بالتركية كنه ديد كلرى بوجك والحنان بفتح الحاء  
وسكون الميم كنه ديد كلرى كه دوه ده وحيوان لرده اولور لكن  
قردا كيرجه اولور وكنه ده صغارا وكبارا لغت بش مرتبه سنى  
بيان ايدر قوله ان كان اى القردا كبيرا قوله وان كان صغيرا  
الح فان قلت ان تعدد القردان وكان كل منها صغيرا بحيث  
لا ينقض ولكن لو جعت لسال ما مضته هل تنقض قلت الله تعالى  
اعلم لا تنقض كما فى الذباب والبراغيث قوله اما العلق بالفتحين  
جمع علقه بالتركية سلوك ديمك اذا مضت والمض بالتركية  
اغزله صور مق وجذب ايدوب حكيم حتى امتلأت اى العلق  
قوله وان لم تمص اه بل مضت قليلا بحيث لو شقت لم يسلم منه  
الدم لا ينقض قوله واما الذباب بضم الذال وفتح الباء بالتركية  
قره سكك والبعوض بفتح الباء وضم العين سورى سكك  
والبراغيث بفتح الباء وكسر الغين المعجمة ومدھا جمع البرغوث  
بضم الباء وسكون الراء يره ديد كلرى موز ياتدن جانوار قوله فلما  
لم يكن كل واحدة اه لم يكن نجسا اما الدم فلان قليله غير مسفوح  
وغير المسفوح غير محرم للاية المذكورة وغير المحرم لا يكون نجسا  
قبل عليه ان الكلام فى دم خرج من الاذى وهو حرام ولو لم يكن  
مسفوحا قلت حرمة دم الاذى كحرمة لحمه لان حرمة لحم الاذى  
بناء على كرامته لا على نجاسته فغير المسفوح من دم الاذى  
ثبت على طهارته الاصلية مع كونه محرما واما التى فلان قليله  
يخرج من اعل المعدة وهو ليس بمحل للنجاسة كذا فى الحاشية

نقلا عن الدر قوله وهو الصحيح عند صاحب الهداية حيث  
قال ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا يروى ذلك عن ابى يوسف  
رحمه الله تعالى وهو الصحيح لانه لبس نجس حكما حيث  
لم ينتقض به الطهارة انتهى \* قوله خلافا لمحمد وقال نجس  
احتياطيا واختاره ابو جعفر الهندوانى وغيره \* وثمرة الخلاف  
تظهر فى قوله فاذا اصاب الح قوله فاذا اصاب اى الدم القليل  
او القليل الثوب لا يمنع اه قوله لا ينجسه وهو الصحيح خلافا  
لمحمد وقوله لانه لو كان الح تعليل لقول ابى يوسف \* يريد ان كون  
الخارج من بدن الانسان حدثا لازم لنجاسته وانتفاء اللازم  
مستلزم لانتفاء المزوم \* فان قلت ان دم الاستحاضة والجرح  
الذى لا يرقأ لبس يحدث مع انه نجس قلت كونه لبس يحدث  
ممنوع بل هو حدث الا ان اثره لا يظهر الا بخروج وقت صلاة  
مفروضة كذا نقل عن الدراية قوله وكذا النوم ناقض  
للوضوء \* اعلم ان النوم وما ذكر بعده مظنات للاحداث اقيم  
اى النوم مقامها ٨ ولبس باحداث حقيقة \* وانما لم يذكر العتة  
لانها لبس بناقض كنوم الانبياء عليهم السلام وهل ينقض  
اغماؤهم وغشيهم \* ظاهر كلام المبسوط نعم كذا ذكر فى الدر  
قوله اى واضعا جنبه بالارض الظاهر على الارض قوله وممكن  
على مرفقه وكذا الونام مستلقيا او على وجهه او على احد وركيه  
تثنية ورك بفتح الواو وكسر الراء ما فوق الفخذ \* والحاصل  
لوانام بحيث يزول قوته الماسكة ويزول ايضا ومقعده من الارض  
نقض الوضوء وان لم يزول قوته الماسكة لم ينقض كذا نقل عن الشورى  
وشرح قوله اى صار من الاسترخاء اى لاجل الاسترخاء

وراجع الى ما لا يكون حدثا  
من النجس القليل وادم  
الغير السائل  
في الضرورة  
لان النائم غير ممكن  
منه الرجوع فاقام الشرع  
في النوم مقام اليقين احتياط  
كذا فى شرح جامع  
الصغير  
٧ العتة واختلاله  
كلامه  
يجب ويندب  
قوله او تمكثا ما خوذ  
من اوتك اصابه  
الفاء مهور الاء  
الو من اوتك الى انتهاء  
او وقعها قبل انتهاء  
الاء فى انتهاء فصار كذا



او كائنا من الاسترخاء فهو نللة اصدار واخبر قوله بحال او هو حار  
من الظرف قدم ثلثيه معناه كان الزخاوة قوله لقوله صلى الله  
عليه وسلم العيان وكاء السه فن نام فليتوضأ رواه ابو داود  
عن علي رضي الله عنه قال وكاء بكسر الواو ومد الكاف المفتوحة  
الخط الذي يربط به الشيء والسه بسين مهملة مفتوحة بعدها  
هاء اصله سته بفتح السين والتاء وهو العجز اي المقعد وقديراديه  
حلقة الدبر وجعل منه هذا الحديث ويجمع على استاه كسبب  
واسباب فحذفت التاء تارة وقيل سه واللام تارة وقيل ست  
مأخوذ من سته سته من باب تعب اذا كبرت عجزته فجعل السته  
مثل يد ودم في الحذف ومعنى الحديث ان اليقظة وكاء الدبر  
اي الحافظ لما فيه من الخروج وفي حديث آخر العين وكاء السه  
فاذا نامت العين استطلق الوكاء اي اطلق الوكاء الذي كالخط  
في الدبر فيخرج منه الريح غالباً كذا في الكوكب المنير شرح الجامع  
الصغير قوله وفي الكافي الخ هذا الاختلاف في نوم المستند  
الذي لم يزل مقعده من الارض اما لو زال فينتقض بلا خلاف  
كذا في ابن آطه وي قوله وجد زوال التماسك اي زوال قوته  
من كل وجه لانه لم يقعد بقوة نفسه وانما قعد بقوة الاسطوانة  
ونحوها قوله واونام جالسا يتمايل اي حال كونه يتمايل الى اطرافه  
عند النوم قوله ربما يزول مقعده اه قد يزول مقعده  
وقد لا يزول عن الارض قوله لا ذكر للنعاس اي قال الحلواني  
لم يتعرض العلماء للنعاس بضم النون وفتح العين المهملة نوم  
خفيف هو اول النوم مأخوذ من نعس ينعس من الباب الاول بمعنى  
انام نومة خفيفة قوله كان حدثا اي كان ذلك النعاس حدثا

في كاء يربط به ثم الكاء سته  
والجواب في سته

وان كان

وان كان يسهو عن حرف او حرفين اي عن كلمة او كلمتين  
فلا يكون حدثا قوله وان نام في الصلاة سواء نعمة اولاً \* وقال  
ابو يوسف ينقض الوضوء بالتعمد وسواء طال نومه اولاً \* وقال  
مالك ينقضه النوم الطويل قوله قائماً رآكها الخ خلافاً  
للسافعي في غير القائم قوله فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله  
من تنمة الحديث والاسترخاء بالتركية اعضاده كي آك يرل ري  
صالي ويرمك رواه البيهقي عنه عليه السلام وروى عن ابن عباس  
رضي الله عنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى  
غط او تقح ثم قام يصلي فقال يا رسول الله انك قد نمت فقال  
عليه السلام ان الوضوء لا يجب الا على من نام مضطجعا فانه  
اذا اضطجع استرخت مفاصله وكذا حديث حذيفة المذكور  
في الكبير فيكون حجة على السافعي في قوله بالنقض في غير القاعد  
وعلى مالك في قوله بالنقض في النوم الطويل لكن الطويل الثقيل  
ناقض بلا خلاف وانما الخلاف في الطويل الخفيف قوله وهو  
المروى عن شمس الائمة حيث قال اذا نام خارج الصلاة على  
هيئة الركوع او السجود يكون حدثا في ظاهر الرواية كذا  
في الحاشية قوله والمعتمد الخ يريد ان ما ذكره المص من الاطلاق  
في النوم على هيئة الساجد في الصلاة وخارجها حيث اطلق  
عدم النقض في الصلاة ووجود النقض في خارجها ليس  
بمعتمد خبان والمعتمد هذا قوله والا اي وان لم يكن النوم  
على وجه السنة فيكون حدثا لوجود كمال الاسترخاء مع عدم  
تمكن المقعد \* فان قلت النوم في الصلاة هل هو ممدوح قلت قال  
عليه السلام اذا نام الغد في السجود يباهي الله تعالى به

خط بفتح العين المعجمة  
والطاء المهملة بمعنى شدة



ملا ثكته فيقول انظروا الى عبدى روحه عندى وجسده  
 فى طاعتى \* فيه دليل على ان نوم الساجد لا يكون حدثا والاف السجود  
 بغير طهارة كفر او كبيرة فكيف يكون فى طاعة الله تعالى كذا  
 فى ابن آطه وى نقلا عن العيني فى شرح المجمع قوله حال كونه  
 اى النائم مستويا فى الحالتين اى لم يكن كالمنكب على وجهه كما  
 فى المسئلة الآتية والمراد بالجالين حال القعود وحال وضع اليه  
 على عقبه قوله ووضع اليه على عقبه بالواو لا باو عطف  
 على نام واليه تثنية اليه بفتح الهمزة والياء فى اللغة ذنب الغنم  
 والمراد ههنا مقعد الانسان وقوله على عقبه تثنية عقب  
 بفتح العين وكسر القاف بالتركية اياغك او كجهسى قوله وصار  
 شبيه المنكب على وجهه بضم الميم وفتح الكاف وتشديد الباء  
 مأخوذ من الكب بفتح الكاف وتشديد الباء بالتركية يوزى  
 اوزرينه دوشمك اصله انكب من باب الانفعال قوله وهذا  
 هو الاصح لا ما ذكره المص من عدم النقض لحصول كمال الاسترخاء  
 بل هذه الهيئة المذكورة فى الشرح ايسر فى خروج الربح  
 من سائر هيئات النوم قوله وهذه الصورة اى الذى ذكرها  
 بقوله واما اوجعل الخ قوله بخلاف صورة المتن يعنى قوله  
 او واضعاً بطنه على فخذه الخ قوله بان جلس الخ هذا  
 تفسير للاحتباء ولا اعتبار لما ذكر فى غاية البيان من تفسير الاتكاء  
 بهذه الهيئة وحكم بالنقض فان هذه الهيئة لا تعرف فى اللغة  
 اتكاء قطعا وانما سمي احتباء كذا فى الكبير قوله وفى الخلاصة  
 فان نام متربعا الخ هذا ما افاده الشارح بقوله متربعا او غير  
 متربعا من هيئات القعود \* نقل عن الدراية ولونام المريض

١ وبعضهم فسر الاتكاء  
 بهذا التفسير وحكم بالنقض  
 لكنه لا عبرة به

مضطجعا فالصحيح انه ينتقض ولو جلس رجل على تنور فادلى  
 رجله فنام كان حدثا كذا فى الحاشية قوله ويلصق اليه  
 اى طرفى مقعده بان يضع على الارض قوله نوما غير ناقض  
 مفعول مطلق او مفعول به للنائم وغير ناقض صفة نوما قوله  
 والفتوى على رواية ابي حنيفة قال شمس الأئمة الحلوانى ظاهر  
 المذهب عن ابي حنيفة كما روى عن محمد \* قيل وهو المعتمد سواء  
 سقط او لا انتهى \* وما فتى به من رواية ابي حنيفة هو الاولى  
 اذ لم يتم الاسترخاء بعد مزيلة المقعد حيث اتبه بمجرد السقوط  
 فورا قوله على دابة عريانة صفة دابة بضم العين المهملة  
 وسكون الراء وفتح الباء مأخوذ من عرى عريانا بضم العين  
 وسكون الراء فيهما بالتركية جبلاق ديمك اى على دابة لبس  
 على ظهرها شئ قوله عليها اى على دابة حالة الصعود على  
 الجبال فى الطريق او حالة المشى على الارض المبسوطة لا ينتقض  
 قوله وان كان ذلك اى النوم على الدابة العارية عن السرج  
 وغيره حالة الهبوط اى النزول من الجبل الى السافل قوله لعدم  
 تمكنها اى المقعد على ظهر الدابة وهذه المسئلة تؤيد النقض  
 فى صورة واضع بطنه على فخذه كما اختير من قول ابي يوسف  
 فيما تقدم آنفا قوله ولو كان اى النائم على الدابة راكبا فى الاكاف  
 بكسر الهمزة وفتح الكاف مركب بلا يندر والسرج بفتح السين  
 وسكون الراء بالتركية آت ايرى ديمك قوله وكذا الاغماء بكسر  
 الهمزة وسكون الغين المعجمة بالتركية او غمق بى هوش اولمق  
 قال الاكل هو مرض يضعف القوى ولا يزيل العقل وسببه  
 امتلاء بطون الدغاء من بلغم غليظ انتهى وفى الطب هو تعطل



القوى واجتماع الروح ولبس كالجنون في ازالة العقل فلذا  
صح على الانبياء دون الجنون قوله وكذا السكر ناقض للوضوء  
ايضا اي كالاغماء وهو سرور يغلب على العقل فيمنعه عن العمل  
بموجبه والاولى في تعريفه ان السكر خائفة تعرض الانسان  
من امتلاء دماغه بالابخرة المتصاعدة اليه فيتعطل معها عقله  
المميز بين الحسن والقبيح عن تمييز المعتادة كذا في الكبير  
قوله اي علامته في كون السكر ناقضا للوضوء قوله بالاتفاق  
يحكم بنقض وضوء الباء في بالاتفاق متعلق بحكم المؤخر  
اي يحكم به لزوال تمييز الحدث عن غيره قوله وكذا الفقهية  
في كل صلاة ذات ركوع وسجود تنقض الوضوء والصلاة جميعا  
وقالت الاثمة الثلاثة لا تنقض الوضوء لانها لو نقضت في الصلاة  
لنقضت في خارجها وفي صلاة الجنائز وسجدة التلاوة كما في  
النواقض \* ولنا ان القياس ما ذكره لكن تركاه فيما اذا كانت  
الفقهية في ذات ركوع وسجود بما قاله صلى الله عليه وسلم  
من كان ضحك منكم فقهية فليعد الوضوء والصلاة قاله  
صلى الله عليه وسلم حين انصرف من الصلاة لما ضحك القوم  
في صلاة ذات ركوع وسجود حين جاء رجل ضربا بالبصر فوقع  
في حفرة بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم قيل هل تنقض  
الفقهية التيمم والوضوء الذي في ضمن الغسل اجيب نقل  
عن الد رتنقض التيمم واما الوضوء في ضمن الغسل فقد اختلف  
فيد قيل لا تنقض \* وقال في الذخائر الاشرفية تنقض ورجحه  
في الخانية والفتح \* وسبب النهي عقوبة له وعليه الجمهور كذا  
نقل عن الدر قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الحديث من غير

مطلب  
في بيان الفقهية  
١ وان نقضت الصلاة فقط  
يلزم حينئذ اعادة الصلاة  
من غير تجديد وضوء على  
قول لا وعلى قول نعم يلزم  
تجديد الوضوء ايضا واما  
نفس الغسل فلا تنقضه  
الفقهية اجابا

فرق

فرق بين العاقد والناسي والرجل والمرأة والتيمم والمتوضئ  
فان قلت فكذا نقل من غير فرق بين المغسل وغيره قلت على  
قول من قال بالاتقاض به نعم فان هذا الحديث يكون سنداه  
واما على قول من قال بعدمه فغاية ما يمكن ان يقال ورد النص  
اي الحديث في صلاة مطلقة والظاهر كونها بطهارة الوضوء  
لا بطهارة الغسل ولا التيمم ايضا كذا في الحاشية قوله لا تنقض  
اي الفقهية وضوءه بل تنقض الصلاة والسجدة فقط قوله  
لان الحديث ورد في صلاة مطلقة بل سبب الورود كان في صلاة  
ذات ركوع وسجود كما سبق وفي اكثر النسخ ذكر بعد سجدة  
التلاوة سجدة السهو وهو سهو لان الفقهية في سجود السهو  
ناقضة قطعاً لانه في حومة الصلاة ذات الركوع والسجود  
فان سلام من عليه السهو لا يخرج عن الصلاة عند محمد  
وعندهما وان اخرج به لكن اذا سجد للسهو عاد اليها قوله  
ولا تنقض وضوءه لان الفقهية انما جعلت حدا بشرط  
ان تكون جنابة وفعل النائم لا يوصف بكونه جنابة قوله قال  
في الخلاصة هو المختار اما فساد الصلاة فلانها كالكلام وكلام  
النائم يفسد الصلاة على ما اختاره قاضيخان وصاحب الخلاصة  
 وآخرون واما عدم نقض الوضوء فلان النقض بالفقهية  
كان على خلاف القياس ولانه باعتبار معنى الجنابة وقد زال  
ذلك المعنى بانوم قوله وبه اخذ اي عمل عامة المتأخرين  
احتياطاً لان النائم في الصلاة كالمستيقظ \* ولا فرق في الاحداث  
بين النوم واليقظة فانه لو احتلم يجب الغسل كما لو اتزل بشهوة  
في اليقظة يجب ايضا \* وفيه نظر لا يخفى كذا في الكبير قوله

١ اي الفقهية

٢ في الفقهية



وعن أبي حنيفة تنقض أي القهقهة في النوم الوضوء لما مر في علة  
 المتأخرين حينئذ يتوضأ إذا انتبه ويبنى على صلاته التي ضليها  
 ركعة أو ركعتين قوله ولا تفسد الصلاة بناء على أن كلام النائم  
 لعدم كونه كلاما لا يفسد الصلاة لصدوره بلا اختيار على ما  
 اختاره فخر الإسلام قوله والمختار من هذه الأقوال الأربعة  
 هو مختار صاحب الخلاصة قوله لا تنقض وضوءه بل تنقض  
 صلاته فقط فهذا الذي تقدم حكم القهقهة وأما التبسم  
 والضحك فسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى \* قال في الدرر لا تنقض  
 القهقهة في الصلاة وخارجها طهارة المغتسل انتهى \* قوله  
 وأما التبسم فلا ينقض الوضوء لانه دون القهقهة فلا يلحق بها  
 قوله لكونه أي التبسم بمنزلة الكلام الغير المسموع لا يتم الابطم  
 مقدمة هي قولك والكلام الغير المسموع لا ينقض ما كان بمنزلة  
 لا ينقض تأمل \* وقال في الكبير لكونه لبس بكلام لكونه غير مسموع  
 وهذا أقرب لكنه لو قال لكونه غير ملفوظ لكان أظهر قوله وحد  
 القهقهة أي تعريفها على وزن الزلزلة \* قال في القاموس قهقهة  
 أي رجع في ضحكه أو اشتد ضحكه أو قال في ضحكه قه فاذا كرره  
 قبل قهقهة انتهى \* لكن قيل هذه الصفة لم نسمعها قط قوله  
 والصحيح قوله ويكون مسموعا الخ فلو اقتصر بيان القهقهة  
 عليه لكان أوضح وأولى قوله سواء بدت أي ظهرت نواجذه  
 أو لا جمع ناجذة وهي في الأصل نهاية الأضرار والمراد ههنا  
 مع الأضرار خمسة من كل جانب فيكون عشرين ضرسا  
 في أقصى الفم من فوق والتحت وهذا الحد رواه الحسن  
 عن أبي حنيفة وهو المشهور حد أو وقوعا قوله وقيل اقضاه

أي النواجذ أقصى الأضرار وابعدها فيكون خمسة أضرار  
 قوله وقيل الأنياب جمع ناب وهي ما اتصل بالرباعية وهي  
 متصلة بالثنايا وهي اثنان في مقدم الفم من كل خك فتكون  
 أي الثنايا أربعة في أوائل الأسنان قوله لاله أي لا للتبسم  
 ولا لجيرانه أي لمن عنده قوله لان النص أي الحديث ورد  
 في حق القهقهة فقط والضحك أدنى من القهقهة قوله أن يكون  
 مسموعا له أي أن يكون صوت الضحك مسموعا للضحك  
 ولا يكون مسموعا لمن عنده قوله من الرجل والمرأة أي المباشرة  
 الفاحشة ناقضة وضوء الماس والمسوس وكذا لو كانا  
 رجلين أو امرأتين كذا في القنية وكذا بين الرجل والامرء قوله  
 خلافا لمحمد \* له أن عدم الخروج متيقن والخروج مظنون  
 فلا ينقض به الوضوء \* وقالاهو ممنوع فانه ربما خرج واتمسح  
 فيظن انه لم يخرج قوله وهي أي المباشرة الفاحشة أن يمس  
 بطنه أي بطن الرجل بطنها أي بطن المرأة قوله أو ظهرها  
 منصوب معطوف على بطنها وهي منصوب على أنه مفعول  
 المس أي يمس بطنه بظهر المرأة قوله وفرجه مرفوع عطف  
 على فاعل المس وقوله فرجها أي فرج المرأة منصوب عطف  
 على مفعول المس بعطف واحد على معمول واحد واحد وقوله  
 منشرا حال من فرجه قوله فاقم السبب الغالب الذي هو  
 مس الفرج بالفرج مقام المسبب الذي هو خروج المذي قوله  
 وأما مس الذكر أي مس الرجل ذكره بيده قوله مباشرة حال  
 من مسه أي مسه بلا حائل كالشواء بكسر الشين ومد الواو  
 المفتوحة بالتركية كتاب من شوى يشوى شيئا من الباب الثاني

مطلب  
 بيان المباشرة الفاحشة  
 ومس الذكر



بمعنى طبخ اللحم قوله او بحائل غيره اى غير الشواء كالمرقدة  
 مما سمى النار بواسطة القدر كالتجرة قوله فانه لا ينقض الوضوء  
 عندنا لكن يندب غسل يده اذا مس ذكره قاله شارح التنوير قوله  
 خلافا للشافعى فى مس الذكر اذا كان بباطن الكف \* وقال مالك  
 فى احداق قوله ينقضه \* وقال احمد ينقضه مس الفرج ذكر اكار  
 او غيره \* وسندهم قوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره  
 فليتوضأ رواه مالك فى الموطأ وابوداود والترمذى وقال الترمذى  
 حديث حسن صحيح وحديث عائشة ايضا وهو ضعيف \* ولنا قوله  
 صلى الله عليه وسلم حين مثل عن الرجل يمس ذكره فى الصلاة  
 فقال هل هو الا بضعة منك اى قطعة وجزء منك رواه ابوداود  
 والترمذى والنسائى \* قال الترمذى هذا الحديث احسن شئ  
 يروى فى هذا الباب \* وقال الطحاوى هذا حديث مستقيم الاسناد  
 غير مضطرب فى اسناده ومثله \* واجيب بان المراد من الذكر  
 بحائل ورد بان تعليه صلى الله عليه وسلم بقوله هل هو الا بضعة  
 منك يابى عن ذلك التوجيه ١ قوله ومالك واحد يوافقان  
 الشافعى اى فى مخالفته فى مس الذكر وعدم مخالفته فى اكل ما  
 مسته النار \* قال فى الكبير اما النقض مما مسته النار فلم يقل به  
 الشافعى ولا غيره من الائمة ٢ قوله وكذا مس المرأة اى مس  
 الرجل بيده المرأة وكذا الامر لا ينقض الوضوء لكن يندب  
 الوضوء للخروج عن خلاف العلماء لاسيما للامام لكن بشرط  
 ان لا يلزم ارتكاب المكروه فى مذهبه بسبب المس كذا نقل عن الدرر  
 قوله اذا لم تكن اى المرأة المسنوسة محرمة مطلقا اى شواء  
 امس بشهوة او بغير شهوة والمحرم للمرأة بفتح الميم والراء وسكون

١ وقال الطحاوى فى شرح  
 الآثار لا يعلم احدا افتى  
 بالوضوء من مس الذكر  
 الا ابن عمر وقد خالفه  
 فى ذلك اكثرهم كذا  
 فى الحاشية  
 بمقال فى الحاشية نقلا عن  
 الكواكب شرح الجامع  
 الصغير ذهب طائفة الى  
 وجوب الوضوء ان شئ رعى  
 مما مس النار فى الصدر الاول  
 ثم استقر الامر واجمع العلماء  
 على عدمه انتهى يعنى  
 عدم وجوبه

الحاء بينهما من لا يحل له نكاحها على التأيد بسبب قرابة  
 اورضاع او مصاهرة بضم الميم وفتح الصاد الممدودة وكسر الهاء  
 بالتركية كويكى وداماد ديمك قوله وقال مالك واحد ينقض  
 ان كان بشهوة \* واستدل الائمة الثلاثة رحمهم الله تعالى بقوله  
 تعالى اولامستم النساء قلنا ذهب جماعة من الصحابة الى ان المراد  
 بالمس الجماع كناية وجاعة منهم ذهب الى ان المراد حقيقة  
 ورجح مذهب الاولى وحل الآية على الكناية لان الآية تصير  
 حينئذ بيانا لكون النيم رافعا للحديث الاصغر والا كبيرا  
 ان سباق الآية وهى قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الى قوله  
 وان كنتم جنبا فاطهروا بيان لكون الماء رافعا لهما فيجب حمل  
 لامستم على الجماع ليكون بيانا لحكم الحديثين عند عدم القدرة  
 على الماء كما بين حكمهما ١ عند وجودها \* ولنا ايضا ما فى الصحيحين  
 ان عائشة رضيتها قالت كنت انا بين يدي رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ورجلاى فى قبلته فاذا سجد غزنى اى طغنى فقبضت  
 رجلى واذا قام بسطتهما وعن عائشة انه عليه السلام كان  
 يقبل بعض نسائه فلا يتوضأ رواه البرازر باسناد حسن كذا فى الكبير  
 والحاشية قوله ولو حلق الشعر بالتركية باش وسائر اعضا  
 قلبنى يلومك قوله او قلم الاظفار ماض بمعنى قطع والاظفار  
 جمع الظفر بضم الظاء المعجمة وسكون الفاء بالتركية ديرنق قوله  
 ولا اعادة غسل ما تحت الشعر بالنظر الى الحية والشارب قوله  
 ولا مسح بالنظر الى رأسه قوله طهارة حكيمية حال من فاعل  
 وقع قوله لا تختص اى الطهارة الحكيمية بذلك المحل المغسول  
 والمسح قوله فلا يزول حكمه اى حكم الغسل والمسح وهو

١ اى حكم الحديث الاصغر  
 والاكثر بر فى اول الآية  
 الكريمة عند وجود قدرته  
 على الاستعمال



طهارة البدن كذا بزوال المحل المغسول والممسوح قوله بزة  
بفتح الباء الموحدة والهاء المثناة بالتركية قبرجق قوله قد انتبر  
من البر وهو الرفع أى ارتفع جلدها وقوله ثم قشر أى جلدها  
والقشر بالتركية يوزنك وضويلق وقوله او قشر عطف على  
مدخول لو أى لو قشر بعض جلد رجله او غيرها أى غير الرجل  
قوله أى بالوضوء بانه يعلم انه توضأ جزما قوله وشك فى الحدث  
بان الحدث وقع منه أم لا فلا يلزم التوضؤ لان توضأه متيقن  
فلا يزول بالشك قوله لما قلنا أى يلزم عليه الوضوء لان حدثه  
متيقن وتوضؤه مشكك واليقين لا يزول بالشك قوله فعليه  
أى فيجب عليه غسل العضو الذى شك فى غسله قوله فى ذلك  
أى غسل بعض أعضائه قوله فهو أى العالم بقعوده للوضوء  
على وضوء لان قعوده للطهارة قرينة مرجحة احد طرفى الشك  
وهو كونه متوضئا والمراد بمن فى قوله وكذا من علم من اه كان  
محدثا أولا وبمن فى قوله ومن علم اه متوضئا أولا فى هذه المسائل  
الثلاث قد عمل بالشك فى مقابلة الشك لان الحدث فى الاولين  
متيقن وفى الاخير الوضوء متيقن فلا تغفل كذا فى الحاشية  
قوله نظرا الى القرينة وهى جلوسه للتغوط قوله ان كان  
أى هذا التردد اول ما عرض أى اول حال وجد فيه ولم يكن  
عادته اعاد الوضوء قوله يرينه كثيرا أى يوسوسه فى أكثر  
الافاقات مأخوذ من اريب ريب من باب الافعال أى يدخله  
فى الشك لا يلتفت اليه أى الى الريب حتى يستيقن انه بول  
قوله وشكه فى الحدث عطف على تيقنه ومن المعلوم  
ان اليقين لا يزول بالشك قوله ان ينضح فرجه من نضح ينضح

من باب التفعيل والنضح بمعنى الرش والتنضح بمعنى الارشاش  
يجئ من الثلاثى من باب ضرب ومن المزيد عليه بالتركية  
صوسمك وصاحق أى من الآداب ان يرش الماء المبلى بذلك  
بفرجه وأزاره عقيب الوضوء او يحشى بالقطن أى يدخله  
فيها حتى اذا رأى بللا يجعله من الماء لا من البول والله اعلم  
بحقيقته وهو الهادى الى الصواب قوله فصل فى بيان  
النجاسة الحقيقية \* لما فرغ من بيان الحكمة وتطهيرها اصلا  
أى بالوضوء وبالتيمم وخلفا شرع فى بيان النجاسة الحقيقية  
او قدم الحكمة لكثرة وقوعها واهميتها حيث لا يعنى عن شئ منها  
قوله النجاسة على ضربين هى فى الاصل مصدر نجس  
ينجس من الباب الخامس والرابع فهى اسم معنى وتطلق على  
الجسم النجس فهى اسم عين قوله نجاسة غليظة أى شديدة  
فى منع جواز الصلاة ونجاسة خفيفة تأثيرها بالنسبة الى الغليظة  
قوله اما النجاسة الغليظة اه اكتفى بالتمثيل عن تعريف  
النجاستين لاختلاف فيه بين ابى حنيفة وصاحبيه مع عدم  
سلامته عن النقض فى كلا المذهبين \* فعلى قول ابى حنيفة رح  
الغليظة هو النجس الذى لم تعارض نصاب فى كونه نجسا  
والخفيفة بخلافه أى ما تعارض نصاب على طهارته ونجاسته  
وعندهما الغليظة هو النجس الذى لم يختلف فى كونه نجسا  
والخفيفة بخلافه أى ما اختلف العلماء فى نجاسته \* ويرد على  
تعريف ابى حنيفة سؤرا الحار حيث حصل التعارض فى كونه نجسا  
ولم يحكم بنجاسته وعلى تعريفهما المنى حيث اختلف فيه  
وهو مغلط كذا فى الكبير قوله كالعذرة وكذا كل ما خرج

مطلب  
بيان النجاسة الحقيقية



من الآدمي موجباً لو ضوء أو غسل نجاسة مغلظة للاجتماع  
على نجاستها مع عدم الخرج في اجتنابها قوله أي بول ما لا يؤكل  
يعني سواء كان بول أحد من بني آدم صغيراً كان ٩ أو كبيراً  
ذكر أو أنثى أو بول حيوان لا يؤكل لحمه سوى الفرس  
كذا في الحاشية قوله والدم المسفوح أي السائل فخرج  
الكبد والطحال بكسر الطاء وقح الحاء بالتركي طلاق ديمك كذا  
إنسانه وحيوانه بقطع شذر جكر كي أولوز فن ثمة قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان أما الميتتان  
فالسماك والجراد وأما الدمان فالكبد والطحال رواء الحاكم  
والبيهقي عن ابن عمر رضه والميتة ما زالت حياته لا بذكاة شرعية  
والكبد بكسر الكاف والباء ويجوز إسكان الباء مع قح الكاف  
وكسرها بالتركية جكره ديرل كذا في شرح جامع الصغير  
وخرج أيضاً دم الشهيد مادام عليه والباقي في اللحم مهزول  
وعروق وقلب وما لم يسيل ودم قل وبرغوث وبق وكان كرمات  
دوية خراء لساعة فهي أي مجموعها ثمانية عشر كذا في ابن آطه وي  
قوله والخمر مؤنثة في الفصيحة وقد يذكر وإنها نجاسة غليظة  
بالاجماع وفي باقي الأشربة روايات ثلث التغليظ كالخمر زججد  
في البحر والتخفيف يعتبر فيه الكثير الفاحش زججد في التهر  
والطهارة وتفصيله في الحلية قوله ونحو الكلب أي رجيعه  
وما خرج من دبره للاجتماع على نجاسته مع عدم الخرج في اجتنابه  
قوله سباع البهائم جمع البهيمة بالتركية دونت ايقلو يرمي  
حيوانات قوله ولحم الخنزير وسائر أجزائه \* والدليل على نجاسته  
الغليظة قوله تعالى أولم خنزير فانه رجس فان الهاء في فانه

٩ ولو كان الصغير لم يطهر  
بل هو رضيع كذا  
في الحاشية

راجع إلى الخنزير لقربه مع صلاحيته لا إلى اللحم فقط كما قيل  
وهذه الأشياء نجاستها معلومة في الدين بالضرورة لا خلاف فيها  
الأشعر الخنزير لما أبيع الانتفاع به الخراز ضرورة بالتركية  
سختيان ديكيجي قوله وكذا أي نجاسة غليظة لحوم حيوان  
لا يؤكل لحمه قوله إذا لم يكن أي ذلك الحيوان مذبوحة الخ  
بان مات حتف أنفه أو ذبحه مجوسي أو وثي أو مسلم ترك التسمية  
عمداً أو ذمى كذلك قوله والصحيح أن اللحم لا يطهر بالذكاة  
قال في الأسرار جلود السباع تطهر بالذكاة عندنا خلافاً  
للشافعي وقال الجلد يكون متصلاً باللحم نجس ولا يطهر  
بالذكاة فكيف يكون الجلد طاهراً قلنا من مشايخنا من يقول  
اللحم طاهر وإن لم يحل الأكل ومنهم من يقول نجس وهو  
الصحيح عندنا لما قيل إن الحرمة في مثله تدل على النجاسة \* وأمكننا  
نقول بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع مماسة اللحم الجلد  
فلا نجس \* وههنا كلام كثير \* حاصله أن في طهارة جلد ما  
لا يؤكل بالذكاة اختلافاً \* والأصح الطهارة وفي طهارة لحمه  
اختلاف والصحيح النجاسة لأن سورة نجس \* وقد عللوا نجاسته  
حتى صاحب الهداية قال بأنه منولد من لحم نجس \* وأيضاً  
أن اللحم نجس حال الحياة فكذا بعد الذكاة والجلد طاهر  
حال الحياة فكذا بعد الذكاة كذا في الكبير قوله إلا الخنزير  
استثناء من قوله فيجوز أي يجوز الصلاة مع لحم ما لا يؤكل لحمه  
أو مع جلده إذا ذبح بالتسمية إلا الخنزير قوله لأنه نجس العين  
لقوله تعالى فانه رجس والضمير يعود إلى الخنزير كما مر فان الاحتياط  
فيه ٩ فدل على أن جميع أجزائه رجس والذكاة وعددها في حقه

٩ أي في إرجاع الضمير إلى  
الخنزير وهو المضاف إليه  
شبهة



سواء قوله لما تقدم انه نجس العين ولان جلده لا يقبل الد باغة  
لان له جلودا مترادفة بعضها فوق بعض كجلاد آدمي فلا يطهر  
ولا يجوز بيع جلده لما في الصحيحين عن جابر انه سمع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة ان الله ورسوله  
حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام ٩ قوله في غير ظاهر  
الرواية انه اى جلد الخنزير يطهر بالد باغة اه لعموم قوله  
صلى الله عليه وسلم ايما اهاب دبغ فقد طهر رواه الترمذي  
عن ابن عباس رضه وصححه ورواه مسلم بلفظ آخر \* والجواب  
ان المراد بالاهاب ما كان طاهرا حال الحياة او المراد ما يقبل  
الد باغة وجلد الخنزير لبس شيئا منها وكذا جلد الحية  
والفأرة لا يقبل الد باغة مثل الخنزير كذا في الكبير قوله وهو  
رجيع ذى الخافر بالتركية آت قاترا شك ترسي قوله جمع خثي  
بفتح الخاء المعجمة وسكون الشاء المثناة من خثي يثثي من الباب  
الثاني مصدر بمعنى القاء الروث وبكسر الخاء جامد بالتركية  
صغر بقر قبل ترسي قوله نجاسة غليظة عند ابي حنيفة رح  
لما في البخاري من حديث ابن مسعود اتى النبي صلى الله عليه وسلم  
الغائط اى محل التغوط فامرني ان آتية بثلاثة احجار فوجدت  
حجرين والتمست الثالث فلم اجد فاخذت الروثة فأتيتها بها فاخذ  
الحجرين والقي الروثة وقال هذا ركس اى رجس وهو متحد وزنا  
ومعنى فهذا نص على نجاسة الروثة لم يعارضه دليل على طهارته  
فيكون مغلظا كما مر في تعريف النجاسة الغليظة والخفيفة  
فان قيل قد عارضه ما في البخاري من حديث ابي هريرة رضه قال له  
عليه الصلاة والسلام آتى احجارا استنقص بها اى استنجى بها

٩ كذا في حلية الجبل  
شرح منية المسلي

ولا تأتي بعظم ولا بروت قلت ما بال العظم والروثة قال عليه  
السلام هما من طعام الجن ونحوه في الترمذي لا تستنجوا بالروت  
ولا بالعظام فانه زاد اخوانكم من الجن فانه يدل على طهارة  
الارواث لكونها طعام المؤمنين من الجن ولذا قال مالك  
بطهارتها فحصل التعارض فينبغي ان تكون خفيفة عنده  
قلنا لانسلم المعارضة لانها انما تكون مع التساوى ولا تساوى  
لان ذلك دال على النجاسة بعبارة وهذا يدل على الطهارة ٩  
بإشارته والاشارة لاتعارض العبارة كذا في الكبير قوله وعندهما  
خفيفة لوقوع الاختلاف في نجاستها \* قال في الشرنبلالية  
قولهما اظهر وطهرها محمد آخر البلوى وبه قال مالك وفي الحلية  
فان الزاهدي والثوري ومالك يرون طهارتها \* ودليلهما ايضا  
عموم البلوى باصابتها لامتلاء الطرق والخانات منها فتعفى  
عنهما ما لم تفحص لما عرف من ان ما عمت بليته خفت قضيته  
انتهى \* قوله وخرء الدجاج بفتح الدال وكسرهما وتخفيف  
الجيم المفتوحة بالتركية طاوق ترسي قوله والبط بفتح الباء  
وتشديد الطاء بالتركية قاط ديدكرى صوقوشى قوله والجبلى  
بضم الحاء وفتح الباء والالف المقصورة بعدهما بالتركية  
طوى ديدكرى قوش يساوى الواحد والجمع فيها والاوز بكسر  
الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاى المعجمة بالتركية اوردك قوشى  
ويطلق على البط قوله مما يستحيل اى يتحول ويتغير  
الى نتن وفساد رائحة قوله نجاسة غليظة اجماعا قال قاضيان  
وصاحب الخلاصة وخرء ما يؤكل لحمه من الطيور طاهرا لا ماله  
رائحة كويهة كخرء الدجاج والبط والاوز فهو نجس نجاسة

٩ على ان الاشارة متنوعة  
لانه يمكن ان يكون ما كان  
طعامهم روثا لم يكن دلي  
حاله بل كان خلقا آخر  
حبا خالصا كذا في حاشية  
ابن اظه وي



غليظة وعليه مشي المص فيما سأتى فقد عللوا في كونها غليظة  
بكونها مستقدرة عند ذوى الطباع السليمة بتغيره الى تن  
وفساد فاشبه العذرة بل هو اشبه بها كذا في الحلية قوله  
واما النجاسة الخفيفة هي ما تعارض نصاب في كونه نجسا  
وعندهما ما اختلف في كونه نجسا قوله فهي كبول ما يؤكل لحمه  
من الحيوانات كالضأن والمعز والابل والبقر قوله وهذا عند  
ابى حنيفة وابى يوسف رح لقوله صلى الله عليه وسلم استترهوا  
عن البول فان عامة عذاب القبر منه اخرجهم الحاكم والمحرم  
مقدم على المبيع قوله اما عند محمد فبول ما يؤكل طاهر  
وقال عطا والتخعي والزهرى والثورى ومالك واحد طاهر  
لحديث انس رضى قدّم ناس من عكل او عرنية فاجتوا المدينة  
فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلبقاح بكسر اللام وقبح القاف  
جمع اللقحة بالزكية يكي طغور مش دوه وان يشربوا  
من ابوالها والبانها متفق عليه كذا في الحلية ولو كان نجسا  
لما امر بشرب البول فبول الفرس طاهر عند محمد مخفف  
عند ابى يوسف واما عند ابى حنيفة رح فمخفف على رواية  
انه رجع الى قولهما في حل لحم الفرس قبل موته بثلاثة ايام  
واما على رواية عنه ان لحم الفرس حرام فغلظ \* حكى ان تركا  
امسك فرسه في السوق فبال ففر الناس فضحك وقال تفرون  
من بول مختلف في نجاسته ولا تفرون من تجارة اتفقت على حرمتها  
يعنى الزباء كذا في ابن اطةوى قوله وهو قول مالك نقل  
عن الدراية وقال مالك واحد بول ما اكل وروثه طاهر يجوز  
شربه للتداوى وغيره وعند ابى يوسف رح يجوز للتداوى

وعند

مطلب  
بيان النجاسة الخفيفة

وعند ابى حنيفة رح لا يجوز مطلقا قوله والخراء وهو  
مخصوص في العرف برجيع الطير فلذا لم يذكر قوله من الطيور  
في كثير من النسخ قوله وروى عنهما اى عن ابى يوسف  
ومحمد رح وهذا ايضا على رواية الهمدوانى ان خراء ما لا يؤكل  
من الطيور نجاسة مغلظة لانه مستحيل الى تن وفساد فاشبه خراء  
الدجاج كذا في ابن الملك قوله وصححه صاحب الهداية  
ان التخفيف للضرورة ولا ضرورة فيه لعدم المخالطة مع الصقر  
والبازى والشاهين ونحوها بخلاف الحمام والعصفور \* واهما  
انها تذرق اى التى خراءها من الهواء والتحرز منها متعذر  
فتحققت الضرورة \* وقوله لعدم المخالطة \* قال في الكافي  
مخالطة الناس مع الصقر والبازى والشاهين اكثر من مخالطتهم  
مع الحمام والعصفور ولو وقع في الاواني قيل يفسدها وقيل لا  
وهو ظاهر الرواية قاله قاضى خان لتعذر صون الاثناء عنه كذا  
في الكبير قوله لما مر من تفصل الخلاف من انه خفيفة عند  
الامام غليظة عندهما وانه غليظة عند محمد طاهر عندهما  
وانه غليظة عند محمد خفيفة عندهما على ما سبق فعن محمد رح  
رواية واحدة هي انه غليظة وعن الامام روايتان خفيفة وطاهر  
وعن ابى يوسف روايات خفيفة وغليظة وطاهر فرواية انه  
طاهر عن الامام وابى يوسف رح كذا في ابن اطةوى قوله  
واما بول الهرة بكسر الهاء وتسديد الراء المهملة المتروحة  
مؤنث الهز بالتركية يسي وكدي بوليدى قوله نجس نجاسة  
غليظة لدخوله تحت قوله عليه السلام استترهوا عن البول  
مع عدم المعارض والمخالف قوله تخمير الاواني جمع الاثنية



بالمدهى جمع الاء بكسر الهمزة وفتح النون مدا بالتركية  
 جناحه دبرل اى تغطيتها ٩ عادة الناس غالبا فلا ضرورة فيها  
 فيكون بولها غليظة قوله بخلاف الثياب جمع الثوب ويحى  
 حينئذ جمعه الاثواب فانها لا تنجس به لعموم البلوى لتعذر  
 الاحتراز عنه \* واختلف المشايخ في بول الهرة والفأرة اذا اصاب  
 الثوب قال بعضهم يفسد الصلاة اذا زاد على قدر الدرهم وهو  
 الظاهر وقال بعضهم لا يفسد اصلا لطهارته وهذا الوجه  
 حسنه الشارح قوله فظاهر عندنا وقال الشافعى كخر الدجاج  
 لتغيره الى نتن كريهة \* ولنا الاجماع العمل للامة على اقتناء الحمامات  
 اى تسكنها في المساجد لاسيما في المسجد الحرام فانها مقبحة فيها  
 من غير تكبر من احد من العلماء قوله مع الامر بتطهيرها اى  
 امر النبي صلى الله عليه وسلم بتطهير المساجد وتنظيفها كما  
 في حديث عائشة رضيها قالت امر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ببناء المسجد في الدور وان تنظف وتطيب رواه ابن حبان  
 في صحيحه واحمد وابوداود فدل ذلك على طهارة خرم ما يؤكل  
 وهو وجه الاستحسان كذا في الكبير قوله ولو وقع في الماء  
 اى لو وقع خرم ما يؤكل لحمه من الطير الا ما استثنى في الماء القليل  
 لا ينجسه اذا كان الواقع قليلا لعموم البلوى بواسطة ذرقها  
 من الهوى \* وفي الحلية ثم هذا على قول القائلين بانه في الاصل  
 نجس ولكن سقط حكم نجاسته للضرورة واما على قول  
 القائلين بانه طاهر من الاصل فلا ينجسه اصلا سواء كان  
 الواقع قليلا او كثيرا في ماء قليل او كثير انتهى قوله وكذا  
 بع الفأرة بفتح الباء وسكون العين المهملة بالتركية فاره نك ترسي

قوله وفيه نظر ذكرناه في الشرح وهو قوله لقائل ان يمنع  
 عموم البلوى في الدهن لان الغالب فيه التخثير اى سترقه والحفظ  
 انتهى \* لكن لا يخفى ان عموم البلوى يجمع مع غلبة التخثير والحفظ  
 ولذا قال في الاختيار والاحتراز عنه يمكن في الماء غير ممكن  
 في الطعام والثياب والدهن من جلة الطعام كذا في الحاشية  
 قوله البيضة اذا وقعت اه بفتح الباء وسكون الياء التحتية  
 بالتركية بمورطه در وقوله او في المرقاة بالفتحين بر مقيدان  
 شوربا كه طعام نواعدن قوله وكذا السخلة اذا وقعت اه  
 بفتح السين وسكون الحاء المعجمة بالتركية قيون وكجيك يكي طوغش  
 قزوسي واوغلاغي ديشي واركل قوله لا تفسده اى السخلة  
 الماء كذا في كتب الفتاوى \* وفي الحلية اعلم ان البيضة والسخلة  
 اذا وقعت احديهما في الماء او المرق او الثوب ففيه اختلاف المشايخ  
 فقيل لا يفسد رطبة كانت السخلة او يابسة مالم يعلم ان عليها  
 قدر الان رطوبة المخرج ليست نجسة \* ولهذا قالوا بحرى البول  
 طاهر ومن حكم بهذا نصير بن يحيى \* ومشى عليه قاضيخان  
 وهو ظاهر اطلاق المص \* وقيل ان كانت رطبة افسدت ذلك  
 حتى لو حل الراعي السخلة كما سقطت من امها وهي مبتلة واصاب  
 البول اكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلاة او وقعت  
 في الماء افسدته لانها خرجت من مخرج نجس وان كانت  
 يابسة لا تفسد الماء وغيره انتهى قوله وعندهما المايعة اه قالا  
 ان محل الانفعة ٩ يتنجس بحلول الموت فتنجس ما فيه الا ان الجماعة  
 تنجست بالمجاورة وادكن غسلها فتطهر بالغسل \* وقال ابو حنيفة  
 ربح ان الموت ليس بمتنجس في نفسه وذاته بل المتنجس هو الدماء

٩ بفتح الفاء والحاء المهملة  
 تخفيفا ونشيدا مع كسر  
 الهمزة في اوله وسكون  
 النون لبن في معدة الرضيع  
 صديا ك ان او غيره  
 من الحيوانات

٩ وسترها



والرطوبات والانفحة بمعزل عنها ولا تتجس بنجاسة الوعاء  
لانها في محلها ومعدنها كذا في الحاشية قوله في رواية  
حسن بن زياد عنه اي عن ابي حنيفة رح لقوله صلى الله عليه  
وسلم لا يبولن احدكم في الماء الراكد ولقوله صلى الله عليه وسلم  
لا يغسلن احدكم في الماء الدائم وهو جنب رواهما المسلم الاول  
عن جابر والثاني عن هريرة رضي الله تعالى عنهما \* ووجه الدلالة  
انه عليه السلام سوى بين البول والاغتسال في الماء الدائم حيث  
نهى عنهما ولانه ماء ازيل به نجاسة حكمية فيقاس بماء ازيل به  
نجاسة حقيقية بل اولى \* اذا القليل من الحقيقية يعني بخلاف  
الحكمية كذا في ابن ابي حنيفة والكبير \* ونقل عن القاضي ابو حازم  
انا ارجو ان لا يثبت رواية نجاسة الماء المستعمل عن ابي حنيفة رح  
كذا في شرح الجمع لابي البقاء وحلية الجلي قوله بنجاسة  
لما مر من الحديثين خفيفة لاختلاف العلماء وللضرورة في تعذر  
صون الثياب عنه فخفف حكمه قوله طاهر ولو من جنب  
على الظاهر غير ظهور فلا يرفع حدثا بل خبثا على الراجح كذا  
نقل عن الدر قوله وبه اخذ اي عمل اكثر المشايخ لان الماء  
اذا استعمل في محل فاقصى احواله ان يعطى له حكم ذلك المحل  
واعضاء المحدث ظاهرة حتى لو حمل انسان وصلى به جازت  
صلاته لكن لا يحل اذا الصلاة بيدن محدث فالماء المستعمل  
يصير بهذه الصفة فاذا اصاب الثوب جازت صلاته فيه ولو توضأ  
به لم تجز صلاته \* وبما يدل على عدم نجاسة الماء المستعمل انه لم يرو  
عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة التجرعة مع احتياطهم  
في الطهارة وتحرزهم عن قليل النجاسة وان خففت فدل على

طهارته كذا في الكبير \* وفي الحلية وهو اختيار اكثر المشايخ  
لان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يتبادرون اي يتساقفون  
الى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم بفتح الواو بمعنى ماء الوضوء  
فيمسحون به وجوههم ولو كان نجسا لمنعهم كما منع الحمام من شرب  
دمه انتهى قوله وعليه الفتوى وكذا قال غيره ان الفتوى عليه  
وقيل وفي بعض النسخ وقع والفتوى على قول محمد رح قوله  
بين كون مستعملا اسم الفاعل باضافة الكون اليه والضمير  
الى ماء الوضوء اي لافرق في طهارة الماء المستعمل كون المتوضي  
محدثا او غير محدث بان توضأ على الوضوء قوله خلافا لفرق في غير  
المحدث حيث قال الماء طاهر مطهر اسم الفاعل لان حكم البدن  
باق كما كان تجوز الصلاة به قلنا لما نوى القرية والحال انه قد ازداد  
به طهارة على طهارة ونورا على نور كما في الاثر فقد نوى الطهارة  
الجديدة حكما ولا يحصل الطهارة حكما الا بازالة النجاسة  
الحكمية وهي نجاسة الاثام فصارت الطهارة على الطهارة  
وعلى المحدث سواء حكما فلا يبقى مطهرا كذا في الكبير  
هذا فيما اذا نوى القرية واما اذا لم ينو القرية في الوضوء  
على الوضوء فيعلم من تفصيل الماء المستعمل بين اثمتا الثلث  
انفا ٩ قوله كل ما ازيل به حدث سواء كان حدثا اصغرا او اكبرا  
او استعمل في البدن على وجه القرية ٣ هذا حد الماء المستعمل  
على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح فان عندهما يصير مستعملا  
باحد شيئين اما بازالة المحدث او باستعماله في البدن على وجه القرية  
وبينهما عموم من وجه فان كلمة او لما نعت الخلو فقط فيجتمعان  
فحين توضأ وهو محدث بنية التقرب ويفترق الاول في محدث

٩ وهو كونه طاهرا  
وطهرا  
٣ اي قصد انقاص  
الى الله



توضاً بلائية ويفترق الثاني في متوضي توضاً بنية فغنى قوله  
 باحد هذين الوجهين باحدهما وبهما كذا في الكبير والحاشية  
 قوله وقال محمد لا يصير اي الماء مستعملاً بمجرد رفع الحدث  
 بل بالاستعمال على وجه القربة في البدن سواء رفع الحدث ام لا  
 لان ثبوت حكم الاستعمال انما هو بسبب انتقال الاثم اليه  
 على ما في الحديث عن ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال  
 اذا توضأ العبد المسلم فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة  
 فطر اليها بعينه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل يديه خرج  
 من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء او مع آخر قطر الماء  
 فاذا غسل رجليه خرج كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء او مع  
 آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من الذنوب رواه مسلم وذلك  
 لا يكون الا بنية التقرب اجماعاً كذا في الكبير قوله اذا زال اي الماء  
 عن البدن اي انفصل عن البدن في الغسل اي الطهارة الكبرى  
 قوله او عن العضو عطف على البدن اي اذا زال الماء عن  
 عضو من اعضاء الوضوء في التوضي قوله لضرورة التطهير  
 علة لعدم الاستعمال المفهوم من انما واستقرار الماء في مكان  
 ليس بشرط \* قال في الهداية الصحيح انه كما ازيل عن العضو  
 صار مستعملاً لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال  
 للضرورة ولا ضرورة بعده انتهى \* هذا هو مذهب اصحابنا  
 اي الاجتماع في مكان ليس بشرط وكذا في المحيط كذا في الكبير  
 قوله حتى يستقر في مكان اختاره في الخلاصة وافتي به المرغباني  
 وهو قول سفيان الثوري والنخعي وبعض مشايخ بلخ ورجحه  
 بعض الفقهاء للخرج ولكن رد بان ما يصيب من يديه وثوبه عفو

اتفاقاً فلا حرج اي في غيرهما كذا في ابن ابي عمير والكبير قوله  
 فانه لا يصير به مستعملاً ٩ ولو كان مع نية القربة حتى لو لم يكن  
 ذلك الثوب نجساً فالماء الذي غسل به كالأول طاهر ومطهر  
 قوله ويدخل فيه اي في قوله او استعمل في البدن على وجه  
 القربة قوله بنية اقامة السنة حيث يصير مستعملاً فلو لم يحضر له  
 نية او نوى غير السنة لم يصير الماء مستعملاً اتفاقاً \* ويدخل فيه  
 ايضاً وضوء صبي بنية او حائض لعادة عبادة او غسل ميت  
 كذا في الحاشية وحكم الماء المستعمل ان لا يطهر من باب التفعيل  
 الاحداث ولكن يزيل النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن  
 عند ابي حنيفة ومحمد ويكره شربه ولا يحرم ويجوز به كذا  
 في الحلية نقلاً عن محمد \* فروع \* نقل عن البدايع في الحلية  
 ان التوضي في المسجد مكروه عند ابي حنيفة وابي يوسف بناء  
 على اصل حكم الماء المستعمل \* وقال محمد لا بأس به اذا لم يكن  
 عليه قذر لهما على رواية النجاسة والطهارة لاشك انه مستقذر  
 طبعاً فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الخياط والبلغم  
 انتهى قوله غسلت القدر بكسر القاف وسكون الدال المهملة  
 بالتركية جومك والقصاع بكسر القاف ومد الصاد والقصع  
 بكسر القاف وفتح الصاد المهملة جمع القصعة بفتح القاف  
 وسكون الصاد بالتركية جناق قوله او العجين عطف على  
 الوسخ او من الخنا او الدسم قوله ان لم يكن على يدها حدث  
 اصغر او اكبر بالاتفاق اما القدر والقصاع ونحوهما من البقول  
 والثمار والياب الطاهرات فلان الجمادات لا يلحقها حكم  
 العبادات ولا توصف بحدث حتى يزال واما المرأة فلعدم القربة

٩ بسبب غسل الثوب

٩ وما في معناه من الخيض  
 والنفاس بعد الانقطاع

٩ يعني عدم اعطاء حكم  
 الاستعمال قبل الانفصال  
 الى آخره



والحدث لفرضنا انها لم تنوقربة ولم تكن محدثة اما لوثوت  
بذلك اى يغسل يدها قربة بان غسلها من الطعام والطعام  
لقصد اقامة السنة كان ذلك الماء مستعملا سواء كانت ظاهرة  
او غير ظاهرة كذا في الحلية قوله من الامر ين اى الحدث  
وتيد القربة قوله والاى وان كان على يدها حدث من الاجداث  
المذكورة عطف على قوله ان لم يكن قوله فعلى قول محمد خاصة  
اى فلا يصير الماء مستعملا ايضا عند محمد لعدم نية القربة واما على  
قولهما فيصير مستعملا لان حدث اليد زال به قوله للضرورة  
علة للنفي المستفاد من كلمة لا في المواضع الثلاثة قوله للتبريد فانه  
يضمير مستعملا لانعدام الضرورة والمراد به وبامثاله انه يصير ما  
اتصل به وانه فضل عنه مستعملا لاكل الماء به عليه في الدرر  
قوله هو الصحيح اما لانه صابر مستعملا بسقوط الفرض اولاته  
خالطه البراق فلا يبقى ظهورا اذا صار مغلوبا قوله وان ادخل  
اى الجنب او الحدث الكف يصير الماء مستعملا اذ ليس في ادخال  
الكف ضرورة بخلاف ادخال الاصابع فان فيه ضرورة  
اذا كان الاناء كبيرا ولم يكن معه اناء صغير يؤخذ به الماء بل يحتاج  
الى ادخال الاصابع قوله افسده اى اجماعا والمراد بالطاهر  
من لم يكن جنبا ولا محدثا فلا يرد على قوله ولبس على يده نجاسة  
انه مستدرك لكون الكلام في الطاهر قوله وكذا لو ذلك جسده  
لازالة الوسخ بفتح الواو والسين بالتركية كيرينغى ان لا يفسد الماء  
لان الفرض انه طاهر ولم ينو القربة قوله او اناء طاهرا لا يصير  
الماء المغسول مستعملا قوله لا يفسده ما لم يغلب الغسالة عليه  
اى على ماء الاناء او حوض الحمام على ما تقدم في فصل المياه

قوله

قوله ويكره شرب الماء المستعمل تنزيها للاستقذار وتحريما  
على رواية كونه نجسا والعجن به كالشرب كذا في الحاشية نقلا  
عن الدر قوله وكل اهاب بكسر الهمزة اسم للجلد قبل الدباغ  
فاذا دبغ صار ديبا او صرما او جرابا قوله دبغ فقد طهر وكذا  
المثانة والكرش \* فالاولى ان يقال وما دبغ ولو كانت الدباغة  
بالشمس والمراد ما يحتمل الدباغة فالا يحتمل لا يطهر بجلد  
حية واما قيصها فطاهر وكذا جلد فارة لا يطهر بالدباغة  
كذا في الحاشية قوله الا جلد الخنزير استثناء من ضمير طهر  
ومقتضاه انه يقل الدباغة ولكن لا يطهر بها وقيل لا يقبل  
قوله والا دمى اى جلد الا دمى لكرامته يعنى جلد الا دمى  
لا يحتمل الدباغ ولو احتمل يطهر لكن يحرم الانتفاع به لكرامته  
لان نجاسته كذا في الحلية \* خص الخنزير من عموم حديث ابن عباس  
انه صلى الله عليه وسلم ايماء اهاب دبغ فقد طهر بناء على ظاهر  
نص القرآن كما مر \* وايضا خص جلد الا دمى لكرامته قوله  
سواء كان اى الحيوان المذبوح بالتسمية مما اكل لحمه اولم يؤكل  
قوله لانه نجس وان كان دون ظفر لا يفسده صرح به غير واحد  
من اعيان المشايخ ومنهم من افاد ان الكثير ما كان مقدار الظفر  
وان القليل ما دونه لان في القليل تعذر الاحتراز عنه فلم يقصد  
الماء لاجل الضرورة كذا في الحلية قوله جلد الكلب والذئب  
يطهر بالذبح \* وذكر الناطق رحمه الله عن محمد انه اذا صلى  
على جلد كلب او ذئب قد ذبح جازت صلاته وعن ابي يوسف  
ضد هذا فعن ابن سماعة عن ابي يوسف انه لا خير في جلد  
الكلب والذئب وان دبغا ولا يلحقهما الطهارة ولم يعرف قول

مطلب  
في بيان كمال اهاب دبغ  
فقد طهر



عن أبي خنيفة قاروى عن محمد بن يزيد أن الكلب والذئب ليسا  
 نجس العين \* ويؤيده قول بعض المشايخ ما كان سوره نجسا  
 يطهر جلده بالذكاة غير الخنزير وما روى عن أبي يوسف بنفد  
 أنهما نجسا العين \* قال في الحلية ولم يقف على كون الذئب نجس  
 العين من أحد إلا في هذه الرواية كذا في الحلية تفصيله قوله  
 وتصيب الميتة بفتح العين والصاد المهملة والإعصاب بفتح  
 الهمزة جمع عضبة بالتركية سكرديمك مبتدأ خبرها قوله طاهر  
 والريش بكسر الراء وسكون الياء بالتركية يلك كه طيور قتادند  
 أولور والظلف بكسر الظاء المعجمة وسكون اللام بالتركية طرناق  
 قوله طاهر إذا لم يكن عليه دسومة يضم الدال والسين لما  
 في الصحيحين عن ابن عباس قال تصدق على مولاة لمجونة بشاة  
 فأتها فرأى رسول الله عليه السلام فقال هلا أخذتموها فبغموه  
 فانتفعتم به فقالوا إنها ميتة فقال إنما حرم أكلها \* وما ذكره الشارح  
 من حديث عبد بن عباس أخرجه الدارقطني عنه وأعله بتضعيفه  
 عبد الجبار بن مسلم وهو ممنوع \* فقد ذكره ابن حبان في الثقات  
 فلا ينزل حديثه عن الحسن كذا في الكبير وفي الحلية الأكل  
 أن يقول إذا لم يكن عليها رطوبة نجسة ولادم مسفوح  
 لأن المعهود فيها في حالة الحياة الطهارة فكذا بعد الموت لأن الموت  
 إنما يؤثر النجاسة فيما تحل الحياة لا تحل هذه الأشياء  
 فلا يحلها الموت فوجب الحكم ببقاء الوصف الشرعي المعهود  
 لعدم المنزلة له وهو الطهارة انتهى \* قوله وكل ما لا تحل الحياة  
 فيها كاللبن والبيض طاهر \* وقال الشافعي كل ذلك نجس \* قوله  
 فلا يجوز الانتفاع بشيء من أجزائه جلدا أو عظما أو غيرها

لأنه شبه الخنزير في الشكل وحرمة الأكل \* ويرده ما قال انس  
 رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان يمشط بمشط من عاج  
 والعاج عظم الفيل على ما في الصحاح وغيره رواه البيهقي قوله  
 جازت صلاتها أي بالاتفاق لما تقدم من طهارة العظم والعصب  
 وكون الرواية عن محمد لا ينافي كون المسئلة اتفاقية إذا الدليل يدل  
 عليه وكذا ذكرت في القنوي مطلقا من غير عزو إلى أحد كذا  
 في الحاشية قوله فتجوز الصلاة معه مطلقا أي سواء كان من  
 نفسه أو غيره وسواء كان قدر الدرهم أو زائدا عليه فإن من  
 الإنسان على ظاهر المذهب الذي هو الصحيح طاهر بلا خلاف  
 بين علمائنا \* وأما الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فعلى رواية أنه  
 أي عظم الإنسان نجس وفي فتاوى قاضيان عظيم الإنسان  
 إذا وقع في الماء لا يفده لأنه طاهر بجميع أجزائه انتهى \* لكن  
 قوله بجميع أجزائه ينافي قوله فيما سبق جلد آدمي إذا وقع  
 في الماء قدر الظفر يفسده فيجب أن يحمل على أن المراد جميع  
 أجزائه التي لا تحلها الحياة كذا في الكبير والحاشية وما وقع  
 في بعض النسخ من قوله بخلاف آدمي والخنزير فعلى رواية  
 أنه نجس قوله وكاف في الكبير ثم كاف مفتوحة بعد مشاة  
 فوقانية ثم ياء النسبية قوله أي فروه أي فرو السنجاب وهو  
 حيوان والفرو بفتح الفاء وسكون الراء بالتركية كورك كه دري  
 لباسلرندندر قوله بورك الميتة بفتح الواو والذال دهن الميتة  
 قوله فيطهر بالغسل ثلاثا هذا موافق لما في الخلاصة وإذا دبح  
 الجلد بالدهن ٩ النجس يغسل بالماء ويظهر والتشرب عقوبات انتهى  
 قوله فالأفضل أن يغسل أه وجهه أن الأخذ بما هو الوثيقة

وما في نسخة الخلاصة  
 عندى وقع الماء النجس  
 مكان بالدهن



عند الشك في موضع الشك افضل اذا لم يؤد الى حرج وهنا كذلك  
ومن ههنا قالوا لا بأس بلبس ثياب اهل الذمة والصلاة فيها  
الا ازار والسراويل فانه تكره الصلاة فيها مع جوازها اما الجواز  
فلان الاصل في الثياب الطهارة فلا تثبت نجاسة بالشك  
ولان المسلمين كانوا يصلون في الثياب المأخوذ من الغنمة قبل الغسل  
واما الكراهة في الازار والسراويل فلقرينهما من موضع الحدث  
فصار شيهيد المستيقظ ومنقار الذبابة المخلاة قوله وغيرهما  
كالقرظ يفتح القاف والراء وبالطاء المجهة ثبت بنواحى تهامة  
وقشر الرمان والعفص بتقديم الفاء على الصاد المهملة بالتركية  
مازى يلاموط \* وما في بعض النسخ بتقديم الصاد على الفاء  
سهولانه ورق الذرع وابس هو ما يدفع به والمراد بالسبخة بافتحتين  
التراب الذي فيه ملوحة ولا يثبت شيئا بالتركية چوراق ديدكلرى  
توبراق قوله او بالقائه في الريح فيرلن رطوباته فهذه  
الدباغة معتبرة ايضا عندنا خلافا للشافعى \* لئان المقصود  
من الدباغة ازالة الرطوبات ومنع الفساد وقد حصل بالشمس  
او الريح او التراب فيطهره فالدباغ الحقيقى والحكمى مستويان  
في كون كل منهما مطهرا قوله وفي رواية لا يعود نجسا وهو  
الاقبس لان هذه الرطوبة ليست تلك الرطوبة الباقية النجسة  
لانها تلاشت وصارت هواء بل هذه رطوبة تجددت من ماء  
طاهر وسرت في اجزاء حكم بطهارتها وملافاة الطاهر  
بالطاهر لا يوجب تنجيسه كذا في الكبير قوله ففرك ثم اصابه  
الماء في رواية يعود نجسا وفي رواية لا يعود قال قاضيان الصحيح  
انه يعود نجسا انتهى وذلك لان اجزاء النجاسة باقية فيه

وانما حكم بطهارته يابس بالنص على خلاف القياس فاذا اصابه الماء  
زال مورد النص وهو حال اليبس بخلاف الجلد والارض والبر  
فان الحكم بطهارتها مطلق وموافق للقياس لزال اثر النجاسة  
كذا في الكبير قوله وجفت اى الارض وحكم بطهارتها ثم  
اصابها الماء في رواية تعود نجسة وفي رواية لا تعود والنختار  
الثاني لما قلنا ولقول قاضيان الصحيح انها لا تعود نجسة كذا  
في الكبير قوله اذ تجست فغارت اى نفدت ماء البر ثم عاد ماؤها  
ففيها روايتان ايضا والاصح عدم العود وفي فتاوى قاضيان  
والاظهر في البر ان يعود نجسا وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود  
نجسا كذا في الحلية لكن ما ذكر من قاضيان غير صحيح بل الصحيح  
ما نقل الشرح عنه في فصل البر قوله فصل في البر اى البر  
الذي دون الخوض الكبير ولا عبرة للعمق على المعتقد كذا  
في الحاشية والبر يكسر ابناء وسكون الهمة بالتركية قيوديدكلرى  
حقور كه اتدن صو حقاريلر وجمعه آبار على وزن الاحاد  
والا بار بسكون الباء على وزن الافعال والابور يفتح الهمة  
الاولى وضم الثانية وسكون الباء كلها جمع البر عقيه بذكر  
احكام البر لادنى مناسبة وهى ان ذكر المسئلة المتقدمة ومسائل  
البر من جملة بيان النجاسة الحقيقية قوله نزع اى اخرجت  
البر والمراد ماؤها فان حقيقة النزع للماء فاساده الى البر من قبيل  
المجاز العقلى بملازمة المكانية كما في جرى الميراب او النهر  
او من باب اطلاق اسم المحل على الحال مجازا مر سلا قوله  
وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها اى للبر باجماع  
السلف وهم الصحابة ومن بعدهم \* اعلم ان مسائل الابار مبنية



على اتباع الاثار اذا القياس فيها اما ما قاله بشر المريسي ان لا تطهر  
اصلا لانه وان تزح ما فيها يبقى الطين والحجارة نجسا فيتنجس الماء  
الجديد واما ما نقل عن محمد بن زريح انه قال اجتمع رأي ورأي ابي يوسف  
رح ان ماء البئر في حكم الماء الجاري لانه ينبع من اسفله ويؤخذ  
من اعلاه فهو كحوض الحمام يصب من جانب ويؤخذ من جانب  
فلا يتنجس ثم قلنا وما علينا لو امرنا بنزح بعض الدلاء ولا يخالف  
السلف وعند مالك والشافعي واحد لا يتنجس القلتان ما لم يتغير  
لونه او طعمه او ريحه \* ونقل عن الدر ان غير المعين من البئر  
كالمعين ولذا قال في البحر والنهر ان الصريح واجب يراق الماء  
كله فيهما ولو في موت مثل عصفورة لتخصص الابار بالاثار  
لكن نقل عن القنية ان حكم البركة بكسر الباء وسكون الراء  
اي الحوض كالبئر اذا عرف هذا فقوله اذا وقع في البئر نجاسة  
الى آخره مبنى على ما روى عن ابن عباس وابن الزبير من الامر  
بنزح بئر زمزم حين وقع فيها الزمبي كما سيأتي بيانه ان شاء  
الله تعالى كذا في الكبير والحاشية قوله وان وقعت فيها  
اي ماتت فيها آفة اي حيوان غير ما كول او عصفورة اي  
حيوان ما كول قوله ينزح منها اي من البئر بعد ما اخرج  
الجسد منها قبل الانتفاخ والتعيط والتفسيخ قوله انه قال  
في فارة الخ واما العصفورة ونحوها كسام ابرص فلحقها بها  
دلالة لاقياسا فلا يردانه لمدخل للقياس في التقديرات ثم العشرون  
بطريق الايجاب والرائد الى الثلثين بطريق الاستحباب  
لحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الفارة اذا وقعت  
في البئر فانت فيها انه ينزح منها عشرون دلوا او ثلثون دلو

يقع السين المسدودة  
وتشديد الميم بالتركية  
يؤثر كركن - يدكرى  
آله جه كرك

واو لاخذ الامر بن وكان الاقل ثابتا يقيين وهو معنى الوجوب  
والاكثر يؤتى به لئلا يترك اللفظ المروي كذا في الحلية ولا احتمال  
زيادة الدلو المذكور في الاثر على ما قدر من الوسط فانه  
المعتبر وهو ما يوسع صاعا من الحب المعتدل \* ونقل عن ابي زيد  
الدبوسي الصحيح ان هذا الحديث موقوف من طريق انس  
واجيب بان الموقوف في مثله كالمرفوع لانه على خلاف مقتضى  
القياس \* وقد ذكر عن البدايع انه روى عن علي رضي الله عنه  
كذا في الحلية قوله ما يوسع صاعا وهو الف واربعون درهما  
وقيل الدلو الوسط ما كثر استعماله في تلك البئر وقيل ما يستعمل  
في كل بلد وقيل هو دلو تلك البئر \* قال في الدراية لو نزح بدلو  
غير وسط ينزح به على حساب الدلو الوسط حتى لو نزح بدلو  
عظيم يسع عشرين دلو وسطا من بئر وجب فيها ذلك النزح  
اكتفى بواحد خلافا لزمفر \* له ان يتابع الدلاء يصير الماء  
كالجاري \* ولنا ان المقصود من النزح تقليل النجاسة وهو  
حاصل به ولا اعتبار لمعنى الجريان بدليل انها لو نزحت كل يوم  
دلوان جار كذا في الحاشية قوله ون ماتت فيها حمامة اه  
او ماتت فوقعت في البئر او سنور بكسر السين \* وقبح النون  
المسددة واسكان الواو هي الهرة قوله او ما قاربها اي قارب  
احد هذه الثلث في الجثة سواء كان ما كولا او غير ما كول  
قوله وهو الاظهر اي ما في الجامع الصغير اظهر من رواية  
القدوري في مختصره ما بين اربعين الى ستين \* ونقل هذا ايضا  
عن محمد بن زريح لكن المذكور في الجامع الصغير نص في محيط  
رضي الدين والتحفة والبدايع على انه ظاهر الرواية عن محمد بن زريح



وقال في الهداية وهو الاظهر لانه آخر تصانيف محمد بن الحسن \* وفيه دلالة الاستقرار والرجوع عن غيره اليه كذا في الخلية قوله لحديث ابي سعيد اه علة لوجوب الاربعين لا للاظهارية قال في الاختيار وفي الجملة والد جاجة ونحوهما من اربعين الى ستين هكذا روى عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه لانها ٩ ضعف الفأرة فضعفنا الواجب انتهى لان الواجب في الفأرة عشرون دلوا فضعفنا اربعون قوله وهذا اي قول ابي سعيد ينزح الخ لبيان الايجاب فهذا ليس من كلام ابي سعيد قوله وان ماتت فيها شاة او كلب او آدمي وكذا سقط او مات في الخارج ثم التي فيها او مات سخلة او جدي او اوز كبير فيها نزح جميع الماء قوله فامر به اي باخراج الزنجي ابن عباس رضي هذا في رواية البيهقي والدارقطني وابن ابي شيبه وفي رواية الطحاوي ان الامر اسم الفاعل هو ابن الزبير ولعله لهذا قال في الاختيار هكذا حكم ابن عباس وابن الزبير رضي في برز زمزم حين مات فيها الزنجي ولان الآدمي ونحوه لثقله ينزل الى قعر البر فلا في جميع الماء انتهى قوله ان تنزح اي بان تنزح مأوها فهو بدل اشتغال من بها واسناد النزح الى البر مجاز عقلي بملازمة المكانية والمراد نزح ماؤها ونقل عن الدراية فغلبتهم اي غلبت النار حين عين جاءت في قعر زمزم من قبل الركن اي الحجر الاسود فامر ابن عباس رضي بها فسدت بالقباطي والمطارف ونحوها حتى نزحوها فلما نزحوها انفجرت عليهم انتهى \* قال في الكبير وهو مرسل فان ابن سيرين الراوي لم يره ابن عباس رضي والقباطي بفتح القاف جمع القبطية بكسر

٢ يعني الجملة ونحوها

القاف وسكون الباء وتشديد الباء المثناة بالتركية بياض انجه كاندن اولان ثيابدور والمطارف بفتح الميم وكسر الراء جمع المطرف بكسر الميم وفتح الراء وبضم الميم ايضا بالتركية كاندنه علمري اولان رداه ديرلر قوله وكذا الكلب اي ينزح جميع الماء في رواية لانه نجس العين \* ونقل عن الدراية والصحيح انه ليس بنجس العين فالمن على الرواية الغير الصحيحة او على قواهما على ما قبل انتهى \* كذا في الحاشية قوله سوى الكلب والخنزير \* الاولى تأخير لفظ الكلب كما في الكبير سوى الخنزير والكلب فان قوله على ما ذكره متعلق باستثناء الكلب فقط يعني ان المراد بكلمة كل ليس ما يفيد ظاهره من احاطة الافراد بل غيرهما من بقية الافراد بقرينة المقابلة فان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما وراء الخاص كذا في الحاشية قوله ولم يعلم ان عليه نجاسة اراد بالعلم ما يعم الظن الغالب فانه ملحق باليقين عند الفقهاء اي لم يعلم ولم يظن \* ثم ان هذا النقي هو المتبادر من اطلاق المص والتبادر من اقوى القرائن فلا يرد ان في كلام المص قصورا اشار اليه الشارح بهذا النقي قوله لا يتنجس الماء لان الحكم بالنجس لا بد فيه من علم او غلبة ظن وقد عدما ههنا فالمراد بعدم النجس عدم الحكم بالنجس فلا ينافيه الاحتمال الا اني شككنا في الحاشية قوله لاحتمال انه اي الحيوان الطاهر سوره كان عليه اي على الحيوان نجاسة قوله ومع هذا اي مع احتمال ان عليه نجاسة او انه احدث عند الوقوع لو توضأ عنه قوله لان الاصل عدم ذلك ولم يطرء عليه ما يعارضه

اي غير الكلب والخنزير

٢ اي عدم النجاسة عليه وهو ميقن واليقين لا يزول بالسك



من علم اوطن كما سمعت قوله الا ما كان غالباً الخ هذا الاستثناء  
 تأكيدي لما يفهم من نفي العلم والظن فان الفأرة حينئذ كانت  
 يظن ان عليه نجسا قوله كما قالوا في الفأرة اذا هربت من الهرة  
 وكذا الهرة اذا هربت من الكلب والشاة من السبع كذا نقل  
 عن الجوهره قوله نجستها من باب التفعيل اي نجست الفأرة  
 البثر في نزع كلها \* ونقل عن المجتبى الفتوى على خلافه لان في بولها  
 شكا كذا في ابن ابي عمير ونقل عن الدر قوله وان كان  
 سورته اي سور الحيوان الذي اخرج من البثر حيا قوله والظاهر  
 وجوب النزع يعني ان تقييد هذه المسئلة باصابة فيه الماء  
 ليس على ما ينبغي كما قيد المص المسئلة بها بل الاظهر عدم  
 التقييد والتنجس على كل حال كما صرح به قاضيان  
 حيث قال او وقع فيه كلب او خنزير مات او لم يموت واصاب فيه  
 الماء او لم يصبه اما الخنزير فلان عينه نجس والكلب كذلك  
 اولان مأواه في النجاسات وسائر السباع بمنزلة الكلب انتهى  
 كذا في الكبير قوله عشر دلاء جمع دلو ونحوها استحبابا  
 اي يستحب هذا استحبابا واما قوله احتياطاً فقد روى قولك \* وانما  
 فعل هذا بطريق الاستحباب الاحتياط وان لم تنزع فتوضاً  
 جاز قوله مشكوكا ينزع كله كما نزع كله فيما سوره نجس  
 لاشتراك المشكوك والنجس في عدم الطهورية وان افرقا  
 من حيث الطهارة بخلاف المكروه فانه غير مسلوب الطهورية  
 وانما استحبابه فيه نزع دلاء كذا في الحلية قوله وانتفخ فيها  
 الحيوان سواء مات فيها او مات خارجها فالقي فانتفخ الانتفاخ  
 بالتركية شيشمك ولو فأرة يابسة على المعتمد وكذا التمعط

اي المتساقط شعره كذا نقل عن الدر قوله او تفسخ اي  
 انتشر وكذا لو تفسخ في الخارج فوقع فيها \* ثم ان المراد بهذا  
 التفسخ التفسخ بدون الانتفاخ فلا يرد ان ذكر الانتفاخ  
 يعني عن ذكر التفسخ لان التفسخ يلزمه الانتفاخ لان اللزوم  
 ممنوع قوله نزع جميع ما فيها من الماء اي الماء الذي كان  
 فيها وقت الوقوع بعد اخراج الحيوان الواقع فيها من البثر  
 قوله لا تنسار النجاسة علة لقوله نزع جميع ما فيها \* وعليه يحمل  
 ما روى من رواية الطحاوي عن علي رضي الله عنه من الامر  
 بنزع الماء ككاه كما مر قوله وان وجدوا فيها فأرة ميتة  
 اي ما ينجس البثر بنجاسة غليظة قوله ولا يدرون انها اي الفأرة  
 متى وقعت اي والحال انهم لا يعلمون وقت وقوعها في البثر  
 فان علموا به عملوا بما علموا وهو ظاهر قوله ولم تنفخ اي لم يوجد  
 لهم دليل يدل على طول المكث ككاه الانتفاخ والتمتع وهو  
 تساقط الشعر من الجلد والتفسخ قوله اعادوا صلاة يوم وليلة  
 اي يعتبرون انها مكثت فيها منديوم وليلة لان ذلك اقل المقادير  
 في باب الصلاة كذا في الكبير واعادوا ايضا ما صلوه بوضوء  
 لهم من ذلك البثر النجسة منديوم وليلة قوله في الزمان المذكور  
 اي مدة يوم وليلة قوله وان كانت انتفخت او تفسخت وكذا  
 لو تمعطت اي الفأرة \* لم يذكر في المسئلة السابقة الا الانتفاخ لان  
 عدمه يستلزم عدم التفسخ مثلاً \* فان قلت فلم يكتب هنا بذكر  
 التفسخ لاستلزامه الانتفاخ عادة قلت ذكر الانتفاخ لثلايتوهم  
 ان حكمه غير حكم التفسخ قوله او ما ادوه من الفرائض  
 والواجبات بالوضوء الذي توضأوا من ذلك الماء في مدة ثلثة



ايام وليايتها\* واما التوافل فلا تعاد لعدم صحة الشروع قوله  
وغسلوا كل ما اصابه عطف على اعادوا اي يجب غسل كل شيء  
اصابه من ذلك الماء قوله فيه اي في المدة المذكورة والظرف  
متعلق باصاب قوله عند ابى حنيفة اي هذا الذي ذكر الى هنا  
عند ابى حنيفة وجه قوله وهو الاستحسان ان الاحكام تضاف  
الى اسبابها الظاهرة والوقوع فيها هو السبب الظاهر للموت  
واما القاء الزيج ونحوه من الخارج بعد الموت فهو م لا يعتبر  
في مقابلة الظاهر في حال الموت على السبب الظاهر كمن جرح  
انسانا واستمر ذا فراش حتى مات يضاف موته الى الجرح وان احتمل  
كون الموت بغيره فيحمل على موتها فيها الا ان الموت لا يكون  
عقيب الوقوع في الغالب فقد رت المدة عند عدم الانتفاخ يوم  
وليلة لان ما دون ذلك ساعات لا يمكن التقدير بها وعند الانتفاخ  
بثلاثة ايام لانه دليل تقادم الزمان ومضيه قوله وقال ليس  
عليهم اعادة شيء مما صلوه بالوضوء من ذلك البر الواقعة فيها  
قارة ولا غسل شيء مما اصابه ماؤها قوله حتى يتحققوا متى وقعت  
اي القارة الميتة وهو القياس لان الحوادث تضاف الى اقرب  
الافاق عند الامكان وطهارة الماء متيقن واليقين لا يزول  
بالشك وشك في نجاسته لاحتمال وقوعها في تلك الساعة ونحوها  
يؤيده ما حكى عن ابى يوسف رحمه الله انه قال كان قول  
مثل قول ابى حنيفة الى ان كنت جالسا في بيتي فرأيت حداة  
بكسر الحاء المهملة وفتح الدال والهمزة وجعة خذاء مثل  
عنية وعنب بالتركية جيلاق ديدكلى قوش في منقارها جيفة  
فطرحتها في البر فرجعت عن قول ابى حنيفة فلا يحكم بالنجاسة

من وجه فالتحقت بالنجس من كل وجه احتياطا اختاره صاحب  
الهداية في التجسس قوله والفتوى على قول محمد لان الشرع  
رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة اي حقيقة الحمار والكلب  
لحمه وعظمه مثلا وقد زالت تلك الحقيقة بالحكمة فان الملح غير  
العظم واللحم فاذا سارت الحقيقة لمحا ترتب عليه حكم الملح  
وكذا الرماد بعينه قوله حتى لو اكل الملح او صلى على الرماد  
جاز لم يوجد هذا في بعض النسخة قال في الحاشية ولعله الخاق  
من بعض النسخ ونظيره في الشرع ان العصير طاهر فيصير نجسا  
فيتجسس ثم يصير نجسا فيطهر فعلم ان تبدل الوصف يدل على  
تبدل العين وعلى قول محمد فرعوا طهارة صابون صنع من دهن  
نجس وعليه يتفرع ما لو وقع انسان او كلب في قدر الصابون  
فصار صابونا يكون طاهرا لتبدل الحقيقة كذا في الكبير قوله  
صرح به في التجسس\* حيث قال خشبة اصابها بول فاحترقت  
ووقع رمادها في بئر يفسد الماء وكذلك رماد العذرة وكذلك الحمار  
اذا مات في الملح لا يؤكل الملح وهذا كله قول ابى يوسف خلافا  
لمحمد انتهى\* فعلم ان الحكم عند محمد عدم الفساد في كل ما كذا  
في الكبير قوله وكذا الاجر المنفصل بمسألة الهمة المفتوحة  
وضم الجيم وتشديد الراء المهملة بالتركية طوغله كره مدى قوله  
قطعة منه اي من الاجر المتجسس بعد الغسل الثلاثة فاذا زالت  
اي النجاسة من ظاهره اي من ظاهر الاجر قوله بقى ما في باطنه  
من النجاسة جواب اذا فيحكم بطهارة ظاهره حتى لو قام عليه  
المصلي جازت صلاته واما ما نشر به فباق في باطنه فاذا وقع  
الاجر في الماء فحلل ما في باطنه من اجزاء النجاسة في الماء فيتجسس

٩ اي ان استحال العين  
تستنجع زوال الوصف  
المرتب عليها  
١٠ اي يكون التجسس  
ابى يوسف وعدم التجسس  
قول محمد وقوله يطهر  
بالغسل اذا كان الاجر  
جديدا غير مستعمل على ما  
سبق ايضا  
١١ اي عدم فساد البئر  
بوقوع ذلك الرماد وجواز  
اكل الملح



فظهر الفرق بهذا التفرير بين الأجر وبين رماد العذرة عند محمد  
فإن الرماد قد صار حقيقة ظاهرة لا يشوبها شيء من أجزاء  
النجاسة وباطنه كظاهرة فلا ينجس الماء ولا غيره إذا وقع فيه  
كذا في الكبير قوله جارibal في الماء أي لو بال فيه وخرج  
من الماء الرشاش بفتح الشين المعجمة ومدّها بعد فتح الراء المهملة  
بالتركية صا حيلان نسبه أكرصوا ككر فان سبديسي قوله  
من ذلك الرشاش أي بعض ذلك فن اسم بمعنى البعض أوزاند  
في الإتيات أو ملحق من الخارج والله أعلم قوله لا يمنع ذلك  
أي الرشاش جواز الصلاة بذلك الثوب وإن كثر قوله وكذا  
إن رميت مجهول رمى أي إن القيت العذرة وهي قاذورات  
الإنسان قوله فخرج منها أي من أجل رمي العذرة لكون من أجلية  
وبتقدير المضاف في الضمير المؤنث أو أن الضمير تصحيف من منه  
راجعاً إلى الماء لأن في رجوع المؤنث إليه تكلفاً لا يخفى قوله  
فيه أي في الثوب أثرها أي أثر النجاسة من اللون والريح يتنجس  
قوله جاريا أو راكداً من ركديركد من الباب الأول والركد  
بالتركية مكانه ساكن أولوب طورمق لأن الغالب أن الرشاش  
المرتفع من صرب شيء للماء إنما هو من أجزاء الماء لا من أجزاء  
الشيء الضارب فيحكم بالطهارة لأن الأصل تعيين الطهارة  
فلا يعارضه شك ٩ أصابة النجاسة كذا في الذخيرة قوله نحو  
السرقين بكسر السين المهملة والقاف الممدودة وسكون الراء  
المهملة بينهما أصله السرجين بكسر السين والجيم فارسي  
معرب بالتركية طوار ترسي كه فروم من أوله والروث طوبان  
دير نقل حيوانك ترسي قوله والأصح هر لارل أي ما قاله الفقيه ٥

ولأن الثوبين لا يزول  
بالشك  
من أنه لا يمنع ذلك الرشاش  
جواز الصلاة بذلك الثوب  
حتى يتيقن أنه بغير

لأما في قاضيهان ولا ما ذكر عن محمد بن الفضل قوله لا يزول  
بالشك لأن طهارة الثوب في الأصل متيقن ونجاسته من أصابة  
الرشاش مشكك لا يلتفت إليها قوله عن يغسل الدابة وهي  
حقيقة عرفية فجاركب عليها كالفرس والبغل والجمار\* وفي الأصل  
ما يذب على الأرض أي يتحرك فيها قوله أي ولو كانت أي الدابة  
أولاً قد تمرغت في بولها من باب التفعّل من التمرغ بالفتحتين  
وتشديد الراء المهملة المضمومة والمراغ بفتح الميم والراء المهملة  
بالتركية طوار يعني حيوان طيراهه ياتوب وسورتنب اغتمق يقال  
مرغته في التراب تمر يغافترغ قوله قال أي أبو النصر في جوابه  
إذا جفت وتناثرت أي النجاسة بالتركية طاغلق قوله لا يضره  
أي الفاسل أيضاً\* وهذا يناسب ما اختاره الفقيه أبو اللبث  
رحمه الله تعالى قوله إذا القي الحجر المتلطح اسم المفعول من باب  
التفعل بالتركية بول شمش وقار شمش قوله لون النجاسة فيجب  
غسله حينئذ قوله لما تقدم أنفاً من قواعد الأصول أن اليقين  
لا يزول بالشك وتقدم أيضاً أن قاضيهان ذكر في الرشاش من رمي  
العذرة نفسها لا يفسد مطلقاً ما لم يظهر أثرها فكيف بالحجم  
المتلوث قوله ولبس بول الحفّاش\* وقع هذا في بعض النسخ  
بضم الخاء المعجمة وتشديد الفاء ومدّه بالتركية يراسه قوشى كه  
كيجه أو جرو قوله وخرؤه بضم الخاء المعجمة بالتركية قوش ترسي  
قوله بشيء خبر لبس يعني لا يجب غسله قوله وكذا دم البق  
والبراغيث جمع بقعة بفتح الباء وتشديد القاف بالتركية سنوري  
سك ودخى نخسه كهله سنده ده استعمال أول نور والبراغيث  
بالفتحتين جمع البرغوث بضم الباء وسكون الراء المهملة بالتركية



به دیرل قوله ومعه شعر انسان بفتح الشين المجمة وسكون  
 العين المهملة بالتركية قبله وتويه دیرل قوله لانه طاهر اى شعر  
 الانسان طاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح \* قال في الحلية وعليه  
 اعتمد الكرخی قوله كسر قينه بكسر السين والقاف بالتركية  
 طوار ترسی قوله كالتى بفتح القاف وسكون الباء بالتركية  
 قوصمق استفراغ معنائه قوله بعد الابتلاع بالتركية يوتقى كه  
 بوزاردن كرمك اى ما يجره البعير من معدته بعد الابتلاع الى فمه  
 ثم يعيده اليها فرارا فيضعه والمضع من الباب الثالث والثاني  
 بالتركية جيمك قوله الزبل مطلقا بكسر الزاء المجمة وسكون  
 الباء الموحدة بالتركية حيوانك ترسی وترس اولان يره مزبله  
 دخى دیرل قوله ومرارة كل حيوان كبوله نجسة للاستحالة  
 الى فساد بعد اتصاله بمخل النجاسة كالدم والسوداء ونحوهما  
 من الفضلات سوى البلغم والمرارة بفتح الميم والراء المهملة اجيلق  
 وحيوان اودى ودخى سودا به مرارة اسود دیرل \* قال في الحلية  
 فان كان بول حيوان نجسا نجاسة غليظة فرارته كذلك  
 وان كان نجاسة خفيفة او طاهرا فهي كذلك خلافا ووفقا  
 ومن فروع هذا ما ذكرنا اذا دخل مرارة ما يؤكل لحمه في اصبغه  
 لقرحة فيه يكره ذلك في قول ابى حنيفة لان عنده لا يباح التداوى  
 ببول ما يؤكل ولا يكره عند ابى يوسف لانه يباح به التداوى  
 عنده وبه اخذ في الذخيرة والفتاوى وابى اللبث لمكان الحاجة  
 وفي الخلاصة وعليه الفتوى \* قلت وقياس قول محمد لا يكره ذلك  
 مطلقا لطهارة بول ما يؤكل لحمه عنده كما تقدم انتهى قوله  
 وان كان اقل من الظفر الخ فلا ينجسه والقياس ان ينجس مطلقا

او وقوع الشك وصار كمن رأى في ثوبه نجاسة لا يدري متى اصابته  
 فانه لا يعيد شيئا من الصلوات التي صلاها بذلك الثوب حتى  
 يتيقن صلاته مع النجاسة كذا في الحلية لكن مال الشارح في الكبير  
 الى رجحان قول الامام \* وقيل يفنى بقولهما وعد قول الامام  
 استحسانا قوله بعة او بعرتان نقل عن الدرر والتعيين بالبعرتين  
 اتفاق لان ما فوق ذلك كذلك والمراد ما يستقله الناظر وعليه  
 الاعتماد كما نقل عن التنوير فباط الحكم بعدم التجسس هو الاخراج  
 قبل التفرق بعد ما كان قليلا في عين الناظر كذا في الحاشية  
 قوله قبل الافتراق بمعنى التفرق والانكسار وهذا استحسان  
 ووجهه مذكور في الشرح قوله والرياح تهب فتلقى الريح  
 بعض ذلك في البثرة فالحكم بفساد المياه به يضيق الامر  
 على سكان البوادي وما ضاق امره اتسع حكمه قوله فجعل  
 القليل عفوا للضرورة ولا ضرورة للكثير كذا في الهداية فاما ما  
 في الامصار فاختلف مشايخنا فيه فقال بعضهم تتجسس اذا وقع  
 فيها بعة او بعرتان لانه لا تخلو في الامصار عن اغطية غالبها  
 وقال بعضهم لا تتجسس لان البعر شئ صلب على ظاهره رطوبة  
 الامعاء فلا تداخله النجاسة وقال الامام الترمذى الاصح التسوية  
 بين آبار الفلوات وآبار البيوت كذا في الكبير والفلوات بفتح الفاء  
 واللام والواو وقل بضم الفاء وكسر اللام وتشديد الباء وقل  
 بكسر الفاء واللام وفلا بكسر الفاء وفتح اللام ايضا جمع فلاة  
 بفتح الفاء واللام بمعنى المفازة والصحراء كذا في القاموس قوله  
 اى البعة او البعرتان اشار الى ان ضمير المؤنث راجع الى البعة  
 فقط وان كان حكم البعرتين كذلك اولى انه راجع الى البعة



او البعرتين بتأويل احدىهما اى احدى البعرة والبعرتين فكلية  
اولا لستردد والشك قوله ولم يبق لها اثر هذا هو المناط لعدم  
التنجس حتى لو اخرجت فوراً وبقى اثر التجس ولو اخرجت بعد  
حين ولم يبق لها اثر لم يتنجس \* فالشارح حل الفورية على عدم  
بقاء الاثر لانه الغالب كذا في الحاشية قوله كما لم يتنجس البئر  
للضرورة كالارواث والاخذاء في الكدس بضم الكاف وسكون  
الدال اى في دوس الحرم فانها معفوة نقل عن ابى حنيفة ونقل  
عن فتاوى الحاشية وان تفتت اى تفرقت البعرتان في اللبن  
يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك كذا في الحلية قوله يتنجس  
في الاصح وقبل يعنى فيه البعرة والبعرتان كالبرء قوله وفيه  
اشارة اى وفي هذه الرواية عن ابى حنيفة قوله وفيه ان حد الكثير  
اى بيان ان حد الكثير هذا لكن الظاهر حذف فيه وعطف  
ان على ان الرطبة قوله وهو الصحيح هكذا نقل عن الكافي ونقل  
عن فتاوى قاضى خان الفاحشة ما يستكره الناس والبسير ما يستقله  
قال في الهداية وهو ما يستكره الناظر في المروى عن ابى حنيفة  
وعليه الاعتماد انتهى كذا في الكبير قوله اختلاف بين المشايخ  
وهنا ثلثة اقاويل واختار الشارح ثالث الاقاويل لاكثر المشايخ  
كما يحى فيه آنفا واختار صاحب الهداية ثاني الاقاويل لبعضهم  
قوله بعضهم افى بالتجس وقالوا لان النجاسة تشيع اى انتشرت  
في الماء لرطوبة الرطبة ولرخاوة المنكسرة بخلاف الصحيح اليابس  
فلا وجه للنسوية بينهما قوله وهو مختار صاحب الهداية  
والكافي قال لا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر  
والروث والخثى والبعر لان الضرورة تشمل الكل انتهى قوله

والصحيح

والاصح انه يتنجس لعدم  
الضرورة وامكان الاحتراز  
كذا في الكبير

والصحيح عطف على المنكسرة بالتركية بتون وصاغ قريب دكل  
ديك \* قال الحاشية وما في بعض النسخ هو الصحيح سهو  
من الناس كيف يكون مناط النسوية هو الصحيح والحال  
ان الشارح اختار قول اكثر المشايخ وسيأتى بيانه فكيف يقول  
هنا هو الصحيح انتهى \* قوله للتخلخل على وزن التقلقل بالتركية  
برنسته كدك ايتك كذا في الاخترى وكون الارواث والاخذاء  
بمنزلة المنكسرة بعد ان يكونا يابسين صليين للرخاوة فن نجس  
بالبعر المنكسر نجس بهما ومن لم ينجس به لم ينجس بهما ايضا  
كذا في الحلية ٩ قوله واكثر المشايخ وهذا ثالث الاقاويل اى  
لم يحكموا بالتنجس ولا بعدمه مطلقا بل فصلوا وقالوا ان كان فيه  
ضرورة الخ ٩ قوله بتفسر الاحتراز اى بسبب تعسره عنه وقوله  
ووقوع الحرج في حكمه بالنجاسة عطف على الاحتراز والبلوى  
بقبح البناء الموحدة وسكون اللام والالف المقصورة بعد الواو  
وكذا البلاء بالالف الممدودة بمعنى المحنة والمشقة من باب غزا  
يفزع وناقص واوى وجمعة البلايا قوله الكثير الطارق صفة  
بعد الصفة من آبار اى كثير الاستعمال والمار يقال طارقت الابل  
اذا ذهب بعضها في اربع بعض قوله للضرورة لان للضرورة  
اثر في اسقاط حكم \* النجاسة كما تقدم الاشارة اليه قوله بمنزلة  
البعرة في الحكم \* وهذا غير مختار لما تقدم من الكافي انه لا فرق  
بينهما قوله وكذا خرد البط والاوز الاهلى لانه نجس غليظ  
بخلاف البرى الطيار فان فيه ضرورة لانه يذرق اى يتغوط  
من الهوى قوله وخرد الحفاش بضم الحاء المعجمة وتشديد الفاء  
بالتركية ياره سه قوشى كه كيجه او چر كوندز كوزى كورمز

قال في الحاشية عن الكافي  
لا فرق بين الرطب واليابس  
والصحيح والمنكسر والروث  
والخثى والبعر لان الضرورة  
تشمل الكل



وما يرى في بعض النسخ من زيادة لفظ وكذا فعله الحاق من بعض  
 النسخ لانه كلام ابتدائي قوله وكذا اي لا يفسد ماء البئر  
 ذرق ما لا يؤكل اه بفتح الذال المجمة وسكون الراء بالتركية  
 قوش ترسني القايتك وبالراء المجمة لغة فيه ايضا مأخوذ من ذرق  
 يذرق من الباب الاول والثاني فيهما قوله وهو اي قول المص  
 خلافا لمحمد يناقض قوله فيما سبق حيث قال فيه وقال محمد  
 كلاهما يعني بول ما يؤكل وخر ما لا يؤكل من الطيور طاهرا  
 فان المفهوم من هذا كون خرم ما لا يؤكل من الطيور طاهرا  
 وفي هذا المقام كونه غير طاهر لكن الصحيح هذا دون ذلك فقوله  
 وقال محمد الخ بدل او عطف بيان من كلمة قوله وما في بعض  
 النسخ من ثنية لفظ طاهر سهو من النسخ فان لفظ كلا مفرد  
 اللفظ والمعنى كذا في الحاشية قوله وقال بعضهم روى الخ وهو  
 رواية ابي جعفر الهندواني كما مر قوله الا اذا فحش بان استوعب  
 ربع الثوب ولو كان الثوب كبيرا هو المختار وهكذا في البدن  
 وقد رعبهم الفحش باستيعاب ربع الجزء المصاب من الثوب والبدن  
 كاليد والكم كذا في ابن اطهوى نقلا عن الدر قوله ويفسد اي الذرق  
 الماء القليل بقريضة مقابلة قوله كسائر نجاسات الخفيفة  
 متصل بقوله وان قل اوبه وبما قبله فان حكم الخفيفة يخالف  
 الغليظة في الثياب ولا يخالف في الماء قوله مالم يغيره ٩ كسائر  
 النجاسات سواء كانت غليظة او خفيفة ولذا لم يقيده كما قيد  
 في مقابلة ٤ قوله ولا يفسد اي الذرق ماء البئر اي بئر كان في المنارة  
 او في البيوت فان قلت ماء البئر اما قليل او كثير فيدخل فيما تقدم  
 ا قوله ويفسد الماء وان قل فان المراد بالماء المتقدم مالم يكن

٩ اي الماء الكثير باحد  
 لا وصف ثالث  
 بقوله وان قل اي الذرق  
 الواقع في الاواني لا يمكن  
 حفظها عن الذرق  
 بالاعطية

جاريا قلت نعم الا انه افرد بالذكر للتسوية بين القليل والكثير  
 في البئر لعدم امكان الحفظ قوله ويفسد الاواني جمع آنية  
 وانه اي يفسد ذرق سباع الطير ماء الاواني لا يمكن صونها  
 اي حفظ الاواني عن الذرق بالاعطية والستر قوله عن ذلك  
 اي عن مثل الشاة والبقرة من الحيوانات بخلاف الطيور لميها  
 بنجسها من الهواء قوله لانه اي بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده  
 اي عند محمد ر ح فلا يتنجس ماء البئر عنده وهذه احدي المسائل  
 التي تظهر مرة الخلاف فيها بينه وبينهما في كون بول ما يؤكل  
 نجسا نجاسة خفيفة عندهما طاهرا عند محمد ر ح كما تقدم قوله  
كسائر النجاسات لان ماء البئر في حكم القليل ولو كان كثيرا  
 مالم يكن عشرا في عشر \* وقد تقدم ان القليل يتنجس بوقوع  
 النجاسة وان لم يظهر اثرها فيه قوله ثم استقى اي نزح الجنب  
 دلوا آخر من البئر الخ لا يتنجس البئر ولو على القول بنجاسة الماء  
 المستعمل ايضا قوله اذ في البحر عنه اي عن التقاطر في البئر  
 خرج قوله اي لم يتو الغسل او الوضوء بل سقط فيه بدون  
 اختيار او دخل فيه مع اختيار لاجل طلب الدلو والتبرد او نحوهما  
 فانغمس في الماء وليس على يديه وثيابه نجاسة فهي المسئلة  
 الملقية بمحيط او نخط وتفصيله في الحلية قوله قالوا انما قال  
 قالوا لان هذا الماء لا يصدق عليه تعريف المستعمل كما سبق  
 قوله لانه اي الرجل باول ملاقة الماء اي باول ملاقاته الماء  
 فالباء متعلق بصنار المؤخر وجلة صار خير لان اي صار الماء  
 مستعملا قوله فيلاقي اي الماء بقية الاعضاء وهو اي صار الماء  
 ان الماء نجس فلم يزل عنها اي عن بقية الاعضاء الحدث فبق



الرجل على جنبه قوله وقال اي ابو حنيفة رح في رواية  
 اخرى يخرج اي الرجل عن الجنابة اذا كان اي الرجل  
 الجنب تمضمض اه قوله ثم انه اي الرجل تجس بنجاسة الماء  
 المستعمل واما الجنابة فانها قد زالت عنه حين تمضمض واستنشق  
 قوله فعلى هذه الرواية الثانية عن ابي حنيفة رح يجوز له قراءة  
 القرآن اي مع الكراهة وعن ظهير الغيب اي عن حفظه  
 ولا يجوز له الصلاة لان بدنه كله نجس بنجاسة حقيقية لتلونه  
 بالماء المستعمل قوله وعنه اي وروى عن ابي حنيفة رح قوله  
 حكم الاستعمال اي لا يصير الماء مستعملا قبل انفصال البدن  
 عن الماء للضرورة ٩ قوله وهو اوفق الروايات الثلاث المذكورة  
 هنا عن ابي حنيفة رح قوله انتهى اي كلام الهداية  
 قوله في طهارة العضو فلم يوجد الصب على الاعضاء وما يقوم  
 مقامه من جريان الماء عليها لا يجوز الوضوء ولا الغسل عنده  
 فلم يخرج من الجنابة بدخوله في الماء الراكد فلم يصير الماء مستعملا  
 لعدم ازالته الحدث وعدم نية القرية كذا في الكبير قوله الرجل  
 بخروجه الخ اي اما طهارة الرجل فلخروجه عن الحدث  
 اذ الصب والنية ليسا بشرط في الطهارة عنده قوله والماء  
 اي واما طهارة الماء فلانه لا يصير مستعملا عنده الابنية القرية  
 والحال انا فرضنا عدم النية ههنا قوله على بدنه اه اي بدن  
 الرجل الجنب عند الدخول في البئر بنجاسة حقيقية وكان  
 مستنجيا بالماء ايضا وهذا القيد معتبر بقرينة مقابلة قوله او كان  
 اي الرجل مستنجيا بنحو حجر دون الماء يتجس ماء البئر باجماع  
 اصحابنا لاختلاط النجاسة بالماء وفي الحلية عن التفاريق

٩ فصبير الرجل طاهرا  
 فيكون الماء مستعملا بعد  
 الانفصال

عن ابي حنيفة وابي يوسف رح البئر لا يتجس كالماء الجاري  
 والبئر اذا لم تكن عريضة وكان عمق ماؤها عشرة اذرع  
 فصاعدا ف وقعت النجاسة فيها لا يحكم بنجاستها في اصح الاقوال  
 انتهى \* قوله واو وقعت الحائض في البئر فينظر ان وقعت  
 بعد انقطاع الحيض فهي كالجنب في اختلاف الائمة قوله  
 وان كان اي الوقوع قبل الانقطاع فكالماء طاهر الغير المحدث  
 فيبقى الماء طاهرا والحائض حائضا والنفساء كالحائض قوله  
 قال الى اربع اي من واحد الى اربع فأرات يخرج لكلها ٩  
 عشر زون دلوا وثلثون وكذا حكم الثلث والاشين بطريق الاولى  
 قوله حكم الدجاجة يعني حكم الزائد على الاربع الى تسع فأرات  
 حكم الخمس منها ينزح لكلها ٩ اربعون دلوا فقط قوله معينا  
 لا يمكن نزحها مأخوذ من العين بمعنى الماء الخارج من الارض  
 اصله معيون كزيد اصله مزبود فنقلت حركة الياء الى العين  
 فاجتمع الساكنان فحذفت الواو وكسرت العين لتصح بناء الياء  
 فصار معينا قوله وقت ابتداء النزح \* وهكذا قال في الكافي  
 ولا عبرة بما كان فيها وقت الوقوع كما قال به بعضهم \* واما  
 اذا لم يكن معينا فالعبرة بما كان الماء فيها وقت الوقوع \* كذا  
 في ابن ابي عمير قوله كيف يقدر ما كان فيها اي في البئر  
 من مقدار ماؤها قوله تمحرف حفرة مجهول من حفر يحفر حفرا  
 من الباب الثاني بالتركية يرى قازمق وقوله حفرة بضم الحاء  
 المهملة وفتح الفاء اسم التصغير بالتركية حقور جفاز قوله  
 وتخصص مضارع مجهول من باب التفعّل والحص بفتح الجيم  
 وتشديد الصاد بالتركية كرج طبراني وقوله عمق الماء بضم

٩ اي لجموعها  
 ٤ بفتح الجيم وكسر العين  
 وسكون الياء اي اذا كان  
 فيها اي في البئر عين  
 جازيا



العين وسكون الميم بالتركية حقوري ودريكي \* وقال بعضهم  
يرسل فيها قصبه ويجعل لمبلغ الماء علامة ثم يترج من البئر  
عشر دلاء مثلا ثم يعاد القصبه فينظر كم نقص فيترج لكل قدر  
منها عشر دلاء \* وهذا القولان مرويان عن ابي يوسف رح  
قوله يحكم به ذوا عدل ثنية ذو اى صاحب عدل من اهل  
الصلاح والورع المتدين سقط النون بالاضافة قوله من اهل  
البصارة اى ممن يعرف احوال الماء والبئر قوله يحكمهما  
اى العدلين قوله وهذا اى الاخذ بقول العدلين اشبه بالفقه  
قوله قال في الكافي انه الاصح اذ الرجوع الى اهل البصرة  
اصل في كثير من الصور كما في الشاهدين وتقويم المتلف  
قال الله تعالى فاستلوا اهل الذکر ان كنتم لاتعلمون ثم ان الصحيح  
ما قاله في الكافي ان المعتبر في مقداره وقت ابتداء الترح كذا  
في الكبير قوله وكذا تطهر البكرة بفتح الباء والكاف بالتركية  
مقره كه اكا قيواي طاقتور وقبور جار في دير قوله ونواحها  
اى جوانب البئر واطرافها جمع ناحية بمعنى الجانب ويد المستقي  
اى يد العامل لاجل التطهير قوله تبعاً لطهارة البئر مروى  
ذلك عن ابي يوسف رح نفي المخرج كالدن اذا تجس بنجاسة  
الخمير ثم صارب خلا حكم بطهارة الدن تبعاً قوله وكذا  
في كل موضع ترخ مقدار ما وجب ترخه مثل ترخ عشرين  
او ثلثين دلو مثلاً فلما تم العدد وحكم بطهارة الماء طهر الدلو  
والحبل والبكرة ويد العامل وغيرها وقول المص واذا ترخ الخ  
بكلمة اذا يدل على ان ما اصاب بدن المستقي وثوبه قبل تمام  
الترخ الواجب وقبل طهارة البئر لا يطهر والله تعالى اعلم قوله

٩ من القصب مثل قدر  
النصف او الثلث او الربع  
او نحوها

مطلب  
اذا طهر البئر طهر الارض

وفي وجوب ترخ الكل اى في صورة وجب ترخ الماء كله اذا ترخ  
حتى وصل الى حد لا يملأ منها نصف الدلو لقلة الماء كان ذلك  
الترخ ترخاً للكل فيحكم بطهارة البئر ولو احققها قوله اذا بقي  
افيه بعد الترخ مقدار ذراع بكسر الذال المعجمة وفتح الراء  
بالتزكى ارشون كه انك ايله براو لحارر قوله وهو اى قول قاضيخان  
اوسع اى اكثر رخصة من غيره قوله وذلك اى قول البرازي  
احوط اى اكثر احتياطاً واهتماماً في باب العمل قوله بدلو  
منخرق من باب الانفعال بالتركية يرتق يصب الماء من خروقه  
فان خرج الماء في الدلو اكثر من نصفه اى نصف الدلو قوله  
لا يجس الماء ولا غيره اذا وقع فيه فأت اومات في الخارج ثم  
وقع فيه قوله كالق بفتح الباء وتشديد القاف اى البعوض  
بفتح الباء وضم العين جمع بعوضة بالفتح ايضاً بالتركية  
سورى سبكك يوكى قوله والذباب بضم الذال وفتح الباء  
واحدة ذبابة بالضم ايضاً قره سنك والزائر بفتح الزاء والنون  
المسدودة وكسر الباء جمع زبور يضم الزاء والياء وسكون النون  
بينهما بالتركية بال اروسى والمراد ههنا بجميع انواعها \* لنا  
قوله صلى الله عليه وسلم لسان الفارسي ياسمان كل طعام وشراب  
وقعت فيه دابة لبس لها دم فانت فيه فهو حلال اكله وشربه  
ووضوءه رواه الدارقطني وما تكلم بعض في سنده فغير ضار  
في كونه حجة كذا في الكبير والخلية قوله والعقارب جمع  
العقرب بالفتح والسكون والخنافس جمع خنفس وخنفساء  
بفتح الخاء المعجمة وضمها وسكون النون وفتح الفاء بالتركية  
طوكزلان بوجكى كه دهرتسك كربه رايحه سى ظاهر اولور



برسياء بوجك الخنفساء بمعناه كذلك بضم الخاء وفتح الفاء وبالالف المدودة قوله والعلق بالفتحين جمع علقه بالفتحات بالتركية سلوك ديد كلري حيوان كه صوايحجده اولور والعلق من حيث انه علق لادم له فلا ينجس الماء فلا ينافيه ما نقل عن المجتبي من ان علقا الذي مص دما اذا مات فيه ينجس الماء على الاصح كذا في الحاشية قوله وما شابه ذلك من الفراش بفتح الفاء والراء جمع فراشة بالفتح ايضا كله بكة ديرل كه كيجه ايله او خوب كندوسني آتش سراجده احراق ايدر قوله وصفار الحشرات بكسر الصاد وفتح الغين المعجمة جمع صغير والحشرات بالفتحات جمع حشرة بالفتحات الثلاث ايضا يريوزنده كزن حيوانا لك كجوجكي وخرده سي ديمك قوله وكذا موت ما يعش في الماء اى يسكن في الماء مدة حيوته لا ينجس الماء قوله كالسبك بالفتحين بالتركية بالق بجميع انواعه والصفدع المائي بكسر الصاد المعجمة او بفتحها وسكون الفاء بالتركية صوقور بفتح سي قوله والسرطان بالفتحات الثلاث بالتركية ينكج ديد كلري حيوان كه صوايحجده اولور والحية المائية وهي ما يعش فيه وفي الحلية ويدخل فيه الكلب والخنزير المائيان وفي الخلاصة وغيرها الكلب المائي والخنزير المائي اذا ماتا في الماء اجفوا على انه لا يفسد الماء قياسا على ما لبس له دم سائل يجمع عدم الدم المسفوح فيهما ولهذا قلنا لا فرق بين الصفدع المائي والبري اذا لم يكن للبري دم اما اذا كان له دم سائل فانه يفسد الماء اذا مات فيه على الاصح انتهى ما في الحلية قوله فانه لا ينجسه بلا خلاف للنص بقوله صلى الله عليه وسلم احلت

١ قال في الخلاصة اذا مات الكلب والخنزير المائيان في غير الماء من المايعات هل تفسد ذلك المايع هل تفسد المشايخ فيه وسواء اختلف المشايخ في ذلك او لم يقطع قطع في الماء والقوى انتهى لكن قيل والقوى على انه لا يفسد وفي الخلاصة ايضا وعن محمد اذا تفتت في الماء كرهت شربه هذا اذا كان مائيا او بريافان كان مائيا وبريا كطير الماء ان مات فيما سوى الماء من المايعات تنجس وحده المائي ان استخرج من الماء يموت من ساعته وان بري يعش فهو مائي وبري انتهى ما في الخلاصة

لنا ميتان ودمان الحديث فانه يقتضي طهارة السمك الميت ووقوع الطاهر في الطاهر لا يؤثر في الطهارة كذا في الكبير قوله في العصير ونحوه مما عدا الماء والعصير فعيل بمعنى المعصور هو ماء العنب وكذا غيره من الخل واللبن قوله لانعدام المعدن كمجلس مكان كل شئ فيه اصله فان العصير لبس معدن الصفدع المائي يعني ان الموجب للنجس موجود وهو الدم والمانع من النجس مفقود وهو المعدن كذا قال في الكبير \* لكن هذا غير الاصح لان ما يرى في صورة الدم لبس بدم حقيقة فالموجب مفقود ايضا كذا في الحاشية قوله لان الدموى لا يعش في الماء اى لا يسكن فيه فايرى في صورة الدم فلبس بدم \* ودليله انه لو كان دما لا سود اذا شمس وهو لا يسود بل يبيض كذا في الحاشية قوله والبري سواء اى في عدم النجس بقرينة قوله وقيل البري يفسده والمئوى بمعنى المأوى والمسكن قوله فطير الماء يفسد الماء اذا مات فيه لانه لبس بمائى لان توالده لبس فيه قوله في الصحيح من الرواية عن ابي حنيفة قوله ولو مات طير الماء في غير الماء من العصير وغيره يفسده باتفاق الروايات وبه يفتى كذا في الكبير نقلا عن الخلاصة قوله لا اختلاط الاجزاء المحرم اكلها معه اى مع الشرب مع انها حرام وما يحتمل فيه تناول الحرام بكره تناوله يجب التحرز عنه لانه رعى حول الحمى عطف على قوله لا اختلاط قوله على غير الاصح الذي ذكره في الهداية قوله لان ما فيها اى لان الدم الذى في الحية المائية لبس بدم حقيقة كما مر قوله وكذا الوزغة بفتح الواو والراء والغين المعجنتين جمعه وراغ بفتح الواو والراء وزغان بكسر الواو وسكون الراء



واوزاغ بالتركية الا تجد كلر سام ارض مغاسنه وهو بفتح السين  
وتشديد الميم وفتح الهيمزة وسكون الباء بالتركية ينوك كرتيكه  
ديد كلرى كلر ومحصله ان الاصح ان ما يعيش بالتوالد والسكنى  
فى الماء لا يفسد موته الماء ولا غيره ولو كان فيه دم لانه لبس بدم  
حقبة وان ما لا يعيش فيه بل يعيش فى البر بالتوالد والسكنى  
ان كان فيه دم يفسده والا فلا وان ما يعيش فيهما لا ينجس الماء  
لانه لبس بدموى ولورنى فيه صورة دم كذا فى الكبير والله الموفق  
الى الرشاد قوله فصل فى الاسرار هى جمع سور مهموز العين  
وهو فى اللغة مطلق البقية من الشئ وفى العرف بقية الشراب  
الذى يبقية الشارب وقد يطلق على بقية الطعام فى العرف ايضا  
وانواع الاسرار خمسة متفق على طهارته ومتفق على نجاسته  
ومكروه ومشكوك ومختلف فيه قوله سور الا دى طاهر  
بالاتفاق الا ان سور المرأة مكروه للذكر كعكسه للاستلذاذ كذا  
قيل ولكن نقل عن الدراية روى مسلم عن عائشة رضيتها قالت  
كنت اشرب واتا حائض واناؤه بصبغة المتكلم وحده النبى  
صلى الله عليه وسلم فبضع فاه على موضع فى فبشرب كذا  
فى ابن اظهوى قوله او طاهرا من جميع الاحداث لان السور  
ياخذ حكم اللعاب ولعاب الانسان طاهر لتولده من لحم طاهر  
اذ حرمة لكرامته لا نجاسته وقوله تعالى انما المشركون نجس  
والمراد انهم ذونجاسة معنوية وهو الشرك وليس المراد حقيقة  
نجاسة ذواتهم بالايجاع حتى لو حبل كافرا غير ملوث بنجاسة  
وصلى معه خازن صلاته قوله او غيرهاى غير الخمر باكل ميتة  
ونحوها فشرب الماء من فوره اى فى عقيقه قوله ريقه فى فاه

مطلب  
فى بيان احوال الاسرار

كل من حبل جنبا او حائضا  
سكن ذلك كذا فى الكبير

بكسر

بكسر الراء وسكون الباء بالتركية اغز توكركى وذهب الاثر  
اى اثر الخمر فلا يتنجس سؤره قوله خلافا لمحمد بناء على  
زوال النجاسة الحقيقية بغير الماء مع انه لا يجوز تطهير الشئ  
بغير ماء عند محمد كذا فى الكبير قوله فعن ابى حنيفة فيه اربع  
روايات هذا قبل رجوعه الى قول الاماميين فقد صح انه رجع  
الى قولهما قبل موته بثلاثة ايام كذا نقل عن الدر قوله ولم اراه  
لغير المصنف فلعله تصحيف من بعض النساخ لان المصنف ثقة  
لا يتهم بمثل هذا قوله ككحه اى سور الفرس ككحه والمراد  
كراهة التحريم كما صححه صاحب الهداية فى لجه ورواية الثلجى  
عن ابى حنيفة على كراهة التنزيه كما صححه البعض فى لجه قوله  
لكرامته وشرافته بكونه آله الجهاد وكتب به اعداء الله لا الكراهة  
فيه فيكون لعابه متولدا من لحم طاهر بلا شك كلعاب الا دى  
في كذا سؤره طاهر قوله وسائر سبع البهايم نجس كالاسد  
والفهد والذئب لاختلاط سؤرها بلعابها النجس اما نجاسة  
سور الكلب فلما حادىث الصحيحة فى الامر بغسل الاناء بعد اراقه ما  
فيه اولوغه اى لشرب الكلب باطراف لسانه واما سؤر الخنزير  
فلنجاسة عينه على ما تقدم واما سائر سبع البهايم فلنجاسة  
لحمها ايضا على ما هو الصحيح قوله كالصقر بفتح الصاد وسكون  
القاف بالتركية طوغان نوع من جافر ديد كلر يدرب والبازى  
بالتركية طوغان معروف قوله من الحشرات بالتركية زحواياتك  
صفارى قوله والد جاجة الخلالة مأخوذ من الخلية من باب  
التفعيل قوله مكروه كراهة تنزيه وهذا استخسان والقياس  
فى غير الدجاجة ان يكون نجسا لتولد اللعاب من لحم نجس \* وجه

اى اذا مكث ساعة وانما  
براقه فيها ثلاث مرات  
بعد لحس شقيقه بلسانه  
وريقه ثم شرب الماء فانه  
لا يتنجس  
اى منع وصرف واذل به  
اعداء الله يقال ككبت  
الله تعالى اعدائه اى اذله  
من الكبت بفتح الكاف  
وسكون الباء الموحدة والراء  
الفوقانى بعده  
من والفهد بفتح الفاء وسكون  
الهاء بالتركية بارى  
ديد كرى جنوار والذئب  
الذي يذال المعجزة وسكون  
بكسر الراء بالتركية قور  
الهيمزة بالتركية قور  
ديد كرى جنوار



الاستحسان في سباع الطير ان لعابها لا يصبب الماء لانها تشرب بمنقارها بكسر الميم وسكون النون بالتركية قوش بورني ومنقارها عظم طاهر والكراهة انما هي لاحتمال كونها اصاب نجاسة قبل ذلك وبقي اثرها الى وقت الشرب كما في الدجاجة المخلاة قال في الدرر والهرة البرية من السباع قوله عند وجود غيره اي خير السور المكروه وان لم يوجد غيره لم يكره اصلا قوله خارجه اي خارج المكان لبس بقيد معتبر حتى لو كانت اي الرأس والعلف والماء داخل ذلك المكان ولم يصل منقارها الى ماتحت رجلها فالحكم كذلك قوله ان كانت اي الدجاجة المحبوسة لا تجد عذرات غيرها حتى تجول فيها من الجولان فلا يكره سورها قوله وتلحس فيها عطف على قوله تمكث اي من غير ان تلحس واللمس بالتركية يلامق قوله يتنجس الماء لانصال اثر النجاسة من لسانها الى الماء قوله بشاء على التطهير بغير الماء فانه لا يكون تطهيرا عنده فلو قال بشاء على عدم التطهير بغير الماء لكان اظهر ويمكن ان يكون لفظ عدم ساقطا من قلم الناسخ قوله وسور الجمار اي الاهلي فان الوحشي داخل في ما كول اللحم قوله والبغل الذي امه اتان بفتح الباء والغين المعجمة بالتركية قاتر ديدكري حيوان واللاتان بفتح الهمزة والتاء الممدودة وجمعه آتن بمد الهمزة وضم التاء واتن بالضمين بالتركية ديشي مركب ومركب قوله قيل الشك في طهارته بانه نجس ام طاهر مع القطع بغيره الطهورية وهذا لبس من مساق عبارة المصنف هنا وفيما سبق فان السوق هنا في بيسان الطهور وغير الطهور قوله وقيل في طهوريته مع القطع بانه طاهر لبس بنجس لانه لو وجد الماء

المطلق

المطلق لم يجب عليه غسل رأسه فهو طاهر بلا شك وهو الاصح وقد نص محمد عليه في النوادر حيث قال اربع لو غمس فيها الثوب لم يتنجس سور الجمار والماء المستعمل ولين الاتان وبول ما يؤكل لحمه كذا في الكبير نقلا عن المبسوط قوله حتى لو كانت امه رمكة بالفتحات مؤنث الفرس وجمعه رماك بكسر الراء ورمكات بفتح الراء والميم وارماك بفتح الهمزة وسكون الراء قال السروجي في شرح الهداية اذا نزا الجمار على الرمكة لا يكره لحم البغل المتولد بينهما فعلى هذا لا يصير سور مشكوكا انتهى والمراد لا يكره عند الامامين الحقا بالفرس وعند ابي حنيفة يكره كالفرس الا ان سورته لا يكون مشكوكا اتفاقا كما هو الصحيح في سور الفرس كذا في الكبير قوله امه بقرة اي وكذا البغل الذي امه بقرة يحل لحمه تفاقولا يكون سورته مشكوكا للحاق بالام قوله وعرق كل شيء بفتح العين والراء المهملة بالتركية حيوان بدندن حاصل اولان دره ديرل قوله اي يكره ان يصلي المصلي والحال ان بدنه وثوبه ملوث به اي يعرق ما كان سورته مكروها قوله انما هو لان الروايات اي لاجل ان الروايات عن ابي حنيفة رح مختلفة لان الامامين يخالفانه قوله لا ان اي لا لان فهو عطف على قوله لان يعني ان قيد عند ابي حنيفة رح لبس للاحتراز عنهما كما هو العادة بل بجئ توطئة لقوله في الرواية المشهورة قوله طاهر في الروايات المشهورة وكذا ذكره صاحب الهداية وغيره \* ووجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الجمار معرويا بالتركية جبلاق في حر الحجاز \* والغالب انه يعرق ولم يروا انه عليه السلام غسل بدنه وثوبه منه قوله قال

اسم فاعل من باب استوشب  
وما مضيه اعروزي



شمس الأئمة يعني انه اخذ هذه الرواية كما ان القدوري اخذ  
المشهورة عن ابي حنيفة رح قوله وفي بعضها نجاسة خفيفة  
الظاهر انها من المتن قوله هي الصحيحة جملة معترضة  
بين المبتدأ والخبر قوله انه اي عرق الحمار طاهر كما ان الصحيح  
ان سورة طاهر \* وانما الشك في طهوريته \* ولا يتأتى ذلك الشك  
في العرق فان جميع انواعه غير طهور قوله وروى عن محمد  
في النوادر وهو اسم كتاب له نسبة اليه ابن سماعة وابن رستم  
وهشام قوله بل الصحيح انه اي ابن الحمار نجس \* قال في الهداية  
وشرحه وكذا لبه اي لبن الاثان وعرقه لا يمنع جواز  
الصلاة وان فحش قال شارحه في الكفاية هذا في العرق بحكم  
الروايات الظاهرة صحيح واما في اللبن فغير صحيح لان المذكور  
في الكتب المعتمدة نجاسة لبن الحمار كذا في الكبير فقول المص  
وهو الصحيح اما ملحق من الخارج او كلمة غير مضاف الى الصحيح  
سقط من قلم الناسخ كيف والمعتبرات نصب عيني المص قوله  
كما يكره الوضوء به اي بالسور المكروه قوله ويكره ان يدع  
وفي بعض النسخ ونسخة الكبير وان يدع عطفا على الصلاة  
وهو الظاهر قوله والاصح انها اي كراهة الصلاة  
معه كراهة تنزيه لان ما تقدم من الاحاديث يرجح على كراهة  
التحريم قوله وان فحش اي ما اصاب من السور المشكوك بحيث  
يعد كثيرا فاحشا لان الطاهرية بل الطهورية متينة وجاء  
الشك من احتمال النجس او عدم الطهورية واليقين لا يزول  
الايقين مثله كما في الاصول قوله بناء على انه اي السور المشكوك  
فيه تأمل فان السور المشكوك لا يكون نجسا فكيف يقال انه

١ والمبتدأ قوله والمشهورة  
ونحو قوله انه طاهر

نجس قوله نجس نجاسة خفيفة لما تقدم انه احدى الروايات  
عن ابي حنيفة رح في العرق والسور مثله في الحكم \* قاله في الكبير  
وفيه تأمل مذكور في ابن اظه وي ٩ قوله فهي اي النجاسة  
قدر الدرهم او دونه عفو عندنا قوله وعند زفر اي واما عند  
زفر والشافعي ومالك واحد فتمنع الجواز وان قلت اي ولو كانت  
قليلة لان النص الموجب للتطهير لم يفصل بين القليل والكثير  
كما في النجاسة الحكيمة \* ولنا ان القليل عفو اجماعا اذ الاستنجاء  
بالجر كاف بالاجماع وهو لا يستأصل النجاسة ولان التحرز  
عن القدر القليل متعذر والتقدير بالدرهم مروي عن علي  
وعمر وابن مسعود وهو لا يعرف بالرأى فيحصل على السماع  
واما النجاسة الحكيمة فانها لا تجزى فتعفى ٤ عن مقدار معلوم  
منها ولا حرج في ازالته بخلاف الحقيقية فافترق بينهما كذا  
في الكبير قوله علي ما تقدم في الاداب انها اذا كانت اقل  
من قدر الدرهم يستحب غسلها وان كانت قدر الدرهم يجب  
وان زادت عليه يفرض الغسل قوله ثم اصابه اي الثوب  
او البدن منها اي من النجاسة قوله يصيراه جواب لو اي  
اصار المجموع اكراه وقوله منعت جواب اذا اي منعت جواز  
الصلاة حينئذ اي حين اذ جعت النجاسة لان المانع حمل  
النجاسة الزائدة على قدر الدرهم في الصلاة ولو اصابته في زمانين  
او في مكانين قوله من قطرة دم واحدة اصابته اي الثوب  
زيادة ورعه اي صفوة ابي حنيفة رح واتقاه ومداومته واهتمامه  
على رعاية آداب الشريعة ودقاة التقوى والدقائق جمع دقيقة  
بالترصية انجده دبرل قوله اسم موضع او اسم ملك نقل

١ قال في الحاشية ان ما تقدم  
ان سور الحمار مشكوك  
وفي عرقه ثلث روايات  
عن ابي حنيفة احد بها  
انه نجاسة خفيفة فين حكم  
السور وحكم العرق بون  
بعيد فكيف يكون الحكم  
مثل العرق في الحكم  
انتهى كما قاله الشارح  
في الكبير  
٢ اي حتى يعني  
٣ قوله اذا اصابه اي اشرب  
٤ قوله اقل فادل اقل اي  
او البدن اقل من قدر الدرهم  
شيء اقل من قدر الدرهم  
ولم يغسلها اي انجاسة  
الاقل ثم اصابه ثانيا مقدار ما  
اوجعت مع النجاسة الاولى  
او جمع الجميع زائدا على  
يصير الدرهم فتمنع جواز  
قدر الدرهم  
الصلاة



عن الهاوى قوله وهو اى مقعر الكف داخل اصول الاصابع  
وانما قدر بالدرهم لان التقدير به اخذ من موضع الاستنجاء  
قال النخعي استنجوا ذكر المقاعد في مجالسهم فكنوا عند  
بالدرهم في ذكرهم قوله ما يبلغ وزنه مثقالا وزن المثقال  
عشرون قيراطا والقيراط خمس شعيرات قوله دهن نجس  
بضم الدال وسكون الهاء بالتركية روغن ياغ ديمك وجعه  
دهان بكسر الدال وادهان بفتح الهمزة زيت وچمك وشار  
خبوباتدن اخراج اولسان ياغلر قوله ثم انبسط اى انتشر  
وسرى اطرافه بعدد من قوله وان زاد بعد ذلك اى ولوزاد  
بعد الانبساط على قدر الدرهم وهو اختيار المرغيناني وجاعة  
قوله وقت الصلاة به اى وقت اداء الصلاة بهذا الدهن  
قوله وما صلى به اى بالدهن النجس قبل الانتشار جازت صلاته  
واذا انتشر وصارا اكثر من قدر الدرهم فينبذ لا تجوز وتحقيقه  
ان المعتبر في المقدار من الجاسة الرقيقة لبس جوهر الجاسة  
بل جوهر الشيء المنجس تنكس الكثيفة فليتأمل كذا  
قاله في الكبير فيقال بطريق اللغز اى نجس تجوز الصلاة معه  
مرة ومرة لا تجوز معه وهو الدهن النجس قوله الجلد مفعول اصاب  
بكسر الجيم وسكون اللام بالتركية درى وجعه جلود بالضمين  
واجلاد والسمن بفتح السين وسكون الميم بالتركية ساده ياغى كه  
سددن اخذ اولنور قوله اذا اختضب اه من الخضب من باب  
الافتعال بالتركية بويامق بمعنى الصبغ بفتح الصاد المهملة  
معناه ما واحد قوله بالصبغ النجس بكسر الصاد المهملة بمعنى  
الخضاب بكسر الحاء المعجمة بالتركية بوياء كه نه دراو اولور سه

اولسون وقوله ثم غسل مجهول نائبه كل اى كل واحد من الاشياء  
المذكورة قوله والثوب عطف على الجلد وكذا اليد  
على احديهما قوله لذلك اى لاجل المشقة والكلفة بل اولى  
اذ قد يتعذر زواله \* واعلم ان الحكم بالطهارة في المسائل الثلاث  
اعنى غمس اليد في السمن النجس وصبغ اليد بالحناء النجس وصبغ  
الثوب بالخضاب اذا بقي في اليد اثر السمن وفي الثوب لون الحناء  
او الصبغ يجوز ان يكون مبنيا على ان الباقي فيها من الدسومة  
واللون مما يشق زواله لانهم قد فسروا المشقة بان يحتاج الى  
شيء آخر سوى الماء لقطع اثر الصابون والاشنان بضم الهمزة  
وكسرها بالتركية چوغان ديدكلرى نسنته كه بمعنى الخرض  
بضم الحاء المهملة لانها آلتان معدتان للتطهير بالماء وعليه  
مشی غير واحد من المشايخ وصرحوا به كذا في الخلية قوله  
ينبغي ان لا يكون طاهرا الخ لان المشقة انما توجد اذا كانت  
العين لا تزول بالماء المطلق مع ان الحناء تزول بالماء فقط فلم توجد  
المشقة الموجبة للعفو مع بقاء اثرها \* وحاصله ان الثوب لبس كاليد  
والجلد فان الدسومة التي بقي فيهما لا تزول بمجرد الماء فوجد  
المشقة في الازالة فطهرتا واما الثوب فان اللون الذي فيه يزول  
بمجرد الماء فلا مشقة في ازالة اللون وكذا اليد الخضوبة قوله  
الا يرى الى ما روى وفي بعض النسخ ان ما روى اه ولعله سهو  
من الناسخ \* وهذا تنوير وتاكيد لعدم الاحتياج الى حرض  
ونحوه قوله فيعلو اى يخرج ويظهر فوق الماء وقوله فيرفع  
مجهول اى يؤخذ الدهن بقصعة ونحوها ويراق الماء مأخوذ  
من الاراق من باب الافعال اصله يروق بضم الهمزة المجهول



فقلبت الواو الفا بمد نقل حركتها الى الراء المهملة والاراقة  
 بالتركية دوئك قوله خلافا لمحمد وقال لا يطهر الدهن  
 النجس بوجه من الوجوه وهو احوط وقول ابي يوسف رح  
 اوسع وفي فتاوى قاضيان وعلى هذا الخلاف اللحم اذا طبخ  
 بالخسر والحديد اذا موه اى اعطى الماء النجس عند محمد لا يطهر  
 ابدا وعند ابي يوسف وجه الله يغلى اللحم في الماء الطاهر ثلثا  
 فيطهر وامام الحديد فيمويه بالماء الطاهر ثلثا ويبرد في كل مرة  
 فيطهر الحديد انتهى قوله وذكر في الذخيرة عطف على روى  
 في قوله الى ما روى فهو من تمامه صلاة ما قوله رجل اذهن  
 اى طلى في رجليه دهنا مأخوذ من باب الافتعال اصله ادتهن  
 فقلبت التاء دالا لاتحادهما في المخرج فادغم قوله ثوب مبطن  
 اسم المفعول مأخوذ من البطانة بكسر الباء وقح الطاء بالتركية  
 اسطاركه ثوبك ايجمده اولور يعنى اسطارلى ثوب ديمك قوله  
 اصاب في ظهارته اى في طرفه الظاهر نجاسة وكذا  
 لو اصاب في بطانة الثوب فنفذت الى ظهارته قوله باعتبار  
 الموضعين اى باعتبار القدر الذى في البطانة مع القدر الذى  
 في الظهارة قوله في حكم الثوبين فصار كما لو كان في جبة  
 اقل من قدر درهم وفي قبضه كذلك وانوجما زاد على قدر  
 الدرهم فممنع الجواز عند محمد رح قوله لا يمنع اى جواز الصلاة  
 لانها اى البطانة والظهارة في حكم ثوب واحد فلو شرع  
 والنجس في الظهارة فقط صح الشروع اجماعا ثم لو نفذت  
 الى البطانة وهو في الصلاة فسدت عند محمد رح فيقضى  
 لا عند ابي يوسف رح فلا يقضى والله اعلم قوله لا يضر

جواز الصلاة كالقميص والسر او يل فكذا هذا اى في ثوب  
 ذى طاقين \* قال قاضيان وقول محمد احوط وقول ابي يوسف  
 اوسع انتهى قوله والاولى ان يأخذ بقول ابي يوسف في المضرب  
 اسم المفعول من التضرب بالتركية نكندة ايله ديكلمش قفتان  
 لباده كى لاحتمال انهما اتفقا في المضرب على عدم المنع وفي غيره  
 على المنع بان يكون قول ابي يوسف في المضرب فقط وقول محمد  
 في غير المضرب فقط كذا في ابن آطهوى قوله واذ لى الثوب  
 المبلول النجس صفة بعد صفة للثوب في ثوب طاهر اى اذا جمعا  
 بحيث ظهرت ندوة المبلول في الطاهر والندوة بفتح النون  
 والذال بالتركية ياشلىق كه رطوبت معنائه فاللف لبس للتقيد  
 قوله والمراد من المبلول المبلول بالماء بان كان الثوب متنجسا فاصابه  
 ماء طاهر فصار مبلولا بالماء او بان كان متنجسا بالماء النجس  
 فالمراد بالماء مطلق الماء قوله فان الطاهر بالطاء المهملة اى الثوب  
 الطاهر لو ادخل في الثوب المبلول بالبول قوله يتنجس لان الندوة  
 حيثئذ عين النجاسة وان لم تقطر بالعصر قوله وكذا المراد اى  
 ينبغى تقيد المسئلة ايضا بما اذا لم يظهر في الثوب اثر النجاسة  
 من لون او ريح حتى لو كان الثوب المبلول متلونا بلون او متكيفا  
 بريح فظهر ذلك في الثوب الطاهر يجب ان يكون نجسا كما  
 لو غسل ذلك النجس ولم يزل اثره ولم يبلغ حد المشقة حيث لا يحكم  
 بطهارته فكذا هذا الحاقا للداية بالنهاية فلا يحكم بطهارته  
 كذا في الكبير قوله فظهرت رطوبتها اى رطوبة الارض فيه  
 اى في الثوب لكن لا يقطر منه الماء ان عصر لا يتنجس الثوب  
 الطاهر قوله وكذا لو كان الثوب مبلولا بالماء الطاهر ونشر على



مكان يابس نجس قابل المكان منه لا يتنجس ما لم يظهر فيه اى  
 في الثوب عين النجاسة قوله فغرق اى التأم وابتل الفراش اى  
 صار الفراش بللا من عرقه اى عرق النائم قوله اذا غسل  
 رجله ومشى على لبد بكسر اللام بالتركية كجهه كه يوكدن اولور  
 قوله فابتلت مائس مؤنث اصله ابتلت فادغم اللام فيها فصارت  
 ابتلت عطفت على قوله مشى قوله وجازت صلاته يدون اعادة  
 غسلها لكونها طاهرة بيقين والظاهر بيقين لا يصير نجسا الا يقين  
 مثله \* وانما عرض الشك ههنا بسبب المشى على ارض نجسة  
 فلا يعارضه قوله طينارطبا بكسر الطاء ومد الياء بالتركية  
 بالحق جامور والرطب بالتركية ياش كه قرونك ضدى قوله  
 ما لم يغسلها اى ما لم يغسل الرجل رجلاه ان كان الطين قدرا مانعا  
 اى اذا كان ذلك الطين زائدا على قدر الدرهم وهو محمول على  
 كون النجاسة غليظة ولا يجوز حملها على النجاسة الخفيفة  
 قوله رجل رمدت مؤنث من الباب الرابع مأخوذ من الرمد  
 بالفتحين بالتركية كوزا غريمق قوله فرمست بكسر الميم  
 وفتح الصاد المهملة مأخوذ من الرمص بالفتحين بالتركية كوز  
 بكارنده جمع اولان وسخ كه چياق ديرل اكر جمع اولوب سيلان  
 ايدرسه غمص ديرل بالفتحين والصاد المهملة اى رمست عيناه  
 قوله فى المؤق بضم الميم وسكون الهيمزة مهموز العين بالتركية  
 كوز بيكارى قوله الى ماتحت الرمص ان كان محل الرمص  
 بقى فى الخارج عند غمض العين فحينئذ يكون من الوجه فيجب  
 اتصال الماء الى ماتحته ان لم يضره قوله فلا وضوء عليه  
 اى لا يجب عليه تجديد الوضوء لان الدهن لم يصل الى جوفه

الذى

الذى هو محل النجاسة قوله انما يخرج بعد الوصول الى الجوف  
 وفى الكبير قال قاضى خان لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد  
 الوصول الى الجوف وانه موضع النجاسة انتهى اقول قد ينزل  
 الدهن وغيره من الدماغ الى الحلق من غير ان يصل الى الجوف  
 كما فى البلغم فينبغى انه اذا علم نزوله الى الحلق فقط لا ينقض قوله  
 وكذا ان عادى الماء من اذنه بضمى الهيمزة والذال المعجمة او بسكونها  
 بالتركية قولاق وجعه آذان بمد الهيمزة والذال فلا وضوء عليه  
 ايضا اللهم الا اذا صار قريبا او صديدا فانه حينئذ ينقض الوضوء  
 وعن النصاب اذا اصاب الثوب من ذلك الماء اكثر من قدر الدرهم  
 لا نجس الثوب الا اذا تغير لون الثوب منه كذا فى الحلية قوله  
 القرحة اذا برأت فارتفع قشرها اى القرحة وهى بضم القاف  
 وفتحها وسكون الراء المهملة بالتركية قليج وسائر سلاحدن اولان  
 ياره وجانه ديرل والقرح يفتح القاف وضمها مأخوذ من قرح يقرح  
 من الباب الثالث ياره لمق جرح معاسنه والجمع قروح بالضمين  
 والبرء بضم الهيمزة وفتحها وسكون الراء من برء من المرض يبرء  
 برأ وبراءة من الباب الرابع بالتركية خسته لكى وجبانى ابو اولمق  
 وقوله قشرها بكسر القاف وسكون الشين المعجمة قابق ديمك والجمع  
 قشور بالضمين قوله كان اى الجلد فوق المادة وهى بمعنى  
 الزيادة المتصلة مأخوذ من المد والمراد ههنا القرحة التى هى  
 تحت القشر قوله فوق ذلك الخ مئصوب بفعل مقدر تقديره  
 فتوضأ وغسل فوق ذلك القشر المرتفع وقوله جاز وضوءه جواب  
 اذا وكلمة ان وصلية اى ولولم يصل الماء الى ماتحت ذلك القشر  
 لان القشر لم يخرج عن ان يكون ظاهر البدن ولم يخرج ماتحته

١ لانه ان كانت النجاسة  
 خفيفة لا تمنع الجواز وان عم  
 جميع باطن القدم  
 عن اصابة الخواص  
 ٢ واكرطو كرسه اكرهص  
 ديرل يقال رهمست عليه  
 من الباب الرابع



ايضا عن ان يكون باطن البدن فلا يفترض غسل ما تحت القشر  
كذا في الحلية قوله ثم خلق رأسه من الخلق يفتح الحاء المهملة  
وسكون اللام من الباب الثاني بالتركية باش تراش ايمك والتحليق  
ايضا بمعناه وقوله او قلم من باب التفعيل بمعنى قطع ظفره بالضم  
بالتركية ديرناق ديمك عطف على خلق قوله فهو ظاهر ادخل  
الفاء في الخبر لتضمن المبدأ الموصوف معنى الشرط كما قال  
اي ماء سال من في المنام فهو ظاهر كيف ما كان سواء كان متحلا  
بالحاء المهملة اي منفصلا من الفم او مرتقا اي صاعدا من الجوف  
وفي الحلية ذكر في الخبائية والخلاصة هو الصحيح لانه متولد  
من لبغ انتهى قوله في المحيط انه اي الماء الذي يسيل من الفم  
ان جف وبقى له بعد الجفاف اثر بان كان منثنا او اصفر فهو نجس  
اما قبل الجفاف او بعده ولم يبق له اثر فلا يحكم بنجاسته لعدم الدليل  
والاصل في ماء الفم الطهارة يبين قوله الا اذا علم انبعائه  
اي الماء من الجوف بان جف وبقى له اثر من ربح منثنة او صفرة  
فحينئذ يتنجس فان تغير الريح او اللون دليل على انه من الجوف  
واما اذا علم انه من قرحة ونحوها فلا خفا في نجاسة الماء السائل  
منه قوله الذي يستفحشه الطبايع السليمة اي يعتقدونه ويعده  
كثيرا فاحشا الطبايع المستقيمة جمع طبيعة وهي عبارة عن القوة  
السارية في الاجسام بها يصل الجسم الى كماله الطبيعي كذا  
في التعريفات قوله او طبيعة المبلى به وهذا اصل المروي عن  
ابي حنيفة على ما هو دأبه من التفويض الى رأي المبلى به وفي الحلية  
وروي عن ابي يوسف قال سألت ابا حنيفة عن الكثير الفاحش  
فكره ان يحدله حدا وقال هو ما يستفحشه الناس ويستكثرونه

انتهى

انتهى قوله هكذا في جميع النسخ اي جميع النسخ التي عندنا  
ولعله سهو من قلم النساخ فلذا قال والصواب اشارة الى ان رواية  
مسئلة الشبر عن ابي حنيفة خطأ مخالفا للمعتبرات قوله والصواب  
بناء على ما ذكره في الهداية وشروحهها وسائر الكتب ان هذه  
الرواية انما هي عن ابي يوسف \* وايضا عن ابي يوسف روايات  
اخر منها ذراع في ذراع ومنها اكثر من نصف الثوب ومنها  
نصف الثوب ثم في رواية نصف كله وفي رواية نصف جزء  
من اجزاء الثوب كذا في الحلية \* والشبر بكسر الشين وسكون  
الباء بالتركية قارش كه بر مقري تفريق ايله برنسته او طول ويحيى  
مصدرا من الباب الاول او الثاني بالتركية قارشلق معنائه والمعنى  
ان الكثير الفاحش ما يكون وسعة النجاسة الخفيفة شبرا في طول  
وشبرا في عرض قوله لان الربع اقيم مقام الكل كخلق ربع الرأس  
في الاحرام يخرج منه عن الاحرام وكشف ربع العورة يفسد الصلاة  
ولفظ اقيم مجهول من باب الافعال اصله اقوم بضم الهمزة  
وكسر الواو فنقلت حركة الواو الى القاف وقلت الواو ياء  
فصار اقيم قوله ربع جميع الثوب لان ابا حنيفة في رواية  
الخلاصة عنه ربع الثوب والثوب اسم للكل كذا في الحلية قوله  
ربع الموضع الذي اصابته اي اصابته النجاسة ذلك الموضع  
قوله فربع الذيل بالتركية ثوبك اتكينه ديرل وهو المعتبر في منع  
جواز الصلاة قوله وان كان دخر يصا بكسر الدال والراء  
المهملتين وسكون الحاء المعجمة بينهما وبعد ها صاد مهملة  
بالتركية ترزديد كلري نسته كه خباطلر قاتنده معروفه  
كو ملكك يانته ديكرلر جمعي دخا ريص كلور قوله او كما



بضم الكاف وتشديد الميم كوماتك يكي كه كم القميص معنائه  
ومطلقا يكيه دخی دیر لر هرنه نك اولورسه جمعی اكمام وكم كلوز  
قوله فربع ذلك من الذيل والدخريص والكم لان اقل قطعة  
من القطع المذكورة من الثوب كان قبل الخياطة ثوبا على حدته  
فكذا بعد الخياطة والعضو طرف مستقل بنفسه وفي التحفة  
والمحيط والبدائع وهو الاصح كذا في الحلية قوله هو المختار  
وقال في الحشائيق الفتوى على اعتبار ربع الموضع المصاب  
من الثوب والبدن كذا في ابن آطهوى قوله واما الشرط الثاني  
من شرائط الست للصلاة فهو الطهارة من الانجاس \* لما بين  
احكام الطهارة من الاحداث شرع ان يبين الشرط الثاني  
وهو الطهارة من الانجاس مأخوذ من طهر طهارة من باب نصر  
او من باب حسن بالتركية ياكلك ونظافت والانجاس جمع  
نجس بفتح الجيم وبكسرهما فالاول اسم لا يلحقه التاء والثاني  
صفة ويلحقه واستعمل الاول في النجاسة الذاتية خاصة لا فيما  
تعرض له النجاسة الا مبالغة كقوله تعالى انما المشركون نجس  
لان الشرك الذي هو النجس عارض لذات الكافر لانه طاهر  
في ذاته حتى يجوز الصلاة مع جل الكافر الطاهر عليه كما مر  
في اول بيان السور واستعمل الثاني اي كسر الجيم في الداتية  
والعرضية فهو اعم مطلقا فيقال في نحو العذرة والخنزير نجس  
بافتح ونجسة بالكسر ولا يقال في الثوب الذي اصابته النجاسة  
نجس بفتح الجيم \* وانما يقال نجسة بكسر الجيم كذا في الكبير قوله  
من يريد ان يصلي يعني ان لفظ المصلي مجاز عن فريد الصلاة  
بطريق ذكر المسبب الذي هو الصلاة واردة السبب الذي هي

مطلب  
في بيان الشرط الثاني  
للصلاة وهو الطهارة  
عن النجاسة

ارادتها

ارادتها قوله قبل الشروع متعلق بيجب لكن الاحسن من حيث  
المعنى نعلقه بقوله ان يزيل المؤخر قوله لقوله تعالى وثيابك  
فطهر امر من طهر تطهيرا من باب التفعيل \* ثبت فرضية  
تطهير الثوب بهذه الآية \* قال البيضاوي رحمه الله تعالى  
من التجاسات اي طهر ثيابك يا محمد منها فان التطهير واجب  
في الصلاة محبوب في غيرها وذلك بغسلها او بحفظها عن النجاسة  
كتقصير الثياب مخافة جر الذبول فيها اي في التجاسة انتهى  
والمراد من الآية حقيقة التطهير وما عداها من التفاسير عدول  
عن الحقيقة من غير ضرورة قوله بالاولوية اي بطريق  
الدلالة بالنص \* وعلى ذلك انعقد اجماع الامة من غير مخالف  
قوله لانهما اي البدن والمكان الزم اي احوج منه اي من الثوب  
اذ لا يمكن وجود الصلاة بدونهما ولا تنفك عنهما واما الثوب  
فيجوز الصلاة بدونه اذا لم يجده للضرورة قوله كماء الورد بالتركية  
كول صوبي كه رايحه طيبه سي واردر والبطيخ بكسر الباء  
وتشديد الطاء بالتركية فارپوز وقاون وقوله وبكل مايع تعميم  
بعد تخصيص قوله يمكن ازالتها اي ازالة النجاسة به اي بالماء  
واستوفى الكلام في بحث المياه قوله وكذا تجوز ازالتها  
اي النجاسة الحقيقية بالنار والتراب لان المقصود قلع اثرها اي  
ازالة النجاسة عن اصله بالكلية \* وفي الحلية وانما جاز ازالتها  
بكل منها في المواضع المشار اليها لمساواتها الماء المطلق والمقيد  
في ازالة النجاسة فاذا وجد التساوي في العلة وجد التساوي  
في الحكم عند عدم المانع اولان الشارح الحق النار والتراب  
بالماء وان كانا قاصرين في التطهير عن الماء دفعا للمرج انتهى



قوله منها اذا تلمخ اي من ذلك المواضع العديدة لحصول ازالة  
 اثر النجاسة بهما مسألة تلمخ السكين بالدم بكسر السين وتشديد  
 الكاف ومده بالتركية يحاق فانه بولسحق قوله طهر الرأس  
 والسكين حتى لو طبخ الرأس بعد الاجراق من غير غسل في ماء  
 جاز ولا تفسد المرقعة وكذا لو قطع البطيخ او نحوه بالسكين  
 لم ينجس ذلك المقطوع قوله يطهر اي السكين اذا ذهب  
 اثر الدم وكذا اذا مسحه بخزقة او بصوف الشاة يطهر  
 والسيف كذلك لانه قد صح ان الصحابة رضوان الله عليهم  
 كانوا يقتلون الكفار بسوفهم ويمسحونها ويصلون معها  
 قوله فيغسلها اي المسافر النجاسة بالتراب اي يمسح يده بالتراب  
 حتى يصير قليلا قوله اذا وجد اي المايغ فان ابا حنيفة وابا يوسف  
 انما جوزا ذلك في الخف والتعل ونحوهما بالحديث ومحمد  
 لم يوافقهما على ذلك فكيف يجوز هنا فيحمل على ما قلنا  
 من التقليل لضرورة عدم المزيل كذا في الكبير قوله من النعل  
 بالفتح فالسكون بالتركية بابوح والجرم موق بضم الجيم والميم  
 وسكون الراء المهملة بالتركية جزمه به دير والجمع جرميق قوله  
 لا اذا كانت رطبة اي لا يطهر الخف اذا كانت النجاسة رطبة  
 عند ابي حنيفة قوله وعند محمد لا يطهر الا بالغسل قياسا على  
 سائر النجاسات \* ولهما ما روى ابو داود من حديث ابي سعيد  
 الخدري انه عليه السلام قال اذا جاء احدكم الى المسجد فليظفر  
 فان رأى في نعليه اذى او قدرا فليمسحه وليصل فيهما \* وروى  
 ابن خزيمة من حديث ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال  
 اذا وطئ احدكم الاذى بنعله او خفه فطهورهما بالتراب ولكن قال

ابو حنيفة ان اجزاء النجاسة وهي الرطوبة حقيقة تبقى بعد ذلك  
 بالتراب فحمل الحديثين على ما اذا جفت النجاسة فانها اذا جفت  
 تجذبها اي الرطوبة الى نفسها فلا تبقى بعد ذلك \* وقال ابو يوسف  
 ان التراب اذا بولغ في المسح به يجذب تلك الرطوبات ايضا  
 فلا تبقى بعد ذلك هذا ملخص ما في الكبير قوله فلا بد من الغسل  
 بالا اتفاق \* وفي الكبير قال في الكفاية خرجت النجاسة الرقيقة  
 يعني من اطلاق الحديث بالتعليل وهو ان قوله صلى الله عليه  
 وسلم فطهورهما التراب اي مزيل نجاستهما \* ونحن نعلم يقينا  
 ان الخف اذا تشرب البول او الخسر لا يزيله المسح ولا يخرج  
 عن اجزاء الجلد فكان اطلاق الحديث مصروفا الى ما يقبل  
 الازالة بالمسح انتهى قوله فلزم بعض التراب اي اتصل  
 واصق بالتعليل قوله بل بمجرد ما استجسد بالتراب من باب  
 الاستفعال اي صار ذات جسد وجرم مع التراب يطهر بالمسح  
 عند ابي يوسف رح كما هو اصله في ذات الجرم وعلى هذا لو جف  
 البول او الخسر فامر عليهما ماء ثم وضع عليه ترابا فتجسد فالظاهر  
 انه يطهر بذلك والله اعلم قوله والحاصل ان المختار للفتوى  
 الى اه \* والحاصل ان الرقيق مجمع عليه في وجوب غسله وذات  
 الجرم ان جفت فيطهر بذلك خلافا لمحمد وان كانت  
 رطبة فيطهر عند ابي يوسف رح فقط والفتوى على قوله كذا  
 في الحاشية قوله في الجملة اي الازالة لا بالكيفية اذا لم يبق  
 للنجاسة اثر قوله بالحك بفتح الحاء المهملة وتشديد الكاف  
 بالتركية قازيمق من الباب الاول والفرك بفتح الفاء بالتركية  
 اومق من الباب الاول والحت بمعنى الحك قوله والحت بنحو عود

٩ ولبس في عبارة المص  
 ما يفيد الازالة في الجملة بل  
 عنها قول الشارح  
 اي لم يبق لها اثر اللون  
 اذا لم يبق وان بقي ولم يزل  
 او الريح وان بقي الغسل  
 الا بالغسل فلا بد من الغسل  
 فوجب ان التراب بالكمية فلا بد من  
 والله اعلم بحقيقته



بضم العين المهملة ومده بالتركية اغاچه ديرل قوله لقلعها  
غلة لقولهما اى لزوال النجاسة عن اصلها بكل منهما اى من الحك  
والحت عند عدم بقاء اثرها من اللون او الريح وان بقى ولم يزل  
اثرها الا بالغسل فلا بد من الغسل قوله بارى اى فى بلد معروف  
فيل فى طرف خورسان قوله لما رأى عموم البلوى من كثرة  
السرقية طرقهم قوله وان انتضح البول اى انتشر بالنتح  
بالتركية صا خلق وصحبه من على البدن مثل رؤس الابر بكسر  
الهمزة وسكون الباء وفتح الراء المهملة بالتركية ايكنه كه در زيلر  
استعمال ايدر بحيث لا يدركه الطرف اى العين قوله مثل رؤس  
الابر بكسر الهمزة وفتح الباء جمع ابرة كسير وسيرة قوله لبس  
بشيء معتبر بل هو كلا انتضاح فلا يجب غسله قوله عن ذلك  
اى عن الانتضاح مثل رؤس الابر فقال انا ارجو من عفو الله تعالى  
اوسع من هذا والاشارة للانتضاح المذكور اى انا ارجو  
من الله تعالى لاجل كثرة عفو عفو اوسع واكثر من عفو هذا  
الانتضاح ولان الذباب يقع على النجاسة ثم يقع على ثياب المصلي  
ولا بد على رجلها شيء من النجاسة ولا يستطيع احد الاحتراز  
عنه فن للتعليل والمرجو منه محذوف للعلم به \* ويمكن ان يكون  
من بيانا لا وسع المؤخر والتقييد بعدم ادراك الطرف لما روى  
عن ابي يوسف رح قال اذا انتضح من البول على ثوب يرى اثره فيه  
لا بد من غسله وان لم يغسله حتى صلى بحال لو جمع اى البول  
المنتضح لكان اكثر من قدر الدرهم اعاد الصلاة انتهى كذا  
فى الحاشية والكبير قوله فى ماء قليل ظرف لوقع اى لو وقع  
الثوب الذى انتضح عليه البول ونحوه فى ماء قليل قوله قليل

لا ينحسه ٩ لان اعتبار هذه النجاسة لما سقط عم الثوب والماء  
قوله وقيل ينحسه وهو الاصح لان سقوط اعتبارها كان  
لدفع الحرج ولا حرج فى الماء كذا فى الكبير عن الكفاية قوله  
وانتضاح الغسالة اى انتشار ماء الغسل بضم الغين المعجمة فى الاناء  
قوله وان استلبنت من البيان من باب الاستفعال اصله استبينت  
فنقلت حركة الباء الى الباء فقلت الباء الفا بحركتها الاصلية  
اى وان ظهرت مواقع القطر فى الماء يفسد الماء قوله وغسالة  
الميت بضم الغين المعجمة وفتح السين المهملة مبتدأ وخبره فاسد  
وهى الماء الذى يغسل به الميت فى المرة الاولى والثانى والثالث  
كله فاسد قوله فيطهر الثوب من المني به اى بالفرك اذا يبس  
ولا يضر بقاء اثره بلافق بين منى الرجل والمرأة ولا بين ثوب  
جديد وغيره بعد ما كان رأس الحشفة طاهرا من البول ثم لو بل  
الثوب بعد الفرك فالمعتمد عدم عوده نجسا كما نقل فى الحاشية  
عن الدر قوله اذا يبس المني على الثوب \* ودليلنا على الطهارة  
بالفرك والحك ما فى صحيح مسلم عن عائشة رضيتها لقد رأيتنى  
وانا احكه اى المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بيا  
بظفرى \* وما ورد فى صحيح ابي عوانة عن عائشة رضيتها ما ذكر  
فى الشرح قوله فانه طاهر عندهما لما روى عن عائشة انها  
قالت كنت افرك المني من ثوبه صلى الله عليه وسلم وهو يصلى  
والواو الحال ولو كان نجسا لما فتح الصلاة معه وعن ابن عباس  
انه قال سئل النبي عليه السلام عن المني يصيب الثوب فقال انما هو  
بمنزلة المخاط والبصاق وانما يكفيك ان تمسحه بمخرقة او باذخرة  
ولان المني مبدأ خلق البشر وهو مكرم فلا يكون اصله نجسا

٩ اى الثوب المذكور  
ذلك الماء القليل

٩ الحشفة بفتح الحاء المهملة  
والشين المعجمة بالتركية  
ذكرت سنت يزدن  
يو فاريسى  
ذكره



كذا في الزيلعي قوله خلافا لمالك وزفر فان الفرق لا يجزئ  
 في المني عندهما \* ثم قيل انما يطهر المني بالفرق اذا لم يسبقه مذى  
 وعن هذا قال شمس الائمة مسألة المني مشكلة لان كل محل يمدى  
 ثم يعني الا ان يقال انه مغلوب بالمني مستهلك فيه فيجعل تبعا للمني  
 انتهى كذا في الكبير قوله ان لم يجاوز البول الثقب اى  
 ان لم يتشهر البول على رأس الذكر وعلى اطراف رأسه يطهر  
 بالفرق ولا يجب الغسل قوله لانه لم يصب اى المني لم يصب  
 البول المتجاوز لعدم المجاوز في الاول ٩ ولدفق المني في الثاني ولا اثر  
 لمرور المني على البول الداخل في الاخليل لعدم الحكم عليه بنجاسته  
 فقوله لانه تعليل للمسئتين قوله بالحت والفرق ٤ بطريق الدلالة  
 لان الضرورة فيه اشد ٧ منها في البدن على ما قيل قوله لا يطهر  
 بالفرق لان حرارة البدن جاذبة رطوبة المني الى البدن فيرق  
 وتزول كثافته ٨ ولا يتحقق بفرقه استخراج ما تشربه البدن  
 في منفذه بخلاف الثوب لان المني اذا يمس يمس وفيه رطوبة المني  
 لم تتداخل الثوب فاذا فرك الثوب زالت او قلت تلك الرطوبة  
 قال في الكبير وهو الوجه لان الطهارة بالفرق في المني وردت  
 على خلاف القياس وطريق الدلالة ممنوع للفرق المذكور  
 على ان الاحاديث في الثوب ايضا حكايات افعال في منيه  
 صلى الله عليه وسلم وهي محتملة لكون المني قليلا ولكونه مخصوصا به  
 صلى الله عليه وسلم على ما قيل ان فضلاته عليه السلام طاهرة  
 فكيف تقوم الحجة لنا على طهارته بالفرق مطلقا في القليل والكثير  
 خصوصا وكيف تقوم الحجة للشافعي بالاحاديث على طهارة  
 المني مع المرجح من مذهبه اختصاصه عليه السلام بطهارة

٩ اى في صورة عدم مجاوز  
 البول من الثقب الى اطراف  
 رأس الذكر وولدفق  
 المني في صورة التجاوز  
 الى اطرافه  
 ٤ اذا كان المني بابسا  
 في العضو  
 ٧ لان البدن اقل تشربا  
 من الثوب والبلوى فيه اكثر  
 فالنص الوارد في الثوب  
 يكون واردا في البدن  
 بطريق اولي  
 كذا في الحلية  
 ٨ من كثف كثافته من الباب  
 الخامس بمعنى الغلظة فهو  
 كثيف بمعنى غليظ

فضلاته عليه السلام حتى طهارة الدم والبول له عليه السلام  
 انتهى \* هذا ملخص ما في الكبير قوله اذا لم يجب عنه اى دليله  
 من اجاب يجب اصله بموجب بضم حرف المضارعة فنقلت  
 حركة الواو الى الجيم وقلت الواو ياء لكسرة ما قبلها ثم حذفت  
 الياء لاجتماع الساكنين بعد دخول الجازم فصار لم يجب هذا  
 ولكن نقل عن الدر يطهر البدن بالفرق كالثوب على الظاهر  
 من المذهب كذا في ابن اطهوى قوله ذاتباقيين تشبهة طاق  
 بفتح الطاء الممدودة بالتركية اي كات صاحبي يعني استارلى ثوب  
 ديمك وقوله اى مبطنا اسم المفعول من باب التفعيل بالتركية  
 ايجى استارلنمش ثوب ديمك وقوله فنقد المني اى وصل الى  
 البطانة بكسر الباء وفتح الطاء بالتركية استار قوله وهو الصحيح  
 كما قاله الترنش لان المني الواصل الى البطانة من اجزاء المني  
 قوله وقيل لا يطهر اى ماسرى الى البطانة من رطوبة المني  
 بالفرق بفتح الفاء بالتركية اوه له مك وقوله لرقته بكسر الراء  
 وتشديد القاف المفتوحة بالتركية انجد ديمك قوله في الجملة  
 يعني لا يطهر بالكلية بل يقلل النجاسة المحس قوله بالحس  
 بفتح اللام وسكون الحاء المهملة من لحس يلحس من الباب الرابع  
 بالتركية يلامق قوله يطهر يده بريقه بكسر الراء المهملة  
 ومدد بالتركية توكره ويقال له البراق ٩ بضم الباء وتخفيف الراء  
 المعجمة الممدودة والبصاق ايضا بضم الباء وفتح الصاد الممدودة  
 كلاهما وزناو بابا بمعنى الريق وهى الاجوف الباقى وجمعه ارياق  
 قوله واما اذا اصاب الثوب نجاسة هذا شروع في كيفية تطهير  
 النجاسة بالغسل قوله فاما ان تكون اى النجاسة مريئة اسم

٩ من بريق يريق بزقا من  
 الباب الاول بمعنى الفاء  
 البراق من الفهم كذا بصق  
 بصق من الباب الاول بمعنى  
 الفاء الريق من الفهم  
 مطلب  
 في بيان كيفية التطهير



المفعول مأخوذ من رأى رؤية بمعنى المبصرة أصله رؤية فاعل  
كاعلال مرمى ومخشى وبابه من الباب الثالث بالتركية كوزايله  
كورلش ديمك قوله زوال عيتها أى جرم النجاسة المرئية  
وأثرها من اللون أو الريح إذا لم يتعسر أزالتها \* ثم النجاسة المرئية  
هى التى لها جرم \* وغير المرئية هى التى لا جرم لها كذا فى الحلية  
قوله أما يشق من شق يشق من الباب الأول أى يعسر  
إزالة عين النجاسة بالماء فقط بل يحتاج فى زواله إلى الصابون  
ونحوه ومنه الماء الحار فيستد لا يضر بقاء ما لا يزول بالماء الخالص  
من الأثر كلون وريح \* وفى ابن أظهوى الاستثناء منقطع لأن ما يشق  
من أثر العين لبس من العين \* وفيه تأمل لأن الأثر لا يحصل إلا  
من العين فيكون جزءاً من العين فصح الاستثناء المتصل والله أعلم  
قوله ولو بغسله واحدة كلمة لو وصلية أى ولو زالت العين بالغسل  
مرة واحدة طهر الثوب \* قال ابن الهمام وهو الأقرب أى الاوفق  
بالقياس لأن نجاسة المحل لمجاورة عينها وقد زالت العين عن المحل  
قوله ولا يحتاج إلى غسل بعده نعم لو لم يزل عينها غسله إلى  
أن يزول ولو بقاء فوق ثلث ثم الغسل اتفاقى بل المراد به ما يزيلها  
من غسل وذلك وفرك كذا فى ابن أظهوى نقلاً عن الدر  
قوله وقبل يغسل بعده أى بعد زوال العين ثلاث مرات الحاقاً  
بغير المرئية وهو قول بعض المشايخ قوله وقبل مرتين أى يغسل  
مرتين بعد الزوال كما يغسل غير المرئية مرة واحدة كذا نقل  
عن الفقيه أبى جعفر قوله وإن لم يكن النجاسة مرئية أى  
أن لم يكن لها لون مخالف للون الثوب يغسلها أى النجاسة حتى  
يغلب على ظنه أى ظن الغاسل أنه أى الثوب قد طهر قوله

إذا لم يكن لها أى للنجاسة ريح أيضاً قوله فإن كان أه أى  
فإن كان لها ريح يجب أه قوله أما يشق بأن يحتاج فى زوال  
الريح إلى غير الماء معه قوله وهكذا الطعم بفتح الطاء وسكون  
العين المهملة بالتركية هرسته نك دادى يقال طعمد مر قوله  
وعصر بالمبالغة بحيث لا يقطر ولو كان الثوب بحيث أو عصر  
غيره قطر طهر الثوب بالنسبة إلى الأول دون الثانى وأول المبالغ  
فى العصر لرقته هل يطهر الاظهر أنه يطهر للضرورة كذا  
نقل عن الدر قوله ويعصر بالجزم أى ولم لم يعصر الثوب  
بالمبالغة كما فى القيل الأول عطف على قوله يغسل والعصر  
بالفتح بالتركية يأس نوبى صيقق قوله أنه يعتبر بدل من الأول  
أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهو أنه يعتبر غلبة الظن فى إزالة  
النجاسة التى لبست بمرئية من الثوب ونحوه من غير تحديد بعدد  
فاذا غلب على ظنه زوالها طهر المحل منها قوله لكن جعلوا  
الثلث أه هذا الجاعل لبس القائل بالثلث ولا بالغلبة بل هى  
جامع للقولين والله أعلم \* هذا مقتضى ظاهر كلام المص \* ولكن  
الشارح جعل القائل بالثلث هو القائل بالغلبة وحقيقه فى الكبير  
قوله فى المرة الأخيرة فيطهر الثوب بعصر واحد بعد غسله  
ثلاثاً بلا عصر عند محمد ربح قوله والصحيح ظاهر الرواية مبتدأ  
وخبر وهو اعتبار غلبة الظن فإنها مقدرة بالثلث لحصول الغلبة  
بها فى الغالب وقطعاً للوسوسة وأنه إقامة السبب الظاهر الذى  
هو الثلث مقام المسبب الذى هو الغلبة لأن فى الإطلاع على  
حقيقة المسبب عسرة كإقامة السفر مقام المشقة فى تقصير الصلاة  
ركعتين قوله أن الجنب إذا أترز أى استعمل الأزار بكسر الهمزة



وفتح الزاء الممدودة بالتركية يشتمل كه جامده انسان بلندن  
 اشغى ستر ايجون بعلديغي توبدر وجهه الازر بالضميتين وهو  
 الجمع الكثرة والازرة بعد الانف وكسر الزاء المعجمة الجمع القلة والازار  
 بالتركية لندن اشغى توب بعلق وباشدن اشاغه وارنجه  
 نوبى بورنمكه دخی ديرل واصل ازر ازر من الثلاثى واء تر  
 من باب الافعال فقلت الهمزة ٩ ياء ثم قلبت الياء ٤ تاء لوقوع الياء  
 قبل ياء افلا فادغم التاء في التاء فصار ازر قوله وصب الماء اه  
 عطف على ازر والصب بفتح الصاد المهملة وتشديد الباء  
 بالتركية دوكت ودوله من حيث الظاهر بالفتح فالسكون بالتركية  
 ارقدي ديرل قوله وامر ماض عطف على صب الماض اصله  
 امر من باب الافعال فادغم قوله بكفيه تنية كف بالتركية  
 اليك ايجي والمراد ههنا امر ار الماء بيديه على الازار فلا عصر  
 فهو احسن قوله وان لم يفعل اى امر ار الماء بكفيه فوق  
 الازار بل اكتفى بصب الماء على الازار اجزاه اى كفاه  
 في طهارة الازار في رواية اخرى عن ابي يوسف قوله لضرورة  
 ستر العورة عدله للقولين يعنى لو عصر الازار لا يكشف عورته  
 فيترك العصر للضرورة \* وعلى هذا ذكر شمس الائمة الحلواني  
 ان التجاسة لو كانت بولا او ماء نجسا وصب الماء عليه بلا عصر  
 كفاه ويحكم بطهارة الثوب انتهى قوله وقد تقدم انه اى  
 العصر في كل مرة ظاهر المذهب عن الكل \* وفي الكبير ظاهر  
 الرواية \* ثم المراد بظاهر الرواية والرواية الظاهرة ورواية  
 الاصول ورواية الاصل ومسائل الاصول والاصل مسائل  
 رويت عن اثنا عشر الثلاثة او عن بعضهم وقد يلحق بهم زفر والحسن

وهذه

وهذه المسائل هي التي في المبسوط والزيادات والجامع الكبير  
 والجامع الصغير والسير \* وانما سميت بظاهر الرواية لانها رويت  
 عن محمد رجه الله بروايات الثقات فهي ثابتة عن محمد اما متواترة  
 او مشهورة \* وهذه الكتب الخمس ككله لمحمد بن الحسن  
 الشيباني صاحب ابي حنيفة رح قاله واحد من الفضلاء حنالي زاده  
 وكذا في رسالة ابن كمال باشه \* وانما قال الشارح في الكل  
 لان ظاهر الرواية قديكون قول بعضهم كما سمعت كذا في الحاشية  
 قوله فغسل مرة واحدة اى لو خوض الثوب في الماء الجارى  
 مرة وعصره بطهر قوله في غير ظاهر الرواية لان ظاهر الرواية  
 عن ابي يوسف هو الغسل ثلثا والعصر ثلثا وقد مر \* وقد يقال  
 ان غير ظاهر الرواية غير رواية الاصول \* وقد يقال في النواذر  
 وهي التي لم توجد في الكتب ٩ المذكورة بل في غيرها من كتب  
 محمد ايضا او في غير كتب محمد ككتاب المجرى الحسن بن زياد  
 وكتب الامالى لابي يوسف او التي ٣ رويت عن محمد برواية مفردة  
 كرواية ابن جماعة ورواية يعلى بن منصور لبروايات الثقات  
 ذكره الفاضل حنالي زاده ايضا قاله ابن اطهوى قوله لا يسيل  
 منه الماء من سال يسيل سيلاً وسيلانا اى لا يخرج من الثوب  
 شئ بعد المبالغة ولا يقطر والقطر بفتح القاف وسكون الطاء  
 صوطمه مسينه وطلمته غه دخی ديرل يستعمل لازما ومتعديا  
 من الباب الاول قوله قوته وطاقته اى الموجودة حين العصر  
 والطاقة عطف تفسير قوله حتى او عصره صاحبه اى غاسله  
 وهو صاحب الثوب ومستعمله ومقتضاه ان لا يطهر بالنسبة  
 الى المستعمل ان كان الغاسل غيره وصار بحيث او عصر المستعمل

٩ لسكونها وانكسار  
 ما قبلها منه  
 موقبل لا يجوز ابدال الياء  
 تاء وادغامها في انتاء كما  
 في المتن لان هذه الياء بدل  
 من الهمزة وليست اصلية  
 والهمزة المذكورة  
 في ضارعه تبدل التاء  
 ففتح ما قبلها فلا تبدل تاء  
 فلا تدغم قلنا ممنوع بل  
 الابدال جائز لوقوعه  
 في قوله تعالى واتخذ قوم  
 موسى اه وقوله تعالى  
 لا يتخذ المؤمنون  
 الكافين اولياء فيموت  
 ابدال الياء الغير اصلية  
 تاء بلا ريب  
 مطلب  
 بين ظاهر الرواية وغير  
 ظاهر الرواية وبيان فيها

٧ وهو ابو حنيفة وابي  
 يوسف ومحمد بن الحسن  
 وتوفي بمحمد بن الحسن  
 مؤرخا عن ابي يوسف  
 لان ابا يوسف مات في سنة  
 احدى وثمانين ومائة ومحمد  
 مات في سنة تسع وثمانين  
 ومائة من الهجرة كذا  
 في رسالة ابن كمال باشا  
 وعمل لهذا اعتبروا الرواية  
 الظاهرة من كتب محمد بن  
 الحسن والله اعلم بحقيقة شئ  
 لمحمد بن الحسن الشيباني  
 وهي الكتب الخمس النفا  
 محمد بن الحسن وسميت  
 المسائل فيها الرواية الظاهرة  
 وله كتب مؤلفة اخر ايضا  
 وغير ظاهر الرواية قبل هو  
 المرحانيات والهارفات  
 والكيسانيات والرقبات علمه  
 عطف على لم يوجد علمه



لقطر كذا في ابن اظهوى قوله اقوى منه اى من صاحب  
الثوب يقطر منه الماء فانه اى الثوب يطهر بالنسبة الى صاحب  
الثوب قوله اذ كل اى كل احد مكلف بقدر وسعه ولا يكلف  
احد ان يطلب من هو اقوى منه ليعصر ثوبه عند غسله قوله  
بطانة ساقه بكسر الباء وفتح الطاء المهملة وفتح السين الممدودة  
بالتركية مكية مستك عصبه سى وايحى طرفى مبتدأ ثان وخبره  
من الكرباس وجلته صفة الخف ٩ والكرباس بكسر الكاف  
وسكون الراء المهملة بالتركية كان بزي كه مطلق \* خام بزه ده  
ديرلر جمعى كرايس كلور قوله وغيرها فى خروقه اى وقع  
فى خروقه مكان فى جوفه وهو الصحيح اذ المراد ان التجاسة  
اصابت الخف ونفذت الى بطانته اى الخف الى داخله من خروقه  
قوله ماء نجس فاعل دخل حتى تنجس الكرباس ايضا قوله  
وذلك باليد عطف على غسل اى فرك الخف بيديه قوله  
واهرقه عطف على ملأه بصيغة الماضى \* لكن وقع فى بعض  
النسخ اهراق بالهمزة زائدة جئ بها للمعوض من ذهاب حركة  
العين الى الفاء لان اصله اراق يريق اراقة واصل اراق اريق  
بالاجوف البائى او اروق بالاجوف الواوى على اختلاف فيه  
كلاهما من باب الافعال فنقلت حركة الواو او الياء الى  
الراء فقلت الياء او الواو الفا لركتها الاصلية ولفحة ما قبلها  
الآن فصار اراق واستعمل بقلب الهمزة هاء فقبل هراق  
يهرىق بفتح الهاء واهراق يهرىق من باب الافعال بمعنى الاراقة  
بكسر الهمزة بالتركية صويه دوئك وفيه تفصيل فى محله  
قوله الا انه لم يتهيا اى لم يتيسر ولم يسهل له عصر الكرباس

٩ الذى هو مبتدأ اول  
وخبره قوله فقد طهر  
الخف

قوله ظاهرا وباطنا اى طهر ظاهر الخف وباطنه ولم يشترط  
فيه عصر الخف ولا الكرباس لتعديده قياسا على مسألة البساط  
كما سأتى ان شاء الله تعالى قوله من غير ان يستنقع اى من غير  
ان يجلس الماء الجارى تحت رجله بل يجرى من تحتهما وهو  
اى والحال ان المستنقى متخفف اسم الفاعل اى لابس الخف  
قوله وليس بخفيه خرق بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة  
بالتركية يرتق فلذا لم يدخل ماء الاستنجاء الى داخلهما  
قوله لان بالماء اه كلمة ان عمل فى ضمير شان مقدر وقوله بالماء  
متعلق بيطهر المؤخره قوله للضرورة وعموم البلوى هذا  
استحسانا ومشى عليه قاضيان لكنه خلاف المختار كذا  
فى الحلبة قوله منخرقا الخ اسم الفاعل من باب الانفعال مأخوذ  
من الخرق بالتركية اثواب وغيرى نسند يرتقى قوله رجله ولفاقته ٨  
بكسر اللام وفتح الفاء الممدودة بالتركية اياغه ياخود برغبرى  
نسنديه صار دقلى صار فى كه طولاق معانسه عطف على رجله  
٧ قوله رجوت سعة الامراى جواز الامر مأخوذة من وسع يسع  
وسعا بضم الواو وسعة بفتح السين والعين المهملتين فى اللغة  
بمعنى الطاقة والقدرة وبمعنى التوسيع من الباب الرابع وسقط  
الواو فى المضارع والمصدر كما سقط من يظأ قوله تبعا  
لموضع الاستنجاء لان الماء جار من موضع الاستنجاء الى تحت الرجل  
واللفافة فاذا اصابها ماؤه النجس او لا نجسا ثم كان تزول نجاسته  
تدرىجا حتى يطهر الموضع ويطهر ماؤه الاخير فكذلك الرجل  
واللفافة حكمهما حكم ما اصابهما من الماء شيئا فشيئا الى الماء  
الآخر الطاهر فيطهران غالبا ٢ كذا فى الكبير قوله الا يرى الى ما

٦ اى والحال ان لابس  
فى خفيه خرق حال من  
فانزل يستنقى  
٨ قوله لانه طاهر  
من ثوب لابس الخف  
الاول واللف بالتركية  
صار دق ودورك  
١٠ وهو بانصب مفعول  
اصاب

٣ قس يا من اليقين



صرح به في فتاوى ابي الليث وغيرها ان البساط بكسر الباء  
 وفتح السين الممدودة بالتركية دوشه مه وياز في كه كلم حال كبي  
 به يازيلور قوله في نهراى اى اذا ادخل في ماء كثير جار من قبيل  
 ذكر المحل وارادة الحال لان النهر اسم لمكان الماء الجارى واطلاقه  
 على الماء مجاز من سل ٩ وقوله وترك فيه اى في الماء يوما اوليلة قوله  
 كما في عمدة الكتب والذي في فتاوى قاضيخان والخلصة وعامة  
 الكتب ذكروا بقوله وترك فيه ليلة وهو الصحيح ولعل الالف  
 سقطت في تلك العبارة والاصل يوما اوليلة باولا بالواو كذا  
 في الكبير قوله من غير عصر ولا تجفيف لتحلل الجاسة في الماء  
 وزوالها بجريانه ظنا غالبا قريبا من اليقين قوله من لون اوريد  
 او طعم والا فلا يطهر البساط ما لم يصل غسله الى حد المشقة  
 كما تقدم قوله الا ان الاستدلال الخ متصل بقوله ثم ذكر مسائل  
 والمراد ههنا تضعيف قياس المص في قوله الا يرى على مسألة  
 الملتقط لان مسألة البساط ليست مثل مسألة الملتقط لان مسئلته  
 ماء قليل يجرى الى رجل المستنجى ويصل الى لفافة او لا متنجسا  
 ثم يصل اليهما الماء شيئا فشيئا الى ان يكون الماء الآخر طاهرا  
 من غير تكرار في زمان يسير واما البساط التجس اذا ادخل في الماء  
 الجارى الكثير الطاهر وترك مدة طويلة فيه فهذه المسئلة  
 لاتقاس على السابق بل الوجه في ذلك ما ذكرناه مع الضرورة  
 وعموم البلوى الغالبة لكن الاحوط ان يغسل الرجل واللفافة  
 بماء آخر كذا في الكبير قوله عروة القمقة بضم العين المهملة  
 وسكون الراء المهملة وفتح الواو بالتركية برداق قواى والقمقة  
 بضم القافين وسكون الميم الاولى بالتركية ايحينه كلاب قاتلان

٩ واسناد الجريان في قوله  
 جار الى النهر مجاز على  
 بعلاقة المحلية ولا يستعمل

قاب والمراد به ههنا الابريق المتخذ من الخاس وغيره بضم النون  
 وفتح الحاء المهملة بالتركية باقرديد كبرى نسنه قوله كلما صب  
 اى الاخذ الماء ظرف لقوله واخذ ٩ والتقيد بالتركية لبس احترازا  
 لانها لو كانت يابسة فترطت بالغسل فالحكم واحد وهو انه متى  
 حكم بطهارة اليد يحكم بطهارة العروة قوله اتر غير شاق ٤  
 والا فلوزالت الرايحة من البد مثلا ولم تزل من العروة يحكم  
 بطهارة العروة لطهارة اليد بل يحتاج الى غسل العروة مرة  
 اخرى قوله من القصب اى الحصير المصنوع من القصب  
 بالفتحين بالتركية قامش كه اندن قلم او اور ومدور اولان شيه  
 دبرر قوله يدلك اى يفرك حتى تحت من التنجى ٨ اصله تنجيت  
 مانس مؤنث معلوم فقلت الباء الفا وحذفت لاجتماع الساكنين ٧  
 اى حتى زالت الجاسة وتباعدت عن محله فبطهر بعد الغسل  
 ثلثا متواليا قوله من غير احتياج الى تجفيف فذكر الاحتياج  
 بطريق ذكر السبب وهو الاحتياج وارادة المسبب وهو التجفيف  
 اشعارا لكونه سببا للتجفيف قوله لانه صلب بفتح الصاد المهملة  
 وكسر اللام بالتركية قاتى وشديد او بضم الصاد وتشديد اللام  
 كذلك بمعنى قوله لا يشرب اى القصب الجاسة الشرب  
 من باب التفعّل بالتركية صوي وغيرى نسنه بي ايحينه المق قوله  
 في الصقالة اه بكسر الصاد وفتح القاف الممدودة بالتركية قليج  
 اچق ويوزينه ضيا ويرمك بو مقامده فينجى ايحينه صوي كمين  
 مصر طرفنده قوغه او تشدن يابلور حصير مراد اولق غالبا  
 الله تعالى اعلم وسامان اصل ولايت ادى وذلك ادى قاموسك  
 بيانه كوره وما وجدت في كتب اللغة الموجود عندي لفظ

٩ اى كلما اراد الاخذ صب  
 الماء مجاز من سل بطريق  
 ذكر المسبب الذى هو  
 الصب وارادة السبب  
 الذى هو ارادة الاخذ  
 الصب  
 ٤ اى بلا تعب ولا مشقة  
 ٨ بفتح التاء والنون والحاء  
 المهملة المشددة الممدودة  
 بالتركية برشئ مكانين  
 بعيد اولوب ابرلق  
 وزائل اولق  
 ٧ او مأخوذة من النحت  
 بالنون من الثلاثي مضارع  
 مجهول وهى بمعنى الحك  
 والفك



السا مان الا في القاموس كما ترجمته قوله وان كان الحصر  
من بردى يفتح الباء وسكون الراء المهملة ونشديد الباء بالتركية حصر  
او توديد كبرى كه قبا ويموشق او تدبر قوله ويجفف من التجفيف  
بالتركية قور تمق قوله في كل مرة اى في كل غسلة واحدة  
لان يفصل بين الغسلتين بقدر انقطاع التقاطر منه للشربة  
النجاسة وما يشبه البردى في الرخاوة ونسرب النجاسة حكمه  
حكم البردى في الغسل قوله وعليه الفتوى اى على قول  
ابى يوسف قوله خلافا لمحمد فانه يقول المستخرج للنجاسة  
انما هو العصر فا لا يقبل العصر لا يخرج منه جميع اجزاء النجاسة  
فلا يطهر قلنا بل التجفيف المتعدد ايضا مؤثر في استخراجها  
فانها اى النجاسة تخرج مع قطرات الماء بعد ما تحللت النجاسة  
وامتزجت بالماء الداخلى في الحصر وما يبقى من الندوة بعد  
التقاطر معفو ولكن بشرط زوال اثر النجاسة كما مر مرارا كذا  
في الكبير قوله اذا اصاب الخنزف او الاجر والخنزف بفتح الخاء  
والراء المعجنين بالتركية دسنى وخنق وطبقا قدن يابلوب آتشد  
بشان نسنه نك كلبسى والا جر بمد الهمزة وضم الجيم وتشديد  
الراء المهملة بالتركية كره مدكه أنك ايله بنا يابلور قوله جفف  
اولم يجفف لان النجاسة على نطاهره فكان كالبدن في الاكتفاء  
بتكرار الغسل بلا عصر مع زوال الاثر قوله وان كان اى الخنزف  
او الاجر حديثا يعنى جديدا غير مستعمل قوله ان يجفف  
في كل مرة اى في كل واحدة من الغسلات الثلاث الى ان ينقطع  
التقاطر في كل منها وماترك بعد الاستعمال مدة مديدة حتى جف  
قويا فهو كالجديد في الحكم لانه يشاهد اجتذابه الماء ٩ فينبغى

٩ حتى يظهر من ظاهره

تقييد القديم بما اذا تجس وهو رطب كذا في الكبير نقلا عن ابن الهمام  
قوله مقدار ما يقع اكثر رايه ٩ اى اكثر ظنه وعقلا فلفظ  
اكثر فاعل يقع قوله انه قد طهر اى على انه قد طهر بحذف الجار  
قوله وقد تقدم ان الثالث قائمة مقام اكثر الراى يعنى ان هذا  
القول لا ينافى للقول بالثالث كما يفيد قول المصنف فيما تقدم بل  
الثالث سبب اقيم مقام اكثر الراى المسبب تيسيرا على المكلف  
وقطعا للوسوسة كما حقق في الكبير فيما تقدم قوله على  
ان اشتراطاه علاوة متصلة بقوله واشترط وقوله لا يحوج ما خوذ  
من الاحواج من باب الافعال اى يغنى اشتراط اكبر الراى عن ذكر  
هذا الاشرط ٨ وتصريحه لانه داخل في اشتراط اكبر الراى  
قوله مع وجود شئ من ذلك اى وجود شئ واحد من الاشياء  
الثلاثة التى هى اللون والطعم والريح قوله الا ان يصل اى غسلة  
الى حد المشقة وحيث يبحكم بطهارته مع وجوده لان اكبر  
الراى حاصل حيثئذ مع وجود احده هذه الاشياء الثلاثة \* فالحاصل  
ان زوال الاثر شرط في كل موضع مالم يشق كيف ما كان التطهير  
وباي شئ كان فليحفظ ذلك فقد كثر فيه الكلام لذلك كذا  
في الكبير قوله الاشياء المذكورة من اللون والطعم والريح  
قوله لا يبحكم بطهارته اى الخنزف او الاجر المذكورين قوله  
الا ان يصل غسلة الخ حيثئذ يبحكم بالطهارة ايضا قوله ولو موه  
الحديد ماض مجهول من باب التفعيل وهو آلة من الحديد  
كالسكين والسيوف اى لو اعطى الحداد حين صنعه ماء نجسا ثم  
اعطى ماء طاهرا ثلاث مرات يطهر عند ابى يوسف الخ قوله  
خلافا لمحمد فان عنده لا يطهر ادا كما ر قوله في الحمل في الصلاة

٩ بالباء المثناة وهى  
وفي بعض النسخ وقع اكبر  
بالباء الموحدة وهو  
ايضا يمكن تطبيقه  
٩ اى لا يجعل اكبر الراى  
محتاجا الى اشتراط صاحب  
الحبىط  
٨ اى اشتراط صاحب  
الحبىط بعدم وجود طعم  
النجاسة ولا لونها  
ولا ربحها



يجوز الصلاة معه عند ابي يوسف لا عند محمد قوله اما في حق الاستعمال اى استعمال السكين بعد التمويه بالماء المجس بان غسل ثلاثا بالماء الطاهر ولو في دفعة واحدة ثم قطع به بطيخ او خيار او غيرهما فلا خلاف في عدم تجسس البطيخ ونحوه وكذا او وقع في ماء قليل او غيره لا ينجسه اما لو صلى معه فان كان قبل التمويه ثلاثا بالماء الطاهر لا يجوز صلاته بالاتفاق وان كان بعده جازت عند ابي يوسف فغسل ظاهر السكين يطهره اجابا والتمويه بطهر باطنه ايضا عند ابي يوسف وعليه الفتوى كذا في الكبير قوله تطهيرها عاجلا اى تطهير الارض في زمان قليل بسرعة قوله بخرقة طاهرة بكسر الحاء المعجمة وسكون الراء المهملة بالتركية بزدن جابد اسكبي قوله حتى لا يظهر اى لا يبق في وجه الارض اثر النجاسة مرئية يطهر ايضا قوله وان كبسها اى ستر المصلى النجاسة بتراب وقوله القاه صفة تراب اى وضع التراب على النجاسة الى ان لا يجد ريح النجاسة فيها جازت عليها الصلاة عند ابي يوسف وكذا عند محمد في هذه الصورة فقط كما جاز التيمم منها لانها طيب عنده قوله وكذا الحصاة بفتح الحاء المهملة وتخفيف الصاد اوافق چاغل طاشي وجعه الحصى بالقصر وفتح الحاء والحصيات ايضا بالفتحات قوله ايضا اى جازت الصلاة عليها بحسب الاقتضاء كما جازت على المصبوب عليها الماء اذا تداخلت الحصاة في الارض قوله مثلها في الحكم اى مثل الارض في اطلاق اسم الارض عليها فيعطى الحصى حكمها والحصى اسم جنس يجوز التذكير والتأنيث وفي هذا المقام استثنين في بعض النسخ قوله لا تجوز الصلاة كذا ذكره

لان المصلى يستعمل المكان بالصلاة كما يستعمل البدن والثوب فيها فيمنع جواز الصلاة فيه قوله وهو البيل بكسر المثلثة بعدها ياء تحية ساكنة وفتح المثلثة وكسر المثناة مشددة التجميل بنون فخم نوع من النباتات قوله وهو اى الحشيش بفتح الحاء المهملة وكسر الشين المعجمة ومدد الكلاء اليابس بفتح الكاف فقصر اللام على وزن جبل بالتركية اوت كه عشب سنة واولويده ديرل يقال كلئت الارض من الباب الرابع اذا كانت الارض ذات كلاء واليابس بالتركية قورى اوت كه ياش مقابلى وكذا حكم الرطب فالحشيش ليس بقيد قوله وكذا سائر ما ينبت اى ما يخرج من الارض من نجم وشجر والنجم بفتح النون وسكون الجيم بالتركية ساقى اوليوب يره دوشه ن اوت ديرل والشجر بالفتحين نباتان ساقى وبالديرى اولان اوت وانا جده ديرل قوله لم ينفصل عنها اى عن الارض يعنى المراد بالقيام الاتصال بالارض لا مطلق القيام قوله بالجفاف مطلقا اى سواء جف بالشمس او بالهواء او بالريح وسواء جف بعد ما وقع عليه مطرا وقبله قوله لان ما اتصل بالارض ولو بغير نبات كالخضن الموضوع على السطوح بفتح الجيم وتشديد الصاد المهملة بالتركية كرج والسطوح جمع السطح بالفتح فالسكون بعده بالتركية طام اوزه رى وهرنسنه نك يوقاروسنه سطح ديرل ودوشه مك بسط معنائه دخى كلور مضردر من الباب الثالث قوله فحكمه اى حكم ما اتصل بها حكمها اى حكم الارض في ذلك اى في حكم الطهارة بالجفاف وذهاب اثر بدلالة النص الوارد في حق الارض كذا في الكبير واما ما لم يتصل بالارض فلا الاحرج



خشنا كبحر رحي فهو كارض كما سيأتي ان شاء الله تعالى قوله  
فيه الثيل ببناء الثلثة المفتوحة نوع من النباتات له خاصة كثيرة  
بينها الاخرى قوله الطل اي الندى بفتح النون وقصر الالف  
بالتركية كيجي يغان چه ونم وهو فاعل وقع قوله وهذا اي  
المروى عن محمد بن الفضل يخالف ما قبله من مسألة النيل  
والجحر ٩ قوله يطهر بالجفاف وذهب الارلان كل واحد  
من الجحر والجحر صار كوجه الارض لاتصاله بها اتصال قرار  
فياخذ حكمها في هذا الامر فان قلح بعد ذلك هل يعود نجسا فيه  
روايتان قلت والاشبه عدم العود كما في الحلية قوله ولا يطهر  
اي كل واحد من الجحر والآجر الموضوعين على الارض  
بلا تثبت ولا تخصيص بالجفاف فان الطهارة بالجفاف انما وردت  
في حق الارض \* ومثل هذه لا يسمى ارضا عرفا وكذا لا تدخل  
الموضوعة في بيع الارض حكما لعدم اتصالها بها على وجه  
القرار ولكن قال قاضيان ان كانت النجاسة في الآجر الموضوع  
على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلاة عليها وان كانت  
النجاسة على الجانب الذي قام عليه المصلي لا تجوز انتهى قوله  
وكذا اللينة بكسر اللام وسكون الباء الموحدة بالتركية كريبج  
وقوله مفروشة بالتركية دوشمش قوله كالارض اه لما قلنا  
في الآجر والجحر ذكر في قاضيان هذه المسائل قوله تطهر  
بالجفاف وذهب الاثر \* وفي الكبير وهذا بناء على ان النص الوارد  
في الارض معقول المعنى لان الارض تجذب النجاسة والهوى  
يحققها فيقاس عليها ما يوجد فيه ذلك المعنى الذي هو الاجتذاب  
او لكن يلزم منه ان يطهر اللبن والآجر بالجفاف وذهب الاثر

٩ لاطلاق الاول في الطهارة  
وتحديد الثاني بوقوع الندى  
ثم الجفاف ثلث مسائل  
والفتوى على الاول

وان كان منفصلا من الارض لوجود التشرب والاجتذاب  
انتهى \* ويمكن التوجيه بانه اراد بالبحر جرا عظيما خشنا بحيث  
يتعسر نقله او يتعذر كارض والله اعلم كذا قاله في الحاشية  
قوله كالرخامة لا تطهر الا بالغسل والرخامة بفتح الراء المهملة  
والحاء المعجمة بالتركية يومشلق وملايمت معناسند من رنهم برنهم  
من الباب الرابع وبضم الراء وفتح الحاء مدا بالتركية آو يوشق  
طاش لكن بمقامه مشهور مرمر كه قالى طاش مراد در اي  
لا بد من الغسل لعدم صحة قياس الرخامة على الارض حيث  
تجذب الارض النجاسة والرخامة لا تجذب فلا تكون مثلها  
قوله فالطين الحاصل منهما اي من الماء والتراب الذي كان  
احدهما نجسا قوله هذا هو الصحيح كما ذكر قاضيان وهو  
اختيار الفقيه ابو الليث وكذا روى عن ابي يوسف ذكره  
في الخلاصة قوله وقيل العبرة للماء ان كان الماء نجسا فالطين  
المخلوط نجس وان كان التراب نجسا فقط فالطين المخلوط منهما  
طاهر قوله وقيل العبرة اي الاعتبار للطاهر \* قال ابن الهمام  
والاكثر على انه ايهما كان طاهرا فالطين طاهر انتهى قال البرازي  
وهو قول محمد قوله وبعض ٩ افتى به اي بقول محمد \* ووجهه  
في الخلاصة بصيرورته شيئا آخر لكون الماء والتراب طينا وهو  
توجيه ضعيف قوله وفيه نظر اي في قول محمد وغيره اذ يقتضي  
ان جميع الاطعمة اذا كان ماؤها نجسا او دهنها او نحو ذلك  
ان يكون الطعام طاهرا لصيرورته شيئا آخر وعلى هذا سائر  
المركبات اذا كان بعض مفرداتها نجسا ففساده غير خفي \* فله در  
ابي الليث وقاضيان حيث جعل قوله هو الصحيح مشيرا الى

٩ وهو البرازي



ان سائر الاقوال الاربعة لاصحة لها بل هي فاسدة لان النتيجة  
 تابعة لآخر المقدمتين دائما والمقدمة الاخس ههنا هي الجزء  
 النجس المخلوط بالجزء الطاهر كذا في الكبير قوله اذا جعل  
 مند اي من الطين النجس الكوز او القدر والكوز بضم الكاف  
 ومده بالتركية برداق كه اندن صوايحيلور وجمعه ثلاثة كيران  
 واكواز كوزة بالفتحات مثل عود جمعه عيدان واعواد وعودة  
 والقدر بكسر القاف وسكون الدال بالتركية چناق حولك  
 والطين بكسر الطاء ومده بالتركية چامور كه بالحق معنا سند  
 قوله قطبخ ماض مجهول اي طبخ الطين بالنار والطبخ بفتح  
 الطاء المهملة آتشده بشرمك ويشمك قوله ولو احرقت  
 ماض مجهول من باب الافعال والاحراق بالتركية يافق معانسه  
 والعذرة بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة بالتركية قازورات  
 انسندر والروث بفتح الراء المهملة وسكون الواو بالتركية  
 طوپان ديرنقلي حيوانك ترسي بغل فرس حماركي قوله رمادا  
 بفتح الراء المهملة خبر صار بالتركية كول كه اودن وغيرى نسنفي  
 يافقدن حاصل اولور قوله اومات الحمار في الملحمة فصار  
 ملحا عطف على احرق والحمار بكسر الحاء مشهور والمعلقة  
 بفتح الميم واللام وسكون الميم الثاني طوزلق كه دكر تارنده  
 بر كولد رنده طوز طوكار وروم ديارنده بريوك كولد ر صوبي  
 آجي انده طوز طوكار قوله فصار ملحا اي اثقل الحمار والكلب  
 والخنزير من حقيقتها الى حقيقة الملح قوله فصار جاءة  
 بالفتحتين بالتركية قره چامور قوله بل يبق الرماد نجسا اه  
 عند ابني يوسف لان الرماد اجزاء تلك النجاسة فتبقى النجاسة

من

لان جلد الانسان المنفصل عن بدنه نجس لان ما بين ٩ من الحى  
 بصيغة الماضي المجهول اي ما انفصل منه فهو كيتة ولا فرق  
 في الماء بين قليل النجاسة وكثيرها الا انهم استحسنا فيما دون  
 الظفر للضرورة كذا في الكبير قوله وفي اسنان الادمى بفتح  
 الهزة وسكون السين المهملة جمع السن بكسر السين وتشديد  
 النون بالتركية ديش كه فذه آنك ايله طعام چيزلر قوله طاهر  
 بلا خلاف بين ابني يوسف ومحمد فاختلف المشايخ مبنى على  
 غير ظاهر الرواية \* وهو غير صحيح لان السن عظم او عصب  
 وهما طاهران من سائر الميتات سوى الخنزير فضلا عن سن  
 الادمى المكرم قوله اي غير مذبوع بنوع من الدباغة  
 ولا مذكي بالذال المعجمة من التذكية اي غير مذبوح بالسكين  
 ونحوه قوله الترق اي اتصل برأس جراحة يعيد ما صلى به  
 من اعود يعود اعادة فاعلا له ظاهر والعود بمعنى الرجوع قوله  
 وان صلى ومعه اي والحال ان معه سنورا بكسر السين المهملة  
 وفتح النون المشددة وسكون الواو بالتركية نسي وكذا به درلر  
 وقوله اوحية بالتركية يلان كه اغولى حيواندر قوله مطلقا  
 ان جلس بنفسه اي السنور بلا اعانة من الغير سواء كانت عليه  
 نجاسة مانعة او لا لانه ليس حاملا للنجاسة قوله فكذلك اي  
 تجوز صلاته مطلقا قوله والا اي وان كان على ظاهر السنور  
 نجاسة مانعة للصلاة فلا تجوز صلاته لانه حامل للنجاسة قوله  
 كما لو حل صبيا لا يستمسك بنفسه اي لا يقدر القيام والعود  
 بنفسه بل يحتاج الى اعانة الغير فلا تجوز صلاته لانه حينئذ حامل  
 للنجاسة قوله بخلاف جر والكلب ٤ بفتح الجيم وكسرهما وضمها

٩ ما خوز من الابانة اي  
 انفصل من الحى وما انفصل  
 من الحى كيتة فهذا قياس  
 من الحى يقتضى ان نجس  
 جلى يقتضى كونه الا  
 الماء قليلا وكثيره  
 انهم استحسنا في القليل  
 وقالوا بعدم تنجيس كذا  
 في ابن ابي حنيفة

٤ وهو من يوط بالتي  
 لا بالشح



وسكون الراء المهملة بالتركية كلب يوريسى وسائر برتحي سباع  
حيوان يوريسى وجع الجزوالا جرى بفتح الهمزة وكسر الراء  
والياء الساكن المنقلب عن الواو لوقوعها في الطرف وكسر ما  
قبلها كلب يور يلى معناه قوله لانه حامل للنجاسة التي  
هى لعبه بضم اللام وفتح العين المهملة ماء يسيل من الفم بالتركية  
اغزذن اقان صلياره دير فان لعب الجرو ونجس على كل  
من الرايتين لان اللعب انتقل من محله الذى تولد اللعب منه  
واستقر في الفم الذى يعتبر خارجا وظاهرا بالنسبة الى محل اللعب  
في الباطن فاعتبر نجاسته وقد تنجس بها لسانه وسائر فمه فكان  
مانعا للصلاة قوله اما اذا جلس اى الجرو عليه اى على المصلى  
بنفسه اى بلا قصد من المصلى قوله كذلك اى لا تجوز صلاته  
لانه حامل للنجاسة \* قال في الحلية وفي محيط رضى الدين رجل  
صلى ومعه جرو وكتب بالتركية كلب يوريسى او ما لا يجوز  
ان يتوضأ بسوره \* قيل لم يجوز والاصح انه اذا كان فمه مفتوحا  
لا يجوز لان لعبه يسيل في ثوب المصلى فيصير مبتلا بلعبه فيتنجس  
ثوبه فيمنع جواز الصلاة ان كان اللعب اكثر من قدر الدرهم  
قبل الفراغ من الصلاة وان كان في الجرو وسدودا بحيث لا يصل  
لعبه الى ثوبه جاز لان ظاهر كل حيوان طاهر ولا يتنجس الا بالموت  
ونجاسة باطنه في معدتها فلا يظهر حكمها في معدتها انتهى  
لان المصلى ايضا حامل للنجاسة في باطنه كذلك ولم يمنع  
جواز الصلاة له قوله واذا لحست الهرة اه من الباب الرابع  
والخمس بفتح اللام وسكون الحاء المهملة بالتركية يلامق والكف  
بالفتح والتشديد بالتركية اويح ايجي قوله يكره له ان يدعها اى

ان يترك الهرة وهى تلحس بدنه لان ريقها اى براقيها مكروه  
بضم الباء وتخفيف الراء المعجمة الممدودة بالتركية توكر كديك  
قوله ما بقى منها اى من الهرة قوله مما اصابه بيان ما بقى اى  
اصابه لعبها اى لعب الهرة من الاكل بضم الهمزة وسكون  
الكاف او بضمها ما يؤكل من الطعام وغيره والماء وسائر  
الاشربة لانه اى ما بقى من الهرة سورها وسورها الهرة مكروه  
عند الاختيار وذكر في الجامع الصغير وبهذا يتبين جهل العوام  
انهم يتركون الهرة تدخل تحت لحافهم ولا يغسلون ذلك الموضع  
وذلك مكروه عند ابي حنيفة ويضعون الطعام بين يدي الهرة  
فتأكل بعضه فيرفع الجاهل ذلك ويأكله وذلك مكروه ويظن  
انه اكرم الخبز انتهى \* وهذا يفيد ان الكراهة المذكورة ليست  
تزيهية كذا في الحلية قوله جاز فعله اى صلاته يعنى ان ضمير جاز  
في المتن راجع الى الصلاة بتأويلها بانفعل وعلى هذا فقوله  
الصلاة يدل منه او خبر محذوف او مفعول اعنى ولكن ما وقع  
في عامة النسخ لا يساعده لان لفظ الصلاة وقع باللام الجارة  
ولعله تصحيف من الكتاب كذا في الحاشية قوله والاولى ان يغسل  
وهذا يشير الى ان الكراهة تزيهية لانها راجعة الى فعل  
خلاف الاولى اوتركه \* وقد تقدم ان هذا القول هو الاصح  
قوله وانقاء عطف على استجر من باب الافعال والتقاوة  
بفتح النون ومد القاف من الباب الرابع بالتركية ياك  
ونظيف اولى والتقى بفتح النون وتشديد الياء المكسورة  
ياك وتميز نسته والانقاء بكسر الهمزة وسكون النون ومد القاف  
برشنى ياك ونظيف ايتك اى وانقا موضع الاستنجاء ولعل المراد



بالانقاء ان لا يبق من النجاسة ما يمنع الصلاة وهو ما زاد على قدر الدرهم لا ازالها بالكلية وكذا المراد بموضع الاستنجاء لبس عين المخرج لان المخرج عفو ساقط الاعتبار كما تقدم والله تعالى اعلم قوله يجزيه اى يكفيه في صحة الصلاة بلا كراهة قوله وبه تأخذ اى نعمل ونفتي \* وفي هذا اشارة الى ان البعض يخالف في ذلك ولكن قال في الكبير لا اعلم فيه مخافا ٩ قوله بعد ذلك اى بعد الغسل ريح قبل ان يمس اه مضارع او ماض من الباب الرابع واليبس بضم الياء وسكون الباء الموحدة بالتركية قرومق قوله من اليه الموضع الخ فاعل يتجسس واليه مفعوله سقط نونها بالاضافة الى الضمير ثنية اليه بفتح الهمة والياء وسكون اللام بينهما بالتركية قيون قويروغى وبومقامده انساك مقعدينك ايكى طرفى قوله اختلف فيه المشايخ بناء ان عين الريح الخارج من الدبر هل هي نجسة ام طاهرة ولكنها تجسس بالمرور على نجاسة فلذا تنقض الوضوء بخروجها والاصح انها طاهرة وتتجسس بالمرور اذ لو كانت نجسة العين لنقض الجشاء على وزن فاعل بضم الجيم وفتح الشين المعجمة ومدّها بالتركية ككرمك كه طعمامى جوق يمك ايله اغزه ككن ريحه ديرل اذ لا فرق في التجسس بين خروجه من اسفل او من الفم كالقئ قوله تمر به الريح اى الريح من الباطن قوله انه اى الموضع يتجسس ويروى الأئمة الحلوانى انه كان يحاط ولا يضل مع السراويل قوله خلافا له اى للأئمة الحلوانى \* والاول الاصح وذكر ابن الهمام في شرح الهداية لو مرت الريح بالعدرات واضاب الثوب ان وجدت رايحتها تجسس وما يصبب الثوب من بخارات

النجاسة

٩ وقد تقدم ان المقصود الانقاء عندنا دون العدد وهذا في الحديث المتعار في النجاسة واما لو كانت غير المعتاد كالدم ونحوه او اصاب النجاسة او اصابت فلا يجزى فيه من خارج فلا يجزى فيه الحجب بل لا بد من غسله اجابا كذا في الكبير ٩ ٤ قال ابن اظه وى نقلا عن عالم محمد فى رسالة الاستنجاء ما يدل على ان الصحيح ان الريح الخارج لا يتجسس بالجواره ايضا بل هو طاهر كسائر الرياح والله تعالى اعلم

النجاسة قيل ينحس وقبل لا وهو الصحيح انتهى بناء على طهارة بخار النجاسة كما هو الاستحسان كذا في الكبير قوله لا لان الريح نجاسة اى لا يجب الاعادة لكون عين الريح نجسة فتجست ذلك الموضع قوله بل لانه اى بل يجب عليه اعادة الاستنجاء لانه لما خرج من موضع الاستنجاء ريح اه قوله ما لم يتحقق ذلك اى خروج الماء بعد الدخول فاذا تحقق ذلك فيجب الاعادة والا فيكون حكما بمجرد الوهم لان ذلك لبس بغالب الوقوع فلا يوجب اعادة الاستنجاء بمجرد الوهم قوله مبتلة اى حال كونه مبتلة فخرج منه اى من موضع الاستنجاء ريح قوله لا يتجسس السراويل بفتح السين المهملة والراء وكسر الواو على وزن المصاييح بالتركية طونه وايش كوملكنه دخى ديرل قوله على الاصح ويتجسس على غير الاصح كافي موضع الاستنجاء على اختيار الحلوانى اما لو ظهر اثر الريح في السراويل المبتلة كصفرة ظهرت فيه فان السراويل حينئذ يتجسس لان الريح صار منجمدا فيه يظهر اثره فيه كذا في الحلية قوله واذا ارتفع بخار الكنيف بضم الباء الموحدة وفتح الحاء المعجمة وفدها بالتركية تتون كى صويوزندن هوايه قلقان دومانه ديرل والمربط اسم المكان بالتركية حيوان بغلطان طبله ديرل وقوله كالا صطبل بالكسر والاصطبل بسكون الباء بالتركية حيوان اخورى قوله اى جد فى الكوة والجد بالفتح فالسكون او بالفتحين بالتركية صوطوكوب بوزار لمق وبوزار لان صويه دخى ديرل والجود بالضمين مصدر درطوكق وبوزار ولمغه ديرل والكوة بضم الكاف او كسرها وتشديد الواو المفتوحة



بالتركية ديوارده ياطامده اولان ذلك وينجمره به ديرل قوله  
ثم ذاب الجمذاه عطف على القريب او البعيد وهو ارتفع بالتركية  
بوزاريوب اقصى قوله والاستحسان ان لا يتنجس اي ان يكون  
معفوا للضرورة ولعل المص اخذ بالاحوط او منع الضرورة  
اولم يقف على ما في قاضيخان والله اعلم والمذكور في قاضيخان  
اذا احرقت العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق بفتح الطاء  
والباء وهو الغطاء العظيم من الزجاج او اللبن او الاجر ثوب انسان  
لا يفسده استحسانا ما لم يظهر اثر التجاسة فيه وكذا الاصطبل  
اذا كان حارا وعلى كوته طابق او بيت البالوعة وهي على  
وزن القارورة بئر حفر في وسط البيت للتبول والتغوط اذا كان  
عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا اهرى في التجاسة  
فغرق حيطانها وكوتها وتقاطر انتهى \* فعلى هذا ان التجسس  
قياس والاستحسان ان لا يتنجس الثوب بهذه القطرات \* والظاهر  
ان وجه الاستحسان فيه الضرورة لتعذر التحرز او تعسره  
اذ لانص ولا اجال في ذلك كذا في الكبير قوله طين رطب  
صفيه طين بالتركية ياش جامور قوله رجل اي شخص  
لفاعل وضع والقدم مفعوله قوله في موضع اه ظرف مستقر  
صفة الطين قوله اذا مشى الكلب على ثلج بفتح الثاء وسكون  
اللام بالتركية كوكدن يغان يياض قاره ديرل قوله بالطاهر  
الجاف اه متعلق بالاتصال والجاف اصله جافف فادغم الفاء  
بالتركية قروي ينجي يابس معنائه قوله ما لم يظهر فيه البلل  
بفتح الباء واللام بالتركية ياش كه قرونك ضد لان الطاهر  
لا يتنجس بالشك قوله او كان غضبان ٩ عطف صفة على راضيا

٩ والنسخ فيه مختلف  
في بعضها غضبا وفي  
بعضها غاضبا وما وقع  
في اكثرها غضبان والمعنى  
واحد في كلها

صفة مشبهة مثل عطشان بمعنى الغضوب يريد اضرار المأخوذ  
قوله اذا اكل بعض عنقود العنب بضم العين والقاف وسكون  
النون بينهما والعنب بكسر العين المهملة وفتح النون بالتركية  
ياش اوزم صالقي قوله كما يغسل الاناء من ولوغه اي من شرب  
الكلب من الاناء قوله وما اصابه لعابه عطف على ضمير يغسل  
اي يغسل الاناء من اجل ولوغ الكلب وما اصابه لعابه بلا ولوغ  
والولوغ بالضمين وبالعين المجبة شرب الكلب باطراف لسانه  
قوله ووجوبا عند الشافعي واحد اي يجب غسل الاناء  
من ولوغ الكلب اي من شربه باطراف لسانه عندهما الحديث  
الصحيحين طهور اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبع  
مرات احد يمين بالتراب وهذا لفظ مسلم \* ولنا ما روى الدارقطني  
عن الاعرج عن ابي هريرة رضى عنه عليه السلام في الكلب الذي  
يلغ في الاناء يغسل ثلاثا وخمسا او سبعا ٩ وروى عن ابن عدي  
في الكامل بسند فيه الحسين بن علي الكرابي ولفظه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب في اناء احدكم  
فليهرقه وليغسله ثلاث مرات فيين في الكبير تفصيلا فلزم  
من هذا التفصيل ان يكون حديث السبع منسوخا بالضرورة  
وعلى هذا لو اكل من العنقود خنزيرا وغيره من السباع المحكوم عليه  
بنجاسة سورها فيغسل ثلاثا فيؤكل بعده كذا في الكبير  
وقوله بلغ بفتح اللام مضارع من الباب الثالث والولوغ بالضمين  
بالتركية كلب لسانك اطرافيله صوايحيمك ويلا مغه دخی ديرل  
قوله على العصير بفتح العين فعمل بمعنى المفعول بالتركية  
اوزم صوبي كه شره ديرل والعصير اي والحال ان العصير يسيل

٩ وروى عن ابي هريرة رضى  
ايضا موقفا انه كان اذا وقع  
الكلب في الاناء اهرقه  
ثلاث مرات  
ثم غسله  
مخلص كبير



قوله ولا يمكن تطهيره اى العصير حتى اوصار اى العصير خرا  
ثم تخلل اى تحول وتبدل الى الخل فاختار انه اى الخل لا يطهر  
فلا يحل \* فاعل هذا مستثنى من قولهم وحل خل الخمر قد بر  
قوله في دن خمر بفتح الدال المهملة وتشديد النون بالتركيد  
كوب ديد كرى قابه ديرل قوله قبل التخلل اى قبل تحول  
الخمر خلا واذا تفسخت الفارة اى انتشرا جزاؤها في الاطراف  
لا يباح اكله \* فالخا صل ان العصير اذا نجس ثم صار خرا ثم تخلل  
لا يطهر كذا في الكبير وقوله لا يكون بمنزلة ما الخ اى لا يطهر  
فلو قال لا يطهر لكان اخضر وانظر والله اعلم قوله ثم تخمر  
اى تحول خرا ثم خلا \* ذكر في الخلافات قبل هي اسم كتاب  
لعلاء العالم رحمه الله تعالى انه لا يطهر انتهى ما في الخلاصة  
قوله فعلم مما ذكر في الخلاصة ان العصير الخ لا يطهر  
في المختار فلعل قولهم ان انقلاب العين من حقيقة الى حقيقة اخرى  
من المظاهرات اما ان لا يتناولها ويستثنى هذه من هذا القول  
قوله لاسما اى المشكوك والمكروه طاهران اما المكروه فظاهر  
لانه طاهر وطهور لكن يكره الصلاة قبل الغسل واما المشكوك  
فلان طهارة الاعضاء من النجاسة الحقيقية متيقنة ونجاسة  
الماء المشكوك مشكوك فيها ولا اثر للشيء المشكوك في رفع ضده  
المتيقن وجوده قوله يستحب لازالة الكراهة غسل ما اصابه  
الماء المشكوك او المكروه كما تقدم فيما اذا لحست الهرة عضو انسان  
انه يستحب ان يغسله وهذا يشعر بان المشكوك مكروه والله تعالى  
اعلم قوله واما ما زق من الدم السائل اى الدم المتصل  
او المتلصق باللحم بعد الخروج من العروق بالضميتين بالتركية

والذى لم يكن سائلا وقت  
الادما اى وقت الاختلاط  
بالدم او طهر اثر الدم  
في العصير

مطلب  
ان الدم الباقي في العروق  
ظاهر والدم الغير السائل  
طاهر ايضا

طهره ديرل فهو نجس قوله لان النجس هو الدم المسفوح  
دون غير المسفوح لقوله تعالى او دما مسفوحا فالبس بمسفوح  
لا يكون حراما فلا يكون نجسا لان الاصل في الاشياء الحل  
والطهارة الا ما حكم الشرع بحرمته او بنجاسته هكذا ذكروا  
يعنى اكثر المشايخ وفي القنية عن ابى بكر العياض الدماء  
كلها نجسة مسفوحة كانت او غير مسفوحة ودم قلب الشاة  
نجس انتهى \* واما اثمتنا فلم يرو عنهم صريحاً شئ غير المسفوح  
كذا في الكبير قوله دون الثياب يعنى اذا تلطخ الدم الباقى  
في العروق بالثياب لا يجوز معه الصلاة قوله كانت اى عائشة  
ترى في برمتها بضم الباء وسكون الراء وفتح الميم بالتركية  
چوملك كه آتاك ايله طعام طبخ اولتور وجمعه برام بكسر الباء  
وفتح الراء الممدودة قوله صفرة لثم العنق بضم الصاد المهملة  
وسكون الفاء بالتركية صار يلق والعنق بالضميتين بالتركية  
بوغاز وبويند ديرل فلذا قال في الكبير نقلا عن الايضاح اوصلى  
ومعه عنق شاة غير مفسول جاز لان الدم المسفوح ما سال منه  
وما بقى لا بأس به انتهى \* قال قاضيخان وما بقى من الدم في عروق  
المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب وان فحش انتهى \* قوله في بعض  
الكتب الطحال بكسر الطاء المهملة وفتح الحاء المهملة بالتركية  
طلاق ديد كرى جكر كنى نسته كه اعضاى داخله دندر قوله  
ينخرج من الكبدة بكسر الكاف وسكون الباء او كسرهما ايضا  
وبفتح الكاف وكسر الباء او سكونها وجمعه كباد بفتح  
الهمزة والباء بالتركية جكر وجكرل قوله ان لم يكن اى الدم  
من غيره اى من غير الكبدة متمكنا فيه فهو طاهر قوله وكذا



الحلم المهزول بالتركية فلان واريق حيوان اتي قوله لو صلى  
وهي اى والحال ان المصلي حامل رجل بالاضافة قوله مادام  
اى الدم متصلا به اى بالشهيد قوله اما اذا انفصل الدم عنه  
اى عن الشهيد فهو نجس لان طهارته حال الاتصال عرفت  
نصا على خلاف القياس لضرورة الامر بترك الغسل بقوله  
صلى الله عليه وسلم زملوهم بكلوهم ودمائهم الحديث ولفظ  
زملوا امر حاضر بمعنى لفوا وادفنوا و بكلوهم جمع كلم بفتح الكاف  
وسكون اللام بمعنى الجراحة بالتركية سيف ياره سى مثلا  
فاذا انفصل الدم عن الشهيد عاد الى القياس على سائر الدماء  
لزال تلك الضرورة فيصير نجسا قوله اذا كان الصبي يستمسك  
بنفسه بان كان يمشى ولا يحتاج الى معين وان كان رضيعا لا يمشى  
فهو غير مستمسك كذا في الحلية قوله فان غير المستمسك بنفسه  
في القيام والقعود بمنزلة الجماد فلا تجوز صلاة المرأة الحامل له  
قدرا ذكرا لكونها حينئذ هي الحاملة للنجاسة لا الصبي كما  
تقدم البيان قوله اذا اصلح مصارين شاة ميتة بالتركية  
قيون اولوسيتك بغارسني بفتح الميم والصاد جمع مصران  
بضم الميم وسكون الصاد على وزن فعلان وهي ايضا جمع  
مصير على توهم اصانة الميم وقوله التث بفتح التث وسكون  
التاء النوقية بالتركية راجحة كريبه وقوله لانها اى المصارين  
قوله وكذا لو اصلح المشاة بفتح الميم والتاء المثناة بالتركية  
سرك اولدوغى قاويق كه موضع بول معنائه قوله ودبغها  
طهرت المثانة وكذا الكرش بكسر الكاف وفتحها مع سكون  
الراء او كسرهما بالتركية اشكنه يعنى لو اصلح الكرش بازالة التث

اى حامل شاة نجس  
باضافة الحامل الى رجل  
مطلب  
في ان دم الشهيد  
الاتصل طاهر

والفساد كان طاهرا \* وفي قاضيهان وقال ابو يوسف رجه  
الله تعالى الكرش يعنى كرش شاة ميتة لا يقبل الدباغ لانه بمنزلة  
الحلم انتهى \* قوله ومعه قارة مسك بفتح الفاء والالف بلا همزة  
بمعنى الناجفة بالتركية كوبك مسكى ديمك قوله لانها اى الناجفة  
مد بوجه الخ \* هذا مبني على ان الناجفة ناجفة ميتة وكانت يابسة  
فلو كانت رطبة لا تجوز الصلاة معها لان الناجفة الرطبة نجسة  
واما اذا كانت ناجفة حيوان مذبح فنجوز رطبة كانت او يابسة  
لانها طاهرة كذا في الكبير قوله والمسك حلال على كل حال  
اى سواء ذبغت الناجفة اولا قوله يؤكل ويجعل في الادوية  
ولا يضر كونه دما في الاصل لان الدم قد تغير فصارت شيئا آخر  
كرماذ العذرة كذا في قاضيهان لما في صحيح مسلم عن ابي سعيد  
الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
اطيب الطيب المسك وهو طاهر يجوز استعماله في البدن والثوب  
ويجوز بيعه \* وهذا كله يجمع عليه كذا في الجامع الصغير  
واما الزباد بضم الزاء العجبة وفتح الباء فالظاهر طهارته كما ذكره  
غير واحد \* وصرخ في الكبير خروجه عن النجاسة كالمسك  
واختلف في اصله \* قال في الحلية فان السموع من اهل الخبرة  
لهذا انه عرق سنون بري انتهى \* وفي القاموس والزباد الطيب  
وهو وسخ لدابة السنور يجمع تحت ذنبها على المخرج فتمسك  
مجهول من باب الافعال الدابة وتمنع الاضطراب ويؤخذ ذلك  
الوسخ المجمع هنالك بحرقه ونحوها انتهى لمخصا منه \* وقيل  
غير ذلك قوله فان كان لم يستهل الخ من باب الاستفعال  
انسه لم يستهل واستهلال الصبي ان يظهر منه ما يدل على

فنجوز الصلاة معها  
لانها حينئذ مدبوغه لزال  
الرطوبة والفساد  
مطلب  
في بيان ان المسك وان باد طاهر  
قال النووي المسك اطيب  
الطيب وافضل كذا  
في الجامع الصغير



الحياة من بكاء أو تحريك عضو بعد خروج أكثره وهو يحصل  
 بخروج صدره أن خرج مستقيماً وبخروج سرته أن خرج منكوساً  
 كذا في الحلية قوله وإذا لا يصلي عليه أي على جنازة الصبي  
 الميت ليكون نفساً من وجه وجزء من وجه فعمل بالشبه الأول  
 في حق الغسل فغسل الصبي ولد ميتاً والثاني في الحكم بنجاسته  
 وعدم جواز الصلاة معه وعليه أخذ بالاحتياط في الموضعين  
 فيغسل ويسمى باسم علم ويدخل في خرقة ويدفن ويحشر  
 إلا أنه لا يرث كذا في الكبير وابن طه وي قوله فإن الميت الخ  
 فإن الصحيح أن الإنسان يتنجس بالموت كسائر الحيوانات إلا أن المسلم  
 إذا غسل يحكم بطهارته كرامة له فقط بخلاف سائر الميتات  
 قوله وأما أن كان أي الصبي المولود قد استهل بأن علم حيوته  
 قوله وهذا في المسلم أي في الصبي المسلم بأن كان بين مسلمين  
 أو بين مسلم وكافر فإن الولد يتبع خير الأبوين قوله جاز وقد أساء  
 أصله أسوء من باب الأفعال أساء بالتركية كوتيلك أيك وجوازه  
 بناء على أنه يطهر بالدباغ عند أبي يوسف رخ في غير ظاهر  
 الرواية قوله لا تجوز صلاته فيه أي على جلد الخنزير ولودبغ  
 وهو الصحيح قوله ولو صلى ومعه بيضة بفتح الباء وسكون  
 الباء بالتركية يورطه والواو في معه حالية قوله قد صار محمها  
 بضم الميم وتشديد الحاء المهملة صفرة البيضة التي هي في داخلها  
 وهو المراد بقوله أي صفارها والجملة صفة البيضة وقوله دما  
 خبر صار قوله لا يعطى لها حكم النجاسة إلا يرى أنه لو صلى  
 ومعه حيوان مأكول طاهر لبس في ظاهره نجاسة جازت صلاته  
 مع أن في باطنه ما يمنع الجواز قوله ولو صلى وعنه قارورة بفتح

والواو للمجالية أي والحال  
 أن مع المصلي قارورة  
 البول

القاف الممدودة وضم الراء المهملة بالتركية صيرجه دن أولان  
 شيشه وجمي قوارير كلور قوله فيها بول لا يجوز والظرف  
 مستقر والبول فاعل له أو مبتدأ مؤخر للظرف والجملة صفة  
 قارورة والبول بالتركية سديكه دبر لر قوله انفصلت أي البول  
 عن معدنها فيعطى لها حكم النجاسة حينئذ \* ونقل عن خزانه  
 الفتاوى عن البخاري أن الصلاة لا تجوز مع البيضة التي فيها  
 فرخ ميت علم بموته قبل الصلاة انتهى \* وفي الحلية ولقائل  
 أن يقول الأشبه عدم الجواز مع البيضة المذرة أي الفاسدة سواء  
 استحالت أي تغيرت صفرتها دما أو لم تستحل دما لأنها تصير  
 نجسة إذا انتنت أو تغيرت كما في اللحم والطعام \* نقل عن القنية  
 والفتاوى واللحم إذا انتن حرم أكله والطعام إذا تغير واشتد  
 تغيره تنجس فكذا عدم الجواز مع البيضة التي قد صار محمها  
 دما فإن داخل البيضة المذكورة بالذات لبس بمعدن للنجاسة  
 كذا في الحلية قوله رجل صلى في ثوب محشو من خشا يحشو  
 حشوا من الباب الأول أصله محشو وقادغ الوان بالتركية  
 قفشان أي ينفق قفلق ودوشك بضد يق طولدر مق تقول  
 حشوت الثوب والثوب محشو إذا دخلت القطن فيه والحشو  
 يطلق على ما في بطن الوسادة والفرش والقفشان من القطن  
 والصوف وغيرها قوله أن مكان في ذلك الثوب ثقب بفتح  
 الشاء المثلث أو ضمها وسكون القاف بالتركية ذلك وقوله  
 أو خرق بفتح الحاء المعجمة وسكون الراء المهملة بالتركية يرتق  
 وسوكك قوله يعيد صلاة الخ أي يجب إعادة صلاة ثلاثة أيام  
 ولياليها عند أبي حنيفة رخ قوله خلافا لهما فإنه أي الرجل



لا يعيد شيئا ما لم يستيقن وقت موت الفارة في الثوب متى انت فيه نقل عن الخلاصة رجل فتى جيته فوجد فارة ميتة وزنها اكثر من قدر الدرهم ولم يعلم متى دخلت فيها ان لم يكن للجبة ثقب يعيد الصلاة كلها منذ يوم ادخل القطن فيها ولبسها وان كان لها ثقب ولبس الجبة يعيد صلاة ثلاثة ايام ولباليها عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كما ذكرنا انتهى قوله كما في الموجودة في البئر وهي انه ان وجد في البئر فارة ميتة ولا يدرون انها متى وقعت ولم تنتفخ اعادوا صلاة يوم وليلة واما ان كانت الفارة قد انتفخت او تفسخت اعادوا صلاة ثلاثة ايام ولباليها عند ابي حنيفة رح \* وقال ليس عليهم اعادة شيء ولا غسل شيء مما اصابه منه حتى يتحقق انها متى وقعت فيها لاحتمال انها وقعت في تلك الساعة منتفخة قوله ليس بينهما اي بين الفارة وبين الثقب طريق ومنفذ قوله يعيد اي جميع الصلوات التي صلاحها بذلك اثوب من المكتوبات والمذورات والواجبات وما الحق بها من المستويات كذا في الحلية قوله من قبل ان يخطب مجهول مأخوذ من خاطب يخطب والخياطة بالتركية ثوب ذيكمك اي لبداهه ان الفارة دخلت في الثوب قبل الخيط قوله ما يزيل به النجاسة المانعة او ما يسالها من ما يبع مزيل طاهر صلى معها اي مع النجاسة المانعة للصلاة قوله ولم يعيد لان ما صلى صحيح واعادة التحيم لا تصح \* ولان العبد مكلف بقدر طاقته قوله وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ما يتوصأ به ولا يتيم به فان حبس في مكان نجس ولا يمكنه اخراج تراب مطهر بصيغة اسم الفاعل وكذا ان عاجز عنها لمرض قوله

حيث لا يصلي ولا يشبه بل يؤخرها الى القضاء عند ابي حنيفة رح قوله وعندهما يصلي بلا وضوء ولا يتم تشبها بالمصلي وجوبا فيركع ويسجد ان وجد مكانا يابسا والا يومى قائما ولا يترك الصلاة وبه يفتي \* وصح رجوع الامام الى قول ابي يوسف رح كذا في حاشية ابن اطاءى نقلا عن الدر قوله ثم يعيد ما صلى بلا وضوء اذا وجد ما يطهر به لان الصلاة لم تشرع مع النجاسة الحكيمة اصلا لغلطها زيادة على النجاسة الحقيقية ودليل الفرق عليهما غير ظاهر كذا في الكبير قوله على جسده نجاسة اي نجاسة حقيقية مانعة للصلاة لان النجاسة الحكيمة بين انفا اختلاف اثنا فيها وكذا اذا كان على ثوبه نجاسة مانعة للصلاة ولم يكن معه ساتر لعورته سواء قوله ولبس معه ماء اي والحال ليس معه ما يزيل النجاسة من المطهرات قوله او من تلزمه مؤنة عطف على نفسه اي من يجب عليه نفقته من الزوجة والخادم ولو كلبا قوله ان يصلي بها اي بالنجاسة التي في بدنه اوفي ثوبه لان التكليف بقدر الوسع وقد ادى ما وجب عليه كما وجب فلا يطالب بالاعادة قوله ان كان اقل من ربع الثوب طاهرا بضم الراء المهملة وسكون الباء مضافة الى الثوب بالتركية ثوبك دورت بلوكده بر بلوكى ديمك قوله فهو اي المصلي بالخيار اي مخير بين صلاته لابساله او عريانا قوله وان شاء صلى عريانا لانه مررد بين محظورين كشف العورة والصلاة مع النجاسة فيختار احدهما وكذا لو كان جميع الثوب نجسا ولا حوط ان يصلي مع هذين الثوبين ولا يكشف عورته لان فيه خروجا عن خلاف محمد وزفر والائمة الثلاثة ولان المكشف



مختور بكل حال والعريان بضم العين المهملة وسكون الراء  
المهملة على وزن الغفران وكذا العري بضم العين وسكون الراء  
من عري يعري من باب علم بالتركية جبلاق كبسه وجبلاق  
اولمق قوله بل يصلي به اي بالثوب الطاهر ربه وبقية نجس  
بلا خلا ف بين الائمة كما في حلق رأس المحرم في مكة خرج  
عن احرامه اذا حلق ربع رأسه قوله في الوجهين اي في صورة  
كون ربع الثوب او اقله طاهرا قوله ولو كان جميع الثوب نجسا  
كلمة لو وصلية ودليله ان في الصلاة في الثوب النجس ترك فرض  
واحد وهو طهارة الثوب وفي الصلاة عريانا ترك فروض وهي  
ستر العورة والقيام والركوع والسجود على تقدير ان يفعل ما هو  
الافضل من الصلاة فاعدا بايماء \* ولهما ان النجاسة وكشف  
العورة قد استويا في حكم المنع حالة الاختيار واستويا في المقدار  
اذ قليل كل منهما عفودون كثيره فبستويان في حكم الصلاة  
واما ترك القيام ونحوه فترك الى خلف وهو القعود والاياء واما  
القوات الى خلف فكلما قوت فاستويا اي الصلاة عريانا  
وبالثوب النجس \* لكن الصلاة في الثوب النجس افضل عندهما  
ايضا لان فرض الستر عام لا يختص بالصلاة وفرض الطهارة  
يختص بها اي بالصلاة \* وقال في الاسرار من طرف محمدان خطاب  
التطهير ساقط لعدم الماء فصار هذا كثوب طاهر كذا في الكبير  
تفصيله قوله لعدم الثوب وهذا بالاتفاق \* واما قوله او النجاسة  
فعلي قولهما لان محمدا يقول عند نجاسة جميع الثوب او اكثر  
من ثلثة ارباعه لا يجوز له ان يصلي عريانا كذا في الحاشية قوله  
اخفض من ركوعه اسم التفصيل بالتركية سجده بي ركوع

محلندن اشاعى به انديرمك قوله كذا روى عن ابن عباس  
وابن عمر وهو انهما قالا العاري يصلي قاعدا بالايماء وعن انس  
رضي الله عنه ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ركبوا  
في السفينة فانكسرت سفينتهم فخرجوا من البحر عراة فصلوا  
قعودا بايماء \* وفي المجتبى يصلي العراة وحدها متباعدين كذا  
في الكبير قوله يتوسطهم الامام بان كان بعض الجماعة يمينه  
وبعضهم شماله قوله لزيادة الستر فيها اي في هذه الكيفية على  
كيفية القعود في حال التشهد وهي المذكورة في شروح الهداية  
وغيرها قوله وان يصلي العاري قائما اجزاء اي كفى في صحة  
الصلاة قوله فيمتخير اي يكون مخيرا بين القيام راكعا وساجدا  
او ايماء بهما وبين القعود كذلك قوله والاول اي الصلاة  
عريانا وقاعدا يومي بالركوع والسجود ايماء افضل من الصلاة  
عريانا قائما لان الحالة الاولى اقل انكشافا من هذه الحالة كذا  
في الحلية ولان الستر وجب لحق الصلاة وحق الناس عامة والركوع  
والسجود لم يجب الا للصلاة فكان الاول اقوى قوله لما فيه من ستر  
اي بعض ستر يمكن \* وقد قيل ما لا يدرك كله لا يترك كله واما الصور  
الثلاثة الباقية فليس فيها ما يمكن من الستر قوله لان طهارة  
المكان شرط من الشروط فاذا فات الشرط لا تجوز الصلاة  
قوله قدرا مانعا لصحة الصلاة وهو الزائد على قدر الدرهم  
من الغليظة وربع المصاب من البدن او الثوب من الخفيفة قوله  
على شئ مبطن اسم مفعول من باب التفعيل بالتركية ايجي  
استار انمش ثوب قوله ان كان ذلك المبطن محيطا بصيغة المفعول  
اصله مخبوط من خاط يخيط فاعل مثل اعلال مزيد اي مضربا



اسم مفعول بالتركية نينده ايله ديكلمش قوله لانه ثوب واحد لان البطانة حينئذ مع الظهارة في حكم ثوب واحد فكان كما لو كانت النجاسة في الظهارة وهو قائم عليها لا يجوز صلاته قوله لانه في حكم ثوبين بسط الطاهر من الثوبين على الثوب النجس فكان كبسط الثوب الطاهر على ارض نجسة فتجوز الصلاة عليه اي على الثوب المبطن ؟ قوله عند ابن حنيفة ومحمد لانه ادى ركعة مع النجاسة ففسدت الصلاة فسادا باتا اي مطلقا كما لو اداها اي الركن مع كشف العورة او نجاسة الثوب او البدن حيث تفسد اجماعا فكذا ههنا عندهما قوله لا تفسد صلاته لان سجوده على النجاسة كعدم السجود فاذا سجد على الطاهر صار كانه انما سجد الآن ولم يعتبر سجدة على النجس \* وهذا بناء على ان بالسجود على النجس تفسد السجدة فقط لا الصلاة عنده وعندهما تفسد الصلاة لفساد جزئها لكون الصلاة لا تجزى كذا في الكبير \* ويفهم منه ان الفساد عند عدم الاعادة لعدم السجود لا لفساده قوله وركنه تنية الركبة بضم الراء المهملة وسكون الكاف وفتح الباء الموحدة بالتركية ديزكه اياقده اولور والجمع القلة منها ركبات بضم الراء وسكون الكاف او فتحها والجمع الكثرة ركب بضم الراء وفتح الكاف كذا في وانقول قوله وموضع جبهته عطف على موضع بفتح الجيم وسكون الباء بالتركية انسانك وسائر حيوانك ايكي قاشينك اوستنه ديرلر والانف بالتركية بورون ديمك قوله ان سجد على انفه الخ لان الاقتصار على الانف من غير عذر يالجهة في السجود جائزا عند ابن حنيفة قوله صار كعدم السجود فلا يجوز الاقتصار

وحيث يشترط ان تكون الظهارة بحيث لا يظهر منها ان النجاسة ولا ربيحها كما في البسط على ارض النجسة كذا في الكبير

على الانف حينئذ ولو كانت النجاسة اقل من قدر الدرهم قوله وهذه الرواية عن ابن حنيفة هي الاصح لان عفو قدر الدرهم انما يعتبر فيما اذا تادی اي حصل السجود بجزء آخر غير متصل بالنجاسة اما اذا لم يتادی السجود بجزء من مكان طاهر فلا يعنى لان السجود على النجاسة كلاسجود ولو كان غير مفسد \* فالحاصل ان موضع الانف لو كان اقل من قدر الدرهم فنجاسته لا تفسد الصلاة اذا اتصل الانف به الا ان الاقتصار على الانف انما يجوز عند ابن حنيفة اذا كان معدودا من السجود ووقوع العضو المسجود به على النجاسة لا يكون سجودا وانما يكون سجودا لو وقع على الطاهر مع وقوع بعضه على النجس كما لو كان في موضع الجبهة اقل من قدر الدرهم حيث يجوز بالاتفاق او كان موضعها كله نجسا وموضع الانف طاهرا حيث يجوز عنده خلافا لهما كذا في الكبير قوله بل هو اي وضع اليدين والركبتين فيه اي في السجود سنة قوله وكان وضعها اي اليدين والركبتين في السجود على النجاسة كعدمه اي كانه لم يضعها كلا قوله وهو غير مفسد اي عدم اوضع لانه ترك سنة لا فرضا وضمير هو زاجع الى هذا لعدم قوله رواية شاذة قال ابن الهمام وليعلم ان عدم اشتراط طهارة مكان الركبتين او اليدين لم يثبتته الفقيه ابو الليث وعليه بنى وجوب وضع الركبتين في السجود قال وفي التخييس اذا لم يضع ركبته عند السجود لا يجزئه لانا امر بالسجود على سبعة اعضاء \* هذا اختيار ابن تليث وقوى مشايخنا على انه يجوز لانه لو كان موضع الركبتين نجسا جاز انتهى نقل ابن الهمام انكر ابو الليث هذه الرواية بانه اذا كان موضع الركبتين

اي والحال ان وقوع السجود به



نجسا تجوز كذا في الكبير قوله والصحيح ان الحكم في موضع  
اليدين ايضا كذلك اي كوضع الركبتين على النجس لا تجوز  
صلاته لانه ذكر في فتاوى قاضيخان اذا كانت النجاسة تحت كل  
قدم اقل من قدر الدرهم فانها تجمع وتمنع الصلاة وكذا لو كانت  
النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او في موضع  
اليدين ولا يجعل كانه لم يضع العضو على النجاسة انتهى \* فظهر انه  
لا فرق بين الركبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين  
في ان النجاسة المانعة في مواضعها مفسدة للصلاة وهو الصحيح  
كذا في الكبير قوله لا يغني بل يمنع اه لان اتصال العضو بالنجاسة  
بمنزلة حملها سواء كان وضع ذلك العضو فرضا كالقدم  
والجبهة او غير فرض كاليدين والركبتين قوله لان الفرض  
وضع احدي القدمين في السجود وغيره كالقيام حتى لو قام على  
احديهما في السجود وغيره جاز وان كان مكرها قوله من قدر  
الدرهم يمنع اي جواز الصلاة وقد تقدم اتفاقا نقل قاضيخان قوله  
فانه يمنع اي جواز الصلاة قوله او كان ذلك اي اذا كان ذلك  
الثوب مفروشا تحت قدميه فان كان مضربا فيجمع الصلاة والا  
فلا لان الطاق الاسفل حيثئذ غير معتبر لوجود الجائل في ما  
في الطاق الاعلى وهو اقل من قدر الدرهم قوله وان افترق اي  
شرع الصلاة فيه قوله جازت صلاته اتفاقا ولم تفسد لان المكث  
اليسير على النجس الكثير معفو كالمكث الكثير مع النجس اليسير  
كان معفوا قوله بل مكث مقدار ما يؤدي ركعا واحدا لان تنفي  
التنفي اثبات قوله فلا تجوز صلاته لان المعفو هو المقدار القليل  
من الزمان مع كثير النجاسة اما كثير النجاسة مع كثير الزمان

فلبس بعفو \* والزمان الذي يمكن فيه اداء ركن من الصلاة مع  
ملا بسة النجاسة زمان كثير فيصير في الحكم كفعل مفسد زيد  
في الصلاة فلا يعني عند ابي يوسف سواء ادى الركن اولا كذا  
في الحلية قوله ما لم يؤدي ركعا على ذلك الحال بالفعل لانه لم يؤدي  
جزأ من الصلاة مع المانع فلا تفسد عند محمد قوله لانه اي  
قول ابي يوسف احوط \* ولعل المصنف لهذا اقتصر على ذكر  
قول ابي يوسف وترك قول محمد قوله على شئ نجس اي  
من غير ان يكون النجس في موضع شئ من اعضاء سجوده قوله  
لم يحصل منها اي من تلك النجاسة تلوث ثيابه منها قوله بقدر  
مانع ولم يتصل بها اي بالنجاسة شئ من اعضاء سجوده لان الشرط  
طهارة مكان المصلي لا غير وما عدا مكانه لا تشترط طهارته  
ومكان المصلي ما يحتاج اليه في اداء صلاته فقط \* وفيه خلاف  
الشافعي فان عنده لا تجوز صلاته في الحالة المذكورة لان ثياب  
المصلي مما يتحرك بحركته تبع له فقد اتصل بالنجاسة قلنا لا دليل  
على فرضية طهارة مكان كل ما يتصل بالمصلي ولا يثبت حكم  
بلا دليل كذا في الكبير قوله على باطن اللبنة بكسر اللام  
وسكون الباء الموحدة بالتركية كرميج او الاجر بمدا الهمة وضم  
الجرم وتشديد الراء المهملة بالتركية كره مد وطوغله اي تحت  
اللبنة والا جر قوله على ظاهرهما بالطاء المعجمة اي والحال  
ان المصلي قائم فوق اللبنة والا جر قوله لم تفسد صلاته  
لان النجاسة غير متصلة بمكان قيامه قوله اذا حلت النجاسة  
بخشبة بالفتحين وجمعه خشب بالفتحين ايضا وخشب بضم الخاء  
المعجمة وسكون الشين اوضحه بالتركية اغاج قوله على الوجه



الطاهر بالمهملة قوله اى يمكن ان ينشر اى يقطع باآلة المنشر  
بكسر الميم وفتح الشين المعجمة بالتركية بحيث ينفصل جازت  
الصلاة عليها وان لم يمكن القطع بالمنشر فيما بين الوجه النجس  
وبين الطاهر والتفريق بينهما فلا تجوز قوله ففرشها بطين  
او حص اى طين على النجاسة او حصصها وجعلها صليا بحيث  
لا تؤثر النجاسة الى ما فوقها فصلى عليه جازت صلاته قوله  
وليس كالثوب الذى فرش على النجاسة قوله فانه لو فرش  
على نجاسة رطبة اه \* ولعل المراد به ثوب لا يكون غليظا بحيث  
يكون كاللبد كما سيجي بيان حكم اللبد آنفا واما ان كانت النجاسة  
يابسة فحكمه حيثنذ حكم التراب قوله ولو فرشها اى الارض  
التي عليها نجاسة رطبة او يابسة بالتراب ولم يطين فوقها قوله  
لو شمه اى التراب والشم بفتح الشين المعجمة وتشديد الميم بالتركية  
وقوف وقوله مقى قوله عليه اى على ذلك التراب الرقيق  
قوله اى وان لم يكن التراب قليلا بل كان كثيرا حمله كفيف  
بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم اى جسده بالتركية بحته وجسدى  
فانى وغليظ وصيق بونار كفيفك معناسى قوله تجوز صلاته  
عليه اى على ذلك التراب الكفيف قوله يشف ماتحته من باب  
نصر او ضرب بصيغة المعلوم ويحتمل ان يكون مجهولا اى يرق  
بحيث يرى ماتحته من رقة الثوب قوله والاجازت اه اى وان كان  
الثوب غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت الصلاة بل ان كان  
غليظا بحيث يمكن ان يجعل من عرضه ثوبان قوله بكسر اللام  
وسكون الباء بالتركية كچه كه يوكدن يابلور قوله فقلها اى  
احول المصلى الوجه الذى فيه النجاسة الى اسفل قوله جزمه

بكسر الجيم وسكون الراء المهملة نائب الفاعل لقسم اى جسده  
قوله وان كان غليظا اى ولو كان اللبد او الثوب غليظين قوله  
قال لا تجوز الا ان يثنيه من التثنية من باب التفعيل جعل الشيء  
اثنين قوله فيجعل الطرف الطاهر فوق الطرف النجس  
باللف ليصير بمنزلة الثوبين اعلاه واسفله قوله وهو مذكور  
فى المحيط وهو يفيد ان الخلاف بين ابى يوسف ومحمد ثابت  
فى الثوب ذى الطاقين وان كان مضربا فان الثوب واللبد  
الغليظين بمنزلة ثوب ذى طاقين متصلين وحيثنذ فى المختار  
ههنا ايضا قول ابى يوسف كما فى المضرب كذا  
فى الكبير قوله وقد قدمنا فى فصل الاسرار فى مثله ان هذا  
اذا كانت الرطوبة من الماء النجس بالنجاسة لامن عين النجاسة  
كالبول مثلا وايضا يشترط ان لا يوجد اثر النجاسة من لون او ريح  
كما حقق سابقا قوله وقال شمس الائمة عبد العزيز بن احمد  
الخلواتى بالنون والهمزة نسبة الى الخلاوة كذا فى الكبير نقلا  
عن القاموس ٩ قوله يصير الثوب والمصلى بصيغة المفعول  
نجسا تمنع فيه الصلاة قوله والا اى وان لم يكن تأثير الرطوبة  
كذلك بان لا يتل يده من باب الافتعال اصله يتل فادغم اللام  
فيها قوله فلا اى فلا يصير الثوب والمصلى اى السجادة  
نجسا وقوله فى المعنى اى اقرب فى المعنى الى الصواب قوله لانه  
اى ما ذكره شمس الائمة الخلواتى وقوله لو عصر اى الثوب  
وقطر جواب لو وقوله يتل جواب اذا قوله والا اى وان لم يكن  
كذلك بل اذا كان الثوب بحال لو عصر لم يقطر فلا اى فلا يتل  
اليده عند الوضع عليه حيثنذ تجوز الصلاة معه وعليه والله اعلم

وفى الحاشية وعبدان  
القاموس هذا وينسب الى  
الخلواتى شمس الائمة عبد  
العزيز بن احمد الخلواتى  
ويقال بهمة بدل الزون  
وابو المعالى عبد الله بن  
احمد الخلواتى  
فروع شتى  
مطلب



بحقيقة الحال قوله فروع شتى اى مسائل متفرعة متعلقة  
بطهارة بعض النجاسات الغير المذكورة فى المتن \* وشى على وزن  
فعلى جمع شئت مأخوذة من شت يشث شتاً بفتح الشين المجهمة  
وتشديد التاء من الباب الثانى بمعنى تفرق تفرقا وكذا التشاة  
مصدر بالتركية طاعلق وطاغلق نسبه معنائه ومعنى الشى  
بفتح الشين وتشديد التاء وبالالف المقصورة المسائل المتفرقة  
قوله فى الثالث متعلق بقوله عصر اى اذا غسل الثوب وعصره  
فى المرة الثالثة الى ان لا يتقاطر منه شى فحتى بمعنى الى قوله فاليد  
طاهرة جواب اذا والضمير فى فيه راجع الى الثوب قوله وان كان  
اى الثوب يقطر اى يسيل منه القطر عند العصر قوله فالذى  
يقطر نجس اى ما يقطر من الثوب نجس وكذا اليد نجسة  
قوله ولا يشترط الصب اى صب الماء من فوق العضو النجس  
عليه قوله كالم يشترط اى صب الماء من فوق الثوب عليه  
فى تطهير الثوب النجس فلو غسل الثوب فى ثلث اجابات طاهرات  
طهر الثوب اتفاقا كما سيجى قوله يشترط الصب فى تطهير  
العضو فقط لا فى الثوب فلا يشترط الصب للضرورة فى الثوب  
دون العضو فلو غسل الثوب فى ثلث اجابات طاهرات او غسل  
ثلاث مرات فى اجانة واحدة بتجديد ماء طاهر طهر الثوب اتفاقا  
واما لو غسل العضو مثله فكذلك الا عند ابى يوسف رح  
قوله او ما يقوم اه عطف على الصب كالجرى بان يمر الماء  
الجارى على العضو النجس قوله حتى لو ادخل الخ تفرغ  
على قول ابى يوسف رح والاجابات جمع اجانة بكسر الهمزة  
وتشديد الجيم وعاء يغسل فيه الثوب وغيره بالتركية تكنه كـ

ايحده ثوب غسل اول نور قوله نجس الجميع من التفعيل والضمير  
المستتر راجع الى العضو النجس وقوله الجميع مفعوله اى يغسل  
العضو النجس الداخلى جميع الاوانى التى ادخل العضو فيها  
للاغسل نجسا فالتلث اتفاقا فانه ينجس ما فوق الثلث ايضا  
حتى يحصل له التيقن بطهارته لعدم الشرط وهو الصب او ما  
يقوم مقامه عند ابى يوسف رخ قوله ولا يطهر اى العضو  
النجس لان القياس يابى حصول الطهارة للثوب والعضو معا  
بالغسل فى الاوانى \* لكن سقط القياس فى الثياب للضرورة  
وبقى فى العضو لعدم الضرورة فيه \* وفيه نظر لان الضرورة  
ماسة فى العضو ايضا لاقامة الواجب بل والسنة ايضا مسألة  
قوله ولو غسل النجس بكسر الجيم اى الشىء النجس كالثوب  
الذى اصابه الدم قوله بشىء نجس بفتح الجيم كالبول قوله  
قبل يزول حكم النجاسة الاولى وهو المنع من جواز الصلاة اذا كان  
اكثر من قدر الدرهم قوله ويثبت حكم الثانية اى النجاسة  
الخفيفة وهو منع الصلاة اذا كان قدر ربع الثوب وهذا اذا كان  
اثر الدم زائلا ببول الشاة مثلا وقول السرخسى لا يكون اى  
لا يوجد فلا يطهر الثوب النجس الغليظ بالنجاسة الخفيفة \* وقال  
الشيخ كالدين وهو احسن كذا فى الكبير قوله ففهم مجهول  
اى من عبارة الهداية ان المانع الى آخره ومفهوم كلام الهداية  
معتبر بالاتفاق لانه من قبيل الروايات مسألة قوله تنجس طرفاه  
اى لو تنجس بعض طرف من الثوب قبل وكذا البدن ولعل المراد  
بالنسيان عدم علمه بوجه ما قوله بتحر او بدون تحر اى سواء  
تحرى محل النجاسة ثم غسله او لم يتحر اصلا قوله طهر جواب او



المقدر قال ابن ابي عمير في نقله عن الدر هو المختار انتهى وطهارة  
لان غسل بعض من الثوب اوث الشك في وجود النجاسة لاحتمال  
سكون المغسول محل النجاسة فلا يقضى بنجاسة الثوب بسبب  
الشك لان الاصل طهارة الثوب يتيقن فلا يزول بالشك كذا في الكبير  
قوله اعاد ما صلى مع ذلك الثوب كذا في الخلاصة اي يجب  
الاعادة قوله وفي الظهيرية الخ المراد بغسل كل الثوب الغسل  
احتياطاً لا وجوباً ولذا قال الشارح وهو الاحوط \* والتعليل  
بقوله لان غسل بعض من الثوب اه بعيد فان غسل طرف  
من الثوب يوجب الشك في طهارة الثوب بعد اليقين بنجاسته  
قبل \* وحاصله انه شك في الازالة بعد تيقن قيام النجاسة والشك  
لا يرفع المتيقن قبله كذا في الكبير مذكور تفصيلاً فليرجع اليه  
مسئلة قوله ولو بآلت الجمر بالضمين وكذا الجمرات بالضمين  
والاحمرات بكسر الهمزة وسكون الحاء وكسر الميم كلها جمع  
الجار بكسر الحاء المهملة وفتح الميم الممدودة بالتركية اشكه  
ديرل فارسيد خرمعناسته قوله على الخطية بكسر الحاء  
المهملة وسكون النون وفتح الطاء المهملة بالتركية بغدايه  
ديرل قوله حال الدوس اي عند دوس الخرمين بفتح الدال  
المهملة وسكون الواو بالتركية خرمي دوكنك فذهب بعض  
الحنطة باخراج العشر او باعطاء الفقير للتصدق او غيره قوله  
قالباقي طاهر بعد الذهاب وكذا الذاهب اي المخرج للعشر  
والتصدق طاهر ايضا \* وجهه في المسئتين ان اليقين لا يزول  
بالشك والثوب والحنطة كاتا طاهرين يتيقن ثم وقع الشك  
اي طهارتهما وان وقع بعد ان يتيقن بنجاستهما فليأمل كذا

في الحاشية مسئلة قوله بثر بالوغة باضافة البثر الى بالوغة  
على وزن القارورة وكذا البلوغة بفتح الباء وضم اللام المشددة  
بالتركية اويك اورته سنه ماء مطر جرياني ايجون قازيلان قيو  
وخلاقبوسنه دخي ديرل وهو المراد ههنا قوله جعلت بثرماء  
اي لوجعلت بثرماء قوله ان حفرت بصيغة المجهول اي بثر  
بالوغة قوله طهرماؤها اي ماء بالوغة ولا يطهر جوانبها  
قوله اذا زادوا في عمقها بضم العين المهملة وسكون الميم  
بالتركية جقوري ودريكلكي على قدر ما وصل اليه النجاسة  
قوله في الصورة الاولى اي في صورة الحفر قدر ما وصل اليه  
النجاسة قوله وبما اذا لم يظهر الخ عطف على قوله بما اذا واث  
النجاسة كاللون والريح والطعم في الماء قوله في كلتا صورتين  
اي في صورة الحفر قدر ما وصل اه وصورة التوسيع فوق ما كان  
الجوانب عليه في الاصل قوله والمختار الى آخره هذا ما قاله  
الخلواني والاول رواية ابي سليمان والثاني رواية ابي حفص  
ولعل هاتين الروايتين بناء على عدم ظهور اثر النجاسة ايضا  
فان طباع الارض مختلفة يمكن ان لا يظهر الاثر من مسافة خمسة  
اذرع في بعضها ومن سبعة اذرع في بعضها والافكيف يحكم  
بالطهارة اذا بقي اثر النجاسة في الماء فيجب بناء الروايتين على ان عدم  
ظهور اثر النجاسة شرط في طهارة ماء بالوغة كذا في الحاشية  
مسئلة قوله توضحاً اه اي لو توضحاً رجل ومشي على الواح  
مشرعة بفتح الميم والراء المهملة وسكون الشين بينهما باضافة  
الواح اليهما بالتركية طريق ويول وصواقان اواق وميزاب  
معناسته ويأمل ان يكون بصيغة المفعول من التشريع بان يكون



صفة لا لواح اي مشي على الواح موضوعة في الطريق والميراب  
قوله برجله قدر بالفتحين اي التجسس وهي فاعل للرجل التي  
هي الطرف المستقر او مبتدأ مؤخر لها والجملة صفة من الذي  
اسند اليه المشي قوله ما لم يعلم معلوم او مجهول انه اي الذي  
توضأ قوله على موضعه اي موضع قدم من كان برجله قدر  
ووضع المتوضئ عليه قوله للضرورة الظاهر انه علة لعدم  
الحكم بنجاسة رجل \* لكن الظاهر ان علته ان الشك لا يزيل اليقين  
فان طهارة قدم المتوضئ متيقنة وجاء الشك في تجسسه والله تعالى  
اعلم قوله ومثله اه اي مثل المشي على الواح المشي في الماء الجاري  
في الحمام لا يتجسس الرجل ما لم يعلم انه اي الماء الجاري فيه الخ  
مسئلة قوله جلد الحية بالتركية يلان دريسي ديمك الخ  
قوله وان ذكبت مجهول من التذكئة اي ولو ذكبت الحية  
بالسكين لان جلدها لا يحتمل الدباغة حتى تقام الذكاة مقام  
الدباغة \* يعني ان الدباغة مطهرة بصيغة الفاعل فيما يحتمل  
الدباغة وان الذكاة تقوم مقامها فيما يحتملها \* وجلد الحية  
لا يحتمل الدباغة فلا تقوم الذكاة مقامها والله تعالى اعلم قوله  
واما قيصها اي الحية اه وفي فتاوى قاضيخان نقلا عن شمس  
الائمة الحلواني الصحيح انه اي قيص الحية طاهر \* وفيه ايضا  
اذا صلى وفي كنه بيضة مذرة بفتح الميم وسكون الدال المعجمة  
من مذر يذر من الباب الرابع بالتركية يدين وفاسد ديمك حال  
اي تحول وصار مخها اي باطنها دما جازت صلاته وكذا البيضة  
التي فيها فرخ ميت انتهى \* وكذا في الخلاصة مسئلة  
قوله اذا وجد الشعر بفتح الشين بالتركية اريه في بعرا لابل

بفتح الباء الموحدة وسكون العين بالتركية دوه وقنون ترسي قوله  
لا الذي اي لا يؤكل الشعر الذي يوجد في الخثي بكسر الخاء المعجمة  
وسكون الشاء المثناة بالتركية صغر ترسي قوله وهذا التعليل  
اي التعليل بقوله لانه اه يفيداه وايضا يفيد ان بعرا لابل والغنم  
لولا يكن صلبا لا يؤكل الشعر الذي فيه وفي قاضيخان اذا احرق  
الرجل رأس شاة قد تلطخت بالدم ولم يفسله وطبخه في قدر جاز  
ولا يفسد المرقعة انتهى \* والروثة بفتح الراء وسكون الواو بالتركية  
آت وقازرو حار ترسي مسئلة قوله مشي اي لو مشي رجل  
في الطين بكسر الطاء بالتركية جامور بالحق ديمك قوله  
جازت جواب لو المقدر اي جازت صلاته ما لم يظهرا لان النجاسة  
المانعة لها لم توجد \* ونقل عن ابي نصر الدبوسي طين الشارع  
اي في الطريق الجادة ومواطئ الكلاب فيه اي في الشارع  
طاهر وكذا الطين المسرقن اي المختلط بالسرقين بكسر السين  
طوار ترسي وردغة طريق اي الطين المخلوط بالماء بفتح الراء  
وسكون الدال وفتح الغين المعجمة بالتركية صولو بالحق وقوله فيه  
نجاسات صفة طريق وقوله طاهر خبر لقوله الطين اي طاهر  
في جميع الاوقات الا اذا رأى عين النجاسة فيهما قوله هو الاصح  
للضرورة \* انما قال هو الاصح احترازا عما قال به شمس الائمة  
الحلواني بانه لا يقبل هذا فيما قال به الخلاصة كذا في الكبير  
مسئلة قوله فارة ماتت في دهن ان كان الدهن جامدا اي  
حين ما رأيت قور بصيغة المجهول من التقوير اي قطع ما حول  
الفارة مدورا لان ما حولها يتجسس يسقين قوله والباقي طاهر  
لانه طاهر من الاصل يسقين ثم وقع الشك في تجسسه والبقين



لا يزول بالشك كذا في الحاشية قوله وان كان اي الدهن  
 ذائبا اي مذوبا بالتركية اريخش قوله يجوز ان يستصبح بصيغة  
 المجهول اي يو قد الدهن اتجس في السراج وقد تقدمت  
 صفة التطهير بهذا الدهن مسئلة قوله تكره الصلاة في ثياب  
 الفسقة جمع ثوب والفسقة جمع فاسق بمعنى الخارج عن الطريق  
 المستقيم والفاجر لانهم لا يتوقون عن الخمر اي لا يتحفظون  
 عنه قوله الاصح انها لا تكره لان الصلاة لم تكرر من ثياب  
 اهل الذمة غير السراويل بالتركية طون وديزل مع اعتقادهم  
 حل الخمر وشربهم قوله فهذا اي ثياب الفسقة اولي  
 بجواز الصلاة بلا كراهة مسئلة قوله ولا يجوز الصلاة  
 في الديباچ اه بفتح الدال المهملة وكسرهما ومد الباء التحتية وفتح  
 الباء الموحدة الممدودة بالتركية اطلاس ديد كلري قاش كه  
 فارسيدن معر بدر ارشي وارغاجي ابرشيم اولور والجمع دباچ  
 والتسج بفتح النون بالتركية بزي طقومق قوله للزيادة في بريقه  
 اي في لمعانه مسئلة قوله زعفران ذر بالذال المعجمة ماض  
 مجهول اي اذيب في اناء للصبي بفتح الصاد المهملة وسكون الباء  
 الموحدة بالتركية بويامق فبال فيه صبي وكذا البالغ قوله  
 يصغ به اه اي لا يراق لانه اسراف واضاعة مال بل يصغ اه  
 قوله لا ينقض بالفاء اي لا يتبائر منه شيء ولا يسقط قوله فهي  
 ظاهرة لدخولها تحت عموم قوله عليه السلام ايما اهاب  
 اي جلد دبغ فقد طهر خرجه احمد والترمذي والنسائي  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما كذا في شرح جامع الصغير  
 قوله يجوز اتخاذ الخفاف بكسر الخاء المعجمة وفتح الفاء جمع خف

بضم الخاء المعجمة وتشديد الفاء بالتركية اياغه كيلان مست  
 والمكاعب جمع مكعب بكسر الميم وسكون الكاف وفتح العين  
 بالتركية طويق مستي كه انجق طوبوغة قدر ستر ايدر والغلاف  
 بكسر الغين المعجمة وفتح اللام بالتركية كآب ومصحف قويه جق قاب  
 وطوربه والدلاء بكسر الدال المهملة ومد اللام المفتوحة  
 جمع دلو بفتح الدال وسكون اللام بالتركية قوغة كه آت ك ايله  
 قيودن صوچكيلور قوله رطبا اويابسا اي سواء كان الدلو  
 رطبا اويابسا مسئلة قوله واذا وقع في قدر اللحم بكسر القاف  
 وسكون الدال بالتركية طبراق چناق وچولك قوله حالة الغليان  
 اي في حالة الغليان بالفتحات الثلاث بالتركية آتش  
 اوزرنده قينامق لعن المراد وقوعها بعدما غلي سواء وجد  
 الغليان بالفعل حالة وقوع النجاسة او سكن من الغليان  
 وحيثذ فالمراد بغير حالة الغليان قبل ان يغلي \* قال ابن نجيم  
 في فن الحسكيات من الاشياء \* لما جلس ابو يوسف رح  
 للتدريس من غير اعلام لابي حنيفة رحمه الله تعالى ارسل  
 اليه ابو حنيفة رح رجلا لبسته عن مسائل \* منها انه قال  
 لابي يوسف طير سقط في قدر على النار وفيه لحم ومرق هل  
 يؤكلان ام لا فقال يؤكل فخطأه من باب التفعيل اي قال اخطأت  
 فقال لا يؤكل فخطأه ثم قال اي الرجل ان كان اللحم مطبوخا  
 قبل سقوط الطير يغسل اللحم ثلاثا ويؤكل ويرمي المرقعة والبرمي  
 الكل انتهى كذا في الحاشية قوله يغلي مجهول من التولية اي  
 يغلي اللحم في مياه طاهر ثلاث مرات فيطهر قوله والمرقة  
 بالفتحات بالتركية چوربه اي في الصورتين المذكورتين لاخير



فيها اي لا يؤكل قوله تلك التجاسة التي وقعت في القدر نجرا  
قوله اذا صب فيها اي في المرقعة خل حتى صارت اي المرقعة  
كالخل خامضة بفتح الحاء المعجمة بالتركية اكشي طهرت المرقعة  
ايضا مسئلة قوله ولو طبخت الحنطة بكسر الحاء المهملة  
وسكون النون بالتركية بغداي دانه سي قوله وقال ابو حنيفة  
لا تطهر اي الحنطة ابدا اذا طبخت في الخسر وبه يعني انتهى \*  
ما في التجنيس وقال محمد لا تطهر الكل ابدا فضمير لا تطهر راجع  
الى الحنطة فقط ولذا فصله بقوله وكذا اللحم كذا في الكبير مسئلة  
قوله واوالقيت دجاجة بالفتحتين بالتركية طاوق قوله تنشف  
مضارع مجهول من النشف بالتركية تويي يولق وحشله مق  
قوله قبل ان تنظف اي الدجاجة بان لم يشق بطنها قوله  
اوكرش بفتح الكاف اوكرها وسكون الراء المهملة اوكرها  
بالتركية قارن كه اشكنه ديرل وهو عطف على قوله دجاجة  
قوله على قانون ما تقدم في اللحم بان تطبخ بالماء الطاهر ثلثا  
فيطهر قوله اوكان اي الماء وصل الى حد الغليان ولكن اه  
قوله ولم تترك اي الدجاجة حتى يغلي اي لم تترك في الصورتين  
الى ان يغلي الماء عليها قوله يطهر بالغسل ثلثا كما تطهر به  
بعد الابقاء حال الغليان بعد التنظيف مما فيه من التجاسة الباطنة  
والظاهرة وبعد غسل الكرش على ما افاده التقييد بقوله قبل  
ان تنظف وبقوله في الكرش قبل الغسل كذا في الحاشية  
مسئلة قوله تلتطخ ضرع شاة بفتح الضاد المعجمة وسكون الراء  
قيون ممد سي كه اندن سود صا غيلور بسرقينها اي بنجسها  
خلبها اي الشاة والخلب بالتركية صاغق قوله قال اي في القنية

قوله في الدهن الزكلابي الذي يؤخذ ويجلب من البحر البلغاري  
والزكلابي بالفتح فالسكون بالتركية قونضوز ديدكلى حيوان  
بحري قوله وصلاة الجلابي اسم كتاب ايضا قوله نص على  
طهارته اي طهارة الدهن الزكلابي وقوله نص ماض معلوم  
او مصدر فيكون خبر ما في قوله ولكن ما ذكره مسئلة قوله  
وفيها اي وذكر في القنية ايضا قوله وقعت في وقر حنطة  
بكسر الواو وسكون النون بالتركية يوك كه حل معنائه والحنطة  
بكسر الحاء المهملة وسكون النون بغداي كه فارسيد كندم  
ديمك قوله فطحنت اي الحنطة ماض مجهول بالتركية دكرمنده  
او كتمك قوله قال مقاتل يؤكل اه وفي فتاوى قاضيخان بع  
الفأرة اذا وقعت في حنطة وطحنت الحنطة لابس باكل الدقيق  
الا ان يكون كثيرا يظهر اثره بتغير الطعم وغيره خبر وجد في خلاله  
بعر الفأرة ان كان البعر على صلابته يرمى البعر ويؤكل الخبر  
انتهى \* قوله وكذا الدهن واللبن يعني اذا وقعت بعة فيهما  
يرمى ويؤكل ما لم يتغير طعمه وفي قاضيخان البعر اذا وقع في الحلب  
عند الحلب فرمى من ساعته لابس به وان تفتت البعر في اللبن  
يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك انتهى مسئلة قوله صلى على طرف  
ثوب او بساط بكسر الباء الموحدة وفتح السين المهملة بالتركية  
يره يازيلان نسنه كليم وكجه وچول مثلا قوله وهو الصحيح  
لان مكان صلاته طاهر لبس هو حاملا للنجاسة قوله بخلاف ما  
اذا كان اي المصلي لابس اي الثوب الذي في طرفه نجاسة  
قوله فانه ان تحرك اي الطرف النجس من الثوب بحركة الطرف  
الطاهر الملبوس منه لا تجوز صلاته لان بتلك الحركة ينسب بحمل



النجاسة بخلا فيها في المفروش على الأرض كذا في الكبير  
مسئلة قوله وفي سرجها بالتركية ابركة فرس ظهره اولور  
وقوله اوركا بها اي في ركاب الدابة بكسر الراء المهملة وقم  
الكاف الممدودة بالتركية اوزني اي موضع قعود المصلي وتحت  
قدمه قوله نجاسة مبتدأ مؤخر للظرف المقدم والجملة حال  
من الدابة قوله جوزوه لان الاركان ٩ ترك على الدابة والاركان  
اقوى من الشرائط فالشرائط التي من جعلتها طهارة المكان  
اولى بان ترك على الدابة عند الحاجة كذا في الحاشية والكبير  
مسئلة قوله لا تجوز صلاته لان الخفين والجوربين تابعة للقدم  
فكانه قام على النجاسة وقد ما عاريان قوله الا ان يخلعهما  
اي الخفين ونحوهما بان يخرجهما ويجعلهما تحت قدميه  
قوله ويقوم عليهما فيثبت ويجوز صلاته لخروج الخفين ونحوهما  
عن التابعة فكانه قام على ثوب طاهر وزجلاه عاريان قوله لو ستر  
النجاسة بكمه بضم الكاف وتشديد الميم بالتركية قوله كملش يك  
قوله لا تجوز صلاته لان الكم تابع له واما اذا نزع فقد زالت النجاسة  
قوله صلى في الديباج افوات الشرط بالنجس دونه كذا في الكبير  
والديباج بكسر الدال المهملة ومدة بالتركية اطلاس ديمك  
فلو صلى في الثوب النجس لم تجز الصلاة والحمد لله على التوفيق  
باتمام الشرط الثاني من شروط الصلاة قوله واما الشرط الثالث  
فهو ستر العورة وهي بفتح العين وسكون الواو تطلق في اللغة  
على ما تحت السرة الى الركبة وعلى النقص والعيب وعلى ما  
يستحي منه وفي الشرع على ما يفترض ستره في الصلاة والاصل  
ان فرضية ستر العورة في الصلاة قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل

٩ اي اركان الصلاة  
كأن كوع والسجود ترك  
على الدابة عند الحاجة  
والحال ان الاركان  
اقوى من الشرائط لانها  
في داخل الصلاة والشرائط  
في خارجها

مطلب  
بيان الشرط الثالث  
ستر العورة

مسجد اي البسوا ثيابكم عند كل صلاة فان المراد من الزينة المحل  
الذي يحصل به الزينة مجازا بذكر الحال واردة المحل وهي الثياب  
والمراد من المسجد الصلاة التي المسجد محلها بذكر المحل واردة  
الحال مجازا مرسل كذا قيل \* واعترض عليه بان الآية نزلت  
في الطواف والستر فيه واجب لبس بفرض فتقتضى وجوب الستر  
في الصلاة ايضا \* والحق ان الفرضية ثبتت بالاجماع اذ لم يخالف  
في هذه الفرضية احد من الائمة على ما نقله غير واحد من ائمة  
النقل الى ان ظهر بعض المالكية كالقاضي اسماعيل فخالف  
لكن خلافه غير معتبر لانه بعد تقرير الاجماع \* مع ان كونه مجتهدا  
غير مسلم وحينئذ فالآية يصح كونها سند الاجماع لان العبرة  
في الآية لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وكذا الحديث المرفوع  
عن عائشة رضي الله عنها لا يقبل الله تعالى صلاة حائض  
الا بخمار رواه ابو داود والترمذي وحسنه الحاكم وصححه  
والمراد بالحائض البالغة لان الحائض في الحقيقة لا صلاة لها  
اصلا كذا في الكبير قوله ما تحت السرة منه اي من الرجل الى  
الركبة بضم الراء وسكون الكاف بالتركية ديزه ديرلر والسرة  
بضم السين المهملة وتشديد الراء المفتوحة بالتركية كوبكه ديرلر  
قوله ان السرة ليست بعورة فلذا لم يتعرض للسرة واما الركبة  
فلم يعلم حالها لانها غاية محتملة فلذا قال المص والركبة عورة فالغاية  
داخلة تحت المغيا فانقطع الاحتمال وثبت القطع وقال الشافعي  
الركبة ليست بعورة وعن احمد روايتان احديهما كالشافعي  
والاخرى العورة السوءتان فقط اي القبل والدبر وعن مالك  
روايات ثلث احديهما كالشافعي والثانية كاحمد في روايته



الآخرى والثالثة ان الركبة والسرة داخلتان في العورة ودليل  
 الشافعي في عدم كون الركبة عورة حديث ابي ايوب قال سمعت  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما فوق الركبتين وما اسفل  
 من السرة من العورة رواه الدارقطني \* ولنا حديث على رضي الله  
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة  
 فتعارض المحرم والمباح في الركبة فيقدم المحرم بصيغة الفاعل  
 على المباح فالركبة من العورة كذا في الكبير قوله نصريحاً  
 بالقول لا اخذاً بطريق الاستدلال من مسألة اخرى بل روى  
 عنهما قوله محلول الجيب بفتح الجيم وسكون الياء بالتركية  
 يقهه ديرل اي مخروق الجيب من تحت الحية الى اسفل السرة  
 فنظر المصلي الى عورة نفسه هذه الرؤية توجد في الركوع غالباً  
 عند عدم المنطق والسر او بل اذا صلى في ثوب واحد مخروق  
 الجيب قوله بحيث لا تغطي من التغطية بالتركية اورتمك وبرومك  
 قوله لحية فاعل للفعل بالتركية صفاله ديرل لا تجوز صلاته  
 لفقد شرط صحتها وهوسرتها عن نفسه ايضاً قوله وفي الخلاصة  
 جعل هذا اي القول المفتي به لبعض المشايخ قول محمد واثار  
 الى انه المختار عنده حيث قدمه صاحب الخلاصة فقال فان صلى  
 في قبض واحد محلول الجيب ان كان بحال يقع بصره على عورته  
 حالة الركوع لا تجوز صلاته وكذا لو كان بحال يقع بصره غيره  
 عليه من غير تكلف كذا ذكر هشام عن محمد وعن ابي حنيفة  
 وابي يوسف ان عورته لبس بعورة في حقه فلا تفسد صلاته  
 انتهى وهذا الترتيب يفيد اختيار قول محمد لتقديم كذا في الكبير  
 قوله ولو صلى الانسان عريانيا بضم العين المهملة وسكون الراء

قوله انما هي اي ستر العورة  
 عورة من غير لامن نفسه  
 كما هو مذهب عامة اصحابنا  
 لان العورة لا تكون عورة  
 في حق صاحبها الا ترى انه  
 محال لصاحبها مسحها والنظر  
 اليها كما نقل عن المحيط انه  
 الاصح واعترض عليه  
 بان حلية المس والنظر  
 جاز بين الزوجين وبين  
 السيد والجواري مع اشتراط  
 الستر في الصلاة عن  
 صاحبها كذا في  
 حلية العجلى شرح منية  
 المصلي  
 اي عن ابي يوسف  
 وابي حنيفة رح  
 والدليل بساعده وهو

بالتركية احيى جلاق قوله كله اوربعه لان نجاسة ربع الثوب  
 تقوم مقام نجاسة كله حالة الاختيار فتقوم طهارة ربعه  
 مقام طهارة كله حالة الاضطراب كذا في الحاشية قوله  
 وهو قادر اي والحال ان المصلي قادر على لبس ذلك الثوب  
 الطاهر قوله وهذا اي هذه المسئلة وهي مسألة المصلي عريانيا  
 ذكره بلفظ هذا باعتبار المذكور قوله وجب اي الستر للصلاة  
 نفسها تعظيماً للمناجى بصيغة المفعول في هذا المقام بين يديه  
 سبحانه وتعالى وذلك لان الآية المتقدمة ذكرها مطلقة فعم  
 جميع الصلوات في اي مكان او زمان كانت كذا في الكبير قوله  
 في مسألة الخلاف بينهما وبين محمد وقوله والرؤية بعد الستر الخ  
 لبس من ثمة الجواب بل مسألة مستقلة قوله وبدن المرأة الحرة  
 كلها تأكيد للبدن لا كنسب لفظ البدن التأنيث من الاضافة  
 الى المرأة قوله لقوله صلى الله عليه وسلم المرأة عورة وتماه  
 فاذا خرجت استشرفها الشيطان اي انظرها ووضع يديه  
 على حاجبيه لرؤية الجاني من البعيد \* اخرج الترمذي عن  
 ابي مسعود رضي الله عنه والاجماع منعقد على ذلك قوله  
 ولا في حق نظر الاجنبي حتى انه يباح نظره الى وجه المرأة الاجنبية  
 وكفها اذا كان بغير شهوة والمنع من كشف وجهها خوفاً  
 الفتنة لانه عورة وفي بعض النسخ حك واوولا وهو سهو  
 ظاهر كذا في الحاشية قوله والاقدام بها اعطف على قوله  
 الاوجهها قوله اختلاف المشايخ بخلاف الوجه والكف  
 فان عدم كونها عورة مجمع عليه \* والاصل في هذا قوله تعالى  
 ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها والمراد بالزينة محلها بذكر

ان الستر وجب شرطاً  
 للصلاة ذاتها لا خوفاً ورؤية  
 العورة فيها واذا كان  
 محال لو نظر الراي من غير  
 تكلف لم يوجد الستر كذا  
 في الكبير



الحال وارادة المحل مجازا مرسلان ابداء الزينة كالحلى من غير ابداء محلها لاجراء فيه والمراد من ما ظهر الوجه واليد والقدم على ما نقل عن الزمخشري \* واما ما روى ابوداود مرسل عنه صلى الله عليه وسلم ان الجارية اذا حاضت لم يصلح ان يرى منها الا وجهها ويدها الى المفصل فانه لبس قطعيا بل محمول على كراهة النظر لاعلى فرضية السر في الصلاة كذا في الكبير قوله وفي الحافاة الخ هذا بناء على ما نقل عن ابي حنيفة ان القدم عورة ورجحه البعض بسند ان المفسرين اجمعوا على ان المراد بما ظهر لبس الا الوجه والكف دون القدم فان القدم من الزينة الباطنة لكونه محل الخلخال فيبقى تحت النهي بدليل قوله تعالى ولا يضر بن بارجلهن ليعلم ما يخفين اي النساء من زينتهن فهذا دليل من رجع كونهما عورة قوله ومختار صاحب الهداية مبتدأ خبره قوله ما في المحيط \* قال في الكافي استثناء هذه الاعضاء في حق المرأة للابتلاء وللضرورة بابدائها فان المرأة تحتاج الى تناول الاشياء بيديها والى كشف وجهها خصوصا في الشهادة والمحكمة والنكاح وتضطرب الى اظهار قدميها في المشي خصوصا الفقيرات منهن انتهى ملخص ما في الكافي قوله وذراعاها مبتدأ خبره عورة اي ذراع المرأة بكسر الذال المعجمة وفتح الراء بالتركية قول كه اعضادندر وقوله كبطنها اي بطن المرأة قوله لا خارجها اي لبس بعورة في غير الصلاة قوله لعدم الضرورة في ابداء اي في اظهار الذراع محي تذكيرا وتأنيثا بخلاف الوجه والكف مطلقا والقدم فلا يدخل الذراع في قوله تعالى الا ما ظهر منها بل يبقى تحت النهي

الذي هو محل الكحل والكف الذي هو محل الخاتم واما القدم فهو محل الزينة الباطنة وهو الخلخال بدليل قوله تعالى لا يضر بن بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن فهذا دليل من رجع كونهما عورة كذا في الكبير

وقوله والاول اي كون ذراعها عورة في الصلاة وغيرها قوله واما الشعر بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة بالتركية صاج وقيل ديمك والمسترسل بصيغة الفاعل يقال استرسل الشعر اي بسطها اي النازل المتدلى من رأس الحرة غير جعد بفتح الجيم بالتركية قوير جق صاج قوله اي النازل اه واما غير النازل فتفق على كونه عورة قوله انكشف ما فوق الاذنين تثنية الاذن بضم الهمزة وسكون الذال المعجمة اوضحها بالتركية قولاق ديمك فجعل الشعر المسترسل من الاذنين غير عورة في حق الصلاة قوله قال محمد وهو الصحيح ووجهه ان المسترسل منهما لا يوازي رأسها فلا يعطى له حكم الرأس بخلاف ما لم يسترسل فيعطى له حكم الرأس واما نظرا لاجنبى الى النازل من الاذنين فلا يحل بالاتفاق لانه عورة بل لحوف الفتنة كذا في الكبير قوله ان المسترسل عورة لانه من اجزاء الرأس \* وانما لم يجب غسله في الجنابة المخرج ووجب الغسل في شعر الرجال اجماعا لعدم الحرج فثبت انه عورة في حقهن كذا في الكبير قوله واما الخصيتان تثنية الخصية بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة بالتركية ذكره متصل ايكي بيضه ل قوله فقبل مجموعهما عضو واحد لان نفعهما واحد وهو الايلاد والتولد قوله وهو الصحيح لان كلا من الذكر والانثيين يعتبر عضوا مستقلا في وجوب الدية وكونهما آلة الايلاد لا يلزم منه كونهما عضوا واحدا فقد يشترك اكثر من عضو واحد في منفعة واحدة مع ان كلا منهما عضو مستقل كما شترك الاعضاء الرأسية في بقاء الشخص واشتراكها مع الانثيين في بقاء النوع وكون الذكر منشاركالهما غير مسلم كذا

اي نفع الذكر والخصيتين



في الكبير قوله في الركبة والفخذ بضم الراء بالتركية ديزكه  
اياقده اولور والفخذ بفتح الفاء وسكون الخاء المعجمة او كسرهما  
بالتركية او يلق قوله كلاهما عضو واحد وفي الخلاصة  
هو المختار وشرح الهداية لابن الهمام والاصح ان الركبة تبع  
للفخذ لانها ملتي العظمين اي عظم الساق وعظم الفخذ  
لا عضو مستقل انتهى قوله والفخذ مغطى بصيغة المفعول  
عطف على ركبته اي مستور غير مكشوف مأخوذ من التغطية  
بالتركية برده واورتويه ديرلر قوله وكذلك كعب المرأة بفتح  
الكاف وسكون العين المهملة بالتركية طپوق وهو مبتدأ وقوله  
تبع على وزن زمن صفة مشبهة خبره والساق بفتح السين والمد  
بالتركية انجيك كيكى قوله لا عضو مستقل لانه ملتي عظمي  
الساق والقدم فعلى هذا لوصلت وكعابها مكشوفة تجوز صلاته  
لان الكعاب لا تبلغ ربع الساق مع الكعبين كذا في الكبير  
قوله عند ابى حنيفة ومحمد ان استمر ذلك قدر اداء ركن لقيام  
الربع مقام الكل في كثير من الاحكام ولان من رأى احد جوانب  
وجه انسان صح ان يخبر بانه رأى وجهه قوله لان القليل عفو  
لاعتباره عما باستقراء قواعد الشرع للضرورة فان الثياب  
لا تكاد تخلو عن قليل الخرق ولا سيما ثياب الفقراء والكثير  
يفسد لعدم الضرورة في ستره كذا في الحلية قوله لا يمنع جواز  
الصلاة لانه قليل والقليل عفو لا محالة قوله لانه ليس بكثير  
والمانع هو الكثير فاما لم يكن كثيرا لا يمنع جواز الصلاة \* لم يقل لانه  
قليل لانه ليس بقليل كما انه ليس بكثير لان النصف بالنسبة الى  
النصف الآخر المقابل لبس بقليل ولا بكثير قوله يمنع لانه

لبس بقليل كما انه ليس بكثير فلذا لم يقل لانه كثير قوله فيعفى  
اي حتى يعفى مجهول من باب عدا يعدو في اللغة بمعنى ترك العقاب  
في مقابلة الذنب تقول عفوت عن ذنبه اذا تركته اي فلا يعفى  
لان العفو انما يتعلق بالقليل فقط فلذا لم يقل عقب قوله بكثير  
فيعفى قوله من المرأة الحرة وكذا الرأس منها والبطن والظهر  
منها مطلقا يعني سواء كانت المرأة حرة او غيرها قوله كالحكم  
في الساق يعني اذا انكشف من احد هذه الاعضاء مقدار ريعه  
قدر اداء ركن لا تجوز الصلاة عندهما واما عند ابى يوسف  
فان المنع منوط ببلوغ النصف من احدها في رواية وبالزيادة  
على النصف في اخرى كما مر قوله من احدهما ريعه ولو كان  
اقل من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة جواب اذا قوله فانه اي  
الربع من العضو المنكشف لا يمنع عنده ما لم يكن نصف او اكثر  
فكلمة او في سياق النفي للعموم كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما  
او كفورا واما مصدرية او موصولة وضمير لم يكن عائدا الى العضو  
المنكشف قوله في الزيادات من كتب محمد التي تسمى ظاهرا  
الرواية كذا في الحاشية قوله من العورة الغليظة ما زاد الخ  
بخلاف العورة الخفيفة وهي ما عدا القبل والدبر منها فان المعتبر  
فيها الربع كما في النجاسة قوله والاول اي كون المانع الربع  
عندهما والنصف او الاكثر عند ابى يوسف قوله عضو بمفردها  
اي عضو مستقل ملتبس بالانفراد قوله وكلها اي والحال ان كل  
حلقة الدبر لا يكون اكثر من قدر الدرهم قوله يتجه قول الكرخي  
اذ لا يلزم حيث تجوز الصلاة مع انكشاف تمام عضو هو عورة  
نعم يلزم حيث تجوزها مع انكشاف تمام الدبر لكن الدبر حيث

اي لم يكن العضو  
المنكشف نصف او اكثر  
منه حتى يمنع الصلاة بان  
كان اقل من النصف وهو  
الربع وهذا مبني على رواية  
ان النصف يمنع تناءه



لبس عضوانا لان العورة حيث هو والايتان معا قوله ولكن  
هذا اي كون المجموع عضوا واحدا غير الاصح فهذا الاصح  
غير الاصح الاول فليتدبر قوله بل كل الية بفتح الهمزة والياء  
وسكون اللام بينهما بالتركية بمقامه دبرك ايكي طرفي  
فيه جدر ديمك قوله والدبر ثالثهما اي ثالث العضوين وفي بعض  
النسخ ثالثها اي ثالث الاعضاء الثلاثة كذا في الحاشية وما رأيتاه  
من النسخ ثالثها بالتأنيث الواحدة قوله اما ثدي المرأة بفتح  
الثاء وسكون الدال المهملة بالتركية ممة كه اندن سود صاغيلور  
قوله مرا هقة بضم الميم وفتح الراء وكسر الهاء من قارب الي حد  
البلوغ من الذكر والاثني قوله وهو المعتبر دون المراهقة يعني  
ان المعتبر انكسار الثدي سواء كانت مرا هقة او لا حتى لو كانت  
كبيرة بالغة ولم ينكسر فهو تابع للصدر ولو كانت صغيرة وقد انكسر  
ثديها واسترخى فهو عضو على حدة غير تابعة للصدر بل الصدر  
عضو والثديان عضوان لكن المص اعتبر الغالب في ذكر المراهق  
فحكم عليه كذا في الحاشية قوله فلا يمنع جواز الصلاة اي  
انكشاف ربع الثدي منفردا قوله اضل بنفسه اي عضو  
مستقل حيث فتمنع ربعه اي ربع الثدي الواحد جواز  
الصلاة قوله وكذا ما بين السرة والعانة اه بضم السين  
وفتح الراء المشددة بالتركية كويك ديمك والعانة بفتح العين  
المهملة الممدودة والنون بالتركية قاصق قيلي \* والمراد ههنا محل  
الشعر مجازا عضو على حدة اي مستقل قوله واما الجنب  
بفتح الجيم وسكون النون بالتركية انسالك قرينك ايكي طرفي  
يمينا ويسارا من الرجل او المرأة حرة او لا فتبع للبطن كل عضو

واحد قوله اي لون البشرة فالمراد بالريق ما يرى من ظاهره  
ما في باطنه من البشرة التي هي جلد آدمي سواء كان رقيقا او لا  
قوله ستر العورة اذ لا يتصور ستر مع رؤية لون البشرة من الحرة  
والصفرة والبياض قوله وتشكل بشكله اي بشكل العضو  
فصار شكل العضو بعينه مرئيا فينبغي ان لا يمنع جواز الصلاة  
وفي الكبير عن القنية لوستر عورته بزجاج يصف ما تحته ينبغي  
ان لا يجوز انتهي قوله ومن صلى بقميص اه بفتح القاف  
وكسر الميم ومده بالتركية ككوماك وهذا القيد انشافي  
والمعتبر انه لو كان المصلي بحال ترى عورته عند التكلف قوله  
فلو قدر اي فرض \* قيل والمشهور تقدير ثبت بعد لو في امثاله  
وكان قدر سهو من الناسخ كذا في الحاشية قوله في منع جواز  
الصلاة لان الشرط الستر وقد حصل لان من رآه اطلق عليه  
انه مستور العورة ومنع الرؤية التي يحصل عند التكلف لبس بشرط  
والا لكان لبس السراويل او ما يقوم مقامه فرضيا في الصلاة  
ولم يقل به احد كذا في الكبير قوله اي الذي لبس فيه اي  
لبس فيه خرق اصلا او كان ولكنه لبس بفاحش بحيث يعتبر  
ويجمع فالجديد لبس بقيد احترازي فكذا الخلق المقابل له لبس  
بقيد احترازي قوله ثوبا خلقا بفتح الخاء المعجمة واللام بالتركية  
اسكي ثوب قوله فيه خرق بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة  
بالتركية يرتق ديمك قوله لوجع جميعه مجاز اولي والا فالجمع  
لا يتعلق بالجميع قوله لا يجوز صلاتها دلت على ان المنكشف  
لوجع من عضو واحد او من عضوين لكان اولي بان يمنع لو بلغ  
ربع الاصغر والكلام في الرجل كالكلام في المرأة والمشهور



في امثاله قياس المرأة على الرجل الا ان العورة التي وجب سترها في الصلاة في حق المرأة لما كانت اكثر من العورة في حق الرجل عكس الامر فيه وقوله ان المعتبر الخ الظاهر ان يكون بدلا من ضمير وهو وقوله بلوغ المجموع خبران قوله في جمع المتفرق اي جمع الاجزاء المنكشفة من شعرها ومن فخذها ومن ساقها قوله من الاذن تسعها اي تسع العورة وهو من الكسورات العشرة بضم التاء وسكون السين المهملة جزء واحد من تسعة اجزاء واحد وكذا الثمن بضم التاء المثلثة والميم جزء من ثمانية اجزاء واحد والرابع بضم الراء جزء من اربعة اجزاء واحد وقوله والمختار الجمع بالاجزاء اي اجزاء الاعضاء المنكشفة دون قدرها والمراد بالاجزاء هي الثلث والرابع والسادس وغيرها من الكسورات يعني في المنع وعدمه يعتبر جمع المتفرق بطريق الاجزاء وهو الذي اختاره الزيلعي شارح الكنز كذا في الكبير قوله من الاذن ثمنها ومن الفخذ ثمنها ولو جمع الثمان صار ربعا بالاجزاء وكذا لو جمع من الاذن ثلث الربع ومن الفخذ ثلثي الربع صار ربعا بالاجزاء فيمنع جواز الصلاة واما التسعان بضم التاء الفوقية فلا يكونان ربعا بالاجزاء وان كانا ربع الاذن بل اكثر بالقدر فلا يمنع اي التسعان جواز الصلاة قوله واما العورة من الامة اه في القاموس هي المملوكة انتهى فهي شاملة للمدبرة والمكاتبة وام الولد فقوله الاتي والمدبرة الخ تخصيص بعد تعميم لمزيد الايضاح قوله وبطنها اي بطن الامة عورة وكذا ظهرها لان النظر اليهما سبب الفتنة والضرورة في انظارهما قوله لانها اي

هذه الاعضاء الباقية محل الخدمة والامتهان اي الابتذال والتحقير اخرج ابن ابي شبة باسناد صحيح عن انس رأى عمر رضي الله عنه امرأة عليها جلباب بكسر الجيم وسكون اللام بالتركية چارشف ديد كلري بركة باشه اور ترل فقال اعْتَقْتُ قالت لا قال عمر ضعيه عن رأسك انما الجلباب على الحراير فلم تطع فضربها حتى القتته كذا في الحلية \* وقال ايضا لا تشبهوا الاماء بالمحصنات \* فان قيل لم منع عمر رضه الاماء من التشبه بالحراير مع انه يرى حسنا في الظاهر \* فجوابه ان السفهاء جرت عادتهم بالتعرض للاماء فخشي عمر ان يلتبس الامر فتعرض السفهاء للحراير فتكون الفتنة اشد وهو معنى قوله تعالى ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين اي يتميزن بعلامتهن عن غيرهن كذا في الحلية قوله لا يبالي بجهول من المبالاة بالتركية قا يرمق اي لا يضر انكشاف ذلك اي انكشاف ما عداه من اعلى البطن ومن اسفل الركبة منها اي من الامة قوله والمدبرة بصيغة المفعول وهي التي قال سيدها اذامت فانت حرة ونحوه لان التدبير في الشرع تعليق المولى عتق مملوكه بالموت حكمه لا يخرج من الملك الا بالاعتاق او الكتابة فقط كذا في الدرر قوله وام الولد وهي الجارية التي استولد مولاه بالوطى فولدت منه ولد وافر المولى فصار امه ام ولد حكمها كالمدبرة لا يساع ولا يرهن ولا يوهب ايضا لقوله صلى الله عليه وسلم لما ولدت مارية ابراهيم من رسول الله عليه السلام وقيل له الا تعتقها اعتقها ولدها كذا في العناية شرح الهداية قوله والمكاتبة وهي الامة التي كاتبها مولاهما على مال فقبلتها فصارت مكاتبة لان الكتابة جمع حرية الرقبة



مالا مع حرية اليد حالا فان المكاتبة مالك يدا مملوك رقبة  
كقول المولى لعبده ان اديت الى الفا فانت حرا وكا تبك على الف  
فقبل لانها معاوضة فلا بد من الايجاب والقبول كذا  
في الدرر لمناخسرو قوله لبقاء الرق فيهن ولونا قصا اذهو  
ينافي الحرية فلا يزول حكم الامة ولا يثبت حكم الحرية بلا تحقق  
الحرية والمولود بين واحدة منهن وبين الحر بمنزلة الامة  
لان الولد يتبع الام في الرق وتوابعه كذا في الكبير قوله ولو اعتقت  
مجهول اى اعتقت الامة والحال انها في الصلاة قوله لا لو يعمل  
اى لا تجوز لو سترت الامة العضو المكشوف بعمل كثير او سترته  
بعمل قليل لكنها سترته بعد اداء ركن واحد او بعد مكثها  
مقدار اداء ركن كذا في الحاشية قوله من غيرت اى من غير  
مكث قدر اداء ركن قوله لا يضره ذلك الانكشاف ولا يفسد  
صلاته لان الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كما كان  
الانكشاف القليل في الزمان الكثير عفو كذا في الكبير قوله  
وان ادى اى المصلى معه اى مع انكشاف العضو الذى هو  
عورة ركن من اركان الصلاة قوله صلاة بلا خلاف مفعول  
يفسد لان المؤدى يكون فاسدا فيمتنع البناء عليه قوله وان لم يؤد  
اى المصلى عطف على قوله وان ادى قوله مقدار ما يؤدى فيه  
اى مقدار زمن يؤدى المصلى فيه ركن كاملا ملتبسا بسنة وقوله  
وذلك اى المكث المذكور ويحتمل ان يشار به الى الركن قوله  
خلافا لمحمد قيل ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى مع محمد ومشي  
عليه ايضا رضى الدين في المحيط كذا في الحلية قوله للزوجة  
في صف النساء اى اذا وقع المصلى في صفها للازدحام والمضايقة

بكثرة الجماعة قوله او وقع اى طرح الرجل المصلى قدام الامام  
او في مكان نجس او حولوه عن القبلة او طرحوا ازاره او انكشف  
عورته قوله او رفع نجاسة بصيغة المجهول اى رفع النجاسة  
التي هي اكثر من قدر الدرهم واصابت بدنه او ثوبه ثم طرحها  
وقوله من غير ان يؤدى اى الركن يعنى ولو لم يؤد ركن فكشبه  
فقط بقدره يفسد صلاته عند ابي يوسف خلافا لمحمد رح قوله  
والختار قول ابي يوسف في الجميع للاحتياط \* وقد تقدم الدليل  
في بحث النجاسة من الطرفين قوله اتفاقا قال في القنية انكشف  
عورته في الصلاة بفعله تفسد في الحال عندهم كذا في الكبير  
قوله وجب استعماله وان قل اى ولو كان ما وجده من الثوب  
قليلًا قليلا لا لا انكشف لانه يجزى كالبجاسة الحقيقية بخلاف  
الحكمية قوله كالسوءتين تنية السوء بفتح السين وسكون  
الواو وهما القبل والدبر قوله ثم الفخذ اى ثم يقدم الفخذ  
في الستر على الباقي بفتح الفاء وسكون الخاء المعجمة بالتركية  
او يلق ديمك قوله ثم الركبة اى مثل الفخذ فيد بضم الراء  
وسكون الكاف وفتح الباء بالتركية ديزه دير لكة اياقده اولور  
قال في الحاشية نقلا عن الدراية رجل رأى غيره مكشوف الركبة  
ينكر عليه برفق ولا ينازعه ان لم يورأى مكشوف الفخذ ينكر  
عليه بعنف ولكن لا يضربه واورأى مكشوف السوء امره  
بسترها وادبه ان لم ينتهي \* قوله وفي المرأة اى هذا في الرجل  
واما في المرأة فبعد الفخذ يقدم البطن والظهر في الستر على  
السوء ثم يقدم الركبة على الباقي قوله ثم الباقي على السوء  
مبتدأ وخبر اى باقى الاعضاء التي يجب سترها على السوء بستر



المصلي ايها ارادوا ما لو وجد ثوب حرير فلا يصلي عريانا  
لان الصلاة فيه صحيحة وان كان لبسه حراما واللبس بضم  
اللام وسكون الباء من لبس يلبس من الباب الرابع بالتركية  
كذلك كما تجوز الصلاة في الارض المغصوبة اذا لم يكن غيرها  
خلافًا لاحد فان المصلي عنده يصلي عريانا لان الصلاة  
في الحرير لا تجوز للرجل كما لا تجوز في الارض المغصوبة عنده  
كذا في الكبير قوله ما يستربه من الحشيش بفتح الحاء  
المهمل وكسر الشين ومدها بالتركية قورواوته دبرل ويراد  
ههنا مطلقا وجب ستر المصلي بالحشيش قوله عريان الخ  
ابتداء كلام بضم العين وسكون الراء وفتح الباء بالتركية جخلق  
ديك قوله عريان قدر اي لو قدر على تلطيخ الطين  
بعورته وإبقائه في العضو الى تمام الصلاة وكذا الورق والثوب  
المرجوج وجوده في الوقت فن وجد احدا ما ذكر فلبس له  
ان يصلي عريانا قوله كما لو قدر ان يخفض من باب ضرب  
بالتركية اعضايه اغاج يبراغى يابشدرهق والله الموفق الى الرشاد  
قوله فروع اي مسائل متعلقة بالستر قوله مع رفيقه ثوب  
يعني لو صاحب رجلان في سفر وجاء وقت الصلاة وكان  
مع احدهما ثوب وعنده الخ قوله ينتظر اي يتوقف ولو خاف  
فوت الوقت عند محمد قوله وهو اي قولهما الاظهر  
وفي الكبير لكن قول محمد اشبه باتفاقهم اي الائمة الثلاثة على  
عدم جواز التيمم وان خاف فوت الوقت اذا قدر على استعمال  
الماء مع ان هناك للوضوء بدلا وهو التيمم وهنا لبس للستر بدل  
وقد يفرق بينهما بان هناك الوضوء متحقق وهنا الاعطاء غير

مطلب  
فروع في بيان مسائل  
ستر العورة

متحقق انتهى قوله وكذا بغير وضوء اي لو صلت صبيحة  
بغير وضوء تؤمر بالاعادة مع الوضوء قوله قمصاه بدل من ثلثة  
بالتركية كوملك والازار بكسر الهمزة وفتح الراء المعجمة ومدها  
بالتركية باشدن اياغه وارنجه بوروان ثوب والعمامة بكسر  
العين وفتح الميم بالتركية صارق كه باشه صاريلور قوله  
في ثوب واحد متوشحابه اي ساترا به جميع بدنه كازار الميت  
قوله من غير كراهة لما روى عن عمر بن ابي سلمة رضى قال  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد  
مستلأ به في بيت ام سلمة واضعا طرفيه على عاتقيه متفق عليه  
والسراويل على وزن المصاييح بالتركية طون كه اياغه كيلور  
قوله يكره لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصلين احداكم  
في الثوب الواحد لبس على عاتقه منه شيء متفق عليه ايضا  
وكذا تكره الصلاة في السراويل وحده قوله يمنع جواز الصلاة  
الضمير المستتر في يمنع راجع الى شيء والجملة صفة لشيء قوله  
لا ينكشف اي شيء من فخذها ولا من ساقها وقوله فانها  
جواب ان المقدرة في قوله خرجت اي ان خرجت امرأة  
من البحر الى آخره فانها تصلي قاعدة لاقائمة فان من ابتلى  
بليتين فان استويتا يخير في العمل وان اختلفتا فياخذ اخفهما  
ففي القعود ترك القيام وهذا الترك اخف من ترك الستر كذا  
في الحاشية نقلا عن الدر قوله يغطي اي الثوب من التغطية  
بالتركية اورتمك وقوله وربع رأسها عطف على جسدها  
وهو بضم الراء وسكون الباء من الكسور جزء من اربعة اجزاء  
واحد قوله لا تجوز صلاتها لان الربع له حكم الكل في كثير



من الاحكام فهنا كذلك فكانها وجدت ما يستر جميع رأسها  
فتركت الستر والختى المشكل كالمرأة كذا في الحاشية صوت المرأة  
قال ابن الهمام صرح في النوازل بان نعمة المرأة عورة والنعمة  
بفتح النون وسكون الغين المعجمة بمعنى الصوت وبمعنى التكلم ولهذا  
قال عليه السلام التسبيح للرجال والتصفيق للنساء وهي  
على وزن التكريم بمعنى الصوت الحاصل من ضرب احد اليدين  
الى الاخرى وعلى هذا لو قيل اذا جهرت بالقرآن في الصلاة  
فسدت كان واردا ولذا منعها عليه السلام عن التسبيح  
بالصوت لاعلام الامام بسهوه واجازها التصفيق كذا في الكبير  
والله سبحانه وتعالى اعلم قوله واما الشرط الرابع فهو استقبال  
القبلة استفعال بمعنى التوجه ههنا لا بمعنى الطلب والقبلة  
بكسر القاف وسكون الباء وفتح اللام بمعنى المراقبة وبمعنى الجهة  
التي يتوجه اليها المصلي \* وكان الانسب تقديم بحث الوقت عليه  
لاتصال الاستقبال بالنية غالباً \* لكن قد مه للاهتمام به لاحتياج  
كل صلاة اليه فرضاً كانت او غيره \* واما الوقت فمختص بالفرائض  
والواجبات فالاصل في فرضية الاستقبال قوله تعالى في سورة  
البقرة ٩ قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم  
قولوا اي وجهوا وجوهكم شطره اي جهة المسجد الحرام  
روى انه صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فصلى نحو بيت المقدس  
سنة عشر شهراً ثم وجه بصيغة المجهول الى الكعبة في رجب  
بعد الزوال قبل قتال بدر بشهرين \* وقال مجاهد وغيره نزلت  
هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد صلى باصحابه  
في مسجد بني سلمة ركعتين من الظهر فتحول في الصلاة واستقبل

مطلب  
في بيان استقبال القبلة  
٩ اي حول وجهك نحو  
القبلة عند الصلاة وحيث  
ما كنتم من براوج شرق  
او غرب فقولوا اي حولوا  
وجوهكم شطره اي جانب  
المسجد الحرام عليه

الميزاب وتبادل الرجال والنساء صفوفهم اي تحول الرجال  
مكان النساء والنساء مكان الرجال فسمى المسجد مسجد القبلتين  
كذا في البيضاوي والمعالن وهو مما علم من الدين بالضرورة  
ويكفر بتركه عمدا لغير عذر على قول ابي حنيفة رح لكن  
للزوم الاستهزاء لا بمجرد الترك اذ لا يكفر بترك الفرض بل  
بمجهده وكذا يكفر المصلي بالثوب النجس او بغير طهارة  
اذا كان عمدا بغير عذر هذا مختار ابن الهمام وفي الكل اختلاف  
فلا يفتي بالا كفار لما نقل عن الدر ولا يفتي بكفر من كان  
في كفره خلاف ولو كان ضعيفاً كذا في الكبير والحاشية قوله  
ادخل الفاء الخ قال في الحاشية لعله الحق من الهامش فقد قال  
الرضي ولا يطرد تقديرهما الا اذا كان ما بعد الفاء امر او نهياً  
وما قبلها منصوباً به او بمفسره قاله العصام في الحاشية على  
شرح الكافية اي من كان مشاهدا للكعبة قادراً على التوجه  
بعينها فعليه التوجه الى عينها من اي جهة اراد من جهاتها  
الاربعة للقدرة على ذلك حتى لو لم يصب الى عينها هناك  
لم تجز صلاته بلا خلاف كذا في الحلية قوله في بيت اي  
من بيوت اهل مكة قوله بحيث لو ازيل الجدران مجهول  
من ازال يزيل اجوف واوى اصله ازول بضم الهيمزة وكسر  
الواو فقلت الواو ياء بعد نقل الكسر الى الراء كما في الضرفية  
والجدران بضم الجيم وفتح الدال والراء المهملتين جمع الجدار  
بكسر الجيم بالتركية يابي ديوارى قوله وبين الكعبة حائل  
اي مانع وحجاب عن رؤية الكعبة الاصح انه كالغائب الذي  
يأتي حكمه آتفاً قوله فعلى هذا يراد الخ فيراد بمن كان غائباً



من كان بينه وبين الكعبة حائل سواء كان اى الغائب في مكة او في خارجها بقوله وعلى الاول مكة وحينئذ يراى بمن كان غائبا من لم يكن في مكة هذا \* ولو قال فعلى هذا يراى من حضره الكعبة ما لم يكن بينه وبين الكعبة حائل وعلى الاول مكة لكان اظهر والله تعالى اعلم قوله وفرضه جهة الكعبة لا اصابة عينها حتى لو ازيلت الموانع لا يشترط ان يقع استقباله على عين الكعبة لا محالة \* وهذا قول الكرخي وابى بكر الرازي كذا في الكبير قوله هو الصحيح لانه لبس في وسفه الا هذا \* وقد قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها والتكليف بقدر الطاقة قوله اصابة عينها اى عين الكعبة عند الجرجاني لان المأمور به ذلك \* ولا فصل في النص وهو قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره قوله وثمرة هذا الخلاف اى اثره وحكمه قوله تظهر في اشتراط النية اى نية الكعبة وعدمه \* فمن قال بالجهة لا يشترطها \* ومن قال باصابة العين كالجرجاني يشترط النية اول الصلاة فالبعض اخذ بالاول اشارة اليه بقوله وكان الشيخ الى آخره \* والبعض الاخر اخذ بالآخر اشارة اليه بقوله وقال المشايخ الخ والبعض فصل اشارة اليه بقوله وبعض المشايخ قوله بناء على ما هو الصحيح وهو اختيار الكرخي والرازي قوله بناء على اختيار قول الجرجاني قال صاحب الهداية في التجنب نية الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لان استقبال القبلة شرط فلا يشترط فيه النية كالوضوء انتهى \* وهذا لان الشروط يراعى وجودها ذاتا لا وجودها قصدا اى مقصودا لان الشروط وسائل

وليس بمقصودة بالذات قوله اى ابن حامد من انه لا يشترط على الغائب نية الكعبة مع استقبال القبلة قوله وضعت غالبا بالتحري اى بالتفتيش والتفحص والنظر الى الاطراف مطلع الشمس ومغربه فكانت اى المحارب كافية عن نية الكعبة والاراء بفتح الهمزة مع المد والالف الممدودة في آخره جمع الراى بفتح الراء المهملة وسكون الهمزة بمعنى التدبير والتأمل والعقل قوله وقبلة اهل المشرق اى البلد الذى وقع في جانب المشرق من الكعبة قريبا منها او بعيدا والانحراف بمعنى الميل والعدول والبلدان بضم الباء وسكون اللام على وزن الفعلان جمع البلدة بالتركية شهر وقصبة به دير ويحى البلاد بكسر الباء في جمعه ايضا قوله وفيه اى في قوله عندنا قوله بمسامت لها منهم من السمت بفتح السين وسكون الميم اى بمقابل ومواجهة لها اى للكعبة لان الفرض عنده للبعد اصابة عينها ظنا فيلزم منه الانحراف للبعض \* وفي الحلية ذكر الزندوسى في نظمه ان الكعبة قبلة من يصلى في المسجد الحرام والمسجد الحرام قبلة اهل مكة من يصلى في بيته او في البطحاء ٩ ومكة قبلة اهل الحرم والحرم قبلة اهل العالم انتهى \* قوله ولبس معه اى بحضرة المصلى المريض من يحوله اليها او كان من يحوله اليها لىكن يضر المصلى التحويل قوله الى اى جهة قدر على التوجه اليها من غير حصول ضرر عليه لان استقبال القبلة يسقط عند العجز لان المقصود العبادة لله تعالى ولا بد من الاقبال عليه تعالى والله تعالى منزّه عن الجهة ولبس العبادة للكعبة ولهذا لو سجد المصلى الى الكعبة نفسها كفر فعند ابى حنيفة رح يجوز للمريض

٩ بفتح الباء وسكون البطحاء  
المهملة والحاء الممدودة  
صلى مكة



ان يصلي الى الجهة التي هو متوجه اليها وان وجد من يحوله ولا يضره التحويل خلافا لهما \* له ان الاستطاعة بقوة الغير ليست بمعتبرة عنده كما من سابقا كذا في الحلية قوله لا يقدر على الركوب اي ركوب الدابة لموجبتها بفتح الجيم وضم الميم بالتركية باشي سرت وقاتي حيوان والحال لبس عنده من يعينه قوله الى حيث قدر اي يتوجه المصلي الى اي جهة قدر ويصلي بالايحاء على الدابة ولا يكلف الدابة ان تتوجه نحو القبلة لو خاف انقطاع الرفقة او خاف عن العدو او السبع ان توجهت نحوها حتى اولم يكن له خوف انقطاع الرفقة ولا غيره لزم توجيه الدابة نحوها لانه في وسعه بلا جرح ولا ضرورة لان الضرورة تقدر بقدرها وما لا ضرورة الى سقوطه لا يسقط وفي الخلاصة عن محمد بن ربح اذا كان الرجل في السفر وامطرت السماء فلم يجد مكانا يابسا ينزله للصلاة فانه يقف على دابته مستقبل القبلة ويصلي بالايحاء اذا امكنه اي قاف الدابة فان لم يمكنه اي قافها يصلي مستدبرا للقبلة يعني يصلي الى اي جهة اراد انتهى \* كذا في الكبير قوله عن الرفقة اه بضم الراء المهملة وسكون الفاء وجمعه رفاق بالتركية يولد اش ديمك وكذا ان لم يخف من عدو او سبع ايضا والله تعالى اعلم قوله وهذا اي جواز الصلاة الى اي جهة توجه المصلي اذا كان اي المصلي خارج المصر لما اخرج مسلم وابوداود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حماره وهو متوجه الى خيبر واخرج الدارقطني عن انس رضي الله عنه رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوجه الى خيبر على

حمار يصلي يومى ايماء كذا في الكبير قوله وعند ابى يوسف لا يكره اي الصلاة على الدابة في داخل المصر لما روى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب اي والحال انه عليه السلام راكب على الحمار \* ومحمد تمسك بهذا كابى يوسف وانما كرهه لكثرة الاضواء والموانع في المصر \* والجواب لا في حنيفة ربح ان هذا شاذ فيما تعم به البلوى فلا يكون حجة فيما هو على خلاف القياس لما فيه من تقويت بعض الاركان والشرائط \* والنص ورد في خارج المصر والمصر لبس في معناه كذا في الكبير قوله فقل قدر فرسخين ولا يجوز فيما دونه والفرسخ اثنا عشر الف خطوة قوله وقيل قدر ميل بكسر الميم ومدتها اربعة آلاف خطوة والاول اي قدر الفرسخين ظاهر لفظ الاصل قوله قدر ما يتبدى فيه المسافر القصر اي يتبدى في موضع يجوز فيه قصر الصلاة الرباعية الى الركعتين وهو فناء البلدة وخارج عمرانها قوله والاكثر اي قال الاكثر من اصحابنا الحنفية ينزل ويتم على الارض كذا في الخلاصة وهو يشترط التوجه الى القبلة عند ابتداء الصلاة \* ذكر في المحيط ومن الناس من يقول انما يجوز التطوع على الدابة اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلاة ثم تركها وانحرف عن القبلة واما اذا افتتح الصلاة الى غير القبلة فلا يجوز لانه لا ضرورة في حالة الابتداء انما الضرورة في حالة البقاء الا ان اصحابنا لم يأخذوا به لانه لا فصل في النص كذا في الكبير قوله عند الشروع اي شروع الصلاة لمن يتنفل اي لمن اراد ان يصلي نافلة على



الدابة في خارج المصر عند ابى خنيقة رخ ومطلقا عندهما  
وقال الشافعي هو واجب وقوله ليس بواجب خبر لقوله واستقبال  
قوله وان اشبهت عليه اى ان لم يعرف المصلي جهة القبلة  
ولم يوجد عنده احد من اهل ذلك المكان حتى لو لم يكن منهم  
بل كان مسافرا لا يعمل بقوله فلا يجب عليه ان يسأله كذا  
في الحاشية قوله في طلبها اى في طلب تعيين القبلة وجهتها  
قوله بما تغلب اى تغلب معرفة القبلة به فالمستتر راجع الى  
القبلة والرابط محذوف للموصول ومن في قوله من الامارات  
بيان للموصول وقوله والدلائل تفسير للامارات وقوله من الدليل  
متعلق بطلب قوله الى الجهة التي اذاه اى وصل اليه اجتهاده  
اى عقله ورأيه بعد الطلب لما روى عن عامر بن ربيعة قال  
كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم ندرك القبلة  
فصلى كل رجل منا حيا له فلما أصبحنا ذكرناه للنبي صلى الله عليه  
وسلم فنزلت فائتوا تولوا فثم وجه الله \* وعن جابر رضى كذا في سير  
فاصابنا غيم فتخيرنا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة وجعل  
احدنا يخط بين يديه فلما أصبحنا فاذا نحن قد صلينا لغير القبلة  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد اجبرت صلاتكم \* وهذا  
الحديثان وان كانا ضعيفين فقد تأيد بالاجماع فان الاجماع  
على ان الحكم عند الاشتباه هو التحري كذا في الكبير  
قوله ولا ان يستخرج الناس عطف على قوله طلب من يسأله  
قوله فانه يجب عليه ان يسألهم عن القبلة ولا يجوز له التحري  
لان الاستخبار فوق التحري فلا يعدل الى التحري مع القدرة  
على الاستخبار كما ان الاستدلال بالجوم او الشمس فوق التحري

كذا في الحاشية عن شرح النقاية قوله فان علم اى المصلي  
انه اخطأ في استقبال القبلة الخ قوله لانه اتى بما هو الواجب الخ  
ولقوله صلى الله عليه وسلم قد اجبرت صلاتكم بعدما اخبروا  
انهم صلوا بعد التحري الى غير القبلة \* وقال الشافعي يعيد  
اذا تبين الخطأ بعدها كما اذا صلى الصلاة فبان انه صلى  
قبل الوقت يعيدها قلنا ان الاستقبال شرط قابل للسقوط  
وقد سقط بالاشباه بخلاف الوقت فانه وان كان شرطا لكنه سبب  
غير قابل للسقوط ولا وجود لشيء قبل وجود سببه كذا في الكبير  
قوله استدار الى القبلة من الدوران اى يتحول الى جهة القبلة  
بدون الخروج عن الصلاة قوله وبني عليها اى ويصلى ما بقى  
من الركعات ويضمها على ما صلاة اولا قوله لما روى ان اهل  
مسجد قباء الى آخره بضم القاف وتخفيف الباء قرية قريبة  
من المدينة ولعل هذا المسجد هو المسجد الذي بدأ يبنائه صلى الله  
عليه وسلم حين نزل بقاء بطلب اهل قباء كذا في الحاشية وفي رواية  
المسلم فرجل من بني سلمة وهم اهل قباء ركوع في صلاة  
الفجر فقد صلوا ركعة فنادى الا ان القبلة قد حولت بصيغة  
المجهول قالوا كما هم نحو الكعبة وعلى هذا انعقد الاجماع  
الا في قول عن الشافعي انه اذا تبين الخطأ في الصلاة يستأنف  
لكن الاصح عندهم انه يستدبر ويبنى على ما صلى كذا في الكبير  
قوله فاخبروا بمجهول الماضي وهم في ركوع الركعة الثانية  
فاستدار اى اهل قباء الى طرف الكعبة ثم هذا منى على ان خبر  
الواحد يوجب العمل قوله القبلة في المفازة بفتح الميم والفاء  
وجعه مفاوز ومفازات بالتركية محل ثباته دبر يوم مقامده اوه



وصحرا معنائه اى سواء اشتبهت القبلة في المفاضة او اشتبهت  
في المصر قوله او في المصر بالتركية شهر وقصبه به ذير قوله  
وسواء كان ذلك اى الاشتباه في جهة القبلة الخ قوله لان الدليل  
وهو الاجماع كما سبق الخ قوله لم يفصل اى لم يفرق بين مكان  
ومكان ولا بين زمان وزمان فهو من الفصل لامن التفصيل قوله  
اى ولو علم اى المصلي انه اصاب في صلاته الى غير جهة التحرى  
القبلة مفعول اصاب قوله وعن ابي حنيفة انه يخشى مضارع  
مجهول اى يخاف عليه الكفر لكون صلاته على غير جهة التحرى  
كانه صلاها عمدا الى غير القبلة والله تعالى اعلم قوله ولهما  
ان فرضه اى فرض التحرى عند تحريه هي جهة التحرى  
وقد تركها فوقع صلاته فاسدة فاعادته فرض فهو الفائدة  
وكون الجهة التي صلى اليها هي القبلة التي هي الفرض المباحث  
بعد ذلك اى بعد علمه باصابته القبلة ولان صلاته هذه فاسدة  
بتركه الفرض ولا يجوز البناء على الفاسد والله هو الموفق قوله  
لما تقدم من الدليل وهو انه لو اعاد الصلاة فأنما يعيدها الى هذه  
الجهة التي اصابها فلا فائدة في الاعادة وفي الحلية رجل اشتبهت  
عليه القبلة فاخبره رجلان ان القبلة الى هذا الجانب وهو يتحرى  
الى جانب آخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع لم يلتفت  
الى كلامهما لانهما يقولان غن اجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد  
غيره وان كانا من اهل ذلك الموضع فعليه ان يأخذ بقولهما لان  
اهل الموضع يكون اعرف بقبلته انتهى قوله ولهما ان حاله  
اى حال المصلي المشتبه عليه القبلة بعد علمه باصابته القبلة  
اى في اثناء الصلاة قوله اقوى منها اى من حاله قبله اى قبل العلم

قوله والفرق لهما اى بين هذا وبين ما اذا صلى الى غير جهة  
تحريه ثم علم بعد الفراغ انه قد اصاب وهذا الفرق للامامين  
قوله مذكور في الشرح وحاصله ان استقبال القبلة فرض لغيره  
وهو الصلاة وكل ما هو كذلك حصوله كاف اى وجود الاستقبال  
كاف في صحة الصلاة اذا لم يعتقد المصلي فسادا وان اعتقد  
فساده فلا يكفي ففما تقدم ان المصلي يعتقد الفساد فان مخالفته  
جهة تحريه عمدا اقتضت اعتقاده فساد صلاته فيها فصار كما  
لو صلى في ثوب يعتقد انه نجس ثم ظهر انه طاهر لا يجوز له ما صلى  
بل يعيد \* واما هنا فلا يعتقد الفساد بل هو شك في الجواز وعدمه  
فاذا ظهر اصابته بعد تمام الفعل زال احد الاحتمالين وتقرر  
الاحتمال الاخر وانما لم يجز البناء اذا علم اصابته القبلة قبل التمام  
لما قلنا من لزوم بناء القوي على الضعيف ولا يلزم البناء اذا علم  
بعد التمام كذا في الكبير قوله ولم يقع تحريه على شيء بان لم يغلب  
على ظنه جهة بل بقي على الشك قوله وقيل يصلى الخ وقيل  
مخير ان شاء صلى الى اربع مرات الى اربع جهات وهو الاحوط  
وان شاء يؤخر قوله من اهل ذلك المكان اى ممن يعلم القبلة  
سواء كان من اهل ذلك المكان اولا فهو ليس بقيد احترازي  
قوله فان اصاب اى علم اصابته القبلة في الصلاة او بعدها قوله  
والا اى وان لم يعلم اصابته سواء علم خطاه او لم يعلم قوله وهو  
اى اقوى الدليلين السؤال من اهل ذلك المكان \* والدليل  
الضعيف هو التحرى بالنسبة اليه قوله ليس من اهل ذلك  
المكان اى ليس ممن يعلم القبلة سواء كان من اهل المكان او لم يكن  
فتأمل والله الموفق قوله لا يأخذ بقوله اى لا يعمل المصلي بقول من

عند شروعه في الصلاة  
لا يحذر



لبس من اهل ذلك المكان اذا لم يوافق قوله اجتهاد المصلي  
لا يماججه ان حيث لا يجوز تقليد احدهما لاخر في الاجتهاديات  
قوله اذا لم يوافق اى قول من لبس من اهل ذلك المكان تحريه  
منصوب على انه مفعول لم يوافق \* وهذا القيد قيد اتفاق اذ لو  
وافق قوله تحريه فالعمل بالتحري ايضا لا بقوله \* فلا يرد ان مفهوم  
هذا الشرط المخالف يعارض قوله لانه مجتهد مثله الخ فانه  
اى التحري مجتهد وافقه قول المخبر اولا فوجود من لبس بعالم  
القبلة كعدمه حيث لا عبرة بخبره فلا يحتاج الى ان يجاب بان هذا  
مفهوم وذلك منطوق فالعمل بالمنطوق قوله ولو سأل الخ  
اى المصلي عن القبلة فلم يخبره اى امتنع عن الاخبار بسبب ما  
قوله ثم اخبره اى بعدما اتم صلاته فلا يعيد ما صلى فالظاهر انه  
لو اخبر في خلال الصلاة يستدير الى جهة القبلة فيها والله الموفق  
قوله حيث سئل ثم فعل بما في وسعه وطاقته قوله وقع عليها  
صفة جهة اى على الجهة وقوله تحريه فاعل وقع اى وقع اجتهاده  
على تلك الجهة قوله ثم شك اى بعد ما صلى ركعة واجيدة  
وكذا لو شك في اثناء هذه الركعة قبل اتمامها قوله وتحري عطف  
على شك وهذا التحري في الصلاة لبس بمكروه لانه لا صلاح  
الصلاة فوقع تحريه اى اجتهاده على غير الجهة الاولى قوله ثم  
وتم اى لو وقع الشك والتحري هكذا في الركعة الثالثة والرابعة  
قوله لا ينسخ اى لا يصير الاجتهاد الجديد ناسخا حكم ما قبله  
اى حكم اجتهاد كان قبل الجديد في حق الماضي وانما يصير  
ناسخا فيما يستقبل وحكم الماضي صحة ما عمل به وما عيارة عن العمل  
السابق بالاجتهاد المتقدم وحاصل المعنى ان الاجتهاد الثانى

لا ينسخ

لا ينسخ صحة ما عمل بالاجتهاد الاول فيما مضى واما فيما يستقبل  
من الزمان فينسخ الثانى صحة ما يعمل بالاجتهاد الاول بل يجب  
العمل بالثانى فقط كذا في الحاشية قوله في انالت اى في الركعة  
الثالثة في الرباعى او الثلاثى والرابعة في الرباعى قوله الى الجهة  
الاولى مفعول تحول اى اذا تحول رأيه الى الجهة الاولى بان صلى  
بالتحري الى جهة ثم صلى الركعة الثانية بالتحري الاخر الى جهة  
اخرى ثم تحول تحريه في الشفع الثانى الى الجهة الاولى قوله  
منهم اى بعض المتأخرين من المشايخ قال يتم صلاته الى الجهة  
الاولى ويبقى ما بقى على ما صلى وهو الاوجه قوله وشك فيها  
اى وبقي شاكا في القبلة \* فلا يرد ان الشك هو الاشتباه فكيف  
عطف لفظ شك عليه للزوم عطف الشئ على نفسه قوله  
من غير ان يشك ولا تحري \* هكذا في الكبير ايضا فهو امان قبل  
عطف المصدر الصريح وهو التحري على ان يشرع بتأويل  
المصدر او من عطف المأول على مثله والله الموفق قوله ثم شك  
بعد ذلك اى بعد الشروع في الصلاة قوله فهو اى الصلاة  
بتأويل الفعل على الجواز اى ثابت على الجواز قوله حتى يعلم  
فساده اى يظهر خطأ المصلي يبين او با كبر رأيه لان من ظاهر  
حال المسلم اداء الصلاة اليها فيجب حمله على الجواز وان ظهر  
خطاؤه يلزمه الاعادة ولو بعد الفراغ منها لان الثابت باستصحاب  
الحال يرتفع بالدليل اذ ما ثبت بالدليل فوق ما ثبت باستصحاب  
الحال كذا في شرح الكنز للزيلعي \* ولو بقي مشككا في الصلاة  
لا يحكم بشئ حتى يفرغ فاذا فرغ فان تبين انه اصاب او كان  
الاصابة اكبر رأيه او لم يظهر من حاله شئ فصلاته جائزة



وان تين انه اخطأ او كان اكبر رأيه فعليه الاعادة كذا في الكبير قوله  
 اعدم اشتراط نية الكعبة وقال بعضهم يشترط وقال بعض اخر  
 ان صلى الى المحراب لا يشترط نية الكعبة وان صلى في الصحراء  
 يشترط كذا نقل عن المحيظ \* ولعل ما اقتصر عليه الشارح  
 اصح فلذا علله في الدراية بقوله لان القيام لما تعين للصلاة بالنية  
 تعين الاستقبال للصلاة ضرورة وسكت على القولين الآخرين  
 كذا في الحاشية قوله بنيت اي بنية ان قبلته محراب مسجده  
 ولو كان المصلي متوجها اليها فلا يوجد نية الكعبة حينئذ قوله  
 فان نية القبلة اي الكعبة اه فيكون الامالى والحا قاتية متفقين  
 في عدم اشتراط نية الكعبة كما انهما متفقان في اشتراط عدم  
 الاعراض عنها بنيتها \* هذا كذا في الحاشية قوله بغير عذر اما  
 لو كان بعذر فلا تفسد \* ولعله كالسبوق الذي قام للقضاء فدفعه  
 دافع من قدامه فأنحرف صدره من القبلة والله تعالى اعلم قوله  
 في الصحيح اه احتراز عما قيل انها لا تفسد عند ابي حنيفة رح بناء  
 على ان الاستدبار اذا لم يكن على قصد الرقص لا تفسد ما دام  
 في المسجد عنده خلافا لهما كذا في الكبير قوله وجهه عنها  
 اي عن القبلة كان عليه اي وجب على المصلي قوله بذلك  
 التحويل اذ لا تفسد الصلاة بمجرد الالتفات بالوجه ولو طال قوله  
 لقوله صلى الله عليه وسلم والحديث اخرجه الشيخان كما في الحاشية  
 نقلا عن المشكات قوله خلسة بفتح الحاء المعجمة وسكون اللام  
 اخذ شئ بسرعة بالتركية قايى نهب معنائه وفي الكبير  
 اختلاس وهو الموافق لما في المصابيح والمشكات ومعناها واحد  
 اي استلاب كمال الصلاة كذا في الحاشية نقلا عن شرح المصابيح

قوله هلكة بضم الهاء وسكون اللام وفتح الكاف اي سبب  
 هلاك الانسان \* وتتمام الحديث فان كان لابد في التطوع  
 لافي الفريضة رواه الترمذي وصححه لان مبنى التطوع على المساهلة  
 الا يرى ان التطوع يجوز قاعدا ومضطجعا مع القدرة على القيام  
 كذا في الحاشية قوله قبل ان يخرج من المسجد اه ظرف لعلم  
 اي ثم علم قبل خروجه عن المسجد انه لم يحدث لم تفسد عند  
 ابي حنيفة قوله لان استدباره اي تحوله عن القبلة لم تكن  
 للرفض اي لترك الصلاة بل لقصد اصلاحها بتجديد الوضوء  
 قوله مبطل الابعذر وهوانه اذا نقض الوضوء في المسجد فخرج منه  
 لاجل الوضوء وتوضأ لا تفسد صلاته بل يبني على ما صلى قوله  
 والمسجد مع تباين الكافة اي جوانبه وتباعد اطرافه كمكان  
 واحد ولذا تتحد السجدة وان تكرر التلاوة في زواياه فامكن  
 جعل اختلاف المكان حقيقة كلا اختلاف للضرورة ولا كذلك  
 اذا خرج من المسجد كذا في الكبير قوله واستخلف اي مكانه  
 بان جر شخصا في المحراب للصلاة ثم علم انه لم يحدث فسدت  
 صلاته قوله لو ظن انه افتح اي شرع الصلاة بلا وضوء الخ  
 ليكون انصرافه على سبيل الرقص حتى لو تحقق ما ظنه  
 من الشروع بلا وضوء لزمه الاستيناف اي ان يتبدى الصلاة  
 من اولها بعد الوضوء بخلاف ظن سبق الحدث فانه لو تحقق  
 ما ظنه لا يلزمه الاستيناف بل يجوز له البناء بعد الوضوء كذا  
 في الكبير قوله حتى لو علم اي علم انه لم يحدث قبل مجاوزة  
 الصفوف قوله في ظن سبق الحدث اي في هذه المسئلة خصه  
 بالذكر لان غيرها من المسائل الاربعة لا فرق فيها بين الخروج

٩ فالاصل الذي يخرج  
 عليه جنس هذه المسائل  
 هو هذا  
 وهو قوله فان كان اماما  
 وهو قوله ان افتح وقوله  
 وقوله ظن انه افتح وقوله  
 او رأى التيمم وقوله او ظن  
 المباح



وعنده من المسجد بل تفسد مطلقا اتفاقا قوله لم تفسد اى  
عند الامام قوله وان علم انه لم يحدث بعد مجاوزة الصفوف  
تفسد اتفاقا كذا في الحاشية قوله ان ذهب الى خلف اى الى  
ورائه ولوتوجه الى امامه وذهب قدامه قوله مجاوزة ستره  
الامام بضم السين المهملة وسكون التاء بالتركية امام نماز ايجون  
او كنه قود غي علامت ويرده قوله والافسقدار ما الخ اى  
وان لم يكن للامام ستره فذهب الى قدامه فالمعتبر مقدار مجاوزة  
الصفوف على تقدير ذهابه الى خلف وعدم مجاوزة ذلك المقدار  
ولم يذكر حكم الذهاب الى اليمين او الشمال ولعله كالحلف فليتدبر  
كذا في الحاشية قوله فروع اى مسائل متفرعة على المسائل  
المتعلقة باستقبال القبلة قوله الكعبة وهو بيت الله تعالى في مكة  
ووجه التسمية بها ان يكون بنائها من بعا ولكونها مرتفعا مثل ارتفاع  
الكعب قوله اسم للعرصة بفتح العين المهملة وسكون الراء  
المهملة بالتركية اول اراسنده انا جدن وينادن خالى وواسع  
آحق يردر جعي عراض وعرصات كلور وعرصة الكعبة  
من الارض السابعة الى العرش قبله كذا في الحاشية قوله في خوف  
الكعبة الخ اى في داخلها او على سطحها بفتح السين المهملة  
وسكون الطاء بالتركية طام اوزه زى وهرشيك يوقاريسى  
ديك \* لكن الصلاة على سطحها مكروهة للنهي وترك التعظيم  
فيها كذا نقل عن الدرر واما الصلاة في جوفها فلا كراهة فلا  
كان او فرضا قوله الى الحطيم وحده لا تجوز والحطيم بفتح  
الحاء المهملة وكسر الطاء ومنه هو قطعة جدار مستديرة تحت  
ميراب الكعبة بين الركن الشامي وبين الركن العراقي والحطيم

مطلب  
بيان الفروع من مسائل  
الاستقبال

بمعنى الكسر \* سمي به لانه قطعة من البيت حتى يطاف من ورائه  
ولو طاف من الفرجة التي بينه وبين الكعبة لم يجوز لان ستة اذرع  
من الحطيم داخل في الكعبة لكنه ثبت بخبر الواحد فلذا لم يجوز  
استقبال المصلى اليه لان فرضية التوجه ثبت بنص الكتاب  
فلا يتأدى الفرض بما ثبت بخبر الواحد احتياطا كذا في الدرر  
قوله ولو صلى في السفينة بالتركية كنى كه ذكره اولور فلان  
من الاستقبال الى القبلة كما في خارج السفينة قوله ويلزمه  
ان يستدير اذا دارت السفينة لان التكليف بقدر الامكان وهذه  
الاستدارة من افعال الصلاة فلا يكره دورانه كذا في الحاشية  
قوله متخالفين حال من الفاعل وهو جماعة او ضميرها تحت  
قوله بالبحرى فانه ظرف مستقر حال اوصفة اى كل واحد منهم  
يخلف اجتهادهم في الجهة او بعضهم والجماعة ما كان اكثر  
من واحد قوله عالما بها اى بالمخالفة المشتق منها خالف وهو خال  
من فاعل خالف قوله حال الصلاة ظرف لقوله عالما وعدم الجواز  
لان اعتقاده ان صلاة الامام الى غير القبلة فقد اقتدى به عالما  
بان صلاته فاسدة قوله صلاة غيره اى صلاة من خالف الخ ان لم يعلم  
ذلك الغير ان امامه خالفه في الجهة وفي بعض النسخ وقع خلقه  
مكان خالفه كلاهما صحيح يمكن توجيهه بكلام الدرر وانه قال لو ان  
رجلا ام قوما في ليلة مظلمة فتحرى وصلى الى جهة وتحرى القوم  
وصلى كل منهم الى جهة يعنى الى جهة اخرى ان لم يعلم المقتدى  
بمخالفة امامه ولم يتقدمه اى المقتدى جاز فعل كل واحد لان قبلتهم  
جهات تحريمهم ولم يضر المخالفة بخوف الكعبة وان علم انه  
مخالف لامامه او تقدم عليه في الواقع فلا يجوز فعله انتهى



وفي الخلاصة ايضا ولو صلوا بالجماعة يحزبهم ايضا ٩ الاصله  
من تقدم على امامه او علم بمخالفة امامه في الصلاة انتهى قوله  
قوم صلوا اي لو صلوا متحررين حال من ضمير الفاعل اصله  
متحررين سقط احديهما تخفيفا بان وقع تحريضهم الى جهة  
واحدة متفقين على تلك الجهة قوله وفيهم مسبوق وهو  
من ادرك الامام بعد ركعة او اكثر قوله ولا حق عطف على  
مسبوق والجملة حال من الضمير ايضا وهو من ادرك الامام في الركعة  
الاولى ثم سبقه الحدث فذهب وتوضأ وجاء بعد فراغ الامام  
او ادرك بعض الصلاة قوله فاما اي المسبوق واللاحق لقضاء ما  
فاتهما من الركعات وهو جواب قوله امكن المسبوق الخ  
جواب لو المقدري في قوله صلوا وقوله اصلاح فاعل امكن قوله  
بان يستدير الى القبلة متعلق بالاصلاح او بامكن قوله فانه اي  
اللاحق مقتد فيما يقضيه فحاله حال المقتدي كما ان حال المسبوق  
حال المنفرد فيجوز تحوله في الصلاة لكونه منفردا قوله وهو  
وراء الامام اي والحال ان المقتدي خلف الامام وقوله ان القبلة  
فاعل ظهر قوله لا يمكنه اه اي لا يمكن للمقتدي اصلاح  
قوله والا اي وان لم يستدر ولم يتوجه الى القبلة لم ان يكون  
المقتدي متمما للصلاة الى غير القبلة التي ظهر له قوله فكذا  
اللاحق ان استدار فقد خالف امامه وهو مفسد وان اتم بلا  
استدارة فقد اتمها الى غير القبلة عنده وهو مفسد ايضا كذا  
في الحاشية قوله فاقتي آخر اي اقتدي به رجل آخر قوله  
صلاة الامام فقط دون صلاة المقتدي لان الصلاة عند الاشتباه  
من غير التحري انما تجوز عند ظهور الاصابة كما مر قوله فادار

البها

اي كل جازت صلاتهم  
منفردا

البها اي حول الرجل الاعمى الى القبلة قوله لم تجز صلاتهما  
اما صلاة الاعمى فلعدم سؤاله الذي وجب عليه واما صلاة  
المقتدي فلا بئانه على الفاسد قوله والا اي وان لم يجد من يسئله  
جازت صلاة الاعمى لعدم تركه شيئا مما يجب عليه قوله دون  
المقتدي لان امامه بنى عنده صلاته على ركعة فاسدة وهي الركعة  
الاولى كذا قاله في الحاشية \* لكن فيه ما فيه فليأمل \* وعن بعض  
العارفين انه قال قبله البشر الكعبة وقبله اهل السماء البيت المعمور  
وقبله الكرويين الكرسي وقبله حلة العرش العرش ومطلوب  
الكل وجه الله تعالى ورضاؤه كذا في الدرر والله سبحانه وتعالى  
اعلم قوله واما الشرط الخامس الوقت الصواب فهو الوقت  
وفي بعض النسخ والشرط الخامس الوقت والاول هو المناسب  
لما تقدم قدمه على النية مع ان النية شرط لكل صلاة كالاستقبال  
والوقت يختص بالفرائض لثبوت فرضية الوقت بالكتاب كقوله  
تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا  
موقتا ونحوه على ما تقدم في اوائل الكتاب بخلاف النية فانها ثابتة  
بالاجماع \* نعم قيل ان النية ثابتة بقوله تعالى وما امرنا يعني  
اهل الكتاب في جميع كتبهم الا لعبدوا الله اي لاجل ان يعبدوا الله  
وقبل اللام بمعنى ان اي الابان يعبدوا الله كذا في تفسير ابن السعدي  
مخلصين له الدين قال ابن عباس ما امرنا في التورية والانجيل  
الا باخلاص العباد لله تعالى موحدين خائفين اي ما ثلثين  
عن جميع الاديان الى دين الاسلام كذا في المعالم \* الا ان صاحب  
الاشباه قال والاول ٩ اوجه لان العبادة في الآية بمعنى التوحيد  
بقريضة عطف الصلاة في قوله تعالى وبقموا الصلاة على

مطلب  
بيان الشرط الخامس  
هو الوقت

اي ثبوت النية بالاجماع



العبادة كذا في الحاشية ثم ان دخول الوقت شرط لصحة اداء الصلاة  
لا وجود جميعه والا يلزم اداء الصلاة بعد الوقت قوله اول  
وقت صلاة الفجر مبتدأ خبره اذا طلع ابتداء المص بيان وقت  
الفجر وان كان المبدوء به في الحديث الذي رواه ابن عباس قال  
قال صلى الله عليه وسلم امنى جبرائيل عليه السلام عند البيت  
من تين فصلى في الظهر في المرة الاولى منها الحديث وقت  
الظهر لان الفجر اول صلاة يخاطب المكلف بها عند قيامه  
من النوم الذي هو اخو الموت ولانه يجمع على وقتها اولا وآخرها  
لاختلاف فيها ولانه اول من صلاه اول البشر آدم عليه السلام  
حين اهبط من الجنة واظلم عليه الدنيا وجن الليل والحال ان  
آدم لم ير الظلمة من قبل فخاف خوفا شديدا فلما انشق الفجر  
وعاد ضوء النهار صلى ركعتين تطوعا شكر الله تعالى الركعة الاولى  
للنجاة من ظلمة الليل والثانية شكرا لرجوع ضوء النهار فصار  
علينا فرضا موقتا وكان ذلك سبب كونها ركعتين كذا في الكبير  
والعناية شرح الهداية قوله اي المنشتر بالتركية طاغليجي  
كووك كيارنده قوله فقطلوع الفجر الاول متعلق بلا يخرج  
المأخر هنا قوله المستطيل صفة للياض بمعنى الطويل مأخوذ  
من الاستطالة اصله مستطول فقلبت الواو ياء بعد نقل الكسرة  
الى الطاء فصار مستطيل قوله اي الذي يبدو اي يظهر طولاً  
الى الفوق من الافق قوله لانه اي الفجر الكاذب جزء من الليل  
قوله من سحورك اي من اكل طعامكم في السحور اذان البلال  
قوله لا يمنعكم بحتمل النهي والخبر بمعنى النهي قوله المستطير  
في الافق اي يمنعكم عن الاكل الفجر المستطير رواه مسلم

وابوداود والترمذي والنسائي عن سمرة ابن جندب رضى عنه قوله  
وهو اي الفجر الكاذب بجهة معترضة بين المبتدأ والخبر وهو  
قوله فلا يخرج وهي جواب اما قوله وهذا ايضا باجماع  
الامة لا خلاف فيه من الامة فلا يلتفت الى ما نقل عن الاصطخري  
من الشافعية انه اذا اسفر الفجر خرج الوقت كذا في الحلية  
قال في الدر والماروى ان جبرائيل عليه السلام ام برسول الله  
صلى الله عليه وسلم حين طلع الفجر في اليوم الاول وفي اليوم  
الثاني حين اسفر جدا وكادت الشمس تطلع وقال ما بين هذين  
وقت لك ولا منك انتهى \* ولعله سندا لا جماع الذي قاله الشارح كذا  
في الحاشية قوله يقدر على النظر الى فرض الشمس بضم  
القاف وسكون الراء المهملة بالتركية شمسك جرمي وجوره كي  
معنائه وهذا القولان قيما في بعض النسخ من المتن لكنه  
لم يوجد في الكبير ولا في بعض النسخ فلهذا ملحق من الخارج  
والله تعالى اعلم قوله كذا في خلاصة الفتاوى والفتاوى الحاشية  
ايضا والمراد بكتاب محمد كتاب الاصل قوله يعقب زوال  
الشمس اي الجزء الكائن بعد زوال الشمس عن خط الاستواء  
من الزمان قوله اي سوى النقي الذي يكون للاشياء يعني ان اضافة  
النقي الى الزوال لادنى مناسبة فان النقي للاشياء لا للزوال والنقي  
ظل راجع ممتد من المغرب الى المشرق حين يقع الشمس على  
خط نصف النهار كذا في الحاشية عن الدر قوله وقال اي  
ابو يوسف ومحمد الى آخره قاول وقت الظهر اتفاني كآخر  
وقت العصر واول وقت المغرب واخر وقت العشاء كلها اتفاني  
واما آخر وقت الظهر اختلافا في كاول وقت العصر وآخر



وقت المغرب واول وقت العشاء فان كلها اختلافي \* واما الفجر  
فلا خلاف في اوله وآخره كما سبق قوله نزل كل شيء مثله  
بالتركية هرديكلن اغاج وغير ذلك برربوي مثلي اوله لكر  
بومثل في زوال ديدكرى كوكبه دن ماعداسي اوله اما مين  
قتده قوله الى المثليين اى الى ان يصير ظل كل شيء مثليه  
سوى في الزوال ايضا قوله حتى تبلغ اى ظل كل شيء الى المثليين  
قوله ليخرج من الخلاف فيها اى في هذين الوقتين فان من صلى  
الظهر قبل تمام المثل والعصر بعد تمام المثليين فقد خرج  
عن خلافهما وخلاف الائمة الثلاثة \* والخروج من خلاف العلماء  
والعمل بما اتفقوا عليه اولى وبالقبول اخرى والله ولي التوفيق  
واما لو صلى الظهر بعد تمام المثل وصلى العصر قبل تمام المثليين  
فقد وقع في الخلاف بل ان الظهر لم يقع في وقته على كل قول  
على رواية اسدين عمرو قوله والدليل من الجانبين الخ دليلهما  
امامة جبرائيل عليه السلام في اليوم الاول حيث صلى العصر  
حين صار ظل كل شيء مثله \* ودليل ابي حنيفة حديث ابي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا اشتد الحر فابدوا بالصلاة  
فان شدة الحر من فيح جهنم اى من غليانها رواه الستة وعن ابي ذر  
رض قال قال مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاراد المؤذن  
ان يؤذن فقال عليه السلام له ابرد بصيغة الامر الحاضر ثم  
اراد ان يؤذن فقال له ابرد ثم اراد ان يؤذن فقال له ابرد حتى  
ساوى الظل التلول فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان شدة  
الحر من فيح جهنم رواه البخاري في باب الاذان للمسافرين  
كذا في الكبير واعلم ان اول من صلى الظهر ابراهيم عليه السلام

مطلب  
في بيان اول من صلى الظهر

حين

حين امر بفتح الولد وقد كان وقت الظهر صلى اربع ركعات  
تطوعا الركعة الاولى شكر الرضاء الله تعالى كما نودي قد صدقت  
الرؤيا والثانية لذهاب غم الولد من قلبه والثالثة شكر الصبر ولده  
على مضرة الذبح والرابعة لنزول الفداء اى الكبش فصار علينا  
فرضا موقنا كذا في العناية شرح الهداية قوله واول وقت  
العصر الخ مبتدأ خبره قوله اذا خرج بتقدير ثابت مثلا قوله  
على القولين اى على اختلاف القولين في المذهب قوله سواء  
اى سوى ظل وقت الاستواء ان كان في زمان ومكان له ظل حيثئذ  
لان النى قد لا يوجد في بعض الامكنة والازمنة مكن كان  
في المدينة المنورة في اخراج جوزا فاذا ارتفع الشمس الى وسط  
السماء في هذا البرج لا يوجد في الزوال الا اقل القليل بنصف  
الدرجة يعرفه ارباب فن الجزيات \* واعلم ان اول من صلى  
صلاة العصر يونس عليه السلام حين خاطب الله تعالى  
الى الخوت وحين انجاه الله تعالى من اربع ظلمات وقت العصر  
صلى اربع ركعات تطوعا شكرا لله تعالى للنجاة من الظلمات  
ظلمة الليل وظلمة الماء وظلمة بطن الخوت وظلمة الذلة فصار علينا  
فرضا موقنا كذا في العناية قوله اى الجزء الزماني الذي يعقبه  
غروب الشمس كما هو قول اكثر اهل العلم \* ويدل عليه احاديث  
كثيرة صحيحة منها قوله صلى الله عليه وسلم وقت صلاة  
العصر ما لم تغرب الشمس رواه ابن ابي شيبة رضى ومنها قوله  
صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب  
الشمس فقد ادرك العصر رواه البخاري ومسلم فاتفق ما حكاه  
شمس الائمة السرخسي عن الحسن بن زياد اذا اصفرت الشمس

مطلب  
في بيان اول من صلى العصر



خرج وقت العصر \* واما ما في صحيح مسلم اذا من ليتم  
العصر فانه وقت لادائها حتى تصفر الشمس فانه محمول على  
الوقت الكامل فانه وقت لاداء العصر من غير كراهة او هو  
منسوخ بما رويناه كذا في حلية المجلي \* فالظاهر ان من صلى  
العصر بعد الغروب اى اتمها كان مؤديا لا قاضيا والله اعلم قوله  
يعقبه غيبوبة الشفق يعنى آخر جزء من اجزاء البياض عند  
ابى حنيفة ومن اجزاء الاخر عندهما قوله والدليل في الشرح  
الكبير \* دليل ابى يوسف ومحمد ما روى الدارقطني عن ابن عمر  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحرة فاذا غاب وجبت  
الصلاة قال البيهقي والنووي الصحيح انه موقوف على ابن عمر  
كذا في الكبير وقاله مالك واحد والشافعي في القديم واختاره  
جماعة كثيرة من الشافعية قاله في الحلية وذكر بعض مشايخنا  
ان الفتوى على قول الامامين منهم صاحب المجمع وصاحب  
الوقاية وتعقبه شيخنا وهو الشارح بقوله ولا تساعده رواية  
ولادراية انتهى \* ودليل ابى حنيفة ما روى الترمذي من حديث  
محمد بن فضل عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان للصلاة اولا وآخر او ان اول وقت الظهر حين تزول  
الشمس واخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت  
العصر حين يدخل وقتها وان اخر وقتها حين تصفر الشمس  
وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان آخر وقتها حين  
يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب الافق وان اخر  
وقتها حين ينتصف الليل وان اول وقت الفجر حين يطلع  
الفجر وان اخر وقتها حين تطلع الشمس فقد جعل آخر وقت

المغرب واول وقت العشاء حين تغيب الافق وغيبوبة الافق  
يسقوط البياض الذي بعد الحرة والا كان باديا لكن قد خطأ  
البخارى والدارقطني عن محمد فضيل في رفع هذا الحديث  
كذا في الكبير قوله قال ابن الهمام الخ لعل الشارح يريد ترجيح  
البياض على الحرة بان لا يعتد رواية الحرة هذا لكن نقل عن الدرر  
والدرران ابا حنيفة رجع الى الحرة في رواية سعد بن عمرو كما  
في الشرح والرجوع غير الرواية ولذا قال في الدرر فكان الحرة  
هو المذهب كذا في الحاشية \* واعلم ان اول من صلى صلاة  
المغرب عيسى بن مريم عليه السلام خاطبه الله تعالى كما قال  
تعالى اءنت قلت للناس اتخذوني وامى الهين من دون الله وكان  
ذلك بعد غروب الشمس صلى ثلاث ركعات تطوعا الاولى لثني  
اللوهية من نفسه والثانية لتفيتها عن الوالدة والثالثة لاثباتها  
لله تعالى فصار علينا فرضا موقتا كذا في العناية قوله واخره  
اى اخر وقت العشاء ما لم يطلع الفجر لما ذكر الطحاوى  
انه يظهر من مجموع الاحاديث ان آخر وقت العشاء حين يطلع  
الفجر وذلك ان ابن عباس وابا موسى والحدري رووا انه عليه  
السلام اخرها الى ثلث الليل وروى ابو هريرة وانس انه عليه  
السلام اخرها حتى انتصف الليل وابن عمر روى انه عليه السلام  
اخرها حتى ذهب ثلثا الليل وروى عائشة انه عليه السلام  
اعتم بها اى اخر بصلاة العشاء حتى ذهب عامة الليل وكلها  
في الصحيح قال قتبت ان كله وقت للعشاء ولمسلم في قصة التعريس  
عن ابى قتادة رضى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبس في النوم  
تفريط انما التفريط ان يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الاخرى



فدل على بقاء كل صلاة الى دخول وقت الاخرى ودخول وقت صلاة الفجر بطلوع الفجر الصادق **كذا** في الكبير والتعريض هو نزول المسافر منزلة آخر الليل لاجل الاستراحة رواه ابو قتادة انه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فلما كان آخر السحر عرسنا اي نزلنا فاستيقظنا حتى ايقظنا حر الشمس فارتحلنا حتى ارتفعت الشمس ثم نزلنا فامر بلال رضي الله عنه فاذن فصلينا ركعتين ثم اقام فصلينا الغداة **كذا** في الفقه الاكبر \* واعلم ان اول من صلى صلاة العشاء موسى عليه السلام حين خرج من مدين وضل الطريق وكان في اربعة غيوم غم عدوه فرعون واخيه هارون وغم امرأته واولاده فلما انجاه الله تعالى من ذلك كله وقت العشاء ونودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة صلى اربع ركعات تلوها فصار علينا فرضا موقتا **كذا** في العناية ٩ قوله وعندهما وقتها اي وقت صلاة الوتر بعد صلاة العشاء بكسر العين المهملة ومد الشين المعجمة \* وهذا الخلاف بناء على ان الوتر واجب عنده والوقت متى جمع صلاتين واجبتين فهو وقت لهما وان لم تقدم احدهما على الاخرى كالغائبة والوقية وعندهما هي سنة شرعت بعد العشاء فكان وقت الوتر بعد ها كسنتها **كذا** في الكبير قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ ظاهره انه تعليل لوجوب الترتيب عنده \* وفي الحاشية اوردته دليلا للامامين فليأمل \* ومثله ما في الحلية قوله خير لكم من حر النعم بفتح النون والعين المهملة وهي الابل الذي ويره اخر وهي كناية عن ان هذه الصلاة خير من الدنيا كلها لانها

مطلب  
في بيان اول من صلى  
صلاة العشاء

قال صاحب العناية  
في شرح الهداية وهذه  
الاقوال التي ذكرتها عقيب  
كل الصلوات الخمس وجبت  
في شرح شجى العلامة  
قوام الدين الكاكي رحمه  
الله منقولة عن ابي الفضل  
مع زيادة فقلتها مختصرة  
انتهى

ذخيرة الآخرة التي هي خير وابقى **كذا** في العلي القاري قوله وهي اي صلاة الوتر فجعلها اي الوتر لكم الخ وفي بعض طرق الحديث فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر زيادة فيما اخرج به ابوداود والحاكم وصححه **كذا** في الحلية قوله اما لو وقع ذلك اي لو صلى الوتر قبل العشاء بلا قصد صح عند ابي حنيفة رح لا عندهما لو وقع الوتر قبل وقتها ولو بلا قصد كما لو صلى الفجر مثلاً قبل وقته بلا قصد فانها لا تصح اجاباً قوله ثم طهر الخ و**كذا** سائر موانع صحة العشاء كعدم الطهارة والتوجه الى غير القبلة ولم يتحر في محله قوله كان اي الثوب نجسا فالعشاء فاسدة فيلزمه ان يعيد العشاء دون الوتر عند ابي حنيفة رح قوله خلافا لهما فانهما قالوا يعيد المصلي العشاء والوتر جميعا وايضا حده ان عند ابي حنيفة رح وقت الوتر وقت العشاء فقد خرج ياداه في هذه الصورة عن العهدة لا يانه بشرائطه التي هي الطهارة والوقت \* وغاية ما فيه انه سقط الترتيب بظن الطهارة ولا عهدة فيه \* ولما عندهما فلما كان وقت الوتر ما بعد صلاة العشاء والحال ان العشاء لم تصح في الصورة المذكورة فقد اتى بالوتر قبل وقته فلا يخرج بذلك عن عهدة الطلب فيعيده بعد اداء العشاء الصحيحة ليقع في وقته **كذا** في الحلية \* واعلم ان اول من صلى الوتر نبينا صلى الله عليه وسلم لما روى عن النبي عليه السلام حين صعد المعراج اوصى له ابو بكر الصديق رضي فقال يا رسول الله اذا رأيت عرش ربك فصل ركعة لاجلي فلما صعد الى العرش نسي وصيته فصلى ركعة لنفسه فقال جبرائيل عليه السلام يا محمد صل لاجل صديقك ركعة ثانية فصلى لاجله



فلما اراد ان يسلم قال جبرائيل يا محمد ان الله تعالى امرك بان تصلي  
لاجله ركعة فقام الى القيام فلما قرأ الفاتحة وسورة معها واراد  
ان يركع اطلع على النار فرأى فيها ما رأى وقد صاروا كالفتح  
فلما اهازال عقله وحل يديه فجاء جبرائيل ونشر ماء الكوثر عليه  
واقاق وكبر وقت واستعاذ بالله من النار ومن اهلها وانمها  
على ثلث ركعات فسمى وترا \* فان قبل الوتر سنة ام فرض  
ام واجب قلنا لما صلى عليه السلام لنفسه صارت سنة فلما صلى  
لاجل ابى بكر رضى صار واجبا ولما صلى لامر الله تعالى صار  
فرضا كذا نقل من شرح المصابيح قوله فلا تجب بدونه اى  
لا تجب الصلاة بدون الوقت لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء  
المشروط وكذا انتفاء السبب يوجب انتفاء المسبب وضمير لا تجب  
للاصلاة ونفى وجوبها يستلزم نفي ادائها والله تعالى اعلم قوله  
فبلغ جوابه اى جواب الشيخ الكبير الى الحلواني قوله فارسل  
اى الحلواني رجلا لسأل الشيخ فى جماعته العامة وفى درسه  
ووعظه قوله فبين اسقط اى اعتقد سقوط الواحدة  
من الصلوات الخمس وافق به قوله فسأله اى فجاء الرجل  
وسأل الشيخ الكبير قوله واخس الشيخ اى علم الشيخ مراد  
السائل بفراصة ناشية من كمال الايمان فقال الزاماله واطهارا  
للصواب ما تقول الخ قوله فبلغ الحلواني جوابه قدم المفعول  
اهتماما به قوله فاستحسنه ووافقه فيه كذا ذكره نجم  
الدين الزاهدى فى شرح القدورى وهو الذى اختاره الشيخ  
حافظ الدين النسفى قوله والغسل بالفتحين ظلمة آخر  
الليل اى وانكشف الغلس قوله بحيث يرى الراى ظرف

للظهور والانكشاف قوله موقع نبه بفتح النون وسكون  
الباء بالتركية اوق كذا آلت حريدين عرب قتته وجعه نبال  
وانبال وبومقادمة اوقت واصل اولدوغى محلدرد قوله لقوله  
صلى الله عليه وسلم اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر علة لقوله  
اصحابنا الحنفية ما خوذ من السفر من باب الافعال وهو بمعنى  
الضوء والانكشاف كذا فى الكوكب المنير اخرج ابن حبان  
فى صحيحه والترمذى عن رافع بن خديج رضى الله عنه وقال  
حسن صحيح اى صلبوا الفجر بالاسفار والامر للاستحباب  
للولوجوب كذا فى الحلية قوله على وجه السنة بان يرتل  
اربعة آية فى الركعتين قوله ويبقى عطف على يمكنه والرابط  
قوله من الوقت لانه اظهار فى موضع الاضمار قوله يمكنه  
ان يتوضأ ويعيدها الخ وقيل يؤخر جدا لان الفساد موهوم  
وقال الطحاوى يستحب البداية مغلسا والجم مسفرا قاله فى الدرر  
والدرية حصل ثلثة اقوال الاسفار بدأ وختم والتأخير جدا  
والتغلبس بدأ والاسفار ختما واما الائمة الثلاثة فقالوا بالتغلبس  
فقط كذا فى الحاشية قوله يوم النحر اى يوم الاضحية بمزدلفة  
وهى اسم موضع فى طريق العرفات مقدار اربع ساعات من مكة  
فينبغي للمص ان يقيد النحر بمزدلفة فلا يظن ان الاستثناء عام فى يوم  
النحر بكل مكان ولبس كذلك بل هو خاص بمزدلفة قوله ويستحب  
تقديمها اى صلاة الظهر لما فى البخارى من حديث خالد بن دينار  
صلى بنا اميرنا الجمعة ثم قال لانس كيف كان رسول الله صلى الله  
فان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد يكر بالصلاة  
اى قدمها وصلاتها اول الوقت واذا اشتد الحر ابرد بالصلاة وهو



عام في جميع البلاد لجميع الناس لاطلاق الحديث كذا في الكبير  
قوله ويكره ان يؤخرها اي العصر الى ان يتغير بان يكون  
قرص الشمس محمرا والقرص بضم القاف وسكون الراء بالتركية  
جرى وجوزه كي ديمك قوله بضماء ثنية بالتركية ثوري  
بباض صافي قوله فالعبرة لتغير القرص وكذا العبرة لوقت  
الشروع حتى لو شرع قبل تغير القرص ووقع الاداء حال التغير  
لا يكره قاله في الدر قوله لا لتغير الضوء وقيل العبرة له اي لتغير  
القرص قاله في الحاشية نقلا عن الدر قوله فانه اي تغير القرص  
يوجد بعد زوال الشمس عند خط نصف النهار قوله لا تحار  
فيه العين بفتح التاء والحاء الممدودة من حار يحار حورا بمعنى  
التردد في رؤية قرص الشمس من الباب الرابع اصله لا تحور فقلبت  
الواو الفا بعد نقل حركتها الى الحاء ويحى بمعنى الرجوع  
من الباب الاول قوله تعجيل المغرب بان لا يفصل بين الاذان  
والاقامة بها عقب غروب الشمس الا بسكنة مقدار ثلث آيات  
قصار او آية طويلة عند ابي حنيفة ومجلسة خفيفة كالمجلسة  
بين الخطبتين عندهما هكذا تفسير التعجيل في الحلية قوله الا  
يوم الغيم بفتح الغين المعجمة وسكون الباء بالتركية بولوده وبولودى  
كونه دبر لر قوله لقول رافع بن خديج كما نصلى الخ اخرج  
البخارى ومسلم عنه وقوله موقع نبله بالتركية اوق رعى اولند قد  
واصل اولد يغى محله ديزر ولان في التعجيل هنا مسارعة الى  
مغفرة من ربكم قال في الحلية نقلا عن خزائن الفتاوى واختلفوا  
في المغرب هل تؤخر عن اول الوقت قال بعضهم لا لانه مكروه  
وقال بعضهم لا بأس في التأخير الى غيبوبة الشفق وعليه كثير

من العلماء \* وقبل هي اول مسئلة خالف فيها ابو حنيفة استاده  
حامد انتهى قوله اخرها اي المغرب حتى ظهر كوكب  
فاعتق عبدا للکفارة قوله والاصح انه يكره اي كراهة تحريرية  
كذا نقل عن الثوري والنعني والذي اقتضته الاخبار كراهة  
التأخير الى ظهور النجم وما قبله مسكوت عنه فهو على الاباحة  
وان كان المستحب التعجيل كذا في الكبير قوله الى ما قبل ثلث  
الليل مستحب وهكذا في القدوري اي الى ما قبل تمام الثلث الاول  
وفيه اشارة الى انه لا يستحب تأخيرها الى ثلث الليل \* لكن المذكور  
في المختار والخلاصة والكفر والكافي انه يستحب تأخيرها الى  
ثلث الليل كذا في الحلية \* وجه الاول ما روى البخارى من حديث  
عائشة رضيها انه قالت كانوا يصلون العتمة فيما بين ان يغيب  
الشفق الى ثلث الليل الاول وقوله العتمة بالفتحات وقت العشاء  
او من وقت غيبوبة الشفق الى ثلث الليل الاول \* ووجه الثاني  
ما رواه الشارح رحمه الله تعالى اخرج الترمذي عن ابي هريرة  
رضي الله عنه قوله لولا ان اشق على امتي الخ محل ان اشق  
رفع بالابتداء بتأويل المصدر والخبر محذوف وجوبا اي لولا المشقة  
موجودة اي لولا مخافة وجودها قوله لا امرتهم الخ جواب لولا  
وقال الترمذي حسن صحيح قوله وتأخيرها الى ما بعدها اي  
تأخير العشاء الى آخره لانه من حيث كونه يفضي الى تقليل الجماعة  
يكون التأخير مكروها ومن حيث كونه ينقطع به اي بالتأخير  
الى نصف الليل السمر المنهى عنه بالسين والميم المفتوحين  
بمعنى القصة \* ولعل الحكايات بعد صلاة العشاء بشاء على ما روى  
السة في كتبهم انه صلى الله عليه وسلم كان يكره النوم قبلها



اي قبل الصلاة والحديث ايضا بعدها وهو المراد بالسمي  
 يكون اي التأخير مندوبا وذلك لان السمر ينقطع بمضي نصف  
 الليل غالبا فتعارض دليلا التدب والكراهة فتساقطا بقيت  
 الاباحة وهذا البيان اشار اليه الشارح بقوله لما ينشأ في الشرح  
 قوله ان كان لا يثق اي لا يعتمد بالانتباه بالتركية وقت سحرده  
 او ياتق بعد النوم قوله او ترك قبل النوم اي صلى التور قبله  
 واما ان اعتمد انتباهه بعد النوم في آخر الليل فالتأخير الى آخر  
 الليل افضل قوله وذلك اي الانتباه آخر الليل افضل هذا  
 من تنمية الحديث كما في المصباح رواه الخمسة الا البخاري  
 من حديث جابر رضي ومعنى مشهودة بالبدال المهملة يشهد  
 الصلاة اي يحضرها ملائكة الرحمة اي ملائكة الليل  
 وملائكة النهار تنزل هؤلاء وتصعد هؤلاء قاله في شرح المصباح  
 والمشكاة كذا في الحاشية قوله عدم التجمل في اول الوقت  
 يعني المراد بالتأخير تأخير يحصل معه التيقن بدخول الوقت  
 وايضا المراد بالتجمل الا في تجمل يحصل معه التيقن بعدم  
 دخول الوقت المكروه وهو وقت تغير القرص والنصف الاخير  
 من الليل \* وانما قالوا كذلك لان الاوقات الثلث الاول لبس فيها  
 وقت مكروه بخلاف العصر والعشاء والله الموفق قوله التأخير  
 في الجميع يوم الغيم اي التأخير بحيث يتيقن به دخول الوقت  
 لانه اقرب الى الاحتياط فاداء الصلاة في وقتها وبعده يجوز  
 ولا يجوز قبل الوقت قوله واما الاوقات التي تكره فيها الصلاة  
 فخمسة واما غير الصلاة فلا يكره فيها كالذكر والفكر والتلاوة  
 ومنها سجدة الشكر دون سجدة السهو وسجدة التلاوة فانها

مكروهتان كسائر الصلاة والتخصيص بالخمسة موافق لما  
 في محيط رضي الدين وسيد كرم المص هنا سبعة اخرى على ما  
 في بعض الكتب كذا في الحلية قوله ما يعم عدم الجواز ايضا  
 بان يراد بالكراهة عدم الاذن من الشارع وقرينة هذه الارادة  
 لحاق الكلام اي سياقه كما سيأتي ان شاء الله تعالى وفاء فكل  
 للتعليل بالتفريع ومعنى ايضا كما يعم الكراهة الكراهة التحريمية  
 والتنزيهية يعم عدم الجواز ايضا وفي الكبير يجوز ان يراد بالكراهة  
 هنا المعنى اللغوي فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلق الغدم  
 وان يراد المعنى العرفي والمراد كراهة التحريم اذ انتهى الظن  
 الثبوت ما لم يضرب عن ظاهره يقتضي كراهة التحريم والقطعي  
 الثبوت يقتضي التحريم فالتحريم مقابل للفرض وكراهة التحريم  
 مقابل للواجب والتنزيهية مقابل للمندوب والنهي الوارد هنا  
 من قبيل الاول انتهى قوله كالفوائت اي كالفرائض الباقية  
 للقضاء ادرج الكاف عليه لان من الفرض ما لا تكون فائتة  
 وهي صلاة الجنائز وفاء بالكراهة للشرطية اي اذا كان المراد  
 من الكراهة عاما فالكراهة في الفرض بمعنى عدم الصحة والجواز  
 وفي التطوع بمعنى الكراهة التحريمية كذا في الحاشية قوله  
 تمنع الصحة وجعلتها خبر لقوله فالكراهة اي تمنع الكراهة  
 في الفرض صحة الصلاة لوجوب الفرض بسبب كامل وهو  
 كالوقت الغير المكروه قوله وكذا الواجبات اورد لفظ كذا  
 لانها لم تذكر في المتن صريحا كانه يشير الى تعميم الفرض  
 للواجبات بان يراد به ما لبس بتطوع اي الواجبات الباقية  
 للقضاء تمنع الكراهة فيها صحة الصلاة الخ قوله لانها اي



تلك الاشياء الثلاثة وجبت كاملة اى فى وقت غير مكروه قوله  
فلا تؤدى ناقصة بالنقصان القوى وهو النقصان الذى هو  
من صفات الوقت لشدة اتصال الفعل بالوقت لدخول الوقت  
فى ماهية الفعل بخلاف النقصان الذى ليس كذلك كالتقصان  
بسبب الإخلال ببعض الواجبات او بسبب المكان كالصلاة  
فى الارض المغصوبة او بسبب شئ آخر من المجاوزات كالصلاة  
فى الثوب الخرز فان ذلك لا يمنع الصحة لعدم شدة اتصال الصلاة  
بهذه الاشياء لكون اتصال هذه الاشياء بالصلاة من حيث  
المجاورة لا من حيث السببية او الشرطية بخلاف الوقت  
اما لو وجب الفرض او غيره بسبب ناقص وادى فيه ضح الفرض  
كعصر يومه عند الاصفرار وتلاوة آية السجدة فى الوقت  
المكروه او حضرت الجنازة فيه فان الاخيرين يحجان فيه ايضا  
مع الكراهة لادائها كما وجب \* وكذا صحة جمع التوافل  
فى الوقت المكروه مع الكراهة لان وجوبها على المصلى  
بالشرع فاذا شرع فيها وجبت ناقصة فاذا اداها فيه اى  
فى الوقت المكروه اداها اى التوافل كما وجبت كذا فى الكبير  
واشار اليه الشارح بقوله وتحقيق ذلك فى الشرح قوله وذلك  
المذكور يعنى ان تذكر اسم الإشارة مع انه اشارة الى الكراهة  
بتأويل المذكور \* ويمكن التوجيه ايضا بان الكراهة مضدر  
يستوى فيه الامر ان لكن التذكير اخف هذا ولكن المتبادر  
من المقام ان الإشارة الى الاوقات الثلاثة وان لفظ عند مقحم ورفع  
قوله ووقت الزوال والله الموفق قوله ووقت الزوال اى وقيل  
وقت الزوال بتقدير المضاف مجازا وهو وقت الاستواء قوله

فى هذه الاوقات الثلاثة لما روى مسلم وغيره من حديث عقبة بن عامر  
ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا ان نصلى  
فيهن او نقبر فيهن موتانا من الاقبار بمعنى الادخال فى القبر  
والمراد به الصلاة عليه بالاجماع دون حقيقة الدفن حين تطلع  
الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل  
الشمس وحين تضيق للغروب حتى تغرب فالوقت من حيث هو  
وقت لانقصان فيه كسائر الاوقات وانما كان النقص فى الاركان  
المستلزمة للنسبة بعبادة الكفار \* وقد فهم من حديث آخر  
ان تلك الاركان هى ما وقع فى الاوقات الثلاثة كذا فى الكبير  
قوله اى من غير كراهة هذا القيد يدل ان تجوز التطوع  
مع الكراهة مطلقا يجمع عليه فى جميع الاوقات لا يخص بابي يوسف  
ولا بوقت الزوال ولا يوم الجمعة قوله ودليله اى دليل ابى يوسف  
وهو انه عليه الصلاة والسلام نهى عن الصلاة نصف النهار  
حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة رواه ابو هريرة رضى الله عنه  
وفى سنن ابى داود عن ابى قتادة عن النبی صلى الله عليه وسلم  
انه كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسجر  
اى تحمى الا يوم الجمعة قوله وجوابه اى الجواب لهما عن دليل  
ابى يوسف رح ان نهيه عليه الصلاة والسلام عن الصلاة  
فى هذه الاوقات مطلق ليس فيه استثناء زوال يوم الجمعة فى الحديث  
الذى رواه مسلم وغيره فى قوله صلى الله عليه وسلم ثلث ساعات  
كان رسول الله الخ وفى الحديث الذى رواه مالك فى الموطأ  
والنسائي فى قوله عليه السلام ان الشمس تطلع بين قرني شيطان  
فاذا ارتفعت فارقتها ثم اذا استوت اى الشمس قارنها فاذا زالت



فارقها واذا دنت للغروب قارنها واذا غربت فارقها ونهى  
عن الصلاة في تلك الساعات وهذا النهي محرم وما تمسك به  
ابو يوسف فيج \* والمحرم مقدم عند التعارض \* هذا حاصل ما  
في الكبير والله الهادي الى الرشاد قوله صلاة الجنائز سواء  
شرعت اى صلاة الجنائز فيها اى في الاوقات الثلاثة المذكورة  
واديت فيها او شرعت قبلها واديت فيها اى في الاوقات  
المنهيمة وقوله هذا اشارة الى ان المراد بالفرض فيما سبق هو  
الفرض على العين قوله ولو قضى فيها اى في الاوقات الثلاثة  
المذكورة فرضا ولو كان فرضا عمليا كالوتر اشاربه الى  
ان المراد من الكراهة في حق الفرض عدم الجواز فتدبر كما مر  
الاشارة اليه بقوله كما سيأتى ان شاء الله تعالى قوله على ما قدمناه  
من ان الصلاة المقضية وجبت بسبب كامل فلا تتأدى بالسبب  
الناقص فيلزمه اعادة ما صلى فيها من الفائتة لعدم صحتها  
قوله فالأفضل ان لا يسجد لها فيه اى في الوقت المكروه الذى  
تلا فيه آية السجدة بل يسجد في وقت غير مكروه ولا يكون  
تأخيرها الى وقت غير مكروه قضاء لان ما لا يتقيد بوقت  
لا يتأتى فيه القضاء بل هو اداء في كل وقت من اوقات العمر  
وسجدة التلاوة من هذا القيل قوله فان سجد لها اى سجد  
لاية السجدة في وقت مكروه قوله لا يعيدها لصحة اداؤها  
واجزائها عن التلاوة قوله تصح عندنا ايضا ولا يلزم اعادتها  
في غير الاوقات المذكورة وكذا الحكم في حق السامع آية السجدة  
لانها وجبت بالسبب الناقص واديت كما وجبت قوله فضلى عليها  
اى على الجنائز فيه اى في وقت من الاوقات الثلاثة تصح الصلاة

ولا في غيره من الاوقات  
الثلاثة لانها وان صحت  
لوجوبها بالسبب الذى  
اديت به الا ان الكراهة  
موجودة لحصول الفعل  
الشبيه بعبادة الكفار  
مع ان تأخيرها لا يؤدى الى  
فواتها وصيرورتها قضاء  
كذا في الكبير

عليها \* ولا يلزم الاعادة لان حضور الجنائز سبب لوجوب الصلاة  
عليها وقد وجد السبب في وقت ناقص فوجبت مع النقصان  
واديت به كما وجبت قوله كحضورها اى حضور الجنائز على  
لما منع فان حضور الجنائز في وقت مباح مانع للصلاة عليها  
في وقت مكروه فيجب التأخير حيثئذ الى وقت غير مكروه كما مر  
ولما منع عن اداؤها عند حضورها في وقت مكروه قوله واما  
الوقتان الآخران وهما ما بعد طلوع الفجر الصادق الى  
طلوع الشمس وما بعد صلاة العصر الى الغروب قوله يكره  
فيهما التطوع اى كل تطوع ولو تحية المسجد \* لكن بشرط  
ان يقصده ولو جاهلا هذه الكراهة واما لو قصده سهوا فلا  
كن تطوع في الوقتين وليس في قلبه ان الوقت وقت الكراهة  
كذا في الحاشية قوله يعنى الفوائت الخ اى يعنى بالفرض  
الفوائت وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة فاطلق الفرض واراد به  
ما لزم عمله فشمّل الواجب لنفسه وهو سجدة التلاوة وفرض  
الكفاية ومن الواجب الوتر \* ثم المراد بالجنائز والتلاوة ما حضرت  
في وقت غير مكروه فان ما حضرت في وقت مكروه من الاوقات  
الثلاثة السابقة غير مكروه ايضا كما سبق فليترك قوله  
واللازم باشرع في وقت مستحب او مكروه وكذا سجدة  
السهو ذكره في الدر قوله لوجوبها اى الصور الثلاث  
اغيرها اى يعارض بعد ان كان نفلا كالنذر والشروع  
والطواف والسهو فانها تكره وان كانت واجبات لان اضلها  
التفل فوجب بسبب الشروع او بالنذر او بالطواف او السهو  
والله تعالى اعلم فان قلت اى فرق بين تلك الصور وبين سجدة

مطلب  
بيان الوقتين من الاوقات  
الخمس



التلاوة حتى تكون اى سجدة التلاوة واجبة لنفسها قلت انها لم تشرع نقلا بدون تلاوة بخلاف تلك الركعات فانها مشروعة نقلا بدون نذر و شروع وطواف وسهو فانقلب بها واجبا واما التلاوة فكانت واجبة بنفسها حيث لم يسبقها نغلية بل كانت واجبة ابتداء بسبب التلاوة والله الهادي كذا في الحاشية قوله الى ان تطلع الشمس اى الى طلوعها الكامل وهو ان ترتفع الشمس وتشرق \* وفي نسخ الكبير وحلية المجلى الى ان ترتفع الشمس وهو الانسب بالمقام لان وقت الطلوع ايضا وقت كراهة الى ارتفاع الشمس مقدار رمح اورمحين وهو الضحوة الصغرى قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد الفجر الحديث رواه ابو داود والترمذى عن ابن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما روى مسلم عن حفصة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع الفجر لا يصلى الا ركعتين خفيفتين كذا في الكبير قوله لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة الحديث اى تم الحديث او اقرأ الحديث الى آخره فهذا الحديث راجع على ما روى انه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتين كما في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها بان حديث نهى اه محرم بصيغة الفاعل وحديث صلى اه مبيح \* والمحرم مقدم على المبيح عند التعارض وبان الاول حديث قولى والثانى فعلى والقول مقدم ايضا على الفعل قوله حتى تشرق من الاشراق وهو الضحوة الصغرى قوله وما بعد غروب اه مبتدأ اول وقوله التطوع مبتدأ ثان وقوله مكروه خبره والجملة خبر للمبتدأ الاول وقوله لالذاته اى لا معنى في الوقت قوله مع استحباب

تجملها

تجملها اى صلاة المغرب \* ويؤيده ما تقدم عن ابن عمر انه اغتبق رقبته لتأخير المغرب حتى بدا نجم وقال الشافعى رحمه الله تعالى يستحب ركعتان قبل المغرب تمسكا بما في البخارى انه عليه السلام قال صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة \* والجواب من طرف اصحابنا المعارضة مما في ابى داود عن طاووس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رأيت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما ونفت ازواج النبي عليه السلام حين سئل عنهما \* وتفصيله في الكبير وحيث حصل هنا وقت سادس على الاوقات الخمسة التي يكره فيها التنفل وهو ما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب قالوا بكراهة الصلاة فيه لما فيه من تأخير المغرب وهو مكروه وعلى هذا اكثر اهل العلم منهم اصحابنا الحنفية ومالك كذا في الحلية قوله التطوع اى الشروع في التطوع عند خروج الامام من المقصورة اذا كان في المقصورة ٩ كما في ديار العرب وعند قيامه للصعود على المنبر اذا لم يكن فيها يكسر الميم وفتح الباء الموحدة مكان مرتفع يقرأ عليه الخطبة في الجوامع مأخوذ من النبر بالفتح فالسكون بمعنى الرفع من الباب الثانى وكذا يكره صلاة الجنائز وسجدة التلاوة عند خطبة الجمعة كذا نقل عن الدراية \* ثم المفهوم منها انه لا كراهة قبل شروع الامام في قراءة الخطبة وعند امساكه عنها قاله في الحاشية \* واما قضاء الفوائت فقال في النهاية غير مكروهة عند الخطبة \* وقال صدر الشريعة يكره كذا في الحاشية نقلا عن الدرر \* ثم ان زمان خروج الامام وقت

٢ وهى اى المقصورة محزنة  
صغيرة في طرف المنبر  
يصلى الخطيب فيها  
سنة الجمعة



آخر سابع من الاوقات المكروهة ايضا قوله عن اكار الصحابة  
منها ما اخرج ابن ابي شيبة عن علي وابن عباس وابن عمر رضوان  
الله عليهم انهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج  
الامام على المنبر قوله كذا خصده قاضيخان الخ فاطلاق المص  
لبس كما ينبغي هذا \* لكن قال في التنوير ويكره تطوع عند  
اقامة صلاة مكتوبة فان الظاهر ان المراد اى مكتوبة كانت  
ثم المراد بالاقامة ما قامه امام مذهب كذا قيل فلو اقام  
امام شافعي كما رأينا في مصر القاهرة فلا يكره التطوع وان علم  
انه لا يدره اصلا كذا في الحاشية \* ثم ان وقت الاقامة وقت  
آخر ثامن من الاوقات المكروهة كذا في الحلية قوله ان علم انه  
يدرك الخ وان لم يعلم فيكره الا اذا علم انه يدرك اماما ثانيا والله تعالى  
اعلم كذا قال في الحاشية قوله وكذا لا يكره بقية السنن يريد سنة  
الظهر والعصر والعشاء قوله قبل الركوع اى قبل تمام الركوع  
فلو علم انه يدرك آخر جزء من الركوع فلا يكره وان لم يعلم ادراكه  
كره ان لم يجد اماما ثانيا كما سبق قوله بل يكره في جميع ذلك  
اى في التطوع والسنن ان يصلى بعد شروع الامام في الصلاة  
تخالطا للصف حال من فاعل يصلى بان كان في خلال الصفوف  
او بان كان الصف واحدا وهو اى المصلى في خلاله قوله  
او خلف الصف فقط بان لم يكن خلفه صف فلو كان خلفه  
صف كان اشد كراهة لاجتماع الامرين بان يكون مصلى  
السنة بين الصف في امامه وبين الصف خلفه قوله او خلف  
اسطوانة عطف على قوله في المسجد والاسطوانة بضمي الهزة  
والطاء وسكون السين بينهما بالتركية ديرك دركه ستانه معنائه

ومذهب الصوابي حجة  
يجب علينا تقليده عندنا  
لماذا لم ينفع شيء آخر من  
السنة على ان مارواه السنة  
عن ابن هريرة عنه عليه  
السلام قال اذا قلت  
لصاحك يوم الجمعة انصت  
والامام يخطب فقد لغوت  
يفيد بدلائله منع صلاة السنة  
وتحجيم المسجد لان النع  
في الحديث من الامر  
بالمعروف وهو اعلى من  
السنة والتحية منع منها  
بالطريق الاول كذا  
في الكبير

يعنى بل يصلى في المسجد خلف اسطوانة او خلف من لبس  
في صلاته مع الامام او يصلى قدام المنبر وقوله او بالعكس  
بان يصلى السنة في الشئ اى في داخل المسجد ان كان الامام  
في الصنف اى في جناح المسجد الذي هو خارج لما روى الطحاوى  
وغیره عن ابن مسعود رضى الله عنه دخل وقد اقيمت الصلاة فصلى  
ركعتي الفجر في المسجد خلف اسطوانة وذلك بمحض حذيفة  
وابي موسى وروى مثله عن عمر بن الخطاب وابي الدرداء وابن عباس  
كذا في شرح البخارى لابن بطال عن الطحاوى وعن محمد بن  
كعب قال خرج عبد الله بن عمر من بيته فاقيمت صلاة الصبح  
فركع ركعتين قبل ان يدخل المسجد ثم دخل فصلى مع الناس  
وذلك مع علمه باقامة الصلاة ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوى  
ومثله عن الحسن ومسروق والشعبي كذا في الكبير قوله  
لا يقطعها اى الصلاة اى لا يخرج من الصلاة بل يتمها ركعتين  
ظاهره سواء قام الى الثلثة وقيدها بالسجدة اولم يقم فليتم  
كذا في الحاشية قوله مطلقا اى اى نفل كان بعد ان لم يكن  
ما شرع المصلى تحية المسجد فلفظ اولنح الجمع قوله قبل يقطع  
اى من يصلى السنة على رأس ركعتين سواء قام ولم يقيد الثالثة  
بالسجدة اولم يقم بان كان في النصف الاول \* ووجه هذا القول  
ان محمدا قال اذا خرج الامام ينبغي لمن كان في الصلاة ان يفرغ  
منها انتهى \* فجمع بعضهم لفظ الفراغ على القطع فلذا قال  
يقطع على رأس الركعتين قوله وقيل يتمها ربعا اى وحل هذا  
القائل قول محمد على اتمام الاربع قوله انه اى القاضي الامام  
ارجع اليه اى الى ما في النوادر من الرواية عن ابي حنيفة قوله



بعد ما كان اى القاضى يفتى بالاول اى باتمام الاربع \* ووجه  
افتائه بالاول ان الاربع قبل الظهر بمنزلة صلاة واحدة ولا يصلى  
في الشهد الاول ولا يقرأ الشاء اذا قام الى الثالثة ولو ان رجلا  
خير امراته بالطلاق والحال ان المرأة في الشفع الاول من سنة  
الظهر فأتت المرأة الى الاربع لا يبطل خيارها ولو ان امرأة اخبرت  
بصبغة المجهول بشفعة لها وهى في الشفع الاول من سنة الظهر  
فاتمتها ايضا لا تبطل شفعها ولو ان رجلا خلا مع امرأة بان كانا  
في حجرة واحدة وهى اى والحال ان المرأة في الشفع الاول منها  
لا تكون هذه الخلوة خلوة صحيحة بخلاف غيرها من التطوعات  
كذا في الكبير قوله انه الاوجه اى ما ذكر في النوادر موجه  
بالتوجيه الاحسن لانه يتمكن من قضائها بعد الغرض ٩ ولا يبطل  
في التسليم على رأس الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع والاداء  
على الوجه الاكمل انتهى كذا في الكبير قوله على ما حققناه  
في الشرح \* وحاصله ان الاوجه ان يتمها اربعا لانها ان كانت  
صلاة واحدة فظاهر وان كانت اى الثالثة بمنزلة شفع آخر  
فالقيام الى الثالثة بمنزلة تحريمه مبتدأة ففي العود الى القعود  
ابطال العمل وهو منهي عنه قوله قيل لا يلزمه الخ وقيل  
يقضى الخ هذا الاختلاف مبنى على قول ابي حنيفة ومحمد قوله  
وقال ابو بكر الخ هذا مبنى على قول ابي يوسف من ان كل تطوع  
نواه المصلي اربعا يقضى اربعا كذا فيه ايضا قوله قبل صلاة  
العيد اى ويكره التنفل قبل صلاة عيد الاضحى وعيد الفطر  
مع كون الشمس مرتفعة سواء صلى في المصلى او غيره كذا نقل  
عن الدر \* وهذا وقت تاسع من الاوقات المكرهة لما تقدم

٩ اى بعد اداء الغرض وهو  
الاستماع للخطبة صلاة

قوله وعند الخطبة اى اى خطبة كانت من الخطب والخطب  
ثلاث في الحج اولها بعد ظهر اليوم السابع من ذى الحجة في الحرم  
الشريف والثاني في اليوم التاسع بعد الزوال قبل الصلاة في مسجد  
عرفات والثالث في ثاني يوم النحر بعد الزوال ايضا قبل الصلاة  
في مسجد الخيف وحسين ما وفقني الله تعالى بالحج الشريف  
في تاريخ ثلثين بعد مائتين والالف سألت واحدا من ساقى زمزم  
شيخ مشهور فانكر الخطبة الثالثة مع اني رأيتها في المناسك  
فتحرير الرفقاء ثم جئت الى مسجد الخيف وقت الظهر وجدت  
فيه جماعة كبرى والخطيب على المنبر ثم اخبرتها للساقى فقال  
بلغت الى سن ثمانين ما سمعت هذه الخطبة فاعتبر هذا خادم  
الحرم الشريف وساقى زمزم في مدة طويلة عصمنا الله تعالى  
عن الغفلة ووفقنا الى طاعته ورضائه بحرمته حبيب محمد صلى الله  
عليه وسلم قوله بعد خطبتهما في المصلى على الاصح لما روى  
السنن من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج  
فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها وهذا النى بعدها محمول  
عليه في مصلى العيد لما روى ابن ماجه من حديث ابي سعيد  
الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى قبل العيد  
شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين وقيل لا يكره بعد الخطبة  
في المصلى ايضا كذا في الكبير قوله وكذا يكره عند خطبة  
الكسوف وخطبة الاستسقاء اى في حال كسوف الشمس  
والاستسقاء والكسوف بضم الكاف والسين المهملة بالتركية  
كون طوتلوب ضياسى كتمكدر والخسوف بالضمين آى طوتلوب  
سياه اولغه ديرلر والاستسقاء طلب رحمت ايجون مصلايه جم



غفر حقوب دعا يتمكده ديار \* والحاصل انهم ذكروا في الفتاوى ان اوقات الكراهة اثنا عشر منها ثلاثة لا تجوز فيها الفوائت عند طلوع الشمس واستوائها وغروبها وتسعة يجوز فيها قضاء الفوائت وسجدة التلاوة وصلاة الجنائز بلا كراهة وما عدا هذه الثلاثة تجوز مع الكراهة وهي بعد طلوع الفجر قبل فرضه وبعد فرضه قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر قبل تغير الشمس وبعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند خطبة يوم الجمعة وعند اقامة الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء ولكن يستدرك عليهم بعد خروج الامام المخطبة قبل ان يخطب وقبل صلاة العيد كما في المتن وكذا بعد صلاة العيد في المصلي على ما هو الاصح وكذا ينبغي ان يكره ايضا عند الخطب الثلاث في الحج كسائر الخطب كما مر آنفا فعلى هذا تكون اوقات الكراهة خمسة عشر سوى الثلث الاولى ومنعها صارت ثمانية عشر كذا في الكبير والله الموفق الى الرشاد قوله فالافضل ان يقطعها والقضاء بعد القطع افضل من الاستمرار والاتمام هذا على طريق قولك زيد اذ فقه من الحمار فلا بد ان يلبس في الاتمام فضل بل هو اثم لانه ترك واجب قوله تحلصا عن الكراهة والنقصان الى الكمال وليس هذا ابطالا للعمل بل توبة وترك لاثم لان القطع لا كمال لا يكون ابطالا لكن شرع في الفرض مفردا ثم اقيمت الجماعة فان الافضل ان يقطع ويقضى لاحراز فضيلة الجماعة وكان كهدم المسجد لتجديده ونحو ذلك كذا في الكبير قوله بل يتم شفعا بفتح الشين المعجمة وسكون الفاء اي اتم ركعتين قوله فقد اساء من الاساءة اصله

مطلب  
اوقات الكراهة اثنا عشر  
بل ثمانية عشر

اسوء بالتركية كتولك اتمك ويكون آثما كترك الواجب بالامر قوله وقد علم هذا الخ فلا فائدة في افراد هذا بالذكر اذ قد فهم بالطريق الاولى مما قبله قوله لانه اذا لزم الخ في هذا الزوم خفا شديدا \* والذي يلوح لنا ان ههنا ثلث احوال القطع مع القضاء والاتمام والقطع مع ترك القضاء فالاول افضل والثاني جائز والثالث غير جائز فاذا الاول بقوله فالافضل اه والثاني بقوله ولولم يقطع ام والثالث بقوله هذا والله تعالى اعلم كذا في الحاشية قوله ولو افتتح النافلة اي شرعها في وقت مستحب اي غير مكره وفراد بالمستحب غير ما هو المشهور بقريته المقابلة بالمكروه قوله لو فسدت اي النافلة بلا قصد بان قدر المتيم على استعمال ماء او مضى مدة المسح بعد افتتاح النافلة في وقت غير مكره فقول المصنف ثم افسد قيد اتفاني لا احترازي كذا في الحاشية قوله اي يكره ان يقضيها يعني ان المراد بالقضاء المنع بقوله لا يقضيها هو القضاء بلا كراهة \* ثم الفرق بين هذه النافلة وبين الفوائت من الفرائض التي لا يكره قضاؤها بعد طلوع الفجر وقبل تغير الشمس بعد العصر هو ان فوائت الفرائض واجبة لعينها بخلاف هذه النافلة فانها انما وجبت لصيانة الجزء المؤدى في الوقت المستحب عن البطلان فبقيت هذه النافلة نافلة لذاتها والنافلة مكروهة في هذين الوقتين بخلاف ما وجب لعينه كما تقدم قوله ولو قضاها اي النافلة التي افتتح في الوقت المستحب في هذين الوقتين تسقط وتصح مع الكراهة لما ذكر من ان الكراهة في الوقتين ليست لمعنى في ذات الوقت قوله فانها اي النافلة المذكورة لا تسقط بقضائها



في وقت من الاوقات الثلاثة وهي وقت طلوع الشمس واستوائها  
وغروبها لوجوب النافلة كاملا اى في وقت غير مكروه وادائها  
ناقصا اى في وقت مكروه كما لا تسقط الفوائت من الفرائض  
فيها قوله ما لازم بالشروع اى بالشروع في الوقت المستحب  
فان الشروع في سنة الفجر بعد انفجار الصبح قبل الفرض  
شروع في النافلة في وقت مستحب قوله في الوقتين متعلق  
بقضاء ويهذارد ما نقل عن اسماعيل الزاهد ان من خشي  
ان صلى السنة ان لا يدرك الامام في الفجر انه قال يشرع في سنة  
الفجر ثم يقطعها ويدخل في الفرض فيجب القضاء فيتمكن  
من القضاء بعد الفرض لما رده السرخسي بان ما وجب بالشروع  
لبس باقوى مما وجب بالنذر وصرح محمد ان المندوز لا يؤدي  
بعد الفجر قبل الطلوع ولانه شروع في العبادة بقصد الفساد  
فلا يجوز فان ابطال العمل قصدا منهى ولو بنية الاداء لا يقصد  
الاكمال ولا تكميل هنا كذا في الكبير قوله ان لا يدرك الفرض  
اى الصلاة مع الامام قوله ويكبر لها اى للسنة عطف تفسير  
لقوله ان يشرع قوله فيخرج اى المصلي منصوب عطف  
على ان يشرع او مرفوع فالقاء تفريع قوله لعدم الفائدة  
في ذلك الشروع المذكور علة لقوله ولا يلتفت وقوله لانه اه  
علة لعدم الفائدة قوله في هذا التكلف ونقل هذا ايضا  
عن الفقيه اسماعيل الزاهد قلعل من قال به قال ان ما لا يدرك  
كله لا يترك كله ففي ترك هذا ترك السنة او الجماعة كلا وفي اتيانه  
الجمع بينهما ما امكن بان صلى السنة وقت الاشراف نعم لو نذر  
ان يصلي السنة فصلي مع الامام ثم اتى بالسنة وقت الضحوة

فالظاهر

فالظاهر انه اولى والله ولي التوفيق كذا قاله في الحاشية قوله  
وقيل يقضيها اى سنة الفجر بلا كراهة فان القضاء مع الكراهة  
قبل الطلوع متفق عليه قوله وهو اى القضاء بعد صلاة  
الفجر بلا كراهة قبل الطلوع غير صحيح لوجود الكراهة  
في القضاء بعدها ايضا قوله تنوب الخ من تاب ينوب من الباب  
الاول اى تقوم صلاة هاتين الركعتين مقام سنة الفجر قوله  
بمطلق نية الصلاة من غير احتياج الى تعيين كونها سنة قوله وهو  
الصحيح اى النية والتأدى بمطلق النية وكونها سنة لا واجبة  
هو الصحيح قوله وروى الحسن الخ بناء على ان السنة تحتاج  
الى النية او على تنها واجبة لا سنة على رواية المرغباني عن  
ابي حنيفة ان سنة الفجر واجبة كذا في الكبير والاول اى النية  
وكون التعيين لبس بشرط هو الصحيح فلو صلى ركعتين اخريين  
بنية السنة تكون آتيا بالكراهة على الرايتين كذا في الحاشية  
قوله اى الشأن ولوعاد الضمير الى الفجر او اظهر الفجر في مقام  
الاضمار لمزيد التوضيح لاستغنى عن الشانين قوله وقد تبين  
بعد ذلك اى ظهر بعد اتمامها ان الفجر قد طلع عند الشروع  
فيها قوله هو اى ما ذكر في الذخيرة ظاهر الراية عن الكل  
خلافا لرواية الحسن كما تقدم الوجه فيه آنفا قوله في طلوع  
الفجر متعلق بشك اى شك حين الشروع في تلك الركعتين  
قوله واستمر شكك بحيث لم يدر ان الصلاة وقعت بعد الفجر  
او قبله او بعضها قبله او بعده قوله لا يجزئه اه اى من جرى  
يجزى من باب ضرب بمعنى الكفاية ويحتمل ان يكون من الاجزاء  
بكسر الهمة من باب الافعال بمعناه ايضا اى لا تكفي هذه الصلاة



له عن سنة الفجر بالاتفاق لان الليل متيقن والبقين لا يزول  
بالشك قوله حتى ارتفعت قدر ربح اورمحين بضم الراء المهملة  
وسكون الميم بالتركية مزراق كه سونكي معاشنه وجعه رماح  
وارماح ولعل المراد بها اوسطها لا طولها ولا اقصرها بالنسبة  
الى الناظر في الظاهر لا في نفس الامر وبالنسبة الى الطرف  
الاسفل للشمس والافبعدها عن الافق في نفس الامر اكثر منها  
وجرمها اكبر بناء على ما في بعض الروايات قوله هذا هو  
لمذكور في الاصل لما روى انه عليه السلام كان يصلي العبد  
حين ترتفع الشمس قدر ربح اورمحين قال سبط بن الجوزي متفق  
عليه قوله وقيل يدلي من الادلاء او من التدلية اي يوصل  
ويلزق ذقنه بصدره وقائل القيل الاول ابو بكر محمد بن الفضل  
وقائل هذا القيل علامة خوارزم كذا في الكبير قوله فان  
لم ير القرص بضم القاف وسكون الراء اي جرم الشمس بالذات  
فقد تم الطلوع وحيث تباح الصلاة وبعبكسه عند الغروب  
والقول الاخير نقله البرازي وهو ايسرها واضبطها قوله  
لعروض النقصان على ما وجب بالسبب الكامل والسبب  
هو ما اتصل به الشروع سواء شرع في اول الوقت او وسطه  
اواخره فان كل وقت الفجر كامل لانقصان فيه اصلا \* فان قلت  
الم يرواه عليه السلام قال من ادرك ركعة من الصبح فقد ادرك  
الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد  
ادرك العصر رواه الجماعة من حديث ابى هريرة رضي الله  
تعالى عنه \* قلنا قد عارضه حديث النهي عن الصلاة في الاوقات  
الثلاثة فان العام عندنا كالحصا ولا يرجع الحاص عليه فرجعنا

الى ما ذكرناه من المعنى كذا في الكبير \* فان قلت الم يروى عن ابى يوسف  
انه قال ان المصلي يمسك عن الافعال في اى جزء وقع الطلوع  
فيه الى ان يرتفع الشمس ثم يتم صلاته قلت نقل عن ابن الهمام  
هذا بعيد لانه اذا كان طلوع الشمس يوجب الفساد لا يفيد  
الامساك كذا في الكبير قوله على ما وجب بالسبب الناقص  
وهو وقت الاصفرار لما في الاصول ان الوقت هو السبب لوجوب  
الصلاة ولا يمكن ان يكون كله سببا لانه يؤدى الى عدم جواز  
الاداء قبل تمام الوقت فيلزم ان لا تجوز الصلاة الابعده وهو  
خلاف الشرع فلزم ان يكون جزء من الوقت هو السبب وحيث  
فانجزء الاول هو الاولى لسبقه فان اتصل به الشروع التام  
تقرر له السببية والانتقلت الى ما يليه ثم وثم فاعى جزء اتصل به  
الشروع اتام اي الذى لم يطرء عليه الفساد تقرر له السببية  
هكذا الى آخر الوقت فان خرج الوقت ولم يتصل يضاف  
التوجب الى جميع الوقت لزوال الضرورة التي لاجلها لم يضاف  
الى الجميع ولعدم اولوية بعض الاجزاء للسببية لان الاولوية  
كانت باتصال الشروع ولم يتصل الشروع بشيء من اجزاء  
الوقت اشار اليها الشارح بقوله وقد حققناه في الشرح والله  
ولى التوفيق قوله الشرط السادس النية لقوله صلى الله عليه  
وسلم انما الاعمال بالنيات اي حكم الاعمال او ثوابها ملصق بها  
او مقارن بها وقيل الباء للاستعانة وقيل للسببية اخرج الائمة  
الستة وهذا الحديث اصل في وجوب النية في العبادات \* وانما  
لكل امرئ ما نوى اشارة الى ان تعيين النوى شرط بان ينوى  
كون الصلاة ظهرا او عصرا او نحوها كذا في الكوكب المنير



شرح جامع الصغير وتحقيقه هناك واضل النية توبة بكسر النون  
وسكون الواو قلبت الواو ياء فادغمت الياء فيها وقد يخفف كذا  
في القاموس قوله وهي اى النية قصد كون الخ هذا معنى  
شرعى وفي اللغة مطلق القصد بالقلب ٩ قوله في العبادات  
قصد كونها اى النية لله تعالى اى لرضائه تعالى لان العبادات  
انما شرعت لنيل رضى الله تعالى ولا يكون ذلك الا باخلاص  
النية له فالنية فيها قصد كون الفعل لله تعالى لا لغيره \* قال في الدرر  
النية هي الارادة ٤ وهي صفة من شأنها ترجيح احد المتساويين  
على الاخر لا العلم ونقل عن الواحدي في كتاب صلاته اذا علم  
اى المصلى اية صلاة يصلى قال محمد بن سلمة هذا القدرية وكذا  
الصوم \* والاصح ان مجرد العلم لا يكون نية لان النية غير العلم  
الاترى ان من علم الكفر لا يكفر به ولو نواه يكفر والمسافر اذا علم  
الاقامة لا يصير مقما ولو نواه يصير مقما اما الذكر باللسان فقط فلا  
معتبر به ويحسن ذكره باللسان معا لاجتماع عزيمته مع الذكر  
ووقتها اى النية الافضل ان تقارن بالشروع بان تتصل بالخرامة  
هذا ظاهر الرواية وقيل تصح النية مادام المصلى في الشاء وقيل  
تصح قبل الركوع وقيل تصح قبل رفع رأسه عن الركوع وفائدة  
هذه الرواية ان المصلى اذا غفل عن النية امكن له التدارك فانه  
احسن من ابطال الصلاة انتهى ملخص ما في الدرر واما ان نوى  
قبل الشروع فروى عن محمد انه لو نوى عند الوضوء انه يصلى  
الظهر او العصر مع الامام ولم يشتغل بعد النية بما لبس من جنس  
الصلاة الا انه لما انتهى الى مكان الصلاة لم تحضره النية جاز  
اصلاته بتلك النية كذا في قاضيهان قوله قال الله تعالى

٩ لان اصل النية ان يقصد  
بقوله فان قصد بقلبه وذكر  
بلسانه كان افضل وعند  
الشافعي لا بد من ذكر  
اللسان كذا في قاضيهان ٤  
اى الارادة الجازمة  
القاطعة لان النية في اللغة  
العزم والعزم هو الارادة  
الجازمة القاطعة كذا  
في العناية شرح الهداية ٤

وما امروا الاية معناه سبق نبذة في اول الشرط الخامس نقل  
عن الدرر والاشباه اشترطت النية بالاجماع في العبادة وفي الاشباه  
او بآية وما امروا الاية والاول اوجه لان العبادة في الاية  
بمعنى التوحيد بقريضة عطف الصلاة والزكوة عليها كما بين  
سابقا \* قال في الدرر اشترطت اى النية بحديث انما الاعمال الخ  
ولعل هذا الحديث سند الاجماع كذا في الحاشية قوله المصلى  
اذا كان متفلا سواء كان ذلك النفل سنة مؤكدة او غيرها قوله  
مطلق نية الصلاة وان لم يقل لله تعالى ونية التطوع لان المصلى  
لا يخلو اما ان يكون منفردا او مقننيا وكل ذلك على وجهين  
اما ان يكون مفترضا او متفلا مؤديا او قاضيا والمتفل تجوز  
صلاته بنية الصلاة وكذا التراويح وسائر السنن عند مشايخنا  
رحمهم الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان وقوله ولا يشترط توضيح  
لكفاية مطلق النية قوله تعيين كون ذلك النفل سنة فضلا  
عن كونه سنة ظهر او عشاء ثم فضلا عن كونه سنة ظهر قبلية  
او بعدية مثلا بل يكفي نية الصلاة او نية التطوع قوله مؤكدة  
او غيرها اى لا يشترط سواء كان ذلك النفل مؤكدة او لا فالمؤكدة  
تفصيل للنفل لاصفة سنة فليأتل في قوله الاثني والاحتياط  
للخروج من الخلاف اه قوله والمذكور في فتاوى الخ يعنى  
ان اختلافهم لبس مقصورا على التراويح ولا في الاضحية كما  
يفيدهما كلام المصنف حيث اقتصر على التراويح وقال الاصح  
بصيغة التفضيل فان قاضيهان قال في فصل نية التراويح  
وان نوى الصلاة او صلاة التطوع اختلف المشايخ فيه  
حسب اختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز

مطلب  
نية التراويح



اداء السنن بنية الصلاة وبنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بان ينوي السنة او ينوي متابعة النبي صلى الله عليه وسلم \* وعلى هذا اذا صلى التراويح مقتديا بمن يصلي المكتوبة او بمن يصلي نافلة غير التراويح اختلفوا والصحيح انه لا يجوز انتهى \* فقد جعل الخلاف في السنن وفي التراويح واحدا كذا في الكبير قوله على ما حققناه في الشرح قال ابن الهمام \* وتحقيق الوجه فيه ان معنى السنة كون النافلة مواظبا عليها من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد الفريضة المعينة وقبلها فاذا وقع المصلي النافلة في ذلك المحل صدق عليه انه فعل الفعل المسمى سنة \* فالخاص ان نفس السنة يحصل بنفس الفعل على الوجه الذي فعله عليه السلام لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ينوي بلفظ السنة بل ينوي الصلاة لله \* فعلم ان وصف السنة ثبت بعد فعله عليه السلام وتسميته سنة من افعاله الخصوص لا انه وصف يتوقف حصوله على نيته انتهى ملخصا وتفصيله في الكبير قوله والمص تبع قاضيه ان اراد بعض المتابعة فيها والا فقد قال قاضيهان الصحيح والمص الاصح وسوى قاضيهان بين التراويح والسنن واقتصر المص على التراويح قوله ثم قال اي المص بناء على ذلك اي تبعا لما قال قاضيهان والمتقدمين قوله على ما قالوا يعني ان الخروج من الخلاف في صورة نية قيام الليل مبنى على ما قالوا والا فلا فرق بين نية قيام الليل ونية مطلق الصلاة في الليل فالحكم بالخروج باحديهما دون الاخرى لا يخلو عن تحكم

كذا في الكبير قوله ولو نوى اي او اراد ان ينوي وقوله وكذا جميع الفرائض \* الظاهر ان الجمع بمعنى الباقي بقريضة المقابلة فان الجمعة من الفرائض قوله وقضاء ما لزم بالشروع وغيرها لان مطلق نية الصلاة يحتمل النفل وغيره والنفل مشروع في الاوقات التي يصح غيره فيها فلا بد من صرفه عن النفل الى غيره وذلك الغير متعدد متنوع فلا يتعين البعض الا بالتعيين القاطع لاحتمال ما عداه كذا في الكبير وقوله وغيرها يراد به ما اوجبه بافساد وركعتي الطواف والله الملهم الى الصواب قوله والدعاء للميت اي ينوي كون الدعاء للميت وان اشبه عليه ان الميت ذكر او انثى ينوي ان يصلي على من يصلي عليه الامام كذا في الدرر \* فهذا خاص للمقتدى لا يتأق للامام والله الموفق قوله والمفترض المنفرد اي الشخص الذي يريد ان يصلي الفرض منفردا مجاز مرسل بعلاقة المسببية قوله لا يكفيه نية مطلق الفرض بان يقول عند الشروع نويت ان اصلي الفرض ما لم يقل في نيته اي المصلي بالاضافة الى ضمير المصلي وقوله الظهر مفعول لم يقل قوله الظهر او العصر سواء قرنه بذكر الوقت او اليوم اولا بان ينوي وقت الظهر او وقت العصر فتصح بغير تقييد وبه هو الاصح كذا في الحاشية قوله وغيره من الامام والمقتدى فقيده المنفرد في قوله والمفترض المنفرد قيد اتفاق لا احترازي قوله ولم يكن الوقت قد خرج اذ لو كان قد خرج لم يحز لان فرض الوقت حينئذ غير الظهر مثلا نعم لو قال ظهر اليوم جازت نيته سواء خرج الوقت او لم يخرج فيكون قضاء او اداء قوله اجزأه



ذلك اى كفاه ذلك القول في صحة نيته ولو كان عليه  
فاشة لان الفاشة لا تراحم الوقتية في هذه التسمية قوله الا  
في الجمعة فانه لو نوى فرض الوقت فيها لا تصح الجمعة لان فرض  
الوقت عندنا الظهر لا الجمعة \* ولكن قد امرنا بالجمعة لاسقاط  
الظهر ولذا لو صلى الظهر قبل ان تقوته الجمعة صححت عندنا  
خلافا لفر والائمة الثلاثة وان حرم على المصلي الاقتصار على  
صلاة الجمعة فقط كما سيأتى ان شاء الله تعالى قوله لو كان  
عنده الخ اى لو كان في اعتقاده ان فرض الوقت هو الجمعة  
لا الظهر لجاز ذلك لتعين الجمعة حينئذ في اعتقاده \* قال في الدرر  
والاحوط ان يصلي بعدها الظهر اى بعد صلاة الجمعة قبل  
سنتها اى الجمعة قائلا نويت ان اصلي آخر ظهر ادركت  
وقته ولم اصله بعد لان الجمعة التي صليها ان لم تجز فعليه الظهر  
وان جازت اى ان صححت الجمعة اجزأته الاربع عن ظهر فائت  
عليه ثم يصلي اربعا اخرى بنية السنة اى سنة الجمعة لانها  
احسن من مطلق النية انتهى \* ولو قدم السنة على الظهر  
الاخير لجاز تقديمه هذا اذا كان عليه ظهر فائت والا  
فيكون نفلا فالاحوط قراءة السورة مع الفاشة في الاخرين  
لاحتمال ان يكون نفلا فيلزم ترك الواجب بترك قراءة السورة  
كذا في حاشية العزيمى على الدرر قوله لكونها اى الاعداد  
معينة معلومة بتعيين الصلاة لان المصلي لما نوى الظهر مثلا  
فقد نوى عدد الركعات التي هي الاربع والخطأ في عددها  
لا يضر حتى لو نوى الفجر اربعا او الظهر ركعتين او ثلاثا جاز  
ويبلغونية التعيين كذا في الدرر وان نوى الظهر فقط لا تجوز

مطلب  
نية الجمعة وما بعد الجمعة  
من الظهر والسنة

نيته لان هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم يقبل ظهر يوم آخر  
وان نوى ظهر الوقت او عصر الوقت ولم ينو اعداد الركعات  
جاز لانه لما نوى الظهر فقد نوى اعداد الركعات \* هذا اذا كان  
يصلي في الوقت فاذا صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم  
بمخروج الوقت فنوى الظهر لا تجوز لما قلنا كذا في فتاوى  
فاضل خان قوله ولو نوى الفرض والتطوع اه هذا شروع  
في بيان كون النوى من نوعين سواء نواهما معا او مرتبا  
وفي بيان تكرار انية وفي بيان نسيانها بعد اتيانها فهذا ثلثة  
مباحث قوله لقوة الفرض فلا يراحم الضعيف \* هذا جواب  
عن قول محمد رح لا يجوز عن الفرض ولا عن التطوع بل تبطل  
نيته بالكلية فلا تصح صلاته لان الصلاة الواحدة لا يمكن  
ان تتصف بالوصفين لتنافيهما ولا باحدهما لعدم تعيينه فيبطل  
اصل الصلاة انتهى \* يعني سلمنا عدم الاتصاف بالوصفين معا  
ولكن عدم الاتصاف باحدهما ممنوع فان الفرض قوى والنفل  
ضعيف فيتعين الفرض ولا يراحمه النفل كذا في الحاشية  
قوله اذ لا يشترط استصحاب النية اى مقارنتها ومصاحبتها  
الى آخر الصلاة لما فيه من الخرج المنفى بل يشترط في الابتداء  
لا في البقاء \* الا يرى ان من صدق كلمة التوحيد بقلبه واقر بلسانه  
مرة ثم لم يتذكر مدة حياته ثم مات فهو مؤمن كذا في الحاشية  
قوله ولو كبر اى المصلي اه يصير اى المصلي الخ قوله وتبطل  
نية التطوع لان النية في الافعال يصح تبديلها اذا قارنتها ٩  
كما يصح تبديلها في التزك بمجردة كما يحكى بيانه بقوله اعلم انفا  
قوله ثم افتتح ناويا العصر اما بان شرع الظهر في وقته فلما صلى

٩/ اى قارنت النية الافعال  
ملا



ركعة دخل وقت العصر فنوى العصر وهو لبس بصاحب  
ترتيب او بان شرع الظهر في وقت العصر فلما صلى ركعة  
نوى العصر ولبس بصاحب ترتيب ايضا والله الموفق قوله  
فقد نقض الظهر كلمة نقض تجيء لازما بمعنى صار الظهر  
منقوضا ومتعديا بمعنى نقض المصلي الظهر قوله وصح شروعه  
اي المصلي فيما كبره بعد الركعة حال كونه ناويا له اي لما كبره  
اعلم ان الاصل الذي يتنى عليه مسائل النية ان النية ان قارنت  
المنوى صحت فعلا كان المنوى او تركا وسواء تقدمت على هذه  
النية نية مماثلة كما اذا صلى ركعة من الظهر ثم كبر ناويا للظهر  
ايضا كما سيأتي او تقدمت نية مغايرة كما في مسئلتنا فتكون مقررة  
في صورة المماثلة وناسخة في صورة المغايرة او لم يتقدم علينا نية  
اصلا وهو ظاهر كذا في الحاشية قوله اي مكتوبة كانت اي  
اي فرض كان ما شرع المصلي فهو من ذكر العام بعد الخاص  
فان الظهر في المسئلة المتقدمة مكتوبة خاصة وهي من المبنى  
على الاصل المذكور فان نية النافلة ناسخة لنية المكتوبة  
قوله ناويا له اي لما كبره خبر بعد خبر ليصير وقوله مقتديا  
ورافضا خبر بعد خبر ايضا او حال والرفض بمعنى الترك اي  
يصير تاركا للصلاة منفردا ومقتديا للامام قوله للمغايرة بينهما  
لما ذكر من الاصل لان الصلاة بالاعتداء غير الصلاة مع الانفراد  
حكما لما فيها من التزام المتابعة والزيادة بسبع وعشرين درجة  
اي مرتبة وطبقة فالنية الثانية ناسخة للنية الاولى قوله فهو  
هي اي النية الثانية هي النية الاولى بعينه فيكون مقدرا له  
قوله فسدت صلاته لتركه فرضا وهو القعدة الاخيرة بحيث

لا يمكن

لا يمكن تداركه لسجوده للركعة الخامسة \* ولكن فسدت  
فرضية صلاته عندهما وتحولت نفلا فينبغي ان يضم اليها  
ركعة واحدة ويكون متفلا بست ركعات وفسد اصل صلاته  
عند محمد رح فينبغي ان يضم اليها ركعة ليكون متفلا بركعتين  
كذا في الكبير قوله التي دخل وقتها كالظهر في الصورة  
المذكورة لان الوقتية واجبة للحال وغيرها لا قوله الاولى  
منهما لان الثانية لا تجوز الا بعد قضاء الاولى قوله وفيه اشارة الى  
اي في جعل النية للفائفة في سعة الوقت وللوقتية عند ضيقه  
قوله حتى لو شرع على نية الانفراد بل لو شرع على ان لا يؤم  
احدا وقد حلف على عدم الامامة فاقصدى به الناس صح  
الاقتداء به وصار اماما \* ولكن هل يحث في حلفه ام لا قال  
في الحاشية يحث قضاء لاديانته الا اذا شهد قبل الشروع  
فلا يحث قضاء ايضا كذا في الحاشية قوله يجوز اي الاقتداء  
بالشارع على نية الانفراد خلافا للكرخي وابي حفص الكبير  
كذا نقل عن الاشباه قوله الا في حق جواز اقتداء النساء  
واسئلتني بعضهم الجمعة والعيدين وحيث صحت الامامة بلانية  
او مع نفيها لا ثواب له على امامته كذا نقل عن الاشباه ايضا  
قوله ما لم ينو اي الامام كونه اماما لهن قوله خلافا لفر  
لان عنده لا تشترط نية امامتهن لصحة اقتدائهن به قياسا على  
الرجال \* ولنا الفرق بان المرأة يحتمل ان يوجد منها فساد صلاة  
الامام بسبب محاذاتهن بالامام وهو ضرر على الامام فلا يلزمه  
اي لا يلزم الضرر للامام بدون التزامه اياه بخلاف الرجل كذا  
في الكبير قوله ايضا اي كما نوى الصلاة قوله نية الصلاة

مطلب  
لا يحتاج الامام الى نية  
الامامة للناس  
بإضافة المصدر الى فاعله  
اي اقتداء النساء بالمصلي  
الذي لم ينو الامامة  
للنساء  
بالبعد بدل من التبيين  
او بالرفع خبر مبتدأ محذوف  
تقدير احد بهما نية الصلاة  
وثانيهما نية المتابعة  
للامام



مطلقة ان كانت تطوعا ومعينة ان كانت غيره ونية المتابعة  
 للامام وذلك لانه يلزم من فساد صلاة الامام فساد صلاة  
 المقتدى فلا بد من التزامه اي المقتدى اياها وهو اي الالتزام  
 انما يحصل بالنية قوله يجزیه ذلك الفعل وهو نية الاقتداء  
 عن تعيين الصلاة لان المقتدى جعل نفسه تبع للامام من كل  
 وجد مصليا بما صلاه الامام لان الاقتداء عبارة عن المتابعة  
 والمشاركة فبقتضى المساواة ولا مساواة الا اذا كانت صلاته  
 مثل صلاة الامام فعند الاطلاق ينصرف الى الفرض كذا  
 في الحلية قوله فلا يتعين احديهما اي من الفرض والنفل  
 بدون التعيين فظهر ان ما اختاره المص قول بعضهم وعدم  
 الجواز هو المختار قوله وكذا الحكم اي الاختلاف في الجواز  
 وعدمه قوله والمختار عدم الجواز كالمسئلة الاولى \* ووجهه  
 ما ذكره بقوله لان الاقتداء الخ تفا ذكره المص فيهما من الجواز  
 غير المختار كما في الكبير \* ولو قيل ان كلمة لاساقطة من الناسخ لكان  
 كما ذكره قاضيان قوله وان لم تحضره نية الخ اي  
 ولو لم تحضر بباله نية الاقتداء للامام يعني لو وجد منه الانتظار  
 للصلاة فقط من غير ان تحضر بباله نية الاقتداء عند التكبير  
 يصح الاقتداء ويقوم انتظاره مقام النية وهو حسن قوله  
 في صلاة الامام اي صلاة صلى من الظهر او الجمعة او غيرها  
 قوله والاصح انه اي ما يقول المصلى نويت الشروع في صلاة  
 الامام يجزیه في صحة الاقتداء للامام لما في قاضيان لانه اي  
 المقتدى لما نوى الشروع في صلاة الامام صار كانه نوى فرض  
 الامام مقتديا به انتهى \* وفي الخلاصة اذا اراد المقتدى ان يسهل

الامر على نفسه يقول شرعت في صلاة الامام قوله وكذا  
 ان لم يعلم الخ اي ولو نوى المقتدى صلاة الامام والاقتداء به  
 وهو لا يعلم ان الامام في اي صلاة هو في الظهر ام في الجمعة  
 يجوز اي اجزأه ايتهما كانت لانه نوى الدخول في صلاة  
 الامام مقتديا به فيصير شارعا في صلاة الامام كذا في قاضيان  
 قوله ولو عين صلاة اي لو لم يقل نويت صلاة الامام بل عين  
 صلاة كالظهر والحال ان الامام في غيرها كالجمعة او بالعكس  
 قوله لا يجوز لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء كذا في قاضيان  
 قوله لان الجمعة وهكذا العیدان بخلاف اقتداء الكسوف  
 والاستسقاء اذا صلوا بالجماعة لصحة الكسوف والاستسقاء  
 بالانفراد بخلاف العیدین قال في الدرر والافضل للمقتدى  
 ان يقول اقتدى بصيغة المتكلم بمن هو امامي او بهذا الامام  
 قال الزيلعي والافضل ان ينوي اي المقتدى الاقتداء بعد  
 تكبير الامام ليكون مقتديا بالمصلى \* ورده المولى خسرو في الدرر  
 بان الافضل مقارنة تكبير القوم مع تكبير الامام فهو مناف لما قال  
 الزيلعي قوله ولكن لم يخطر بباله اه من الخطور بالخاء المعجمة  
 والطاء المهملة المضمومتين بمعنى الدخول والمرور والجلوس  
 القلب من الباب الاول اي لم يدخل ولم يجي بباله ان الامام  
 من هو ازيد ام عمرو صح الاقتداء لعدم التقييد بشئ قوله  
 اذ ليس في نيته تقييد بان الامام الذي اقتدى به زيد وهو المعبر  
 والتقييد الذي هو في ظنه انه زيد لا عبرة به مع حقيقة الاطلاق  
 قوله ليس هو الامام في الواقع فلم يكن مقتديا بمن هو متصف  
 بالامامة والحاصل ان الوصف معتبر دون الذات عند عدم



تعيين الذات فاما عند تعيينها اى الذات فهي المعتبر دون الوصف حتى لو قال اقتديت بهذا الامام الذى هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز سواء كان يرى شخص الامام اولا لان الاشارة تفيد تعيين الذات والموصوف يدل على الصفة كذا في الكبير وفي قاضيان وكذا لو كان اى المقتدى في آخر الصفوف لا يرى شخص الامام فقال اقتديت بالامام الذى هو قائم في المحراب الذى هو عبد الله فظهر انه جعفر جاز ايضا لانه عرفه اى المقتدى عين ذات الامام بالاشارة فلغت التسمية انتهى \* فلعل هذه العلة للاولى وما في قاضيان فالمعتبر فيه وصف القيام في المحراب او التسمية فقط والله تعالى اعلم قوله بتكبير الامام ولا شك ان مقارنة النية بالتكبير هو الافضل فيلزم على قول ابي حنيفة ربح افضلية مقارنة النية لتكبير الامام قوله وان لم تحضره النية اه اى ولو لم تحضر المقتدى نية الاقتداء يعنى لو لم تجئ بباله نية الاقتداء عند الشروع في صلاة الامام وقوله قبل شروعه متعلق بقدر شرع والضمير للمقتدى قوله لبس بمصل في نفس الامر وان كان مصليا في ظن المقتدى فان العبرة لنفس الامر لا لظنه واما لو نوى الشروع في صلاة الامام والامام لم يشرع بعد وهو يعلم بعدم شروعه يصير اى المقتدى شارعا في صلاة الامام اذا شرع الامام لانه ما قصد المقتدى الشروع في الحال بل قصد الشروع في صلاة الامام اذا شرع الامام كذا في قاضيان قوله ومن صلى سنين اه جمع سنة بالفتحتين بالتركية يبل ديمك ولم يعرف اى لم يفرق ولم يميز بينهما بان ظن ان الكل فريضة او نافلة او ظن ان بعضها

٩ بناء على ما سبق فحين نوى عند الوضوء انه يصلى العصر مع الامام مثلا ولم يشغل بغير عمل الصلاة الا انه لما انتهى الى مكان الصلاة لم تحضر النية جازت بتلك النية عند مجده رجه الله تعالى كذا في قاضيان

فريضة وبعضها نافلة الا انه لا يفرق بينهما فانه ينظر الى تفصيل الشرح قوله وسقط عنه الفرض لحصول شرائطه كلها قوله ولم ينو الفريضة حتى لو نوى الفريضة في الكل في هذه الصورة جاز وسقط عنه الفرض وكذا لو صلى الكل مع الامام يجوز وكذا لو ميز الصلاة الفرض من النافلة الا انه لا يعرف ما في الصلاة من الفروض والسنن جازت صلاته كذا في الحاشية قوله لو اقتدى به اى بمن ظن ان الكل فريضة قوله وان كان اى ان وجد الظان في صلاة قبلها سنة مثلها اى مثل الفريضة في العدد كالفجر والظهر ٩ قوله لا تصح صلاة المقتدى فان الامام الظان قد سقط فرضه بما صلى اولا مما هو سنة وهو يظنه فرضا بما يصليه بعد ذلك يقع نفلا فيكون اقتداء المفترض بالمتفل فلا تصح صلاة المقتدى قوله لاسنة قبلها صفة صلاة كالمغرب وكذا العصر والعشاء قاله في الدراية وكذا في قاضيان قوله فالصحيح انها اى نية ظهر الوقت لا تجوز لان الظهر لا يتعين بضم الوقت حينئذ وانما يتعين بضم اليوم لانه لا يخرج عن كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه لصحة تسمية ظهر اليوم لا ظهر الوقت لان الوقت ليس له اى للظهر اذا اللام للعهد لا الجنس فلا يضاف اليه فعلم من هذا ان ما اختاره في المحيط على ما ذكره المص غير المختار كذا في الكبير قوله فرض اليوم بان يقول نويت فرض اليوم قوله سهوا ايضا خبر لقوله وما ذكره والذي يظهر ان هذا السهو وقع من التيساخ اى الكاتبين حيث بدلوا في السهو الاول الوقت باليوم فقالوا ظهر الوقت

٩ وكذا الجمعة داخل فيها ولو كانت سنة الجمعة أكثر من فرضها لان صلاة الامام نية الفرض في سنة الجمعة صحيحة الا ان الزيادة على ركعتي الجمعة يصير صلاة فحينئذ لا تصح صلاة المقتدى والله اعلم بحقيقته

٩ اى بخروج وقت الظهر



بدل ظهر اليوم وبدلوا الفرض بالظهر في الثاني فقالوا فرض  
اليوم بدل ظهر اليوم \* فالصواب في الموضعين ظهر اليوم  
والله الهادي قوله اي ظهر اليوم الذي هو فيه اداء ان كان  
في وقت الظهر او قضاء ان كان بعد وقته قوله مثلاً ناظر الى  
الامس والظهر وكلمة اول الشك قوله اي ظن اشار الى ان نوى  
لبس بالمعنى المشهور بل بمعنى رجحان القلب قوله جاز ظهره  
لانه قد عرفه وعينه باسم الاشارة فلغت التسمية باسم الثلاثاء  
كن لا يرى شخص الامام فنوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب  
الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر الخ كما سبق آنفاً قوله اذا حصل  
تعين الفرض بان لم يكن على المصلي غير الفرض من نوعه  
اما اذا كان عليه ظهر ان مثلاً ونوى الظهر ولم يعين احدهما  
انه ظهر اي يوم فانه لا يجوز قوله حيث نوى اضافتها اي  
اضافة الصلاة الى يوم قبل وجوبها والصلاة قبل وقتها  
لا تجوز قوله لانه اضافها الخ اي الصلاة وتسقط عنه الفرض  
لان الصلاة بعد وقت وجوبها جائزة قوله والمستحب في النية  
الخ لان الانسان قد يغلب عليه تفرق الخاطر فاذا ذكر بلسانه  
كان عوناً على تجميعه فيحسن تكلمه باللسان كذا في الهداية  
ونقل عن التجنب ان النية بالقلب لانها عملة والتكلم لامعتبر به  
كما في اول البحث \* ونقل ابن الهمام عن بعض حفاظ الحديث  
انه قال لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح  
ولا ضعيف انه كان يقول عند الافتتاح اصلي كذا ولا عن احد  
من الصحابة والتابعين بل المنقول انه كان صلى الله عليه وسلم  
اذا قام الى الصلاة كبر وهذه بدعة انتهى \* لكن عدم النقل

فانه هو الذي يجوز  
بلا خلاف لقطع احتمال  
الغير بالكلمة

مطلب  
بيان المستحب في النية

وكونه بدعة لا ينافي كونه حسناً لقصد اجتماع العزيمة على ما  
ذكر في الهداية والتجنب كذا في الكبير قوله هذا اي  
القصد بقلبه والتكلم بلسانه هو المختار لكثرة الشواغل على  
القلوب بعد عصر الصحابة والتابعين حتى ذكر في القنية  
وفي شرح القدوري من عجز عن احضار القلب في النية يكفيه  
اللسان لان التكليف بقدر الوسع لا يكلف الله نفساً الا وسعها  
كذا في الكبير قوله جاز بلا خلاف وبلا كراهة فان المنقول  
عنه عليه السلام وعن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم  
اجعين هو النية بالقلب دون التكلم باللسان كما في الكبير قوله  
الافضل ان يشتغل الخ لانه الاجز وافضل الاعمال اجزها  
اي اشققها وسيرة السلف الصالح على ما مر وفيه خروج عن خلاف  
الشافعي رحمه الله تعالى \* فالخاصل ان حضور النية في القلب  
من غير احتياج الى اللسان افضل واحسن وحضورها بالتكلم  
اذا تعسر بدونه حسن والاكتفاء بمجرد التكلم من غير حضورها  
رخصة عند الضرورة وعدم القدرة على استحضارها كذا  
في الكبير قوله ان من خرج من منزله اي من بيته بعد  
التطهر فيه او في مكان آخر فان تقديم النية على التكبير جائز  
بعد ان لم يوجد بينهما عمل قاطع بصلاته كالاكل والشرب  
واما نحو الوضوء والمشي الى المسجد فليس بعمل قاطع فلا يضره  
كذا في الحاشية قوله ولم تحضره اي لم تجئ به الى الصلاة  
والاقتداء قوله وبين التكبير عمل كسر الخطب ومحوه ولو كانت  
النية قبل الوقت كذا نقل عن الدر قوله وقبل الى الرفع منه  
اي يجوز تأخير النية الى رفع الرأس من الركوع قال في الكافي

مطلب  
النية بالقلب فقط في الصلاة  
جائزة بلا خلاف ولا كراهة



وجه ظاهر الرواية ان الصلاة عبادة وهي لا تجزى وما لم ينو  
من الصلاة لم يقع عبادة وفي الصوم جواز الحرج لانه لا يمكن  
من وصل النية به الا بالسهر الكثير ولا حرج في الصلاة انتهى  
قوله وهي في غاية البعد اى جواز الصلاة بنية متأخرة

كما قال الكرخي \* قال صاحب البدائع هو فاسد لان

سقوط القرأن لمكان الحرج والحرج يندفع

بتقديم النية فلا ضرورة الى التأخير

والله الموفق الى الصواب

والحمد لله

رب العالمين